مكافحة الطائفيّة في الشرق الأوسط

محررو المجلّد: جيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، داليا داسّا كاي (Dalia Dassa Kaye)، بيكّا واسّر (Becca Wasser)

المؤلّفون المساهمون: أماندا رزق اللّه (Amanda Rizkallah)، جاستِن جنغلِر (Justin Gengler)، كاثلين ريدي (Kathleen Reedy)، آيمي كاربنتِر (Ami Carpenter)



للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني
www.rand.org/t/RR2799

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا

صورة الغلاف: محمّد أزاكير *(Mohamed Azakir)* | رويترز *(Reuters)*

مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثية تعمل على تطوير حلولٍ لتحدّيات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية، حيادية، وملتزمةٌ بالصالح العامّ.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND

تبرّع بمساهمةٍ خيريةٍ معفاةٍ من الضريبة على:
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

لقد سعى العلماء وصانعو السياسات على حدّ سواء إلى فهْم الأمور التي تدفع بالطائفيّة في الشرق الأوسط وعلاقتها بصراعاتٍ متعدّدة. ولكن، تم إيلاء انتباه أقلّ بكثير للعوامِل التي تزيد من مرونة مجتمعٍ ما في وجه الطائفيّة. بالتالي، يسعى هذا التقرير إلى معالجة هذه الفجوة من خلال توفير فهْمٍ أفضل لكيفيّة تَحَصُّن المجتمعات ضدّ الطائفيّة أو التعافي منها ويستخلص عِبَراً حول كيفيّة تعزيز المرونة والتعاون العابِر للطوائف.

من أجل الاضطلاع بهذه الدراسة، تعاوَن باحثو مؤسسة RAND مع مجموعةٍ من العلماء الذين يملكون خبرةً إقليميةً ومُتَخصّصةً واسعة النطاق حول الطائفيّة في الشرق الأوسط. يبدأ هذا التقرير بمعالجةٍ للقضايا المفاهيميّة، ويتناول أربع دراسات حالة في بلدانٍ تشهد انقسامات طائفيّة، ويُخْتَتَم بنتائج مُسْتَخْلَصَة رئيسية وتوصيات من أجل مكافحة الطائفيّة وتعزيز المرونة في الشرق الأوسط.

لقد أُجْرِيَ هذا البحث برعاية مؤسسة هنري لوس (Henry Luce Foundation) في سياق برنامج الدين في الشؤون الدولية (Religion in International Affairs). يدعم هذا البرنامج المشاريع التي تعزّز فهماً أعمق لدور الديانة في الشؤون الدوليّة والتي تحفّز الحوار بين الأوساط الأكاديميّة وصانعي السياسات. وقد أُجْرِيَ هذا البحث في مركز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ (International Security and Defense Policy Center) التابِع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي (RAND National Security Research Division [NSRD]). يُجْري معهد أبحاث RAND للأمن القومي أبحاثاً وتحليلاتٍ لمصلحة مكتب وزير الدفاع (Office of the Secretary of Defense)، وهيئة الأركان المُشْتَرَكَة (Joint Staff)، وقيادة المقاتلين الموحّدة (Unified Combatant Commands)، ووكالات الدفاع، وقوّات البحرية (Navy)، وقوّات مشاة البحريّة (Marine Corps)، وخفر السواحل الأمريكيّ (U.S. Coast Guard)، ومجموعة الاستخبارات الأمريكيّة (U.S. Intelligence Community)، والحكومات الأجنبية الحليفة، والمؤسسات.

للمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال متوفّرة على الصفحة الإلكترونيّة).

المحتويات

الأشكال

الأشكال

الجداول

الملخّص

لقد أضحت الطائفيّة ميزةً مُدَمِّرةً للشرق الأوسط الحديث. فسواء كانت الطائفيّة مدفوعةً من النُخَب السياسيّة بمثابة استراتيجيّة لبقاء الأنظمة، أو من القوى الإقليمية بمثابة جزءٍ من استراتيجيّة تهدف إلى بناء النفوذ الإقليميّ، أو من القادة الدينيين والمؤمنين الذين ليسوا على استعداد للقبول بوضْع المساواة مع مجموعاتٍ دينيّةٍ أخرى، من المرجّح أنّها ستبقى جزءاً من المشهد الإقليميّ للأعوام القادمة. على الرغم من ذلك، لا يعني هذا أنّ الطائفيّة تحدّد جوانب الشرق الأوسط جميعها أو أنّ العنف الذي ينجم عن هذه المجموعة من سياسات الهويّة هو أمر لا رجعة فيه في جميع الحالات. فعلى الرغم من أنّ الصراعات الطائفيّة قد أدّت إلى سفْك دماءٍ مروّع، لا يزال العنف الطائفيّ في المنطقة استثناءً وليس قاعدة. تُعتبر المجتمعات الشرق أوسطيّة مرنةً بالإجمال في وجه الدوافِع الطائفيّة الأسوأ، وحتّى المجتمعات التي اختَبَرَت فتنةً طائفيةً يمكنها أن تتعافى منها. ويُبيّن بالفعل البحث الذي يتمّ وصفه في هذا التقرير أنّ المجتمعات، أقلّه على المستوى المحلّي، تستطيع مقاومة الانزلاق نحو الطائفيّة.

يعتمد هذا التقرير مقاربةً متعدّدة الاختصاصات لاستكشاف المرونة في وجه الطائفيّة في أربع دراسات حالة شرق أوسطية هي: لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق. ويحلّل مؤلّفو دراسات الحالة الذين يتمتّعون بخلفيّات في العلوم السياسيّة، وعِلْم الإنسان، وحلّ الصراعات، الأمور التي تفسّر قدرة بعض المجتمعات على البقاء مرنةً في وجه الطائفيّة. وعلى الرغم من العدسات الاختصاصيّة المختلفة، تُطَبِّق جميع الحالات مقاربةً منهجيّةً مماثلة. أوّلاً، يستخدم المؤلّفون مقارنةً قُطريّةً (داخل البلد الواحد) (عبْر مقطعيّة أو زمنية) لاستكشاف الأسباب التي تجعل مجتمعاً ما أكثر مرونةً من مجتمعاتٍ أخرى في وجه الطائفية. ثانياً، ينظر المؤلّفون في العوامِل المُشترَكة بين الحالات، بما فيها الآليات السياسية والاجتماعيّة للتوسّط بين المجموعات الطائفيّة، وطبيعة البيئة الماديّة، وقُرْب القوات الخارجيّة التي قد تكون لها مصلحة في التذرُّع بالهويّة الطائفيّة ووصولها. يُتيح ذلك التوصّل إلى خلاصات أكثر قابلية للتعميم، لا سيّما لأنّ الحالات الأربع تُمَثِّل حصّةً كبيرةً من مجموعة الحالات الشرق أوسطيّة الإجماليّة حيث يوجد تنوّع طائفيّ كبير وشيءٌ من تاريخ التوتّر أو العنف الطائفيين.

تنشأ عن دراسات الحالة نتائج مُسْتَخْلَصَة متعدّدة حول العوامِل التي تعزل المجتمعات بشكلٍ أفضل عن الطائفية وتعزّز المرونة، مُسلِّطةً الضوء على تفاعلٍ معقّدٍ بين عوامِل خارجيّة وداخليّة. لقد شكّلت إدارة الحدود عامِلاً مهمّاً في ضُعْف مجتمعات متعدّدة في وجه الجهات الفاعلة الطائفية. في الحالة السورية مثلاً، كانت قدرة الجهات الفاعلة الطائفيّة على عبور الحدود من تركيا إلى إدلب دافعاً رئيسياً مؤدّياً إلى مستويات العنف الطائفيّ الأعلى هناك مما هو عليه في مجتمعاتٍ تقع على الحدود الأردنيّة، مثل درعا. وفي العراق بالمثل، ساعَدَت القدرة على منْع الدخول الماديّ للميليشيات الطائفيّة إلى بعض الأحياء على تفسير

الاختلاف في مستويات العنف الطائفيّ في مجتمعات مختلفة.

اتّضح أيضاً أنّ دور القادة السياسيين أساسيّ في جميع الحالات، بالطريقتين الإيجابيّة والسلبيّة على حدّ سواء. لقد مالَت النُخب السياسيّة التي تعتمد على أنظمة المحسوبية، لا سيّما من مصادر خارجيّة، إلى تعزيز الطائفيّة وإعاقة التعاون العابِر للطوائف. ولكن، عندما تَفْقُد هذه النُخَب المشروعيّة وتعجز عن تلبية متطلّبات دوائرها الجماهيريّة، كما شاهدنا في حالة لبنان، قد تظهر فرصٌ مواتيةٌ للقادة والحركات التي تعمل على أجندات غير طائفيّة. على الرغم من ذلك، من الصعب الاستفادة من الفرص المواتية في حال عدم وجود قادة وحركات سياسية بديلة تعمل على أجندات غير طائفيّة وتستطيع اغتنام الفرصة. ويتطلّب هذا الأمر بعض الانفتاح من الفضاء السياسيّ، أقلّه على المستوى المحليّ، لتتمكّن الحركات من التَشَكُّل حول قضايا تتجاوز السياسات الطائفيّة، مثل التنمية الاقتصاديّة، أو الإصلاح التعليمي، أو تمكين المرأة، أو التحديّات البيئيّة.

تستطيع المجتمعات التي تتمتّع بمستويات أعلى من التفاعل العابِر للطوائف والقائم أن تعزّز المرونة بشكلٍ إضافيّ، حتّى في وجه صراعٍ مُسلّحٍ بدفعٍ طائفيّ، كما جرى خلال ذروة الحرب الأهليّة في العراق. فكلّما ارتفع مستوى الثقة والتواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمعات على امتداد خطوطٍ طائفيّة، تتجنّب المجتمعات المُجهَّزَة بشكلٍ أفضل الانزلاق إلى الطائفية عندما ينشب صراع ما. على عكس ذلك، عندما يتمّ تشكيل المجتمعات للتمييز بين المواطنين على طول خطوطٍ طائفيّة، كما جرى في حالة البحرين، تزداد توقّعات الانقسام والصراع. وفي النهاية، تُحَسِّن الفجوات الاجتماعية الاقتصاديّة الأقلّ حدّةً قدرة مجتمعٍ ما على مقاومة الطائفية.

تنشأ توصيات متعدّدة في السياسات من تحليل دراسات الحالة والنتائج المُستخلصة منها. وبما يتجاوز الهدف الطويل المدى المتمثّل بالحدّ من أهميّة الطائفيّة من خلال إنهاء الصراعات أو تضييق الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تجعل الشعوب أكثر عرضةً للطائفيّة، يقدّم هذا البحث التوصيات التاليّة الأكثر قابلية للتحقيق على المدى القصير:

- تحسين إجراءات مراقبة الحدود. إنّ قطْع الموارد، والإمدادات، والمقاتلين القادمين من مصادر أجنبيّة أمر أساسيّ، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى الضغط على البلدان المُتاخِمَة لوقْف هذه التدفّقات، لا سيّما في مناطق الصراعات مثل سوريا والعراق. تُظهر المجتمعات المعزولة بشكلٍ أفضل عن النفوذ الطائفيّ الخارجيّ مستويات أعلى من المرونة ومستويات أدنى من العنف.
- الحدّ من التمويل الأجنبيّ للقادة والأحزاب الطائفيّة. يتمثّل أحد دوافِع التوتّر والعنف الطائفيين الأكثر أهميةً في المنطقة بتأجيج الصراع الطائفيّ من قِبَل مصادر خارجيّة ومن قِبَل أنظمة المحسوبيّة التي تُديمه. إنّ ممارسة الضغط على الحكومات الإقليميّة (ولا سيّما إيران والمملكة العربية السعودية) للحدّ من هذه النشاطات أمرٌ أساسيّ. ويجب أن يؤدّي منْع الصراعات الطائفيّة التي لها آثار سلبيّة عَرَضية عبْر المنطقة إلى تأسيس حافزٍ مشتركٍ بين القوى الخارجيّة للحدّ من نفوذ الجهات الفاعلة الطائفيّة، حتّى وإن اخْتَلَفَت القوى الخارجيّة على الأهداف في السياسات الأوسع نطاقاً.
- تشجيع تطوير المجتمع المدني. يُعتبر الضغط في سبيل حريّة التعبير والانضمام للجمعيّات في سياق حوارات ثنائية الأطراف مع شركاء إقليميين أمراً أساسياً. لا يعني ذلك الإصرار على إجراء انتخابات أو دعْم قادة أو أطراف معارضة محدّدة. بدلاً من ذلك، يجب التركيز على إتاحة المجال على المستوى المحليّ للانخراط المدنيّ باعتباره قناةً سلميّةً للتعبير عن المظالم ومناقشة التحديات

في السياسات التي تتغاضى عنها الأجندات الطائفيّة. قد تساعد حركات المجتمع المدنيّ على تنشئة كوادر جديدة من القادة وتشكيل بديلٍ مهمّ عن النُخَب بدفعٍ طائفيّ.

- التركيز على الحوكمة. تماماً كما هي الحالة بالنسبة إلى تشجيع تطوير المجتمع المدني، يُعتبر دعْم القادة الإقليميين الذين يعملون على أجندات حوكمة داخليّة أمراً أساسياً، لا سيّما من حيث القدرة على توفير خدمات عامّة بشكلٍ أفضل من خلال بناء القدرة المؤسساتيّة وتطوير المهارات ضمن مجموعاتهم الشابّة. إنّ تسليط الضوء على القادة الذين يعتمدون على المحسوبيّة والممارسات الفاسدة والذين لا يقدّمون الخدمات الأساسيّة لشعبهم قد يتيح الفرص أمام قادة بديلين. وستكون تنشئة قادة يدعمون برامج الإصلاحات الداخليّة التي تهدف إلى إفادة الجمهور العام الأوسع، وليس مجموعة أو قبيلة معيّنة فحسب، خطوةً أساسيةً للحدّ من الطائفيّة وحلّ التحديّات العامّة اليومية في السياسات.
- أَخْذُ التخطيط المدني بجديّة. إنّ كيفيّة تصميم المدن في الشرق الأوسط أمرٌ مهمّ، ليس للتنمية المستدامة فحسب، وإنّما أيضاً للاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ. فمن الأكثر ترجيحاً أن تبقى المناطق الحضريّة المصمّمة لدمج مختلف شرائح المجتمع دمجاً أفضل وزيادة الفرص للتفاعل من خلال المساحات العامّة مستقرّةً وسلميةً متى ازدادت التوترات المجتمعيّة. وعلى الرغم من أنّه سيكون من الصعب إعادة تصميم القرى والمناطق الحضريّة التي ترتكز أصلاً إلى نماذج خاضعة للتمييز حيث التفاعل على امتداد الانتماءات القبليّة أو الطائفيّة محدود، تُوَفِّر المناطق ما بعد الصراعات فرصةً لإعادة البناء بطرقٍ قد تعزّز الدمْج الأكبر وتحدّ من التوتّر بين الجَماعات في المستقبل.
- تعزيز وسائل الإعلام المحليّة. تروّج وسائل الإعلام من طرفيْ الانقسام الطائفيّ على حدّ سواء للأجندات الطائفيّة بشكلٍ متزايد. ويعزّز وضْع إطارٍ طائفيٍّ من قِبَل وسائل الإعلام سيناريوهات القادة والحركات الطائفيّة ويزيد من توقّعات نشوب صراعٍ في المجتمعات التي تَشهَد مستويات عالية من المظالم الاجتماعية الاقتصاديّة ومستويات منخفضة من التفاعل العابِر للطوائف والثقة. قد يساعد مزيدٌ من الدعْم لوسائل الإعلام المحليّة على مواجهة هذه الاتجاهات، مع زيادة تغطية القضايا البلدية التكنوقراطيّة التي تتجاوز الاختلافات الطائفيّة، مثل التحديّات المرتبطة بالمياه، وجمْع النفايات، وبطالة الشباب، والفجوات التعليميّة.

لا يفترض الجهد المبذول في سياق هذا البحث أنّه يُطلب من الحكومات الغربيّة إنقاذ الشرق الأوسط من التحيُّز الطائفيّ؛ بدلاً من ذلك، يَفترض أنّه على المجتمع الدوليّ أن يُدْرِك العوامِل التي تُعتبر أجساماً مضادة للطائفيّة وأنّه يجب معايرة انخراطه في الشؤون الإقليميّة من أجل تقوية هذه المرونات، أو من أجل عدم تقويضها كحدّ أدنى. يسعى هذا البحث إلى سدّ فجواتٍ مهمّةٍ على مستوى فهْمنا لكيفيّة وجود المرونة أصلاً وللعوامِل التي قد تعزّزها أو تقوّضها. وعلى الرغم من أنّ البحث أنار أصلاً الأمور التي قد تدفع بالطائفيّة في المنطقة، لدينا فَهْمٌ أقلّ لكيفيّة مكافحتها. ويُشكّل تحديد المرونة على مستوى المجتمع المحليّ في المجتمعات التي تشهد انقساماً في الشرق الأوسط خطوةً في ذلك الاتجاه.

شُكر وعِرفان

لقد أمْكَنَ تنفيذ هذا المشروع بفضل الدعم السخيّ الذي وفّرته مؤسسة هنري لوس (Henry Luce Foundation)، ويودّ المؤلّفون توجيه الشكر إلى توبي فولكمان (Toby Volkmann)، وهي مديرة المبادرات في السياسات (Director of Policy Initiatives) في المؤسسة، على الدعم والتوجيه اللذين قدّمتهما خلال هذه الدراسة.

إنّنا ممتنّون لمؤلّفينا المساهمين من الأوساط الأكاديميّة على استعدادهم لوضع خبرتهم في خدمة هذه الدراسة. ونودّ أيضاً أن نشكر المشاركين في ورشة عمل نظّمتها مؤسسة RAND على مدى يومين وانعقدت في مقرّها الرئيسيّ في سانتا مونيكا، كاليفورنيا في شهر سبتمبر/أيلول 2017 لمناقشة هذه الدراسة والمسودّات الأولى لدراسات الحالة.

ونودّ أن نشكر في مؤسسة RAND ليا هيرشي (Leah Hershey) على تنسيقها ودعمها طوال هذا الجهد البحثي. وأخيراً، إنّنا نشعر بالامتنان لأندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، وستيفِن فلاناغان (Stephen Flanagan)، وجنيف عبده (Geneive Abdo) على مراجعاتهم المتبصّرة والبنّاءة.

الاختصارات

AQI	Al-Qaeda in Iraq تنظيم القاعدة في العراق
AUB	American University of Beirut الجامعة الأمريكيّة في بيروت
BHD	Bahraini dinar الدينار البحريني
BICI	Bahrain Independent Commission of Inquiry اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق
HTS	Hay'at Tahrir al-Sham هيئة تحرير الشام
IDP	internally displaced person الشخص النازح داخلياً
IS	Islamic State الدولة الإسلاميّة
ISIL	Islamic State of Iraq and the Levant الدولة الإسلامية في العراق والشام
ISIS	Islamic State of Iraq and Syria الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
JCC	Joint Crisis Coordination Center مركز التنسيق المُشترَك للأزمات
KDP	Kurdistan Democratic Party الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ
KRI	Kurdistan region of Iraq إقليم كوردستان–العراق
KRG	Kurdistan Regional Government حكومة إقليم كوردستان

NGO	nongovernmental organization منظّمة غير حكوميّة
NIF	Network of Iraqi Facilitators شبكة المُيَسِرين العراقيين
PUK	Patriotic Union of Kurdistan الاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ
START	National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدي له
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USD	U.S. dollar الدولار الأمريكي

تحديد المرونة والتعاون العابر للطوائف

جيفري مارتيني (*Jeffrey Martini*)، داليا داسّا كاي (*Dalia Dassa Kaye*)، بيكّا واسرّ (*Becca Wasser*)
مؤسسة *RAND*

بدفْعٍ من صدمة الصراعات الإقليميّة المتعدّدة، أدّى التحدّي الذي تشكّله الطائفيّة في الشرق الأوسط إلى إنتاج بحثٍ كبير.[1] فسواءٌ جرى التركيز على الحرب الأهليّة اللبنانيّة (1975–1990)، أو التمرّد الذي تَبِع غزو العراق عام 2003، أو ثورة عام 2011 في البحرين، أو التنافس السعودي–الإيراني، سعى العلماء إلى فهْم كيفيّة تأجيج الطائفيّة للصراع، ومساهمتها في استراتيجيات بقاء النظام، وإعادة إنتاجها على مستوياتٍ مختلفة من المجتمع، فهماً أفضل.

وعلى الرغم من أنّ الدراسات السابقة متنوّعة، ظَهَرَت بعض المواضيع المُشتركَة. إنّ أوّلها هو تشديدٌ على الطائفيّة باعتبارها أساسيّةً في فهْم العلاقات الضعيفة بين الدولة والمجتمع أو انعدام الاستقرار الإقليميّ. والموضوع الثاني هو نقاشٌ داخليٌ حادٌّ بين العلماء حول أهميّة الطائفيّة باعتبارها سبباً لنشوء الصراع، إن بمثابة العامِل الرئيسي أو عامِلٍ ثانويٍّ لتنافس القوى الإقليميّة وبقاء النظام. على الرغم من ذلك، ما يغيب عن هذه النقاشات هو التوسّع إلى ما يتجاوز الأمور التي تجعل مجتمعاً ما عرضةً للطائفيّة والتطرّق إلى الأمور التي تجعل مجتمعاً ما أكثر مرونةً في وجه الطائفيّة.

وبشكلٍ أكثر عمليّة، إذا كانت الطائفيّة تقوّض النتائج (مثلاً، الاستقرار، السلام) والقيَم (مثلاً، التسامُح) التي يسعى المجتمع الدوليّ إلى تطويرها، ما الذي يمكن القيام به للحدّ من تلك الآثار وتعزيز مرونة

[1] للاطّلاع على دراساتٍ ممتازةٍ حول مظاهِر الطائفيّة المختلفة في لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق، راجِع جاستِن جنغلِر (Justin Gengler)، "الصراع الجَماعيّ والحشْد السياسيّ في البحرين والخليج العربي: إعادة التفكير في الدولة الريعيّة" (*Group Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf: Rethinking the Rentier State*)، بلومينغتون، إنديانا: دار نشْر جامعة إنديانا (Indiana University Press)، 2015؛ فنار حدّاد (Fanar Haddad)، "العلاقات الطائفيّة في العراق العربي: تحديد سياق الحرب الأهليّة عامَيْ 2006–2007" ("Sectarian Relations in Arab Iraq: Contextualising the Civil War of 2006–2007")، بريتيش جورنال أوف ميدل إيسترن ستاديز (*British Journal of Middle Eastern Studies*)، المجلّد 40، العدد 2، 2013؛ ستيفِن هيدمان (Stephen Heydemann)، "ثورة سوريا: الطائفيّة، والإقليمية، ونظام الدولة في بلاد الشام" ("Syria's Uprising: Sectarianism, Regionalization, and State Order in the Levant")، ورقة عمل مؤسسة العلاقات الدوليّة والحوار الخارجي (FRIDE Working Paper)، العدد 119، 2013؛ كريستوفر فيليبس (Christopher Phillips)، "الطائفيّة والصراع في سوريا" (Sectarianism and Conflict in Syria)، ثِيرد ورلد كوارترلي (*Third World Quarterly*)، المجلّد 36، العدد 2، مارس/آذار 2015؛ ميلاني كاميت (Melani Cammett)، "النزعة الجَماعيّة الرحيمة: الرفاهيّة والطائفية في لبنان" (*Compassionate Communalism: Welfare and Sectarianism in Lebanon*)، إيثاكا، نيويورك: دار نشْر جامعة كورنيل (Cornell University Press)، 2014؛ وبول و. ت. كينغستون (Paul W. T. Kingston)، "إعادة إنتاج الطائفيّة: شبكات التأييد وسياسة المجتمع المدني في لبنان ما بعدْ الحرب" (*"Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Post-War Lebanon"*)، ألباني، نيويورك: دار نشْر جامعة ولاية نيويورك (State University of New York Press)، 2014. للاطلاع على دراسةٍ حول الطائفيّة تسعى إلى إنارة السياسات الأمريكية في سوريا والعراق، راجِع هيثِر م. روبنسون (Heather M. Robinson)، بِن كونابِل (Ben Connable)، ديفيد إ. ثالِر (David E. Thaler)، وعلي ج. سكوتِن (Ali G. Scotten)، "الطائفيّة في الشرق الأوسط: التداعيات بالنسبة إلى الولايات المتّحدة" (*Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-1681-A، 2018.

المجتمعات؟ تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوات. وسيتوصّل القرّاء إلى تشكيل فَهْمٍ أفضل للأمور التي تجعل مجتمعاً ما يقاوم الانحدار إلى الطائفيّة أو التعافي منها، بالإضافة إلى كيفيّة تمكُّن الجهات الفاعلة الإقليميّة والمجتمع الدوليّ من دعْم المرونة والتعاون العابِر للطوائف بالطريقة الفضلى.

الدراسات السابقة حول الطائفيّة

يُسارِع محلّلون متعدّدون إلى ذكْر سياسة الهويّة، والطائفيّة بوجهٍ خاص، على أنّها تؤجّج الصراعات المتعدّدة المُشْتَعِلة على امتداد الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة. وبحسب ما أشار إليه فالي نصر (Vali Nasr)، "منذ حرب العراق، ظَهَرَ الصراع الطائفيّ بين الشيعة والسنّة على شكل انقسامٍ رئيسيٍّ في سياسة الشرق الأوسط.... فمن بلدٍ إلى آخر، وعلى امتداد المنطقة، يُعتبر الصراع الطائفيّ الخيْط الذي يمرّ عبْر كلّ أزمة، ليربطها جميعها في عقدة استراتيجيّة مستعصية الحل."[2] لقد كان كتاب نصر المؤثّر بعنوان "إعادة إحياء الشيعة" *(The Shia Revival)*، ما ساعَد في إثارة المزيد من الاهتمام العامّ بالطائفيّة وأدّى إلى جدلٍ حول ما إذا كانت الطائفة هي العدسة الملائمة لفهْم التطوّرات الإقليميّة من خلالها.[3] تُعدّ حرب العراق عام 2003 (2003 Iraq War) نقطة انطلاقٍ شائعةٍ لدراسة الطائفيّة، بسبب العنف المروِّع بين الجَماعات الذي اقترنت به، ولأنّها حوّلت توازن القوى الإقليميّ بطرقٍ يجادل البعض أنّها قد حفّزت المملكة العربية السعوديّة على مواجهة إيران والحركات الشيعيّة بمزيدٍ من العدائيّة.[4]

يمكن جمْع الدراسات المعاصرة حول الطائفيّة في الشرق الأوسط ضمن ثلاث وحدات تحليل رئيسيّة هي: دراسات الحالة القُطريّة (داخل البلد الواحد)، والمعالجات الإقليميّة أو دون الإقليميّة، والدراسات المُعمَّقة حول "روّاد المشاريع الطائفيّة." ومن بين دراسات الحالة التي تشرح كيفيّة ظهور الطائفيّة في مجتمعٍ معيّن، لبنان هو أحد البلدان التي جَرَت دراستها في أكثر الأحيان، مع زبائنيّته ونظامه السياسيّ التشاركيّ بين الفئات المختلفة باعتبارهما نقطتي دخول لاستكشاف الولاءات الطائفيّة. وَظَهَرَت البحرين مؤخّراً نقطة تركيزٍ لهذا البحث، مع سعي العلماء إلى حلّ لغز كيفيّة إدامة نظام آل خليفة المَلَكيّ السنّيّ لحُكْمِهِ في بلدٍ ذي غالبيّةٍ شيعيّة.

في هذا الفرع من الدراسات السابقة، تتمثّل حجةٌ مشتركةٌ بأنّ الحشْد الطائفيّ هو أداة لبقاء النظام.[5]

[2] فالي نصر (Vali Nasr)، "الحرب من أجل الإسلام" ("The War for Islam")، فورين بوليسي *(Foreign Policy)*، 22 يناير/كانون الثاني 2016.

[3] فالي نصر (Vali Nasr)، "إعادة إحياء الشيعة" *(The Shia Revival)*، نيويورك: نورتون (Norton)، 2006.

[4] ف. جريجوري جوز الثالث (F. Gregory Gause III)، "ما يتجاوز الطائفيّة: حرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة" *(Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War)*، واشنطن العاصمة: مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، مركز الدوحة (Doha Center)، الورقة التحليلية رقم 11 (Analysis Paper No. 11)، يوليو/تموز 2014؛ ولورانس لوير (Laurence Louër)، "المذهب الشيعيّ والسياسة في الشرق الأوسط" *(Shiism and Politics in the Middle East)*، نيويورك: دار نشْر جامعة كولومبيا (Columbia University Press)، 2012.

[5] راجِع مثلا توبي ماثيسِن (Toby Matthiesen)، "إضفاء الطابع الطائفي بمثابة ضمان الأمن: سياسة الهويّة والانتفاضة المضادّة في البحرين" ("Sectarianization as Securitization: Identity Politics and Counter Revolution in Bahrain") في نادر هاشمي (Nader Hashemi) وداني بوستيل (Danny Postel)، محرّرون، "إضفاء الطابع الطائفي: رسْم خريطة سياسة الشرق الأوسط الجديدة" *(Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East)*، نيويورك: دار نشْر جامعة أكسفورد (Oxford University Press)، 2017.

وبالتحديد، تحشد الدول ذات تاريخ من السياسة والانقسام الطائفيين، مثل البحرين ولبنان، الدعم حول الطوائف لتعزيز هيكلية القوى القائمة. لا تتغاضى الأنظمة عن دعْم التعاون العابِر للطوائف فحسب، وإنّما تعمل أيضاً ضدّه بنشاطٍ لتجنُّب ظهور منافسين سياسيين قد يشكّلون ائتلافاً أوسع نطاقاً وأكثر شموليّة.[6] وبحسب ما أشار إليه جاستِن جنغلِر (Justin Gengler)، "بالتأكيد، ليس انقضاء تلك العقود بدون ظهور حركةٍ سياسيةٍ عابِرة للطوائف ناجحة في البحرين أمراً عرضياً. تملك الدول مصلحةً مباشرةً في تَجَنُّب مثل هذا الظهور، وهي تؤدّي دوراً مباشراً في ذلك، إذْ أنّ التنسيق العابِر للمجتمعات يُمثِّل بمفرده تهديداً سياسياً حقيقياً للنظام."[7]

يَنْظُر الفرع الثاني من الدراسات السابقة عبْر الحالات، مع التركيز على الشرق الأوسط ككلّ أو على منطقةٍ فرعيّة، مثل الخليج العربي، من أجل تحديد المواضيع المُشتركَة التي تدفع بالسلوك الطائفيّ.[8] وبما أنّ هذه الدراسات السابقة تُعالِج حالات متعدّدة وغالباً ما تَتَّخِذ شكل مجلّدات مُنَقَّحَة قد يختلف فيها المؤلّفون المساهمون في حججهم، تختلف هذه الدراسات إلى حدٍّ كبيرٍ في خلاصاتها. مع ذلك، يَبْرُز تنافس القوى الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وإيران بشكلٍ مُكَثَّفٍ في هذه الأعمال. يشير فريدريك ويري (Frederic Wehrey) إلى "ظلّ الثورة الإيرانية (Iranian Revolution) الطويل" وتهديدات آيه الله الخامنئي (Ayatollah Khomeini) بتصدير الثورة على أنها تُحَفِّز الحشْد الطائفي للخليج العربي.[9] وكما هي الحال بالنسبة إلى دراسات الحالة القُطريّة (داخل البلد الواحد)، تغوص هذه المعالجات أيضاً في الاستراتيجيات الحاكمة التي تسعى إلى تقسيم الجماهير العامّة إلى مجموعاتٍ داخل الجَماعة (أي الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعاتٍ معيّنةٍ ويتماهون معها) ومجموعاتٍ خارج الجَماعة (أي الأفراد الذين لا ينتمون إليها) لتعزيز سيطرة النظام.

علاوةً على ذلك، تَعْرُض مجموعتا الدراسات السابقة على حدّ سواء (أي، دراسات الحالة القُطرية [داخل البلد الواحد] والمعالجات ذات التركيز الإقليمي) مؤرّخين غالباً ما يعزون دورات الطائفيّة إلى استراتيجيّات استعماريّة. فمثلاً، يشير أوسامة مقدسي (Ussama Makdisi) إلى موروثات الحُكْم العثمانيّ والإمبرياليّة الغربيّة في المرحلة ما بعد العثمانيّة على حدّ سواء على أنّهما أنشأتا الطائفيّة، إمّا عمْداً، في سياق استراتيجيّة فرِّق تَسُد، أو عن غيْر قصد، نتيجةً لتجاهُل القوى الأجنبيّة لتاريخ هذه المجتمعات

---

[6] لورانس لوير (Laurence Louër)، "الطائفية واستراتيجيات مقاومة الانقلاب في البحرين" (Sectarianism and Coup-Proofing Strategies in Bahrain)، جورنال أوف ستراتيجيك ستاديز *(Journal of Strategic Studies)*، المجلّد 36، العدد 2، 2013.

[7] جنغلِر (Gengler)، 2015، ص. 143. يقدّم مضاوي راشد (Madawi Rashid) حجةً مماثلةً فيما يتعلّق بالمملكة العربية السعوديّة، معتبراً أنّ "الاستراتيجية السعودية لتصوير الاحتجاجات على أنّها مؤامرة شيعيّة قد نَجَحَت في الدفْع بالسنّة لتجديد ولائهم للنظام". مضاوي راشد (Madawi Rashid)، "الطائفية بمثابة ثورة مضادّة: الردود السعوديّة على الربيع العربي" ("Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring")، ستاديز إن إثنيسيتي أند ناشوناليزم *(Studies in Ethnicity and Nationalism)*، المجلّد 11، العدد 3، 2011، ص. 522.

[8] راجِع ماثيسِن (Matthiesen)، 2017؛ جنيف عبده (Geneive Abdo)، "الطائفية الجديدة: الثورات العربيّة وولادة الانقسام الشيعي-السنّيّ من جديد" ("The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi'a–Sunni Divide")، واشنطن العاصمة: مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط (Saban Center for Middle East Policy)، الورقة التحليليّة رقم 29 (Analysis Paper No. 29)، أبريل/نيسان 2013؛ فريدريك ويري (Frederic Wehrey)، "السياسة الطائفيّة في الخليج" *(Sectarian Politics in the Gulf)*، نيويورك: دار نشْر جامعة كولومبيا (Columbia University Press)، 2014؛ توبي ماثيسِن (Toby Matthiesen)، "الخليج الطائفي: البحرين، والمملكة العربية السعوديّة والربيع العربي الذي لم يكن" *(Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn't)*، ستانفورد، كاليفورنيا: دار نشْر جامعة ستانفورد (Stanford University Press)، 2013؛ ولورانس بوتر (Laurence Potter)، محرّر، "الطائفية في الخليج العربي" *(Sectarianism in the Persian Gulf)*، نيويورك، دار نشْر جامعة أكسفورد (Oxford University Press)، 2014.

[9] ويري (Wehrey)، 2014.

الحافِل بالتعايُش الجَماعيّ.[10] ومن بين المعالجات القُطريّة (داخل البلد الواحد)، أثار "لبنان الكبير" ("Greater Lebanon") اهتماماً علمياً هائلاً، مع الدعْم الفرنسيّ للموارنة والدعْم البريطانيّ للدروز، بمثابة طريقةٍ لفهْم المنافسة الأوروبيّة مع الحُكْم العثمانيّ ولتعزيز مجتمعاتٍ محدّدةٍ على شكل قنواتٍ لطموحاتهم.[11]

يُحَوِّل الفرع الثالث من الدراسات السابقة حول الطائفيّة وحدة التحليل من الدول إلى الأفراد، مُركِّزاً على "روّاد المشاريع الطائفيّة" الذين يوقظون الهويّات الدينيّة ويُنمّونها. ويُعَدُّ محمد باقر الصدر (Muhammad Baqr al-Sadr) وموسى الصدر (Musa al-Sadr)، بصفتهما فردين مركزييْن لنشوء الحشْد السياسيّ الشيعيّ في العراق ولبنان على التوالي، من بين الذين شملتهم الدراسات بالشكل الأكبر.[12] تُرَكِّزُ سرديّات محمد باقر الصدر عادةً على دعوته إلى الأصالة الدينيّة، مُعوِّضاً بفعالية عن التقدّمات التي كانت الشيوعيّة تحرزها في المجتمع العراقي الشيعيّ في منتصف القرْن العشرين، باعتبار أنّ حزب الدعوة (al-Da'wa Party) التابع للصدر والمجموعات الشيوعيّة على حدّ سواء كانت تسعى إلى الحشْد حول مظالِم مماثلة. وقد أصبح مؤخّراً جهاديون سَلَفِيون عنيفون، مثل أبو مصعب الزرقاوي (Abu Mus'ab al-Zarqawi)، موضْع انتباه، على الرغم من أنّ وجهات نظرهم هامشيّة وأتباعهم قليلون.[13]

يوفّر هذا البحث بمجمله أرضيّةً مهمّةً لفهْم أحد المُتَغَيِّرات الأكثر تدميراً لسياسة الهوية في الشرق الأوسط. لا تزال النقاشات دائرة، ولكنّ العلماء قد توصّلوا بالإجمال إلى إجماعٍ بشأن النقاط الرئيسيّة التالية:

- يملُك الشرق أوسطيون هويّات متعدّدة (الأمّة، والجنس، والطبقة، والدين، وغيرها)، ويختلف التسلسل الهرمي فيما بينها بحسب الشروط.
- يتمّ إنشاء الهويات وتغذيتها وكَبْتها؛ إنّها ليست أمراً مُسَلّماً به ولا أمراً كائناً منذ الأزل.
- يسعى الحكّام، والقوى الأجنبيّة، وروّاد المشاريع الطائفية إلى حشْد الهويّات الطائفيّة في خدمة مصالحهم.
- قد تكون الهويّات الطائفيّة حقيقيّة، ولكنّها ليست العامِل الوحيد الذي يفسّر الديناميكيات الإقليميّة. تشمل الدوافِع الرئيسيّة الأخرى المنافسة الجغرافيّة الاستراتيجيّة، والاعتبارات السياسيّة الداخليّة، والضغوط الاقتصاديّة، والجغرافيا، والهويّات الاجتماعيّة الأخرى.

وجهات نظر صانعي السياسات بشأن الطائفيّة

على عكْس المعالجة العلميّة للطائفيّة، يُعتبر القادة السياسيّون عادةً أكثر حدّةً في مناقشتهم للقضية. فإنّ

[10] أوسامة مقدسي (Ussama Makdisi)، "مشكلة الطائفيّة في الشرق الأوسط في عصرٍ من الهيمنة الغربيّة" (The Problem of Sectarianism in the Middle East in an Age of Western Hegemony") في نادر هاشمي (Nader Hashemi) وداني بوستيل (Danny Postel)، محرّرون، "إضفاء الطابع الطائفيّ: رسْم خريطة سياسة الشرق الأوسط الجديدة" (*"Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East"*)، نيويورك: دار نشْر جامعة أكسفورد (Oxford University Press)، 2017.

[11] سمير خَلَف (Samir Khalaf)، "العنف المدني وغير المدني في لبنان: تاريخٌ من تدويل الصراع الجَماعي" (*Civil and Uncivil Violence in Lebanon: A History of the Internationalization of Communal Conflict*)، نيويورك: دار نشْر جامعة كولومبيا (Columbia University Press)، 2002.

[12] علي رهنما (Ali Rahnema)، محرّر، "روّاد إعادة الإحياء الإسلاميّ" (*Pioneers of Islamic Revival*)، لندن: زيد بوكس (Zed Books)، 1994.

[13] قُتِل الزرقاوي عام 2006.

القادة الشرق أوسطيين الذين يشيرون إلى الطوائف، يقومون بذلك غالباً لإطلاق الافتراءات على المنافسين. وقد حَذَّر مثلاً ملك الأردن عبدالله الثاني (King Abdullah II of Jordan) إلى حدٍّ كبيرٍ من نشوء "هلال شيعيّ"، ورَفَض ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان (Crown Prince of Saudi Arabia, Mohammed bin Salman) الحوار مع إيران طالما أنّ الجمهورية الإسلاميّة مكرّسة لنشْر المذهب الشيعيّ في "جميع مناطق العالَم الإسلامي إلى حين عودة المهدي المُنْتَظَر."[14] ردّاً على ذلك، ولكيّ لا يتمّ التغلُّب عليهم، يميل صانعو السياسات الإيرانيون وشركاؤهم المحليّون (مثْل حزب الله [Hizbullah]) إلى استبعاد منافسيهم السنّة باعتبارهم "تكفيريين."[15]

تُسارِع القوى الإقليميّة إلى إلقاء اللوم على خصومها فيما يتعلّق بانتشار التحيُّز الطائفيّ مع التغاضي عن أدوارها الخاصّة. وفي نظرةٍ واضحةٍ إلى المملكة العربيّة السعودية، أشار وزير الخارجيّة الإيرانيّ محمد جواد ظريف (Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif) عام 2013 إلى أنّ منافسي طهران كانوا "يؤجّجون الوضع" وأنّ "زرْع الخوف كان ممارسةً منتشرة."[16] تتخذ دول الخليج العربي موقف براءة مماثلاً، وذلك عادةً من خلال دعوة إيران إلى الالتزام بسياسة حُسْن الجوار وعدم التدخُّل في شؤونها الداخليّة بدون الإعلان عن دعمها لأبناء طائفتها لمواجهة إيران.

ويحرّض القادة الشرق أوسطيون على الطائفيّة لمهاجمة الخصوم الخارجيين. فبالقدر نفسه من المكر، يتمّ غالباً تصويب المجازات نفسها على المعارضة الداخليّة لنزْع الشرعيّة عن مطالبها. يحاول قادة الحكومة البحرينيّة تصوير المعارضين على أنّهم يدفعون بأجندةٍ شيعيّةٍ ومواليةٍ لإيران بشكلٍ واضح، وتستخدم الحكومة بقيادة هادي في اليمن رسالةً مماثلةً لتشويه سمعة منافسيها الزيديين، وهم الحوثيون. على الرغم من ذلك، ليست دائماً القوّة المُعتَرَف بها هي التي تَحْشُد الطوائف. ففي سوريا، تثير المجموعات السنيّة الحقد ضدّ "النصيريين" (وهو مصطلح مُهين لـ'العلويين') أو "المجوس" (وهو مصطلح مُهين للإيرانيين، إشارةً إلى تراثهم الزرادشتي). من جهةٍ أخرى، يَسْتَخْدِم حزب الله الرمزية الدينية لضريح السيّدة زينب (Sayda Zeinab shrine) لحشْد المناصرين للقتال من أجل أبناء طائفتهم.

على الرغم من أنّ اللّعب على الانقسامات الطائفيّة كان سمةً مميّزةً للحقبة الاستعماريّة، لا يخوض عادةً القادة الغربيون هذه القضايا صراحةً اليوم. مع ذلك، يُسارع القادة على امتداد الطيْف السياسيّ إلى نسْب العنف في الشرق الأوسط إلى الحقد الطائفيّ وإيجاد الأعذار للتقاعُس أو العمل الفاشِل بالإشارة إلى صعوبة معالجة هذه المشكلة. تَمَثَّل مثلاً موضوعٌ رئيسيٌ من مقابلة الرئيس باراك أوباما (President Barack Obama) في شهر مارس/آذار 2016 مع جيفري غولدبرغ (Jeffrey Goldberg) بـ"العودة إلى الطائفة، والعقيدة، والعشيرة، والقرية... [باعتبارها] مصدر أغلبية مشاكل الشرق الأوسط المُسْلِم."[17] تبدأ معالجة استراتيجية الأمن القومي لعام 2015 (2015 National Security Strategy) للشرق الأوسط بتقييمٍ مفاده

[14] العربية (Al-Arabiya)، "في مقابلة أُجرِيَت اليوم، محمّد بن سلمان سيعالِج القضايا السعودية الإقليميّة" (In an Interview Today, Mohammed bin Salman to Tackle Saudi, Regional Issues")، 1 مايو/أيّار 2017.

[15] التكفيري كلمةٌ مُشتقّةٌ من كلمة كافِر (*kafir*)، التي تعني غير المؤمن. في هذا السياق، التكفيريون هم المطرودون من المذهب الشيعي وفي بعض الأحيان أبناء الطائفة السنيّة بالاعتماد على التفسيرات المختلفة للأرثوذكسيّة الدينيّة.

[16] بي.بي.سي نيوز (BBC News)، "وزير خارجية إيران: الفتنة الطائفيّة هي التهديد الأسوأ في العالَم" ("Iran FM: Sectarian Strife Is Worst Threat in World")، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

[17] جيفري غولدبرغ (Jeffrey Goldberg)، "عقيدة أوباما" ("The Obama Doctrine")، ذي أتلانتيك (*The Atlantic*)، أبريل/نيسان 2016.

أنه "لا يوجد مكان يكون العنف فيه أكثر مأساوية وزعزعة للاستقرار مما هو عليه في الصراع الطائفيّ من بيروت إلى بغداد، والذي أدّى إلى نشوء مجموعات إرهابية جديدة مثل [الدولة الإسلاميّة في العراق والشام (Islamic State of Iraq and the Levant [ISIL])]."[18] لقد ركّزت مؤخّراً إدارة دونالد ترامب (Donald Trump) على بناء كتلةٍ سنيّةٍ بقيادةٍ سعوديّة لمواجهة إيران الشيعيّة، وهو موضوع بَرَز بشكلٍ واضحٍ خلال زيارة الرئيس إلى الرياض في ربيع عام 2017. وتُقِرُّ استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 (National Security Strategy 2017) بـ"المظالِم الطائفيّة" على أنّها دوافِع للعنف والإرهاب في الشرق الأوسط.[19]

الفجوات على صعيد المعرفة

على الرغم من مجمل الانتباه الذي تحظى به الطائفيّة من جانب العلماء وصانعي السياسات على حدّ سواء، ثمّة فجوات رئيسية في فهمنا لكيفيّة مكافحتها. يَفْتَرِض هذا البحث أنّ النقطة المفيدة للانطلاق منها هي من خلال بناء مرونة المجتمع الموجودة أصلاً في المنطقة. فعلى الرغم من أنّ مظاهِر الطائفيّة سهلة التحديد ومن أنّ طبيعتها المروّعة راسخة في أذهاننا، لا يزال العنف الطائفيّ انحرافاً وليس قاعدةً في الشرق الأوسط.

فحتّى في الفترات الأكثر ظلاماً في العراق خلال ذروة الصراع الطائفيّ في منتصف العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، حدّدت آيمي كاربنتِر (Ami Carpenter) خمسة أحياء في بغداد، على امتداد المناطق ذات الغالبيّة السنيّة وتلك ذات الغالبيّة الشيعيّة، والتي قاوَمَت الانسحاب إلى الطائفيّة.[20] في لبنان، تُوَثِّق ميلاني كاميت (Melani Cammett) المجموعات التي تقدم الرعاية، والتي تلبي حاجات المجموعات داخل الجَماعة والمجموعات خارج الجَماعة على حدّ سواء.[21] يحظى بناة الجسور (الوسطاء) الإقليميون، مثل عُمان، وهي بلد يأتي في طليعة الجهود المبذولة لتخفيف تصعيد التوتّرات الطائفيّة، بانتباه أقلٍ من المنافسة على تَصَدُّر عناوين الصُحُف الرئيسيّة بين المملكة العربية السعودية وإيران.[22] وتُبيّن أمثلة لا تحصى حول البحث الاستقصائيّ جماهير عامّة شرق أوسطيّة لها وجهات نظر معقدة حول الهوية الدينية التي تتجاوز التحيُّز الطائفي البسيط.[23]

---

[18] البيت الأبيض (The White House)، "استراتيجية الأمن القومي" *(National Security Strategy)*، واشنطن العاصمة، فبراير/شباط 2015. إنّ اسم المنظّمة باللغة العربية هو الدولة الإسلامية في العراق والشام (والذي يُختصر بمصطلح داعش، الذي يُكتب باللغة الإنكليزية Da'ish أو DAESH). في الغرب، يُشار إليها بشكلٍ شائعٍ بتسمية الدولة الإسلامية في العراق والشام (Islamic State of Iraq and the Levant [ISIL])، أو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Islamic State of Iraq and Syria)، أو الدولة الإسلامية في العراق والشام (Islamic State of Iraq and the Sham) (والتي تُختصر أيضاً بـISIS)، أو ببساطة بتسمية الدولة الإسلامية (Islamic State [IS]). تَكْثُر الحُجَج حول الترجمة الأكثر دقّة، وتشير الفصول حول دراسات الحالة المختلفة في هذا التقرير إلى المجموعة بتسمياتٍ مختلفة. لأغراض هذا التقرير، إنّنا بالتالي نستَخدِم الاختصارات الثلاثة جميعها.

[19] البيت الأبيض (The White House)، "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيّة" *(National Security Strategy of the United States of America)*، واشنطن العاصمة، ديسمبر/كانون الأوّل 2017، ص. 49.

[20] آيمي س. كاربنتِر (Ami C. Carpenter)، "ملاذات في مهبّ عاصفة: مناظير من بغداد حول المرونة في وجه العنف الطائفي" ("Havens in a Firestorm: Perspectives from Baghdad on Resilience to Sectarian Violence")، سيفيل ورز جورنال *(Civil Wars Journal)*، المجلّد 14، العدد 2، 2012.

[21] كاميت (Cammett)، 2014.

[22] مارك فاليري (Marc Valeri)، "جهود عُمان الوسيطة في الأزمات الإقليمية" ("Oman's Mediatory Efforts in Regional Crises")، المركز النرويجي لمصادر بناء السلام (Norwegian Peacebuilding Resource Centre)، مارس/آذار 2014.

[23] راجِع مثلًا، منصور معادل (Mansoor Moaddel)، جان كورس (Jean Kors)، ويوهان جاردي (Johan Gärde)، "الطائفية ومكافحة

بالنظر إلى هذه الخلفيّة، إنّ السؤال الطبيعي هو أيّ عوامِل تفسّر قدرة بعض المجتمعات على مقاومة الانزلاق إلى العنف الطائفي، أو على التعافي منه إذا أُطلِق له العنان؟ وبالاعتماد على هذه العوامِل، كيف يستطيع المجتمع الدولي الدفْع بالجهود المحليّة بالطريقة الفضلى في الشرق الأوسط لمكافحة الطائفيّة من خلال دعْم تلك المرونات؟

يهدف هذا الجهد البحثيّ إلى تحويل التركيز من خلال تحديد حالات المرونة التي يكافح فيها القادة والمجموعات المُجتمعيّة بنشاطٍ الطائفيّة أو التي تمّ فيها احتواء جاذبيّتها أو إدارتها، وتحليل هذه الحالات. إنّ المرونات موجودة على مستويات متعدّدة من المجتمع ويتمّ التعبير عنها بشكلٍ شائعٍ في الروابط والقيَم المُشتَرَكَة التي تتشاطرها المجموعات داخل الجَماعة (أي الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعاتٍ معيّنةٍ ويتماهون معها) والمجموعات خارج الجَماعة (أي الأفراد الذين لا ينتمون إليها). على مستوى العلاقات الشخصيّة، تشمل المرونات الزيجات المختلطة والروابط بين الأحياء السكنية؛ وعلى مستوى المجتمع المدني، إنّها تشمل المشارَكة في مجموعاتٍ ذات عضويّاتٍ عابِرة للطوائف؛ أمّا على المستوى الوطني، فتشمل المرونات المشاريع السياسيّة والمصالِح التجاريّة التي تمتدّ على طول خطوط الصَدْع الطائفيّ. من الأسهل إيجاد هذه المرونات في البلدان السلميّة، ولكنّها موجودة أيضاً في مناطق الصراع، وإنْ كانت خامِلة.

تُبيِّن الأمثلة حول المرونة أو المكافحة النشطة للضغوط الطائفيّة القدرة على كتْم الصراعات الطائفيّة المُدمِّرة في الشرق الأوسط، على الرغم من أنّه لا يمكن وقْف الصراع بالكامل. يُمكن أن يقدّم لفْت الانتباه إلى المرونات والاستراتيجيّات النشطة لمكافحة الطائفيّة عِبَراً حول كيفية تنظيم السياسات بشكلٍ أكثر نجاحاً لمكافحة الطائفيّة والحدّ من الصراع في المستقبل.

القضايا المفاهيميّة

يتمّ تعريف الطائفيّة في العِلْم الغربي على أنّها "تسييس هويّة مجموعة دينية، أو عرقيّة أو نَسَبيّة أخرى (هوية جماعية أخرى)."[24] وتشمل أشكال الطائفيّة حشْد الدعم حول انتماءٍ دينيّ، أو على العكس، حشْد المعارضة للمجموعات الدينيّة الأخرى. تسود تعريفات مماثلة في العلْم باللغة العربيّة. فيحدد مثلاً المؤلّف العراقي فالح عبد الجبار (Falah ‘Abd al-Jabar) سمةً مُحَدِّدَةً للطائفيّة على أنّها "تسييس الهويّة [الدينيّة] باعتبارها الوحدة للعمل الجَماعي."[25]

إنّ ما ليست الطائفيّة عليه هو التفاني من أجل طائفةٍ محدّدةٍ أو التماهي معها. فلا يُصبح التحديد الديني طائفياً إلا عندما يتمّ استخدام هذا التحديد الديني من أجل تقسيم المجتمعات إلى مجموعات داخل الجَماعة (أي الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعاتٍ معيّنةٍ ويتماهون معها) ومجموعات خارج الجَماعة (أي

الطائفيّة في لبنان " *(Sectarianism and Counter-Sectarianism in Lebanon)*، آن آربور (Ann Arbor)، ميشيغان: مركز دراسات السكان التابع لجامعة ميشيغان (University of Michigan Population Studies Center)، التقرير رقم 12-757، 2012.

[24] جاستِن جنغلِر (Justin Gengler)، "فهْم الطائفيّة في الخليج الفارسيّ" ("Understanding Sectarianism in the Persian Gulf")، في لورانس بوتر (Lawrence Potter)، محرّر، "الطائفية في الخليج الفارسي " *(Sectarianism in the Persian Gulf)*، نيويورك، دار نشْر جامعة أكسفورد (Oxford University Press)، 2014.

[25] فالح عبد الجبار (Falah ‘Abd al-Jabar)، "المشكلة الطائفيّة في الوطن العربي" ("al-Mushkila al-Ta’ifiya fi al-Watan al-‘Arabi" [The Sectarianism Problem in the Arab Nation])، مجلّة المستقبل العربي *(Al-Mustaqbal al-‘Arabi Journal)*، المجلّد 408، يناير-كانون الثاني / فبراير-شباط 2013.

الأفراد الذين لا ينتمون إليها) لغرض الدفْع بمشروعٍ سياسيّ. وبالتالي، تتمثّل سمةٌ مُحدِّدةٌ للطائفيّة بأنّها مرتبطة باستبعاد "الآخر". ويتم تطوير هذه الناحية بشكلٍ جيّدٍ في الدراسات السابقة الدينيّة، مثل "نظريّة حول الدين" *(A Theory of Religion)* من تأليف رودني ستارك (Rodney Stark) ووليام باينبريدج (William Bainbridge)، والتي تؤكّد على أنّ الطائفيين يدّعون مشروعيّةً فريدةً لأنظمتهم العقائديّة الخاصّة.[26] ويتمثّل مظهرٌ سلبيّ، وإنّما يمكن احتواءه، بانسحاب المجموعة الطائفيّة من المجتمع من أجل تجنُّب تمييع هويّتها. ويتمثّل مظهرٌ أكثر دماراً باستخدام الطائفية بمثابة أساسٍ منطقيٍّ لفرْض نظام عقائديّ على الآخرين. وتُعتبر علامة الطائفية الخاصة بالدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، حيث يُعاقَب على التماهي مع نظام عقائديّ آخر بالموت أو الاستعباد، الأكثر ضراوة.

غالباً ما يمتعض العلماء المعنيون بالطائفيّة من أنّه يمكن إساءة تفسير اهتماماتهم البحثيّة على أنّها مقاربةٌ مستنِدة إلى مبدأ الانتماء الأصليّ (وهو مبدأ يقرّ بوجود روابط بين أفراد الأمّة، تكون أساسيّة وترتكز إلى الدين والثقافة واللغة، وحيث يمكن اعتبار الهويّة ظاهرةً طبيعيّةً وقديمة أصيلة) أو استعماريّة جديدة؛[27] لا تدعو الحاجة لأن تكون دراسة الطائفيّة ماهيويّة جوهريّة. فالمقاربة المستنِدَة إلى مبدأ الانتماء الأصليّ، أي حيث تتم معالجة الهويّات على أنّها ثابتة، قد أدّت إلى التأكيد على صورٍ نمطيّة ثقافيّة تتجاهَل الاختلاف ضمن مجتمعٍ ما، وتنوّع الهويّات، وتطوُّر الهويات مع الوقت.[28] في مجال السياسات، أدّت المقاربة المستنِدَة إلى مبدأ الانتماء الأصليّ إلى تقييمات أحاديّة السبب للتطوّرات الإقليميّة، مثل نشوء "الهلال الشيعي".[29] ينطلق هذا البحث من مبدأ أنّ الهويّات مبنيّةٌ وأنّ أهميّتها تمرّ في مدّ وجزر بحسب الظروف.[30] ليست المجتمعات طائفيّةً بطبيعتها؛ يجري التحديد بحسب الطائفة بشكلٍ متوازٍ مع هويّات متنافسة (مثلاً، وطنيّة، وقَبَليّة، ومرتكزة إلى الطبقة، وأيديولوجية)، وتتغيَّر أهميّة هذه الهويّات مع الوقت.

لا يعني رفْض المقاربة المستنِدَة إلى مبدأ الانتماء الأصليّ أنّنا نتجاهل ظاهرة الطائفية الحقيقية بحدّ ذاتها أو نُخفِّف من شأنها. يضمّ الشرق الأوسط أفراداً وحركات تعتنق الطائفيّة حقاً. يتمّ أحياناً استخدام الأجندة الطائفية وسيلةً لتحقيق غايةٍ ما، ولكن هناك حالات متعدّدة حيث الطائفيّة حقيقيّة وواقعيّة. ثمّة رجال دين سلفيون يعتقدون حقاً أنّ ممارسة المذهب الشيعيّ تُعادِل الارتداد. وثمّة متطرّفون عنيفون يعتقدون حقاً أنّ أولئك الذين لا يتّبعون تفسيرهم للإسلام هم أهداف مشروعة للعنف. إنّنا لا نناقِش في هذا الأمر. بدلاً من ذلك، إنّنا نقترح أنّ اتّساع هذا السلوك وخصائص أولئك الذين يتبنّونه ليست مفترضة.

إنّ المرونة (وباللغة الإنكليزية *resilience* أو *resiliency*) هو مصطلح يُستخدم على امتداد الاختصاصات الأكاديميّة؛ ففي علْم النفس مثلاً، تكون وحدة التحليل عادةً الفرد وغالباً ما يتمّ التركيز على مرونة شخصٍ

---

[26] رودني ستارك (Rodney Stark) ووليام سيمز باينبريدج (William Sims Bainbridge)، "نظريّة حول الدين" *(A Theory of Religion)*، نيو برونزويك، نيو جيرسي: دار نشْر جامعة روتجرز (Rutgers University Press)، 1996.

[27] جون وارنِر (John Warner)، "التشكيك في الطائفيّة في البحرين وأبعد منها: مقابلة مع جاستِن جنغلِر" "Questioning Sectarianism in Bahrain and Beyond: An Interview with Justin Gengler")، جدليّة (Jadaliyya)، 17 أبريل/نيسان 2013.

[28] رافائيل باتاي (Raphael Patai)، "الفِكر العربي" *(The Arab Mind)*، نسخة منقّحة، نيويورك: سكريبنِر (Scribner)، 2002.

[29] نصر (Nasr)، 2006.

[30] جيمس د. فيرون (James D. Fearon) وديفيد د. لايتِن (David D. Laitin)، "العنف والبناء الاجتماعيّ للهوية العرقية" ("Violence and the Social Construction of Ethnic Identity")، إنترناشيونال أورجنايزيشن *(International Organization)*، المجلّد 54، العدد 4، 2000.

ما بعْد صدمة.[31] ويُستَخدَم أيضاً في سياق الجهود الإنسانيّة حيث الغرض هو تحسين مرونة مجتمعٍ ما في وجه الكوارِث الطبيعيّة ومن صنْع الإنسان.[32] في سياق بناء السلْم، تشير المرونة إلى "القدرة على النهوض، أو المحافظة على الأداء أو تعزيزه خلال اضطرابٍ ما أو بعْده، أو التصدّي بنجاحٍ في وجه مكروه أو خطر شَديدَيْن."[33]

يمكن أن تتخذ المرونة أشكالاً مختلفة.[34] يتمثّل أحد هذه الأشكال بالتحلّي بالمناعة في وجه انتشار الصراع، في حين يتمثّل آخر بالقدرة على النهوض من الصراع. وبالتالي، يمكن وصْف مجتمعٍ في لبنان قاوَم الانجرار إلى الحرب الأهليّة بين عاميْ 1975 و1990 على أنّه مرِن. وبالمثل، يمكن أيضاً وصْف مجتمعٍ وَقَعَ ضحيّة العنْف وإنّما تعافى منه على أنّه مرِن. ويُعتبَر واقع أنّ المرونة تشمل المحافظة على السِلْم في وجه الجهات الفاعلة الطائفيّة والقدرة على النهوض من الصراع على حدّ سواء نقطةً مهمّةً جرى تطويرها في عمل كين مِنكهوس (Ken Menkhaus).[35] تُفْهَم المرونات بالطريقة الفضلى على أنّها نسبيّة بدلاً من كونها مطلقة، بمعنى أنّه يمكن وصْف مجتمعٍ ما على أنّه أكثر أو أقلّ مرونةً من المجتمعات التي تقف بشكلٍ مزمنٍ على حدّ السكّين.

بما أنّ مفهوم المرونة مشمول في اختصاصات متعدّدة، يختلف تعريفه وشكله، ما يُصعِّب تحديد العوامِل المُشترَكة التي تعزّزه أو تُعيقه. في الواقع، غالباً ما تكتفي الدراسات السابقة القائمة حول المرونة، إنْ من إعداد أكاديميين أو ممارسين، بتحديد تلك العوامِل التي، ومتى كانت غائبة، تتجاوز المرونة وتؤدّي إلى صراع.[36] قد يكون ذلك لأنّ المرونة هي مُحَدَّدَة السياق وفريدة للـ"نظام التكيّفي المعقّد" لبيئة صراعٍ معيّنة،[37] ما يُصعّب حصْر المرونة بعوامِل مرتبطة قابلة للتعميم.

---

[31] جورج بونانو (George Bonnano)، "الخسارة، والصدمة، والمرونة البشريّة: هل قلّلنا من شأن القدرة البشريّة على الازدهار بعد أحداثٍ منفرةٍ إلى حدّ كبير؟" (Loss, Trauma, and Human Resilience: Have We Underestimated the Human Capacity to Thrive After Extremely Aversive Events?") أمريكان سايكولوجيست *(American Psychologist)*، المجلد 59، العدد 1، يناير/كانون الثاني 2004؛ جورج بونانو (George Bonnano) وأنطوني مانشيني (Anthony Mancini)، "ما يتجاوز المرونة واضطراب ما بعْد الصدمة (الرّضح): رسم خريطة لعدم تجانس الردود على صدمة محتملة" ("Beyond Resilience and PTSD: Mapping the Heterogeneity of Responses to Potential Trauma")، سايكولوجيكال تروما: ثيوري، ريسرتش، براكتيس أند بوليسي *(Psychological Trauma: Theory, Research, Practice and Policy)*، المجلّد 4، العدد 1، 2012.

[32] كايتي هاريس (Katie Harris)، ديفيد كين (David Keen)، وتوم ميتشِل (Tom Mitchell)، "عندما تصطدم الكوارِث والصراع: تحسين الروابِط بين المرونة في وجه الكوارث ومنْع نشوب الصراعات" *(When Disasters and Conflict Collide: Improving Links Between Disaster Resilience and Conflict Prevention)*، لندن: معهد التنمية الخارجيّة (Overseas Development Institute)، 2013.

[33] كاربنتِر (Carpenter)، 2012.

[34] كين مِنكهوس (Ken Menkhaus)، "فهْم المرونة في سياقات بناء السلام: المقاربات، والتطبيقات، والتداعيات" ("Making Sense of Resilience in Peacebuilding Contexts: Approaches, Applications, Implications")، منصّة جنيف لبناء السلام (Geneva Peacebuilding Platform)، الورقة رقم 6 (Paper No. 6)، 2013.

[35] مِنكهوس (Menkhaus)، 2013.

[36] راجِع مثلًا، مِنكهوس (Menkhaus)، 2013؛ جنيفِر ميليكِن (Jennifer Milliken)، "المرونة: من صورة مجازية إلى خطة عمل للاستخدام في مجال بناء السلام" ("Resilience: From Metaphor to an Action Plan for Use in the Peacebuilding Field")، منصّة جنيف لبناء السلام (Geneva Peacebuilding Platform)، الورقة رقم 7 (Paper No. 7)، 2013؛ لورين فان ميتر (Lauren Van Metre)، "الهشاشة والمرونة" ("Fragility and Resilience")، مجموعة دراسات الهشاشة (Fragility Study Group)، موجز السياسات رقم 2 (Policy Brief No. 2)، سبتمبر/أيلول 2016؛ ومعهد الولايات المتّحدة للسلام (United States Institute of Peace)، "المرونة بمثابة ممارسة لبناء السلام: إلى الواقعيّة من المثاليّة" ("Resilience as a Peacebuilding Practice: To Realism from Idealism")، صفحة إلكترونية، غير مؤرّخة.

[37] ميليكِن (Milliken)، 2013.

تبرز المرونة أيضاً في مقاربة الحكومة الأمريكيّة لتشخيص الصراع ومعالجته. يَصِف إطار عمل تقييم الصراعات (*Conflict Assessment Framework*) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U.S. Agency for International Development) المرونات على أنّها "تلك المؤسسات، أو الآليات، أو العوامِل الأخرى في المجتمع التي توفِّر الوسائل لقمْع الصراع أو حلّه باعتماد أساليب غير عنيفة."[38] يقدّم إطار العمل بعض الأمثلة الملموسة حول كيفية تمكّن تقوية المؤسسات من جعْل مجتمعٍ ما أكثر مرونةً في وجه الصراع. تعزز مثلاً الإجراءات القضائيّة التي تُعتبر عادلةً سيادة القانون وتبني الثقة في حلّ النزاعات اللاعنفيّ. بالمثل، تعزز قوات الأمن التي تحمي المتظاهرين اللاعنفيين العمل السلمي.

مقاربة البحث وتنظيم هذا التقرير

ينطلِق هذا التقرير من حالات فهْمٍ مُشْتَرَكَةٍ للطائفيّة والمرونة ويشمل دراسات حالة متعدّدة تمّ تصميمها لاستكشاف كيفيّة تفاعُل دافِع الطائفية والجسْم المضاد المتمثّل بالمرونة. يهدف هذا الجهد إلى تسليط الضوء على الحالات التي أظْهَرَت مستوياتٍ متفاوتةً من الطائفيّة والمرونة في مناطق فرعيةّ مختلفة، أي الخليج والشام، وبالتحديد في لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق. لكلّ حالةٍ انقساماتٌ طائفيّةٌ ذات أنواع مختلفة، ولكن تختلف حدّة الطائفيّة ومدّتها على امتداد الحالات. نتيجةً لذلك، يتمثّل القاسِم المُشتَرَك بين الحالات الأربع بدرجة التنوّع الطائفيّ داخل حدودها ويتمثّل الفرْق بمستوى الصراع الطائفيّ.

لقد أدّت معاييرنا لاختيار الحالات إلى التركيز على لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق، والتي تشمل جميعها عامِل الخطر الرئيسيّ (هو التنوّع الطائفيّ)، وإنّما اخْتَبَرَت مقاييس مختلفة من الصراع الطائفيّ. يُعدّ اليمن وإيران دولتين أُخرتين تتميّزان بتنوّعٍ طائفيٍّ كبيرٍ وببعضٍ من تاريخ الصراع الطائفيّ، ما يجعْل منهما حالتيْن مثيرتين للاهتمام بشكلٍ محتمل للأبحاث اللاحقة.

يصوّر الشكل رقم 1.1 مستويات الصراع الطائفيّ في الشرق الأوسط بتاريخ تأليف هذه الدراسة. وبما أنّ تحديد صراعٍ ما على أنّه طائفيّ بطبيعته هو في نهاية المطاف حُكْم غير موضوعيّ، يُقسِّم الشكل ببساطة البلدان إلى فئات بالاعتماد على مستويات العنف والتنوّع الطائفيّ. تملك البلدان المُظلّلة باللون البرتقالي مستوياتٍ معتدلةً من التنوّع الطائفيّ، في حين تملك تلك المُظلّلة باللون الأحمر مستوى مرتفعاً من التنوّع الطائفيّ. ويُشار إلى الدول التي اختَبَرَت أكثر من 1,000 حالة وفاة في المعارك، وهي العتبة الأعلى المُستَخدَمَة بشكلٍ شائعٍ لحربٍ أهلية، اعتباراً من عام 2016 (وهو العام الأخير الذي تتوفّر له البيانات) بخطوطٍ مائلة. وكما يُبَيِّنُه هذا الشكل، تتميّز دراسات الحالة الأربع جميعها التي يعالجها هذا التقرير بعمق، أي لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق، بمستوياتٍ معتدلةٍ أو مرتفعةٍ من التنوّع الطائفيّ.[39] إنّ اثنتين من أصل الحالات الأربع هما بلدان في خضمّ حروب أهليّة (سوريا والعراق)، في حين تعالج الحالتان المتبقيّتان بلداً شهِدَ حروباً أهليةً سابقةً (لبنان) أو توتّراً طائفياً وبعضاً من العنف بدون اندلاع حرب أهلية

[38] الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية (U.S. Agency for International Development)، "إطار عمل تقييم الصراعات، النسخة 2.0" (*Conflict Assessment Framework, Version 2.0*)، واشنطن العاصمة، يونيو/حزيران 2012.

[39] يصوّر الشكل رقم 1.1 الأقليّة الطائفيّة الكبرى على شكل نسبة مئويّة من إجمالي عدد السكّان. في حالة سوريا، يعني ذلك أنّه يتم تصوير عدد السكّان العلويين على أنّه يتراوح ضمن نطاقٍ من 10 في المئة إلى 20 في المئة من إجمالي عدد السكّان. ولكن، إذا تمّ جمْع الأقليّات العلويّة والمسيحيّة وغير السنيّة الأخرى معاً، فهي قد تتجاوز عتبة العشرين في المئة وقد يتم تلوين سوريا باللون الأحمر للإشارة إلى مستوى مرتفع من التنوّع الطائفيّ.

الشكل رقم 1.1
مستويات الانقسام والصراع الطائفيين في الشرق الأوسط، 2018

الأقليّة الطائفيّة، النسبة المئويّة من إجمالي عدد السكّان
أقلّ من 10 في المئة
أكثر من أو ما يساوي 10 في المئة
أكثر من أو ما يساوي 20 في المئة
حرب أهليّة مُحتدِمة مع أكثر من 1,000 حالة وفاة في المعارك اعتباراً من عام 2016

المصدر: لأعداد سكّان الأقليّة الطائفيّة، راجِع تود م. جونسون (Todd M. Johnson) وبراين ج. جريم (Brian J. Grim)، محرّرون، قاعدة بيانات الديانة العالمية *(World Religion Database)*، بوسطن، ماساتشوستس: بريل، 2015؛ لحالات الوفاة في المعارك، راجِع برنامج أوبسالا للبيانات حول الصراعات (Uppsala Conflict Data Program)، "مجموعة البيانات حول الصراعات المسلّحة" ("Armed Conflict Dataset")، أوبسالا، السويد: جامعة أوبسالا (Uppsala University)، قسْم الأبحاث حول السلام والصراعات (Department of Peace and Conflict Research)، 2016.

بشكلٍ كامل (البحرين).

تحدّد دراسات الحالة الأربع المرونات الموجودة أصلاً في المجتمعات، بالإضافة إلى المرونات المحتملة التي يمكن تنميتها لمكافحة المزيد من الصراع الطائفيّ والحدّ منه. وتركّز كل حالة على حلقةٍ محدّدةٍ من المرونة أو على استراتيجيةٍ لمكافحة الطائفيّة وتنظر في الظروف السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة الكامنة التي دعمتها أو قوّضتها. وتشمل العوامِل التي جرى النظر فيها على امتداد الحالات الآليات السياسية والاجتماعيّة للتوسُّط بين المجموعات الطائفيّة، وطبيعة البيئة الماديّة، والقُرْب من القوات الخارجية التي قد تكون لها مصلحة في التذرُّع بالهويّة الطائفيّة والوصول إليها. يمكن أن يُنير هذا التحليل السياسات حول كيفية مكافحة الطائفيّة بطريقةٍ أكثر فعاليّةً وتحديد التحديّات التي من المرجّح أن تبقى قائمة.

تعتمد الحالات على مناظير اختصاصيّة مختلفة وتشمل تحليلاً على المستوى دون الوطني. وتتمثّل إحدى محدوديّات أغلبية البحث الحالي بأنّه ينطلق من الدولة أو المجتمع بوضوح باعتبارهما وحدة التحليل، متناسياً المجموعة المرجعيّة الأكثر منطقية، وهي مجموعة تتشارك عدداً من الصفات مع المجموعات المجاوِرة لها وإنّما تُظهِر درجةً مختلفةً من المرونة في مقاومة الدوافع الطائفيّة. وتحدّد الفصول اللاحقة الإجراءات المُعتَمَدَة للحُكْم على المرونة في حالةٍ معيّنة، والتي تشمل عوامِل مثل كيفيّة التحديد الذاتي لمجموعةٍ ما، والتركيبة الدينيّة ونظرة حول مؤسسات الدولة، ومستويات الصراع المجتمعي وأنواعه. وما إنْ يتم تأسيس قاعدة تجريبيّة لوصْف مَثَلٍ حول المرونة، تحلّل كل حالة العوامِل التي تفسّر تلك المرونة.

لقد حَدَّدَت أماندا رزق الله (Amanda Rizkallah)، في معالجتها لموضوع بيروت مدينتي (Beirut Madinati) في الفصل الثاني تطوُّر المجتمع المدني بمثابة عامِلٍ مَكَّنَ التعاون العابِر للطوائف خلال انتخابات المجلس البلدي في بيروت عام 2016. وبما أنّ مقارنة رزق الله زمنية، بمعنى أنّها شَمَلَت مدينة بيروت عند نقاطٍ زمنيّةٍ مختلفة، إنّها تستطيع تحليل كيفية مساهمة التَغَيُّرات في الظروف الكامنة في نشوء بيروت مدينتي. وتجادل رزق الله أنّ أداء بيروت مدينتي المثير للإعجاب في الانتخابات البلديّة عام 2016 يُعزى جزئياً إلى الفرصة المواتية التي ظَهَرَت نتيجةً لأزمة النفايات في لبنان عامي 2015–2016، والتي أدّت إلى تآكل مشروعيّة النُخَب التقليديّة ووفّرت للحركات قضيّةً عابِرةً للطوائف تحشُد الناخبين حولها. ويركّز التفسير الثاني الذي قدّمته رزق الله على الوقت والمكان اللازمين لقيام مجموعةٍ من الناشطين والمهنيين بتطوير الإمكانات اللازمة لإطلاق تحدٍّ سياسيٍّ في وجه النُخَب الموجودة. إنّها تجادل أنّ بيروت مدينتي قد استفادت من الظروف السياسيّة الملائمة ولكنّها تمكَّنَت أيضاً من الاستفادة من الجهود والتعلُّم من نجاحات الحركات السابقة وإخفاقاتها.

في الفصل الثالث، وعلى عكس رزق الله، يحلّل جاستِن جنغلِر (Justin Gengler) البحرين باعتماد مقاربة عبْر مقطعيّة، مُقارِناً النتائج في موقعيْن مختلفيْن هما: مدينة عيسى ومدينة حَمَد. وعلى الرغم من ذِكْر التمييز الجغرافي لفترةٍ طويلةٍ على أنّه أداةٌ في يدّ الدول للترويج لأجندات طائفيّة، وتعزيز التحديد الطائفيّ، والحدّ من الضغط في سبيل حلّ الصراعات، يتطرّق جنغلِر إلى كيفيّة تمكُّن التخطيط المدنيّ (العمراني) من إنشاء المرونة في وجه الطائفيّة أو منْعها. فلدى مقارنة التصميم المكانيّ بين مدينة عيسى المُختَلَطَة ومدنية حَمَد الأكثر طائفيّةً وتجانساً، يجادل جنغلِر أنّ البنية التحتيّة الماديّة والتصميم المكاني يساهمان في مرونة مدينة عيسى في وجه الصراع الطائفيّ في البحرين. على وجه التحديد، تؤدّي قدرة التنقُّل سيراً على الأقدام الكبرى في مدينة عيسى إلى اختلاط بين الجَماعات، في حين تعيق الدوّارات الأكثر بساطةً في مدينة حَمَد، مع مساحات عامّة قليلة للتفاعل، هذا الاختلاط. ويؤكّد جنغلِر أن تأثير البنية التحتية الماديّة يعزّزها أثرها على توفير الخدمات العامّة الحكوميّة، مع اعتبار المناطق المُختَلَطَة أكثر مناعةً في

وجه استراتيجية الدولة لتنمية الولاء الطائفيّ من خلال توجيه الإعانات إلى المستفيدين المُفضّلين لدى النظام (السنّة)، لأنّ السكّان مشمولون ضمن مجموعةٍ سنيّة–شيعيّة مُختَلَطَة.

ويحدّد تحليل كاثلين ريدي (Kathleen Reedy) للحرب الأهليّة في سوريا في الفصل الرابع الانخراط الأجنبي بمثابة عامِلٍ رئيسيٍّ يغذّي الحشْد الطائفيّ. ففي مقارنتها للعنف الطائفيّ في محافظة إدلب الشماليّة ومحافظة درعا الجنوبيّة، تُشير ريدي إلى كيف أدّت الجهات الفاعلة الخارجيّة التي تعمل على أجندات طائفيّة إلى تفاقُم الصراع في إدلب من خلال توفير الدعْم (الملاذ، والتمويل، والتسليح) إلى الميليشيات المُوَجَّهَة طائفياً، في حين بَقِيَت درعا مرنة، وذلك جزئياً لأنّ المتمرّدين السوريين كانوا يسعون وراء الحصول على الدعْم من رعاة خارجيين ملتزمين إزاء فصائل "معتدلة". إنّ ريدي هي أحد مؤلّفيْ دراستَيْ الحالة اللذين يركّزان على إدارة الحدود باعتبارها عامِلاً أساسياً في تفسير المرونة.

وأخيراً، تسلّط آيمي كاربنتِر (Ami Carpenter) الضوء في الفصل الخامس على دور رصْد الحدود في الحدّ من تسلل الجهات الفاعلة الطائفيّة إلى المناطق العراقية التي تَجَنَّبَت الصراع الداخلي خلال حرب 2003–2011 ومن جديد خلال استيلاء الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) عام 2014 على أجزاءٍ من غرب العراق وشماله. وفي تحليلها للمناطق المستقرّة في بغداد ودهوك، تُحَدِّد كاربنتِر الشبكات الاجتماعيّة القائمة مسبقاً في المنطقتين على أنّها مكونّات مهمّة في تفسير مرونة المجتمع.

تشير هذه الحالات مجتمعةً إلى عوامِل متعدّدة قد تعزز مرونة مجتمعٍ ما. ليس من المرجّح أن يكون أيّ عامِل كافياً بمفرده، وإنّما تشير الحالات إلى أنّ الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تُسهّل حلّ الصراع في مراحله الأولى، ومستويات الثقة القائمة مسبقاً بين قادة المجتمعات، والناشطين الذين يملكون خبرةً في بناء الحركات، والرصد الأقوى للحدود، والبنية التحتية الماديّة التي تشجّع الاختلاط، تساعد جميعها. بالطبع، يجب أن يتوخّى القرّاء الحذر في ما يتعلق بتعميم هذه النتائج المُستَخلَصَة. تُعتبر مثلاً سوريا، وهي جمهورية تضمّ أكثر من 20 مليون نسمة تسيطر عليهم أقليّة علويّة انخرطت في مشروع بناء دولة بالاعتماد على أيديولوجية بعثية، مُمَيَّزَة بالتأكيد عن الأنظمة المَلَكِيّة في الخليج العربي أو حتّى عن لبنان. ويفوّت غياب إمكانية المقارنة على امتداد المجتمعات واقعاً مهماً هو أنّه، وعلى المستوى دون الوطني، ثمّة مجموعات تتشارك سمات رئيسيّة. تتشارك مثلاً بيروت خصائص متعددة مع دمشق، بما فيها أنّ كل واحدة منهما هي عاصمة متعدّدة الطوائف تضمّ مليون إلى مليوني نسمة. أمّا داخل المجتمعات، فتوفّر مقارنة تجربة حيٍّ واحد في المنامة مع حيّ آخر رؤيةً مفيدةً حول العوامِل التي تُسَرِّع الطائفية أو تبطئها.

في الفصل السادس، يُختتم التقرير بتطبيق العِبَر المُستَخلَصَة من دراسات الحالة واستكشاف التداعيات في السياسات الناتجة عن مكافحة الطائفيّة وتعزيز مرونة المجتمعات في الشرق الأوسط. لا يُفْتَرض أنّ الحكومات الغربية هي بحاجة إلى إنقاذ الشرق الأوسط من تحيُّزه الطائفيّ وإنّما بدلاً من ذلك، أنّ القوى الخارجيّة، بما فيها الحكومة الأمريكية، يجب أن تُدرك العوامِل المحليّة التي تعمل بمثابة أجسام مضادّة في وجه الطائفيّة، وأنّه يجب معايرة الانخراط الغربي في الشؤون الإقليميّة لتعزيز هذه المرونات، أو أقلّه لعدم تقويضها. إنّ هذا الوعي لن يقضي على الصراع في الشرق الأوسط بالتأكيد، ولكنّه يستطيع الحدّ من ذلك الصراع.

تجاوُز السياسة الطائفيّة: حالة بيروت مدينتي (Beirut Madinati)

أماندا رزق الله *(Amanda Rizkallah)*
أستاذة مساعِدة في مجال الدراسات الدوليّة *(Assistant Professor of International Studies)*
جامعة بيبرداين *(Pepperdine University)*

لقد أجرى لبنان بتاريخ 8 مايو/أيّار 2016 الدورة الأولى من أصل دورات الانتخابات البلديّة الأربع. وكانت هذه الانتخابات الأولى التي تمّ تنظيمها منذ عام 2010 ومَثَّلَت الفرصة الأولى المُتاحة أمام المواطنين لممارسة حقوقهم في التعبير عن آرائهم السياسيّة من خلال التصويت منذ بداية الحرب الأهليّة السوريّة، وتدفّقات اللاجئين الوارِدة الناتِجة عنها، وتمديد البرلمان غير الدستوري لولايته، والاحتجاجات الشعبية في وجه أزمة النفايات المُعَطِّلَة التي هزّت نخبة لبنان السياسيّة. وفي أعقاب الاحتجاجات المنتشرة على نطاقٍ واسعٍ والاستياء العام الموجَّه ضدّ النخبة الحاكِمَة بمجملها، قرّر مواطنو بيروت أخذ زمام الأمور بأيديهم. وللمرّة الأولى بتاريخ المدينة الحديث، قدّمت حملةٌ مستقلّةٌ غير طائفيّة تقوم على أساسٍ تطوّعيٍ وتُطْلَق عليها تسمية بيروت ميدنتي (Beirut Madinati) للناخبين في المدنية بديلاً عن الأطراف السياسيّة الطائفيّة ومرشّحيها. أطْلَقَت المجموعة حملةً على مستوى الشعب، حيث جَمَعَت الأموال من خلال تبرّعات فرديّة ووَصَلَت إلى الناخبين من خلال لقاءاتٍ مفتوحة. ولقد عَرَضَت برنامجاً يمنح الأولويّة "لسيادة الصالِح العامّ، والعدالة الاجتماعيّة، والشفافيّة، وإدارة مدينتنا للأجيال المستقبليّة."[1] على الرغم من أن بيروت مدينتي خسِرَت الانتخابات، فقد نَجَحَت مع ذلك في الحصول على نسبة 32 في المئة من الأصوات (أو 40 في المئة بعد استثناء أوراق الاقتراع البيضاء وأوراق الاقتراع الباطلة). لقد قَدَّمَت للناخبين لمحةً حول مسارٍ للمضي قُدماً وطريقة جديدة لممارسة السياسة في بلدٍ ومنطقةٍ حيث اعتُبِرَت السياسة لوقتٍ طويلٍ مصطلحاً بذيئاً.[2]

ينظر هذا الفصل في نشوء بيروت مدينتي. ففي وقتٍ استقطبت فيه السياسة الإقليميّة الشرق الأوسط على طول خطوطٍ طائفيّة، وفي مكانٍ حيث تُشكِّل الطائفة قيمة النظام السياسيّ التي تتّسم بالطابع المؤسساتي، كيف ظَهَرَت حركةٌ من الوحدة العابِرة للطوائف ومقاومة الوضع القائم؟ للإجابة عن هذا السؤال، يتتبّع هذا الفصل تطوُّر حملة بيروت مدينتي. إنّه يقارِن الانتخابات البلديّة عام 2016 مع الجولة السابقة عام 2010 لتشكيل رؤية حول كيفية إتاحة التغيّرات على مستوى المتغيّرات الهيكلية والتنظيميّة الرئيسيّة فرصةً مواتيةً لبيروت مدينتي. إنّ مقارنةً زمنيّةً مُفَضَّلَة على مقارنةٍ عبر مقطعيّة في هذه الحالة. بيروت مدينة فريدة إلى حدٍّ ما في لبنان: إنّها متنوّعة أكثر من المُعتاد، وعالمية الطابع، وموطنٌ لمجموعةٍ كبيرةٍ

---

[1] بيروت مدينتي (Beirut Madinati)، "البرنامج الانتخابي 2016–2022" *(Municipal Program 2016-2022)*، بيروت، لبنان، نسخة من الأرشيف، 2016.

[2] كيم غطاس (Kim Ghattas)، "خاسِرو بيروت المُحَبَّبين" ("Beirut's Lovable Losers")، فورين بوليسي *(Foreign Policy)*، مايو/أيّار 2016؛ أماندا رزق الله (Amanda Rizkallah)، "انتخابات بيروت كانت تنافسيّة بشكلٍ مفاجئ. فهل تهزّ السياسة اللبنانية؟" ("Beirut's Electio Was Surprisingly Competitive. Could It Shake Up Lebanese Politics?")، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 11 مايو/أيار 2016.

من الناشطين وأصحاب الفِكر. وقد تُغْرِق مقارنة انتخاباتها مع انتخابات معاصِرة في مدينةٍ أخرى الدراسة بمُتغيّرات مُربِكة. يتمّ استخلاص البيانات أوّلياً من المقابلات المُعمَّقَة والمُنظَّمَة مع الأطراف الفاعِلة الرئيسية في الحركة، بما فيهم أعضاء مؤسسين، ومرشّحين، ومُنَسِّقين متطوّعين، ومستشارين قانونيين.[3]

تشير النتائج المُستَخلَصَة إلى أنّ بيروت مدينتي قد نشأت لسببيْن. السبب الأوّل هو فرصةٌ مواتيةٌ هيكليّة أُتيحَت في البيئة السياسيّة. لقد وفّرت النُخَب الضعيفة بشكلٍ غير اعتياديّ وزيادة الوعي العامّ والاستياء نتيجةً لأزمة النفايات بيئةً مواتيةً للمنافسين. أمّا السبب الثاني لنشوء بيروت مدينتي فهو تراكُم الخبرة المُتزايِد السرعة وتشكيل شبكة كثيفة داخل المجتمع المدني مَدَّت الحملة بالأفراد، والخبرة، والدراية التنظيميّة.

إنّ هذا الفصل منظّم في ستة أقسامٍ رئيسية. أوّلاً، يوفّر هذا الفصل بعضاً من الخلفيّة حول مؤسسات لبنان الانتخابيّة. ثمّ ينظر في تشكيل بيروت مدينتي وأهميّة السوابق التاريخية في المجتمع المدني. ويبحث القسمان التاليان في تفاصيل الحملة، بما فيها نجاحاتها، وإخفاقاتها، والتحوُّل إلى حركة سياسية أكثر دواماً. وينتقل التحليل فيما بعد إلى تحقيقٍ في أسباب توفُّر الفرصة المواتية لبيروت مدينتي عام 2016 وينظر في استدامة الحركة. ويُختتم القسم الأخير بمناقشةٍ للتداعيات في السياسات.

المؤسسات السياسية والانتخابات اللبنانيّة

لقد حَظِيَ لبنان منذ استقلاله عام 1943 بنظامٍ سياسيٍّ يقوم على اتفاقيةٍ طائفيةٍ لتقاسُم السلطة. وقد شَكَّلَت المحافظة على توازنٍ طائفيّ، قبْل الحرب الأهليّة (1975–1990) وبعدها على حدّ سواء، الآلية المُختارة لإدارة الصراع بين المجموعات الدينيّة المختلفة في لبنان. إنّ الأكبر من بين هذه المجموعات هم المسلمون الشيعة، والمسلمون السنّة، والمسيحيون الأرثوذكس والموارنة، والدروز. في الانتخابات البرلمانيّة، يعني هذا الترتيب التشاركيّ بين الفئات المختلفة حصّةً طائفيّةً محدّدة، حيث يتمّ تخصيص عدد معيّن من المقاعد للمجموعات الدينيّة. في المقابل، لا توجد أي حصص طائفيّة في الانتخابات البلديّة.[4] على الرغم من ذلك، تطَوَّرَت معايير مماثلة حيث غالباً ما يتمّ تشكيل لوائح المرشّحين للانتخابات البلدية مع النظر في الاعتبارات الطائفيّة. ويُجسّد إضفاء الطابع المؤسساتي هذا على الهويّة الدينيّة هذه الاختلافات ويُنْتِج سياسةً تتمحور حول الهويّة أكثر منه حول نقاشٍ جوهريٍّ في السياسات. في الانتخابات البلديّة، يكون لكل ناخِب عددٌ من الأصوات يساوي عدد المقاعِد. وعلى الرغم من أنّ النظام يتيح للناخبين الإدلاء بأصواتهم لمرشّحين من لوائح انتخابية مختلفة، يُدلي عملياً ناخبون متعددون بأصواتهم للائحة واحدة. ويتمّ انتخاب المرشّحين الذين يحظون بالأعداد الأكبر من الأصوات. ويتيح النظام نتيجةً على أساس "للمنتصر كلّ الغنيمة". في البلديات غير المتجانسة، يشجّع هذا النظام الائتلافات العابِرة للطوائف لجمْع أصوات الدوائر الانتخابيّة خارج الدائرة الانتخابية الخاصّة.[5]

---

[3] جرت المقابلات بين أغسطس/آب 2017 ويناير/كانون الثاني 2018. ومن أجل عدم الكشف عن هويّة الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، لا يتمّ تحديد الأفراد بأسمائهم، وإنّما بدلاً من ذلك بالأرقام.

[4] زياد أبو الريش (Ziad Abu-Rish)، "السياسة البلدية في لبنان" ("Municipal Politics in Lebanon")، ميدل إيست ريبورت *(Middle East Report)*، المجلّد 46، 2016، ص. 280.

[5] أبو الريش (Abu-Rish)، 2016.

تُهيْمن آلات المحسوبية الطائفيّة على السياسة اللبنانيّة، ولا تُشكّل الانتخابات البلديّة أي استثناء. لقد خَلُصَت إحدى الدراسات حول انتخابات 2009 البرلمانيّة إلى أنّ الأطراف السياسيّة قد اشترت ما يُقَدَّر بـ60 في المئة من الأصوات المُدلى بها. لم تكن أوراق الاقتراع الموحَّدَة موجودة إلى حين دخول الإصلاحات حيّز التنفيذ عام 2018. أعَدَّت الأطراف والتحالفات أوراق الاقتراع الخاصّة بها مع تشكيل لوائح المرشّحين عليها ووزّعتها على ناخبيها. فمن خلال تغيير تفاصيل صغيرة، مثل ألقاب الشرف، وترتيب الأسماء، ولون الورق، تمَكَّنَت الأطراف من تعقُّب أوراق الاقتراع وصولاً إلى عائلاتٍ موسّعة ومناصرين معينين. لقد قوّض ذلك سريّة الاقتراع وجَعَل التوفير الموجَّه للسلع والخدمات مقابل الأصوات أكثر سهولة.[6] كانت الحواجز المنهجيّة في وجه القوّات السياسيّة الجديدة التي تسعى إلى توفير التمويل الجَماعي لحملةٍ ما والفوز بالأصوات على أساسٍ غير طائفيّ مذهلة. ولقد كان هذا بالتحديد ما سعت بيروت مدينتي إلى القيام به خلال انتخابات المجلس البلدي عام 2016 في بيروت.

على الرغم من أنّ البلديّات كانت مواقِع مهمّة للسلطة التنفيذيّة في مرحلة ما قبْل الحرب، خَسِرَت المجالس البلديّة الكثير من نفوذها خلال الحرب الأهليّة.[7] ومع أنّ الحرب قد انتهت عام 1991، لم تُجرَ انتخابات جديدة إلا عام 1998. ومنذ ذلك الحين، استمرّ إجراء الانتخابات البلديّة على فتراتٍ زمنيّةٍ منتظمةٍ مدّتها ستة أعوام. ينتُج جزءٌ كبيرٌ من الإيرادات البلديّة مباشرةً عن الصندوق البلديّ المستقلّ (Independent Municipal Fund) الذي يقوم على المستوى الوطنيّ، غير أنّ الضرائب المحليّة تُعتبر أيضاً مصدر إيرادات مهمّاً. يتمّ رسمياً صرْف الأموال بحسب عدد السكّان، ولكنّ نقْص الشفافيّة يشوب عملية التوزيع. لقد دَوَّنَ قانونٌ صادرٌ عام 1977 الصلاحيات البلديّة الواسعة النطاق نسبياً، وهو ينصّ على أنّ "أي عمل يقترن بطابعٍ عامٍّ أو بمنفعةٍ عامّة" يندرج ضمن نطاق اختصاص البلديّة المحليّة.[8]

على الرغم من هذه الصلاحيات الرسمية، غالباً ما تكون قدرة البلديّات على تنفيذ السياسات والمشاريع المحليّة مقيّدةً إلى حدٍّ كبير. والسبب في ذلك في الغالِب هو صغَر حجمها. فإنّ البلد مُقسّمٌ إلى 985 بلدية. تضمّ بلديات متعدّدة أقلّ من 4,000 مُقيم. وبموجب القوانين الحالية، حيث تتلقّى البلديّات أغلبيّة إيراداتها من فرْض الضرائب المحليّة، تُعتبر أغلبيّة البلديات بالنظر إلى حجمها أصغر من أن تتولّى مشاريع الأشغال العامّة والتنمية المحليّة اللازمة.[9] وتُعتبر مدينة بيروت العاصمة، التي تضمّ أقلّ بقليل من مليوني مُقيم، استثنائيّةً في هذا الخصوص. يُعدّ مجلس بيروت البلديّ، الذي يحكُم عدداً من السكّان هو أكبر بكثير من عدد سكّان أغلبية البلديات، من بين هيئات الحكومة المحليّة الأكثر أهميّة في البلد، مؤثِّراً على حياة حوالي نصف الشعب اللبنانيّ.[10]

في السنوات الأخيرة، حَوَّلَ الجمود والتقاعُس على المستوى الوطنيّ البلديّات إلى جبهةٍ أماميّةٍ بحكم

---

[6] دانيال كورستانج (Daniel Corstange)، "الاتجار بالأصوات في لبنان" ("Vote Trafficking in Lebanon")، إنترناشيونال جورنال أوف ميدل إيست ستاديز *(International Journal of Middle East Studies)*، المجلّد 44، العدد 3، 2012.

[7] أبو الريش (Abu–Rish)، 2016.

[8] سامي عطاالله (Sami Atallah) وديانا كلاس (Diana Kallas)، "دور الإدارات الإقليميّة في سياق اللامركزيّة" ("The Role of Regional Administrations in the Context of Decentralization")، المركز اللبناني للدراسات السياسيّة (Lebanese Center for Policy Studies)، سلسلة تقارير الطاولة المستديرة (Roundtable Report Series)، أغسطس/آب 2012.

[9] عطاالله (Atallah) وكلاس (Kallas)، 2012.

[10] رزق الله (Rizkallah)، 2016.

الأمر الواقع في إدارة تدفّق اللاجئين السوريين وأزمة النفايات التي بدأت عام 2015 على حدّ سواء.[11] ردّاً على ذلك، وجَّهَت الجهات المانِحة الدوليّة تدفّقات المعونة للاجئين السوريين في لبنان عبْر البلديّات بدلاً منه عبْر الحكومة المركزيّة.[12] وفي هذا السياق السياسيّ، اتّسمت الانتخابات البلديّة بأهمّيةٍ رمزيّةٍ وعمليّةٍ إضافيّة.

التشكيل: ما هي بيروت مدينتي (Beirut Madinati)؟

كانت رؤية بيروت مدينتي (Beirut Madinati) وهدفها الأصليين مُعَرَّفَيْن بشكلٍ واضحٍ ومُحَدَّديْ النطاق، وهما تنظيم حملةٍ غير طائفيّةٍ وخوْض انتخابات المجلس البلديّ في بيروت في مايو/أيار 2016، من خلال منْح الناخبين بديلاً واضحاً عن مرشّحي أحزاب المؤسسة السياسيّة التقليديّة. لقد أكّد بشدّة معظم المشاركين في المقابلات أنّ بيروت مدينتي، لدى تأسيسها، كانت بشكلٍ أساسيٍّ حملةً انتخابيةً ولم تكن الحركة السياسيّة الأوسع التي أصبحت عليها منذ نهاية الانتخابات. ولكن، وعلى الرغم من أهدافها الأوّلية القصيرة المدى، لا يمكن فهْم تشكيل بيروت مدينتي بمعزلٍ عن الجهود المبذولة منذ وقتٍ طويلٍ على مستوى الإصلاح السياسي، والقانوني، والحضري في بيروت. إنّها تمثّل تكاتفاً لشبكاتٍ متباينةٍ وقائمةٍ مسبقاً من الناشطين، والقائمين بالتخطيط المدنيّ، والطامحين السياسيين الذين لديهم مصلحة مُشتَرَكَةٌ في تحسين نوعية حياة الذين يعيشون في المدينة.

ثمّة حركات تاريخيّة متعدّدة متداخلة، وإنّما مختلفة، سَبَقَت بيروت مدينتي ومدّتها بالأفراد، والتجربة، والخبرة الضرورية. فمن ناحية، تُعتبر بيروت مدينتي نتيجة التطوّر التاريخي للمجتمع المدني ما بعْد الحرب الأهليّة في لبنان. لقد بدأ المجتمع المدني بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1990 بتأييد إصلاحات قانونيّة مختلفة، والضغط على النُخَب في السلطة، وبوجهٍ خاص، المطالبة بإجراء انتخابات بلدية. ونَجَحَ المجتمع المدني في هذا الخصوص، وأُجرِيَت الانتخابات البلدية الأولى ما بعْد الحرب عام 1998.[13] ومنذ ذلك الحين، حَرِصَ المجتمع المدني على عدم التحيُّز ونظَّم حملات ضيّقة النطاق ومرتكزة إلى القضايا فحسب. وتشمل هذه الحملات تلك الهادفة إلى إزالة الهوية الطائفية عن بطاقات التعريف وتشريع الزواج المدنيّ. ونَشَطَت حملات أخرى في المجال الثقافي، حيث عَمِلَت على المحافظة على الأدب العربي وتعزيزه أو ترميم المباني التاريخيّة.[14] على الرغم من ذلك، دَفَعَت الهزائم الأخيرة بالبعض في المجتمع المدني للنظر في السعي وراء السلطة السياسيّة لإحداث تغيير كبير.[15]

ويتمثّل تيارٌ ثانٍ بحركة تجديد حضري بقيادة جيلَيْن من العلماء والممارسين في مجال التخطيط المدني والذين يعرفون المدينة عن كثب. لقد أيّدوا أهميّة التخطيط في الحياة الحضرية، وبشكلٍ أكثر تحديداً،

---

[11] رزق الله (Rizkallah)، 2016.

[12] أبو الريش (Abu-Rish)، 2016.

[13] المقابلة رقم 1.

[14] المقابلتان رقم 3 و7.

[15] المقابلة رقم 1.

التخطيط الذي يمنح الأولويّة للمساحات العامّة وللصالح العام.[16] انطلاقاً من هذا المنظور، تُعتبر بيروت مدينتي ثمرة عقودٍ من عمل الناشطين الحضريين والذي بدأ في أعقاب الحرب الأهليّة. وفي السنوات التي تَلَت الحرب مباشرة، كان رفيق الحريري (Rafik Hariri) على رأس قرار برلمانيّ قضى بمنح صلاحيةٍ غير مسبوقةٍ لسوليدير (Solidere)، وهي شركة عقاريّة شرعت في محو "أغلبية نسيج [بيروت] الحضريّ و[تغيير] نطاق ساحاتها وأحيائها" من أجل تحويل المدينة العاصمة إلى وجهة عالمية. أدّت هذه المقاربة الليبراليّة الجديدة للتخطيط المدنيّ إلى تهميش سكّان المدينة، حيث حدّت من التنقّل والوصول إلى المساحات العامّة والمساكن بأسعار معقولة.[17] احتشد الجيل الأول ما بعْد الحرب من العلماء الحضريين واحتجّ على نشاطات سوليدير. وعلى الرغم من أنهم فشلوا في نهاية المطاف في تحقيق أهدافهم، أدّى نضالهم إلى تطوّريْن مهمّيْن هما أولاً، توحيد المناهج الدراسية للتخطيط المدنيّ والدراسات الحضرية في الجامعات اللبنانية، وثانياً، تشكيل جيلٍ جديدٍ من الناشطين الذين كان عددٌ منهم طلاب من الجيل الأوّل الذين استمدوا الإلهام من عملهم. ظَهَر خطابٌ حضريٌّ مهمٌّ وتابَعت شبكةٌ قويّةٌ من الناشطين المشاريع الناجحة في مختلف أنحاء المدينة. لقد وَثَّقَت منى حرب (Mona Harb)، وهي إحدى هؤلاء العلماء الحضريين وعضو في بيروت مدينتي، ثلاثة أمثلة ناجحة في علْمها الحديث هي: حملة المنظّمة غير الحكوميّة (nongovernmental organization [NGO]) نحن (Nahnoo) لإعادة فتْح المنتزه الأكبر في بيروت وهو حرش بيروت (Horch Beirut)؛ وتأخير ائتلاف الداليه المدني (Dalieh Civil Coalition) للخُطَط الرامية إلى تطوير منطقةٍ تاريخيّةٍ كبيرةٍ في بيروت الساحليّة؛ وجهود الائتلاف لوقْف بناء طريق سريع كان ليمرّ عبْر حيّ الأشرفية في بيروت وبناء منتزه بدلاً منه.[18] تضافرت هذه الشبكة من الناشطين الحضريين مع الناشطين العاملين في مجالات أخرى من المجتمع المدني لإطلاق حركةٍ احتجاجيّةٍ ضدّ أزمة النفايات. وقد تمّ حشْد هذه الشبكات نفسها لتأسيس بيروت مدينتي بعد فشلها في تحقيق مكاسِب ملموسة من خلال الاحتجاج.

وينشأ تيارٌ ثالث، والذي يتداخل مع الأوّلين بطرقٍ متعددة، من الجامعة الأمريكية في بيروت (American University of Beirut [AUB]) في المقام الأول. يرتبط غالباً جيلٌ أوّلٌ من الناشطين الطلاب بحركة الحرم الجامعيّ بلا حدود (Bala Hdoud وباللغة الإنكليزية No Frontiers) التي كانت تعمل بنشاطٍ على قضايا مثل المساواة بين الجنسين في قانون الأحوال الشخصية والزواج المدني في بداية القرن الواحد والعشرين. ويواصل عددٌ من هؤلاء الطلاب نشاطهم في سياق المجتمع المدني وحركات التجديد الحضري الوارد وصفها سابقاً.[19] وقد نظّم مؤخراً طلابٌ ناشطون في الجامعة الأمريكية في بيروت النادي العلماني (Secular Club)، الذي يشارك في انتخابات الهيئة الطلابية بمثابة مجموعة مستقلّة، غير منتمية إلى الأحزاب الطائفيّة التقليديّة. ومؤخراً، في عام 2011، اعتُبِر النادي العلماني مجموعةً هامشيةً في الحرم الجامعيّ، ولكنّه يملك حالياً أحد أكبر أعداد الأتباع بالمقارنة مع أي منظّمة أخرى في الحرم الجامعي، ما يُثْبِت جاذبية (بما يفاجئ ربّما المراقبين الخارجيين) الأفكار المماثلة بالنسبة إلى الشباب الذين يعيشون في

---

[16] المقابلة رقم 1.

[17] منى حرب (Mona Harb)، "المدن والتغيُّر السياسيّ: كيف أنشأ الناشطون الشباب في بيروت حركةً اجتماعيةً حضرية" *(Cities and Political Change: How Young Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement)*، روما، باور تو يوث (Power 2 Youth)، معهد الشؤون الدولية (Istituto Affari Internazionali)، ورقة العمل رقم 20 (Working Paper No. 20)، سبتمبر/أيلول 2016.

[18] حرب (Harb)، 2016.

[19] المقابلة رقم 1.

المناخ السياسيّ الحاليّ.[20] كانت الشبكات الجامعيّة مهمّة، وذلك على حدّ سواء من خلال توفير أعضاء أساسيين لبيروت مدينتي وخلال الحملة بحدّ ذاتها من خلال إشراك طلابٍ وأفرادٍ من الهيئة التعليمية كانوا غير سياسيين سابقاً، بمثابة متطوّعين أو مناصرين.[21]

إنّ تيارٌ آخر ساهم في تشكيل بيروت مدينتي هو مجموعة من الناشطين الذين تطلّعوا باستمرار للترشّح لمنصبٍ أو المشارَكة في السياسة الرسمية. وقد انخرط عددٌ من هؤلاء الأفراد في أحزاب سياسيّة أخرى وانضمّوا إلى بيروت مدينتي بسبب الاستياء الذي شعروا به نتيجةً لعدم تمكّنهم من تحقيق أهدافهم من خلال قنواتٍ أخرى.[22] وقد تحوّل عدد من هؤلاء الناشطين إلى السياسة المحليّة بعد إلغاء الانتخابات البرلمانيّة عام 2013.[23]

لقد أنْتَجَت الجذور المتأصّلة في هذه الشبكات القائمة مسبقاً عضويّةً لبيروت مدينتي، كانت مُتَّحِدَةً ومتقاربة الأفكار بطرقٍ متعدّدة. ودَعَمَ الأعضاء جميعهم رؤيةً تَضَع الفرد في صلْب سياسات المدينة.[24] علاوةً على ذلك، إنّ أعضاء بيروت مدينتي هم غير طائفيين، ومستقلّون، وغير منتمين إلى أي أحزاب سياسيّة أخرى. وطُلب من الأعضاء القليلين الذين كانوا أعضاءً في أحزاب سياسية أخرى حلّ تلك الروابط بمثابة شرطٍ للانضمام إلى المنظّمة.[25] وعلى الرغم من أنّ الأعضاء ليسوا جميعهم علمانيين شخصياً، إنّهم يتشاركون علمانيّةً ما بالنسبة إلى السياسة.[26] إنّ الأعضاء يساريّو الميْل باعتدالٍ فيما يتعلّق بالقضايا الاجتماعيّة وهم يدعمون بالإجمال الزواج المدنيّ وحقوق المُثْليين والمتحوّلين جنسياً.[27] لم يكن لدى أعضاء بيروت مدينتي الرئيسيين ومرشّحيها سوى خبرة محدودة، إنْ لم تكن معدومة، في السياسة الرسميّة أو المناصب المُنتَخَبَة ولقد اشتهروا بـ"الأيادي النظيفة"، أي أنّهم لم يكونوا معنيين بالفساد المُستشري في السياسة اللبنانيّة.[28] وإنّ عدداً من الأعضاء هم مهنيون معروفون في مجالات الهندسة المعماريّة، والتخطيط المدنيّ، والهندسة، والطبّ، والقانون والفنّ.[29]

قد تشير أوجه التشابُه هذه من باب الخطأ إلى أنّ أعضاء المنظّمة كانوا على معرفةٍ البعض منهم بالبعض الآخر مسبقاً أو إلى أنّ المنظّمة تفتقر إلى التنوّع. إلّا أنّ الواقع هو عكس ذلك تماماً. لقد انخرط أعضاء متعددون في بيروت مدينتي لأنّ شخصاً واحداً كانوا على معرفةٍ به من تجربةٍ سابقةٍ في سياق النشاط أو من خلال مكان عملهم قد دعاهم إلى اجتماعٍ ما. من هنا، تُعدّ بيروت مدينتي أكثر من مجرّد جمْع شبكتين أو ثلاث شبكات من الناشطين. إنّها تُمثِّل بناء شبكةٍ أوسع من الأشخاص الذين لم تكن تربطهم في السابق إلا علاقة عابرة، وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتطويرها. فإنْ من خلال بيروت

[20] المقابلة رقم 7.

[21] المقابلة رقم 9.

[22] المقابلة رقم 1.

[23] المقابلة رقم 2.

[24] المقابلة رقم 2.

[25] المقابلة رقم 8.

[26] المقابلتان رقم 1 و4.

[27] المقابلة رقم 9.

[28] المقابلة رقم 8.

[29] المقابلة رقم 8.

مدينتي أو من خارجها، يُتاح الآن للأفراد الذين يرغبون بإطلاق حملة، أو الاعتراض على سياساتٍ ما، أو الاضطلاع بمبادرةٍ محليّةٍ الوصول البعض منهم إلى البعض الآخر بطريقةٍ غير مسبوقة.

تشريح حملةٍ

في سبتمبر/أيلول 2015، انطلقت بيروت مدينتي (Beirut Madinati) من خلال سلسلةٍ من الاجتماعات الصغيرة غير الرسميّة. وقد أصبحت هذه الاجتماعات تدريجياً أوسع وأكثر رسميّة.[30] أُخِذَت المُدْخَلات العامّة التي أُدلِيَ بها من خلال اللقاءات المفتوحة في عين الاعتبار، وتمّ تطوير البرنامج وتعميمه، وتمّت تعبئة المتطوّعين من خلال الجامعات والشبكات الاجتماعيّة. كانت لائحة المرشّحين هي الخطوة الأخيرة التي اتُّخِذَت، حيث تمّ الإعلان عن الأسماء قبل ثلاثة أسابيع فقط من يوم الانتخابات. أمّا الإعلان عن البرنامج قبْل المرشّحين فكان استراتيجيّةً مقصودةً استُخدِمَت لمنْع إضفاء الطابع الشخصيّ على الحملة وللمحافظة على التركيز على قضايا موضوعيّة في السياسات.

كان محور حملة بيروت مدينتي البرنامج البلديّ (Municipal Program) الذي مَنَح الأولويّة لقابليّة العيش في المدينة. تَطَرَّق البرنامج إلى الحاجة إلى توفير تنقّلٍ أكبر، ومساحات عامّة، وتصريف النفايات، والأمن، والمحافظة على الإرث الثقافي والطبيعيّ.[31] لقد كان هذا الأمر مُستَحدَثاً في لبنان. ذَكَرَ معظم الذين تمّت مقابلتهم البرنامج على أنّه أحد المكوّنات الأكثر نجاحاً لموثوقيّة الحملة، حيث بثّ الثقة في صفوف السكّان، وأرغم النُخَب التقليديّة على سرقة البرنامج لتعزيز مشروعيتها بين الناخبين. على الرغم من ذلك، عَبَّر أحد الذين تمّت مقابلتهم عن رأيٍ مفاده أنّ البرنامج، وإنْ شكَّلَ خطوةً كبيرةً بالاتجاه الصحيح، لم يكن تقدّمياً بما يكفي. فقد تَجَنَّبَ قضايا المهاجرين، واللاجئين، وغير المواطنين بشكلٍ عام. وعلى الرغم من أنّ هذا كان حساباً انتخابياً نفعياً (برغماتياً)، أشار المُجيب إلى أنّ الصمت بشأن قضايا حقوق الإنسان هذه ربّما اعتُبِر فرصةً ضائعةً لاستخدام منصّةٍ عامّةٍ من أجل زيادة الوعي.[32]

ومن سبتمبر/أيلول 2015 إلى مايو/أيار 2016، كانت بيروت مدينتي منظّمةً بمثابة حملة، بدون أي وثيقة خطيّة باستثناء البرنامج. لم يكن هناك أي نظام داخليّ ولم يتمّ وضْع أي خطّة لما بعْد الانتخابات.[33] كانت للحملة هيكليّةٌ مرنةٌ وسلسةٌ. وقد تمّ تقسيمها إلى ثلاثة أجنحة؛ جناحٌ للعمليّات، وقد شمل كل الجهود المبذولة لتنسيق المتطوّعين، بالإضافة إلى الفِرق المعنيّة بالاتصالات والفِرق القانونيّة وفِرق جمْع الأموال. وتولّى جناحٌ آخر تطوير البرنامج للمدينة، في حين كان الجناح الثالث كناية عن لجنةٍ لاختيار المرشّحين وفحْصهم. شكّل معاً قادة كل جناح لجنةً توجيهيّة.[34] لقد أقَرّ الأعضاء بفضائل اعتماد هيكلية سلسةٍ ومرنةٍ مماثلةٍ خلال إدارة حملةٍ ما للمرة الأولى، في الوقت عينه الذي أدّت فيه سلسلة قيادةٍ غير واضحة إلى

---

[30] المقابلة رقم 2.

[31] بيروت مدينتي (Beirut Madinati)، 2016.

[32] المقابلة رقم 7.

[33] المقابلة رقم 6.

[34] المقابلتان رقم 7 و8.

مآزق متعدّدة.[35]

وعندما طُلِب من الذين تمّت مقابلتهم تحديد نجاحات الحملة، مالوا إلى تقديم إجابات مماثلة. لقد أشاروا إلى الإنجاز الرائع المتمثّل بمحاولة بناء آليّة انتخابيّة من الصفر في غضون أشهُر قليلة. وساهَم تطبيق برمجيات، جنباً إلى جنب مع شبكات جامعات مُتخلِّفة، في حلّ مشاكل مرتبطة بالعمل الجَماعيّ بين المناصرين الشباب. وقد استفاد بنجاحٍ ناشطون من الهيئة التعليمية والطلاب من شبكاتهم في الحَرَم الجامعي لتشكيل قاعدةٍ من المتطوّعين. وكانت الإطلالات على شاشة التلفاز فعالةً في الوصول إلى شريحةٍ سكانيّةٍ أكبر سناً وأضافت إلى الحملة التعرّف الوطني إلى أسماء المرشحين.[36] نجحت بيروت مدينتي في تأسيس علامةٍ قويّةٍ وجذّابةٍ يمكن نشْرها في جهود الحشْد المستقبلية.[37]

لقد تَمَثَّل نجاحٌ آخر بجهد جمْع الأموال. ما إن تم الإعلان عن البرنامج، والموقع الإلكتروني، والمرشحين، تَدَفَّق المال بمعدل فاجأ الذين كانوا يعملون على الحملة. لقد جَمَعَت بيروت مدينتي مبلغ 440,000 دولار أمريكي من الهبات التي تراوحت من 7 إلى 50,000 دولار أمريكي، وقد كان هذا سقفاً مفروضاً ذاتياً لأي مساهمة فردية واحدة. كان إعلان قائمةٍ من المرشّحين غير المعروفين أمراً أساسياً لجهد جمْع الأموال هذا. وللمفارقة، كان عدم التعرُّف إلى أسماء المرشّحين أمراً مطمئناً للذين كانوا يسعون وراء بديلٍ جديد.

وعندما طُلِبَ تحديد نقاط الضُعْف الداخليّة للحملة أو التحديّات التي اعترضتها، تقارَبَت إجابات الذين تمّت مقابلتهم بشأن عناصر محددة. وقد أشير بشكلٍ متّسقٍ إلى التوقيت واللوجستيات المُسْتَخْدَمَة يوم الانتخابات على أنّها مواطِن ضُعْف.

لم يتمّ الإعلان عن المرشّحين إلا قبل ثلاثة أسابيع فقط من الانتخابات. وكان لدى الأفراد الذين تمتّ مقابلتهم جميعهم شعورٌ بأنّ التوقيت كان متأخراً جداً. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت الهبات بالوصول بعد الإعلان عن المرشّحين، كافَحَت الحملة لإنفاق المال بسرعةٍ كافيةٍ مع اقتراب الانتخابات، في حين كانوا يفتقرون إلى الأموال في وقتٍ سابقٍ من الحملة. وأكّد أحد الذين جرت مقابلتهم أنّ عدد الأشخاص الذين سمعوا عن بيروت مدينتي لم يرتفع إلا بعد الانتخابات.[38]

كانت آلية بيروت مدينتي الانتخابيّة للأسف غير كافية لحشْد ناخبي المدينة.[39] أمّا الصعوبة الأكثر أساسيّةً فكانت بسبب قانون الانتخاب في لبنان، الذي بموجبه يصوّت المواطنون في مدينتهم أو قريتهم الأصل. وانطلاقاً من هذا البند، يُعْتَبَر جزءٌ صغيرٌ فحسب من سكّان بيروت مؤهّلاً للتصويت في بيروت. يتطلّب تحديد هؤلاء الناخبين قدراً كبيراً من الاستخبارات حول الأحياء وسكّانها. تملك أحزاب المؤسسة السياسيّة قاعدات بيانات هائلة ترصد نسبة الإقبال وتتعقّب حاجات عائلات معيّنة. إنّها تَستَخدِم هذه المعلومات جنباً إلى جنب مع أوراق الاقتراع المُعدَّة مسبقاً لرصْد ناخبيها، وتوفير النقل إلى مراكز الاقتراع، وتوجيه جهودها لشراء الأصوات توجيهاً استراتيجياً. وشَرَحَ أحد الذين تمت مقابلتهم أنّ بيروت مدينتي قد

---

[35] المقابلة رقم 9.

[36] المقابلتان رقم 4 و9.

[37] المقابلة رقم 7.

[38] المقابلة رقم 9.

[39] المقابلة رقم 7.

جَمَعَت قائمةً من 4,000 رقم هاتف لناخبين مؤهّلين. في المقابل، كان لدى لائحة المؤسسة السياسيّة التي أطلقت عليها تسمية البيارتة (Beirutis) حوالي 100,000 رقم هاتف. وروى المجيب أنّه تمّ الاتصال بكلّ شخص سنيّ كان يعرفه أو كانت تعرفه من قِبَل لائحة البيارتة التابعة للحريري.[40] كانت بيروت مدينتي محدودةً أيضاً بواقع أنّ أعضاءها كانوا، بحسب ما ذكروه شخصياً، غير مستعدين لشراء الأصوات وكانوا يحاولون حشْد الناخبين حول منصّة برمجيّة بدلاً منه من خلال علاقات زبائنيّة.[41]

وعلى الرغم من هذه التحديات التنظيمية، نَتَج التهديد الداخليّ الأكثر خطورةً لوجود الحملة عن خلافٍ عميقٍ حول الاستراتيجية، وبالتحديد حول وجوب تسمية 18 أو 24 مرشّحاً. فقد كانت لائحة تضمّ 18 مرشّحاً لتترك المجال مفتوحاً أمام تحالفات مع أحزابٍ أو مجموعات أخرى. وأصرّ البعض على أنّ بيروت مدينتي قد تجتاز خطاً أحمر في حال تحالَفَت مع أي مجموعة أخرى تقريباً، على الرغم من أن آخرين اعتبروا هذه المقاربة قليلة البصيرة أو تؤدي إلى نتائج عكسيّة. واتُّخِذ في نهاية المطاف القرار بتسمية 24 مرشحاً وعدم إجراء أي تحالفات. أقرّ شخصٌ تمّت مقابلته بأنّ الاحتكاك الداخلي حول هذا القرار كان عند نقطةٍ ما كبيراً جداً لدرجة أنّه هدّد بتشتيت الحركة.[42] وتشير بعض الأدلّة غير المباشرة إلى أنّ هذا القرار قد يكون كلَّف بيروت مدينتي الانتخابات. ففي طرابلس، ضمّت لائحة من الغرباء عن المدينة نسبياً بعض قادة الأحياء للاعتماد على شبكاتهم المحليّة والفوز في وجه المؤسسة السياسية. اتّخَذَت بيروت مدينتي الخيار الاستراتيجي للتخليّ عن هذا المسار. واتّخَذَت أيضاً خياراً مماثلاً عندما فشلَت في دعْم أي مرشّحين لمنصب المختار (mukhtar أي الرئيس المحلي) على الرغم من أنّ بإمكان هؤلاء المرشّحين غالباً إحضار أحياء كاملة إلى صناديق الاقتراع.[43] وسيكون إيجاد طريقةٍ للتفاوض بشأن هذه التحالفات بدون فقدان الاستقلالية خطوةً رئيسيةً للاستفادة من شبكاتٍ أوسع من الناخبين في الانتخابات المستقبلية.

لقد أفاد المُجيبون جميعهم بأنّ التخويف من أحزاب المؤسسة السياسيّة كان محدوداً على مدار أغلبية فترة الحملة. أما أكثر طريقة ملموسة اعتمدتها أحزاب المؤسسة السياسيّة للحدّ من نشاطات بيروت مدينتي فكانت من خلال تصعيب تَنَظُّمِها في أماكن معيّنة. فقد مُنِعَت مثلاً بيروت مدينتي من تقديم حملتها وعَقْد الاجتماعات في بعض الأحياء ذات الدخل الأدنى حيث كانت المشاعر والولاءات الطائفيّة قويّة. وأتى معظم المُجيبين على ذكْر حادثةٍ حيث اضطروا إلى إلغاء اجتماعٍ عامٍ كانوا قد خطّطوا له في حيّ الطريق الجديدة (Tariq El Jedideh) السنيّ الذي يضمّ الطبقة الوسطى الدنيا، وهو معقل معروف لتيّار المستقبل (Future Movement) التابع لسعد الحريري (Saad Hariri).[44] وما أن أصبحت بيروت مدينتي تهديداً ملموساً، اتَّخَذَت أحزاب المؤسسة السياسيّة خطوات لزيادة المخاوف الطائفيّة. وانتشرت شائعات تتّهم الحملة بكونها مدعومة من قِبَل حزب الله (Hizbullah)، وقد كان ذلك تكتيكاً مُتَعَمّداً مُصَمَّماً للاستفادة من مخاوف السنّة والدفع بهم للتصويت لوجوه مألوفة.[45] وقال مُجيبٌ إنّ تكاليف المُشارَكَة في بيروت مدينتي أصبحت

[40] المقابلة رقم 6.

[41] المقابلتان رقم 1 و8.

[42] المقابلة رقم 1.

[43] أبو الريش (Abu-Rish)، 2016.

[44] المقابلتان رقم 3 و6.

[45] المقابلة رقم 1.

أكثر وضوحاً بعد الانتخابات، عندما لم يعُد بعض الأفراد الذين يعملون بموجب عقود حكوميّة يتلقّون عقوداً جديدة.[46] وفي الأيّام الأخيرة من الحملة، وفي الوقت الذي أصبح فيه فوز بيروت مدينتي ممكناً، حاولت الأحزاب التقليديّة أيضاً تطبيق استراتيجيّة اختيار الزملاء بدلاً من الكَبِت. فقد قدّمت أحزاب المؤسسة السياسية اقتراحاً يقضي بضمّ خمسة من مرشّحي بيروت مدينتي إلى لائحة المؤسسة السياسيّة في حال انسحابهم من السباق. ولكنّ بيروت ميدنتي رفضت.[47] وفي يوم الانتخابات، وبحسب الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات (Lebanese Association for Democratic Elections)، تمّت ملاحظة 647 انتهاكاً، وهو ضُعْف عدد الانتهاكات خلال انتخابات عام 2010، ما يشير إلى أنّ أحزاب المؤسسة السياسيّة تكون ربّما قد شَعَرَت بتهديدٍ خطير.

وظَهَرَت بعض المؤشرات على أنّ الناخبين شعروا بالضغط للتصويت كما كان سائداً في الماضي. فقد وَصَف شخصٌ تمّت مقابلته كيف حَضَر رجل من منطقةٍ سنيّةٍ تنتمي تقليدياً إلى تيار المستقبل إلى بيروت مدينتي قبل أيام قليلة على الانتخابات ليأخذ أوراق اقتراع بيروت مدينتي. وشَرَح أنّه ليس بإمكانه وجيرانه تأييد الحركة علناً، ولكنّه كان يمثّل 200 شخص أرادوا الانشقاق. وللقيام بذلك، دعت الحاجة إلى أن يأخذوا أوراق اقتراع بيروت مدينتي بشكلٍ سريّ.[48] أمّا الأعضاء الساخطون من التيّار الوطنيّ الحرّ (Free Patriotic Movement) (وهو حزب مسيحي) الذين فرّقوا الصفوف لتأييد بيروت مدينتي، فتمّ تأديبهم أو إخراجهم من الحزب.[49]

نتائج الانتخابات

خَسِرت بيروت مدينتي (Beirut Madinati) بتاريخ 8 مايو/أيار 2017 الانتخابات البلديّة ولم تفُز بأيّ مقاعد في المجلس البلدي. بلغت نسبة الإقبال 21 في المئة، تماماً كما في عام 2010. تَشرَح عوامِل متعددة نسبة الإقبال المنخفضة. يُقَدَّر أنّ 25 إلى 30 في المئة من الناخبين لا يعيشون فعلياً في لبنان. وتمثّل نسبةٌ إضافيّةٌ تتراوح بين 5 و10 في المئة الناخبين المتوفين. إنّ سبب عدم تحديث لوائح الناخبين بشكلٍ ملائم غير واضح، ولكنّ هذه التفاوتات قد تكون مرتبطة بتكتيكات الغشّ.[50] ويعني ذلك أنّ 40 إلى 50 في المئة من الناخبين في بيروت لازموا منازلهم يوم الانتخابات. وكان أحد التحديات الصاخبة في وجه بيروت مدينتي افتقارها إلى آلية انتخابية وعدم قدرتها على حشْد الناخبين اللامبالين والمُشككين.

لقد بَرَزَت أوجُه اختلاف ملحوظة بين عام 2016 والانتخابات السابقة. وكانت هذه المرّة الأولى التي تَشهَد فيها انتخابات المجلس البلدي في بيروت منافسةً كبيرةً منذ الانتخابات ما بعْد الحرب اعتباراً من

[46] المقابلة رقم 3.

[47] المقابلة رقم 3.

[48] المقابلة رقم 9.

[49] أبو الريش (Abu-Rish)، 2016.

[50] جاد شعبان (Jad Chaaban)، ديالا حيدر (Diala Haidar)، رايان اسماعيل (Rayan Ismail)، رنا خوري (Rana Khoury)، وميرنا شدراوي (Mirna Chidrawi)، "انتخابات بيروت البلدية: هل بدّلت بيروت مدينتي بشكلٍ دائمٍ مشهد لبنان الانتخابي؟" ("Beirut's Municipal Elections: Did Beirut Madinati Permanently Change Lebanon's Electoral Scene?")، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (Arab Center for Research and Policy Studies)، سبتمبر/أيلول 2016.

عام 1998. فمنذ عام 1998، وَضَعَت أغلبية نُخَب لبنان خلافاتها جانباً وخاضت الانتخابات على اللائحة الانتخابية نفسها في العاصمة، مع تسمية تيار المستقبل رئيس اللائحة بشكلٍ روتينيّ. لقد أحبطت هذه الاستراتيجية المنافسين إلى حين نشوء بيروت مدينتي. يُبيّن الجدول رقم 2.1 حصّة اللائحة الفائزة واللائحة في المرتبة الثانية من الأصوات في كل انتخاب.

وفي تقييمٍ غير رسميٍّ ما بعْد الانتخابات، نَظَر أعضاء متعددون من بيروت مدينتي في بيانات الانتخابات الأكثر دقّةً لفهْم كيفية تصويت المجموعات الطائفية المختلفة.[51] ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ بلدية بيروت لا تمتّد إلى ما هو أبعد من حدود المدينة التقليدية. فإنّ معاقل حزب الله في الضاحية الجنوبية لا تشكّل جزءاً من البلدية. يؤدي ذلك إلى جمهور ناخبين متنوّع، وإنّما ذي غالبية سنّية ومسيحية. ويشكّل الناخبون الشيعة أقليّة كبيرة، ولكن، وبحسب التقليد، يتمّ تخصيص مقعديْن فقط من أصل المقاعد الأربعة والعشرين في بيروت للشيعة. وبعبارة أخرى، إنّ بلدية بيروت هي منطقة حيث حزب الله ليس طرفاً فاعلاً مركزياً وحيث يهيمن تاريخياً تيار المستقبل التابع للحريري. يساعد هذا السياق في تفسير بعض النتائج.

أظهَرَ التقرير غير الرسمي المذكور سابقاً أن الناخبين السنّة كانوا الأقل ترجيحاً للتصويت لبيروت مدينتي، حيث اختاروا بمعدّلٍ كبيرٍ لائحة المؤسسة السياسية أو ملازمة المنازل. لم يشارك حزب الله في لائحة المؤسسة السياسيّة ولم يقدّم أي توجيهات محددة للناخبين الشيعة. والنتيجة كانت جمهور ناخبين شيعيٍّ وَزَّعَ أصواته بشكلٍ متساوٍ بين لائحة بيروت مدينتي ولائحة المؤسسة السياسيّة. اتّبع الناخبون الأرمن توجيهات أحزابهم وصوّتوا للائحة المؤسسة السياسيّة. أمّا الناخبون المسيحيون (غير الأرمن)، فانشقّوا عن الأحزاب التقليديّة وأعطوا أغلبية أصواتهم لبيروت مدينتي.[52] لهذه النتائج تداعيات مختلطة بالنسبة إلى بيروت مدينتي بمثابة حركة. فإنّ المجموعة الدينية الوحيدة التي انحرفت عن السياسة كالمعتاد كانت المسيحيين. من الصعب معرفة ما إذا جرى ذلك بفضل جاذبية بيروت مدينتي أو بسبب نقاط ضعْف معيّنة ضمن الأحزاب المسيحية. مع ذلك، وعلى الرغم من الهزيمة في صناديق الاقتراع، من المهم الإشارة إلى أنّ بيروت مدينتي قد أرغمت لائحة المؤسسة السياسية على اعتماد برنامجٍ موضوعيٍّ مماثلٍ في الأيام الأخيرة من الحملة. وقد رَفَعَت الحركة سقف توقّعات المواطنين من حكومتهم.

الجدول رقم 2.1
نتائج انتخابات المجلس البلدي في بيروت

	1998	2004	2010	2016
الحصّة من الأصوات: اللائحة الفائزة	40 في المئة	41 في المئة	69 في المئة	48 في المئة
الحصّة من الأصوات: اللائحة في المرتبة الثانية	25 في المئة	12 في المئة	13 في المئة	32 في المئة

المصدر: شعبان وآخرون (Chaaban et al.)، 2016.

[51] شعبان وآخرون (Shaaban et al.)، 2016.

[52] شعبان وآخرون (Shaaban et al.)، 2016.

من الحملة إلى الحركة السياسيّة

لقد وَجَدَت بيروت مدينتي (Beirut Madinati) نفسها في موقفٍ صعبٍ وغامضٍ بعْد يوم الانتخابات. وعلى الرغم من أنّ الحملة فشِلَت في نهاية المطاف في إحراز نصْر انتخابي، حَصَل المرشّحون المنتمون إلى المجموعة على حصّة من الأصوات تَجَاوَزَت التوقّعات الشعبيّة. غَطَّت وسائل الأخبار الدوليّة بيروت مدينتي باعتبارها أكثر من لائحة بديلة في انتخابات بلدية: فقد تمّ الترويج لها باعتبارها نقطة تحوّلٍ في السياسة اللبنانية.[53] وَوَصَفَ الذين تمّت مقابلتهم التوقّعات العامّة على أنها مرتفعة إلى حدٍّ مستحيل، بالنظر إلى أنّ المجموعة لا تملك المقاعد ولا الوسائل لتنفيذ خطّتها. وكان الأشخاص العاديون ليَحْضُروا إلى مكاتب بيروت مدينتي حاملين شكاوى حول المشاكل التي يواجهونها، ومتوقّعين تغييراً فورياً.[54] لقد كان ذلك نعمةً ولعنةً في الوقت عينه من منظور الذين هم داخل المنظّمة. فعلى الرغم من أنّ الأعضاء كانوا متحمّسين لمواصلة العمل من أجل المدينة، لم تكن الحملة منظّمةً على شكل حزبٍ سياسيٍّ دائمٍ ولم تكن بالتالي مستعدّةً لتلبية التوقّعات العامّة.[55]

للمحافظة على المغزى ومواجهة تحدّيات مرحلة ما بعْد الانتخابات، الْتَفَتَت المنظّمة نحو الداخل وبدأت بعملية إعادة تنظيم كاملة لتصبح حركةً سياسيةً مستدامة. تَضاعَفَ حجم الجمعية العموميّة التابعة للمجموعة، حيث ارتفع من 70 إلى 150 عضواً، وتمّ إضفاء الطابع المؤسساتي على الإجراءات الخاصّة بالانضمام إلى الهيئة. وانْتَخَبَت الجمعية العمومية لجنةً توجيهيّةً في أكتوبر/تشرين الأول 2016 لإعادة تنظيم الحركة وتدوين النظام الداخليّ الذي قد يرعى العمليات رسمياً.[56] وتشمل الهيكلية الجديدة هيئة جَماعية تضمّ سبعة أعضاء مُنتَخَبين. يُدير ثلاثةٌ من أعضاء الهيئة ثلاث لجان يُجسّد عملها الجَماعي أجندة بيروت مدينتي لاستمرار العمل السياسيّ. إنّ اللجنة الأولى هي بلديّة بديلة، تعمل بمثابة جهة مُراقِبَة للبلدية التي تتولّى السلطة. يرصُد الأعضاء نشاطات البلديّة ويضغطون على المسؤولين للإفراج عن الموازنة، وهو أمرٌ هم ملزمون بالقيام به بموجب القانون ولكن لم يحدث عملياً البتة. ويقترح الأعضاء أيضاً بنوداً لإضافتها إلى أجندة البلدية.[57] أمّا اللجنة الثانية فتتألّف من مجموعات الأحياء التي تسعى إلى توسيع وجود بيروت مدينتي على مستوى الشعب. إنّها تعمل بمثابة مجموعات ضغط محليّة، حيث تجْمَع مطالِب المواطنين العاديين وتضغط على البلديّة لمعالجة تلك المخاوف. إنّ اللجنة الثالثة هي لجنة الانتخابات التي تُعِدُّ للانتخابات البلدية المستقبلية وتعالج مسألة قوانين الانتخابات وعيوبها من منظورٍ بحثيّ. وتشمل المجموعات الداخلية الأخرى لجاناً تُعنى بإدارة العضويّة والمظالِم.[58]

لمَ الآن؟

كانت الانتخابات البلديّة عام 2010 الأقل تنافسيّةً في تاريخ لبنان ما بعْد الحرب، حيث كانت النتائج

---

[53] المقابلة رقم 3.

[54] المقابلة رقم 3.

[55] المقابلة رقم 7.

[56] المقابلة رقم 3.

[57] المقابلة رقم 5.

[58] المقابلات رقم 1، 2، 4، 6، و9.

معروفةً مسبقاً. يناقش هذا القسم التغيّرات الرئيسيّة التي جَرَت بين عامَيْ 2010 و2016 ومهّدت الطريق لتأسيس حركةٍ سياسيّةٍ غير طائفيّة ولمسابقةٍ تنافسيةٍ في الانتخابات البلدية.

البيئة السياسيّة العامّة

كانت البيئة السياسيّة الدولية والإقليمية عام 2010 في تناقضٍ واضحٍ مع ما كانت عليه عام 2016 بطُرُقٍ أثَّرَت بشكلٍ غير مباشر على الْتِئام بيروت مدينتي (Beirut Madinati). لم تكن الثورات العربية (Arab Uprisings) قد اندلعت بعْد. وعلى الرغم من أنّ تأثير الثورات المباشر على لبنان كان هامشياً، وَسَّعَت الاحتجاجات التي اجتاحت العالَم العربي نطاق نوع التغيير الذي كان ممكناً من خلال النشاط. وعلى الرغم من أنّه لم يكتسب زخماً كبيراً، كان ذلك بداية حركة احتجاجيّة تُطالِب بسقوط النظام الطائفيّ بعبارات صريحة.[59]

داخلياً، كان البلد لا يزال مُستَقطَباً سياسياً على طول خَطَّيْ تَحالُفَيْ 8 مارس/آذار (8 March) و14 مارس/آذار (14 March). لم تكن هاتان الحركتان قد فقدتا مصداقيتهما بنظر عموم المواطنين، وقد مال الناشطون العلمانيون حتّى إلى التعاطف معهما. بالنسبة إلى الذين كانوا يتطلّعون إلى تقديم بديلٍ عن المؤسسة السياسية الطائفيّة، لم يكن هناك أي مجالٍ سياسيٍّ للقيام بذلك. وقد أتى مُجيبون متعدّدون على ذكْر عدم وجود بديلٍ باعتباره عامِلاً مهمّاً مَيَّزَ بين المناخ السياسي الذي سَبَق الانتخابات البلدية عام 2010 وذلك الذي سَبَقها عام 2016. وشَرَحَ أحد الذين تمّت مقابلتهم أنّ بعض الأشخاص كانوا عام 2010 لا يزالون يتأمّلون بإمكانية تحقيق إصلاحٍ داخل 14 مارس/آذار، وهو تحالف الأحزاب التقليديّة الذي تبنّى احتجاجات انتفاضة الاستقلال عام 2005 (2005 Independence Intifada) ومن ثمّ اختارها، مُطالِباً بانسحاب الجيش السوري من لبنان.[60]

لقد كانت النُخَب التقليديّة عام 2010 أقوى أيضاً. وبحلول عام 2016، أدّى تصعيد التوتّرات بين الرعاة الإقليميّين إلى مأزقٍ على المستوى الوطنيّ. غَضِبَ الجمهور العامّ المضطرب جرّاء أزمة النفايات الناتِجة عن ذلك. ووَضَعَ هذا المناخ الصعب، جنباً إلى جنْب مع انخفاض التمويل من الرعاة الخارجيين، النُخَب في موقعٍ دفاعيّ. وقد صَحَّ ذلك بشكلٍ خاص بالنسبة إلى تيّار المستقبل التابع لسعد الحريري، وهو الحزب السياسيّ الأكثر قوّةً في بلديّة بيروت. لقد سَحَبَت المملكة العربية السعوديّة رعايتها لعائلة الحريري بعد عقودٍ من الدعم. في الواقع، كان سعد الحريري على وَشَك الإفلاس وكان يواجه تحدّيات متعدّدة تعترض قيادته وَتَنْتُج من داخِل المجموعة السنيّة.[61] وتَمَثَّلَت إحدى الطرق التي رَدَّت بها النُخَب على لحظة الضُعف هذه بتوحيد القوات للتغلُّب على الحركات الشعبيّة مثل بيروت مدينتي. ففي المناطق في مختلف أنحاء البلد، اختار تحالفا 8 مارس/آذار و14 مارس/آذار الاتّحاد معاً لطَرْح لائحة واحدة.[62] وقد شَرَح أحد الذين تمّت

---

[59] المقابلة رقم 7.

[60] المقابلتان رقم 1 و6.

[61] ثاناسيس كامبانيس (Thanassis Cambanis)، "سلطة الشعب وحدودها: عِبَرٌ من حركة الإصلاح المضادّة للطائفية في لبنان" ("People Power and Its Limits: Lessons from Lebanon's Anti-Sectarian Reform Movement")، في ثاناسيس كامبانيس (Thanassis Cambanis) ومايكل وهيد حنّا (Michael Wahid Hanna)، محرّرون، "السياسة العربية بما يتجاوز الثورات: تجارِبُ في عصرٍ من الاستبدادية المستعيدة" (*Arab Politics Beyond the Uprisings: Experiments in an Era of Resurgent Authoritarianism*)، واشنطن العاصمة، دار نشْر مؤسسة سنتشوري (Century Foundation Press)، مارس/آذار 2017.

[62] أبو الريش (Abu-Rish)، 2016.

مقابلتهم كيف شَكَّلت نقطة الضُعْف هذه فرصةً مواتيةً لجهدٍ على مستوى الشعب وممَوَّلٍ جَماعياً مثل بيروت مدينتي. عَلِم الناشطون أنّهم كانوا سيخوضون معركةً صعبة. لقد شرحوا أنّها "ما كانت لتصبح ممكنة ما لمْ تجرِ خلال لحظة ضُعْف بالنسبة إليهم، خلال مَوْطِن ضُعْف. لم يكونوا مستعدّين للإنفاق بالطريقة نفسها كما فعلوا في الماضي أو لم يكونوا قادرين على ذلك، وبالتالي استفدنا من هذا الأمر."[63] وهذا دليل مباشر على أنّ ضُعْف النُخَب الماليّ النسبي عام 2016 كان جزءاً من حساب التكامل والتفاضل لمنظّمي حملة بيروت مدينتي.

وأخيراً، لم يكن أعضاء البرلمان عام 2010 قد مدّدوا بَعْد ولاياتهم بما يخالف الدستور. كانت الانتخابات البرلمانيّة لا تزال تتّبِع جدولها الزمنيّ العاديّ وكان يمكن أن تُعْقَد عام 2013. ألغى البرلمان انتخابات عام 2013 بعد الاستشهاد بالمخاوِف الأمنيّة والخوف من أنّ الانتخابات قد تتسبّب بمزيدٍ من التداعيات غير المباشرة الناتجة عن الحرب الأهلية الدائرة في سوريا المجاوِرَة. وقد أشعَلَ ذلك بعْد موجةً أخرى من الاحتجاج.[64] أُجرِيَت الانتخابات البلديّة عام 2016 في وقتٍ كان فيه الناخبون اللبنانيون قد خسروا الآلية الرسميّة الأخرى الوحيدة لمحاسبة قادتهم. وقد عزى أحد المُجيبين اهتمام الذين لديهم طموحاتٌ سياسيّةٌ بمجموعةٍ مثل بيروت مدينتي إلى إلغاء الانتخابات عام 2013، شارِحاً أنّه "و[في] عام 2010، كان لا يزال الأمل بإجراء الانتخابات البرلمانية موجوداً. وكان عددٌ من الذين اهتمّوا تقليدياً بالترشُّح يخطط لتلك الانتخابات. ومن ثمّ أُلْغِيَت. لذلك، حوّلوا تركيزهم بشكلٍ متعمّدٍ جداً إلى [الانتخابات] المحليّة."[65] إنّه دليل على أنّ إلغاء الانتخابات البرلمانيّة قد جَعَل الانتخابات البلديّة نقطة التركيز المتبقيّة الوحيدة للذين يقومون بالتَنَظُّم ضدّ المؤسسة السياسيّة.

حركة "طلْعِت ريحتكن" ("You Stink")

يتمثّل أحد أوجُه الفرْق الأكثر أهميّةً بين الانتخابات البلديّة عام 2010 وتلك عام 2016 بأنّ الأولى جَرَت قبْل أزمة النفايات عام 2015 في حين جَرَت الأخرى بعدها. يَصْعب فهْم نشوء بيروت مدينتي (Beirut Madinati) خارج سياق أزمة النفايات، والغَضَب الشعبي منها، وحركة "طُلْعت ريحتكن" ("You Stink") الاحتجاجيّة التي تَطَوَّرَت ردّاً عليها، وفَشَلِ تلك الحركة في نهاية المطاف بإحداث تغييرٍ سياسيّ.

لقد انتهى في يوليو/تموز 2015 العقد الذي يَمْنَح شركة سوكلين (Sukleen Company) احتكار تصريف النفايات في بيروت بَعْد عقدَيْن من الزمن. إنّ سبب انتهاء العقد غير واضح، ولكن يبدو أنّه كان مرتبطاً بفسْخ اتّفاقيةٍ قائمةٍ منذ وقتٍ طويلٍ بين سعد الحريري (Saad Hariri) ووليد جنبلاط (Walid Jumblatt)، وهو قائد المجموعة الدرزيّة. بدأت النفايات بالتكدُّس في بيروت وجبل لبنان، مؤدّيةً إلى أزمةٍ صحيّةٍ كبيرة.[66] وعلى عكس التدهور التدريجيّ للبنية التحتيّة والخدمات، تَكْمُن إحدى سمات أزمة النفايات الفريدة بوضوح اللوم فيما يتعلّق بحدوثها والذي لا يمكن إنكاره. وقد وَفَّر واقِع أن السياسيين فشلوا

---

[63] المقابلة رقم 2.

[64] المقابلتان رقم 6 و7.

[65] المقابلة رقم 2.

[66] حرب (Harb)، 2016.

في تأمين عقْدٍ لإدارة النفايات، وهو أحد الأجزاء الأكثر أساسيّةً من توصيف عملهم، نقطة تركيزٍ للسخط والغضب العامّين.

تتمثّل سمةٌ مهمّةٌ أخرى لأزمة النفايات بأنّها أعاقت توفير خدمةٍ عامّةٍ لم يوجد لها حلّ من القطاع الخاصّ أو مرتكز إلى حزب، متاحٌ بسرعةٍ وسهولة.[67] لقد عانى لبنان ما بعْد الحرب بشكلٍ مزمنٍ من سوء توفير الوكالات الحكوميّة للمياه والكهرباء. رداً على أوجُه القصور هذه، لجأ الشعب اللبنانيّ إلى شراء الكهرباء والمياه من القطاع الخاصّ. ويرتبط هذا القطاع الخاص غير المُنَظَّم ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب الطائفيّة التي تستفيد من احتكارها للمياه والكهرباء.[68] وعلى الرغم من واقِع أنّ السكّان يدفعون مبالغ هائلة لتوفير هذه الخدمات الأساسيّة بمستوى دون المستوى الأمثل، يُقلِّل من استيائهم واقِع تَوَفُّر حلٍّ من القطاع الخاص. علاوةً على ذلك، ما أنْ يتم الترتيب للمشكلة، فهي تغيب عن الأنظار. ولا يَشْهَد الجمهور العام مباشرةً الضرر البيئي الناتِج عن هذه الحلول المؤقتة.[69]

لقد اتّضَحَ أنّ جَمْع النفايات مسألة مختلفة. فعندما انتهت مدّة العقد المُبرَم مع سوكلين، لم يكن هناك بديل مؤقّت جاهز. كان الناس يواجهون تذكيراً قبيحاً وغير صحيّ بكيفيّة قيام الطبقة السياسيّة بخَذْلِهِم. وعلى الرغم من أنّ السياسيين كانوا قد رتّبوا لحلٍّ للمياه والكهرباء استرضى الجمهور العامّ وعزّز استفادتهم الخاصّة، كانوا عاجزين عن القيام بذلك بالنسبة إلى النفايات. فإنّ قوّة النُخَب الطائفيّة لا تعتمد على ممارسة السياسة المرتكزة إلى الهويّات وإشعال المخاوِف الجَماعيّة فحسب، وإنّما أيضاً على شبكات المحسوبية الكثيفة التي يتمّ من خلالها تبديل الأصوات مقابِل منافِع وخدمات عمليّة وماديّة.[70] أمّا عجْز السياسيين عن تقديم خدمةٍ أساسيّةٍ حتّى بشكلٍ انتقائيٍّ لمناصريهم في المدنية، فقد قوَّض إحدى الركائز الرئيسيّة للعَقْد الطائفيّ بين الناخبين والسياسيين.

ففي الفترة التي غَمَرَت فيها النفايات شوارع بيروت عام 2015، كان المجتمع المدنيّ وشبكات الناشطين في لبنان قويّةً وراسخةً بشكلٍ جيّد، بحسب ما تمت مناقشته سابقاً. على الرغم من ذلك، فإنّها بَقِيَت منظّمةً حول قضايا ضيّقة النطاق طالَت الحياة اليوميّة لنسبةٍ مئويّةٍ صغيرةٍ فحسب من الناخبين. حتّى إنّ تمديد ولاية البرلمان عام 2013 لم يكن له أثرٌ ملموسٌ على حياة المواطنين اللبنانيين العاديين. كانت أزمة النفايات لحظةً حساسةً اصطدم فيها فجأة عمل الناشطين القائم منذ وقتٍ طويلٍ بتجارِب عيش المواطنين العاديين. وللمرة الأولى على مدى عقود، أُتيحت للناشطين غير الطائفيين فرصةٌ مواتية. فقد طال الاستياء العام مختلف شرائح المجتمع وكان قوياً بما يكفي ليجعل الحشْد الجَماعي حول قضيّة إدارة النفايات أمراً ممكناً. وقد شَرَح أحد الذين تمّت مقابلتهم، وهو ناشطٌ منذ وقتٍ طويل، أنّ المحلّلين قد يعتبرون بسهولةٍ الاستياء الشعبي أمراً مفروغاً منه وقد يفترضون أنّه لطالما كان موجوداً أصلاً. ولكن، بحسب رأي هذا المُجيب، فهو لم يكن كذلك؛ لقد كانت أزمة النفايات مُفيدةً في إبرازه إلى الواجهة. وشكَّلَ الغضب العامّ من أزمة النفايات مفاجأةً إيجابيةً بالنسبة إلى الناشطين الذين يتمتّعون بالحنكة والذين حاولوا حشْد الجمهور العام

---

[67] المقابلة رقم 1.

[68] إريك فيرديل (Éric Verdeil)، "الخدمات الحضريّة في بيروت: بين أزمة البنى التحتيّة والإصلاحات المُتَنازَع عليها" (Les Services Urbains à Beyrouth: Entre Crise Infrastructurelle et Réformes Contestées")، جيوسفير *(Géosphères)*، 2016؛ حرب (Harb)، 2016.

[69] المقابلة رقم 1.

[70] كاميت (Cammett)، 2014.

منذ نهاية الحرب الأهليّة.[71]

لقد أدّت مباشرةً حدّة أزمة النفايات إلى نموّ حركة "طُلْعِت ريحتكن" وفروعها وتطويرها. جَمَعت الحركة شبكات الناشطين ومجموعات المجتمع المدنيّ القائمة معاً للاحتجاج على فساد طبقة سياسيّة بأكملها وتقاعسها. وفي ذروتها، نَزِل بين 60,000 و70,000 مُحتجّ إلى الشوارع، وقد كان هذا عدداً كبيراً في بلدٍ صغيرٍ مثل لبنان.[72] بالنسبة إلى الذين شاركوا، فقد كانت تجربةً قويّة. بالنسبة إلى البعض، لقد كانت هذه المرة الأولى التي انخرطوا فيها في السياسة. وقد أقْنَعَ ردّ الحكومة القاسي ضدّ المُحتجّين، جنباً إلى جنب مع خطاب النظام الرافِض الذي قلّل من شأن مظالِم المُحتجين، بعض المُنضَمّين الجدد بأنّ التغيير كان ضرورياً.[73] ووَحَّدَت "طُلْعِت ريحتكن" المجتمع المدنيّ بطريقةٍ أتاحت مجالًا سياسياً لتشكيل بيروت مدينتي. وعلى الرغم من أنّ الدعْم لتحالفيْ 8 مارس/آذار و14 مارس/آذار كانت يتراجَع أصلاً، كَسَرَت شموليّة نقْد حركة "طُلْعِت ريحتكن" الاستقطاب بين مناصري التحالفيْن وأدّت إلى إجماعٍ حول فكرة وجوب إلقاء اللوم على الطبقة السياسية بأكملها.[74] لقد تَغَيَّر المزاج داخل المجتمع المدني. وأصبح الناشطون أكثر جرأةً في انتقاداتهم للمؤسسة السياسية، وحتّى في المنشورات الخطّية.[75] وكان ذوبان هذا الانقسام السياسي مهمّاً في جعْل جهدٍ متنوّعٍ مثل بيروت مدينتي ممكناً.

للمفارقة، كان الإرث الأكثر أهميّةً لحركة "طُلْعِت ريحتكن" فَشَلَها في تحقيق تغيير سياسيّ. لقد حَلَّت الحركة مشاكل العمل الجَماعيّ بين الناشطين، وأحْضَرَت مُنضمّين جُدد إلى التأييد السياسيّ، وأنْتَجَت زخماً لاستمرار العمل. على الرغم من ذلك، لقد أحْبَطَت الناس في الوقت عينه.[76] فالطلاب المُحبَطون من الفشل في تحقيق مكاسِب ملموسة من خلال "طلْعِت ريحتكن" احتاجوا إلى إيجاد طريقةٍ للتحوُّل من السياسة الاحتجاجيّة إلى السياسة الرسميّة. وتَعَلَّم الناشطون عِبَراً مهمّةً من نقْص تركيز "طلْعِت ريحتكن". فقد طالَب المحتجّون بحلٍّ لأزمة النفايات، وإنهاء النظام الطائفيّ، وكل ما يأتي بينهما من خطوات. وأضْعَفَت المشاحنات، وسوء التنظيم، وفقدان التوجّه الحركة.[77] اقتنَع أشخاص متعدّدون بأنّ شيئاً لن يَتَغَيَّر أبداً في حال استمرارهم بالاحتجاج والضغط بدلاً من الترشُّح للانتخابات.[78] ووَصَف أحد المُجيبين شعوراً بالنقص بعد إخفاق الحركة. لقد بدا أنّ المطالَبة ببديلٍ كانت قائمة في أوساط الجمهور العامّ وأنّ الناشطين اضطرّوا إلى الانتقال إلى توفير ذلك البديل.[79] وَوَصَفَ مُجيب ثانٍ الأمر على أنّه نقطة تحوُّلٍ في تفكير الذين رغبوا بالتغيير.[80]

[71] المقابلة رقم 7.

[72] المقابلة رقم 1.

[73] المقابلة رقم 9.

[74] المقابلة رقم 9.

[75] المقابلة رقم 1.

[76] المقابلة رقم 8.

[77] المقابلة رقم 1.

[78] المقابلتان رقم 4 و7.

[79] المقابلة رقم 8.

[80] المقابلة رقم 6.

وتمّ استنتاج عِبَرٍ أخرى من أخطاء "طلْعِت ريحتكن". فإلى جانب اختيار استراتيجيةٍ انتخابيةٍ بدلاً من استراتيجيةٍ احتجاجيّة، تَمَثَّلَت عبرةٌ أخرى بتَجَنُّب اللغة السلبيّة والمطالِب الساحقة للإطاحة بالنظام. عندما نشأت بيروت مدينتي، كان الاستراتيجيون التابعون لها يحاولون صراحةً التركيز على رسالةٍ ملموسةٍ وإيجابية. وكان خطاب الحملة ديبلوماسياً تجاه النُخَب ورَكَّزَ على الهدف المُتَمَثِّل بجعل بيروت أكثر قابليةً للعيش فيها.[81] وكان الأساس المنطقي لذلك أن السلبيات كانت أمراً معروفاً، بالأخصّ بعْد أزمة النفايات. لقد تَجَنَّبَت بيروت مدينتي توجيه أصابِع الاتهام. في الواقع، نادراً ما علَّقَت الحملة على ما قام به آخرون.[82] علاوةً على ذلك، اختارت اللجنة التوجيهيّة منْح الأولويّة للتواصل الشفّاف، ومتابعة أصحاب التأثير والمشاهير المحليين، ودعوة الناس لاستخدام مجموعة مهاراتهم المحدّدة بطرق مبتكرة، لصناعة الفن، وتصميم الشعار، وتقديم الاستشارات القانونية، وتطوير برنامجٍ يقوم على خبرة المهندسين، والمهندسين المعماريين، والقائمين بالتخطيط المدني.[83] وكانت هذه القرارات كنايةً عن محاولات للانطلاق من الزخم الناتِج عن "طلْعِت ريحتكن"، مع اتّباع استراتيجيّة تنظيميّة شبه معاكسة بشكلٍ صريح.

الاستدامة والاستمراريّة

إنّ مستقبل حركةٍ سياسيّةٍ غير طائفية مثل بيروت مدينتي (Beirut Madinati) هو أبعْد ما يمكن عن كونه مؤكّداً. ثمّة داخلياً وخارجياً على حدّ سواء عوامِل تُشير إلى استدامة الحركة، وقابليّة تَكَيُّفِها ومرونتها في وجه الظروف المُتَغَيِّرَة. على الرغم من ذلك، ثمّة أيضاً أسباب للتشكيك في قدرة بيروت مدينتي على التغلُّب على الانقسامات الداخليّة، والفوز بالانتخابات ضمن نظامٍ مُصممٍ لإفادة الأحزاب الطائفيّة، وتكرار تحرّكها في بلديّاتٍ خارج العاصمة.

المؤشّرات على الاستدامة

إنّ أحد أهمّ المؤشّرات على استدامة الحركة هو قدرتها على التَكَيُّف، وإعادة التَنَظُّم، ومواصلة العمل بعْد انتخابات مايو/أيّار 2016. وبحسب ما تمّت مناقشته، لقد تَجاوَزَت الحركة الخلافات لتُدَوِّن نظاماً داخلياً وَفَّرَ هيكليّةً دائمةً وإجراءاتٍ للحوكمة الداخلية.[84] اعْتُبِرَت هذه لحظةً حرجةً كانت بيروت مدينتي (Beirut Madinati) لتتفكّك فيها بعْد فَشَل محاولتها الانتخابيّة. إنّ تجاوُز هذه المرحلة بسلامةٍ وإعادة التَنَظُّم قد جعلا مواصلة العمل أمراً ممكناً بالنسبة إلى بيروت مدينتي، حتّى وهي ليست في الحُكْم. وقد استمرَّت البلديّة البديلة ولجان الأحياء أيضاً منذ الانتخابات وواصَلَت عملها.[85]

وتَمَثَّلَ أحد إنجازات الانتخابات الأكثر أهمّيةً بتأسيس بيروت مدينتي على شكْل علامةٍ معروفةٍ

---

[81] المقابلة رقم 2.

[82] المقابلة رقم 3.

[83] القمابلات رقم 1، 2، و3.

[84] المقابلة رقم 1.

[85] المقابلة رقم 2.

وموثوقة.[86] وكان الدليل الأكبر على هذا فوْز جاد تابت (Jad Tabet)، وهو مُستقلّ دَعَمَته بيروت مدينتي، في انتخابات أبريل/نيسان 2017، ليترأس نقابة المهندسين في لبنان (Lebanon's Order of Engineers). ولوَضْع هذا الفوْز في سياقه الصحيح، إنّ نقابة المهندسين هي واحدة من النقابات الأكبر حجماً والأكثر أهميّةً في لبنان، حيث تضمّ 64,000 عضو وتَجْري فيها انتخابات تنافسية لقيادتها. لقد فاز جاد تابت على الرغم من تَرَشُّحه في وجه مُرَشَّحٍ مدعومٍ من قِبَل كل واحد تقريباً من أحزاب المؤسسة السياسيّة، بما فيها حزب الله (Hizbullah) وتيّار المستقبل (Future Movement) على حدّ سواء.[87] تَرَشَّحَ تابت على لائحة تُطْلِق على نفسها اسم نقابتي (Naqabati وباللغة الإنكليزية My Syndicate)، مُتماهياً عمْداً مع قِيَم علامة بيروت مدينتي غير الطائفيّة المستقلّة. وعلى الرغم من أنّ باقي مرشّحي لائحة نقابتي لم يفوزوا بمقاعدهم، فاز تابِت في وجه خصمه بفارِق عدّة مئات الأصوات. وَوَصَف أحد الذين تمّت مقابلتهم هذا الأمر بمثابة لحظةٍ حاسِمَة: فقد أثْبَتَت بيروت مدينتي أنّ باستطاعتها بالفعل الفوزّ بانتخابات. كانت المنظّمة لا تزال نشِطةً وتُحْرِز نتائج بعْد عامٍ على الانتخابات البلديّة. وقد أثْمَرَت نتيجة الانتخابات وقيادة تابت نشاطاً وطاقةً جديدين في صفوف أعضاء النقابة لاستخدام مهنتهم من أجل تحسين الحياة الحضريّة في بيروت وفي لبنان بشكلٍ أكثر عموماً.[88]

يُشكّل قانون الانتخاب الجديد، الذي دَخَل حيّز التنفيذ خلال انتخابات 2018 البرلمانية في لبنان، مؤشّراً مُشجّعاً آخر على طول أمد بيروت مدينتي ومجموعات سياسيّة غير طائفيّة صغيرة أخرى. وللمرّة الأولى في تاريخ لبنان ما بعْد الحرب، جَرَت الانتخابات بموجب نظام تمثيلٍ نسبيّ. وبحسب إحدى حالات المحاكاة، لو جَرَت انتخابات المجلس البلدي في بيروت بموجب القانون الجديد، كان مرشّحو بيروت مدينتي ليفوزوا بثمانية مقاعد في المجلس. وينصّ القانون على إصلاحات أخرى متعدّدة قد تُفيد أيضاً الأحزاب الصغيرة والمُنضمّين الجدد على المدى الطويل. تشمل هذه الإصلاحات أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً، والتي تُصَعِّب على الأحزاب الطائفيّة رَصْد الناخبين. ويتمثّل إصلاحٌ آخر بنظام العدّ المزدوج. فبالإضافة إلى العدّ اليدويّ التقليديّ، تمّ إدخال نظام عدٍّ مُمكننٍ يضع حاجزاً لوجيستياً إضافيّاً في طريق الذين يسعون إلى ارتكاب عمليّات غشّ. وأخيراً، سُمِح للبنانيين الذين يعيشون في الخارج بالتصويت للمرّة الأولى.[89] على الرغم من أنّ 82,970 مُغتَرِب فقط تسجّلوا للتصويت في انتخابات عام 2018،[90] وهو عددٌ منخفض بالنظر إلى عدد الجالية اللبنانيّة المُقَدَّر بالملايين، قد يكون لهذا البند تداعيات سياسيّة كبيرة في حال تمكّنت المجموعات غير الطائفيّة من إيجاد طُرُقٍ لحَشْد تكتُّل الناخبين الكبير هذا، وهو تكتُّل قد يكون أقلّ تمسُّكاً بشبكات المحسوبيّة الطائفيّة.

من المُسلَّم به أنّ قانون الانتخاب يُقَسِّم لبنان إلى مناطق متجانسة صغيرة تُفيد النُخَب السياسيّة. وقد ظَهَرَت هذه الميزة بالكامل في مايو/أيار 2018 مع الفوْز المدوّي الذي أحرَزَته الأحزاب التقليديّة. ومن

---

[86] المقابلتان رقم 1 و3.

[87] ديلي ستار (Daily Star)، "جاد تابت يفوز بانتخابات نقابة المهندسين" ("Jad Tabet Wins Beirut Order of Engineers Polls")، 8 أبريل/نيسان 2017.

[88] المقابلة رقم 1.

[89] المقابلة رقم 3.

[90] غنوة عبيد (Ghinwa Obeid)، "عدّ الأصوات: الوزراء يوزّعون أصوات المُغتربين" ("Doing the Numbers: Ministers Break Down Expat Vote")، ديلي ستار (Daily Star)، 19 أبريل/نيسان 2018.

جهةٍ أخرى، أدّى القانون الجديد أيضاً إلى الحالة الأولى التي يفوز بها مرشّحٌ من المجتمع المدنيّ بمقعدٍ في البرلمان.[91] في حال المحافظة على هذا القانون الجديد، فهو قد يُتيح فرصاً غير مسبوقة أمام مجموعات غير طائفيّة ومستقلّة للفوز بمقاعد في الانتخابات المستقبليّة. علاوةً على ذلك، إذا تَمَكَّنَت هذه الأصوات غير الطائفية من تنسيق أعمالها ما أنْ تصبح في البرلمان، فهي ستحظى بإمكانية التأثير على السياسات. وعلى الرغم من عيوبه الكبيرة، يُعتبر قانون الانتخابات إيجابيّةً واضحةً للجهات الفاعلة السياسية الجديدة. فقد كان جميع المُجيبين على المقابلات إيجابيين في تقييماتهم لتأثير القانون على مجموعاتٍ مثل بيروت مدينتي.[92]

ويتمثّل مؤشّرٌ أخيرٌ على الاستدامة بالنسبة إلى بيروت مدينتي بالجاذبية التي تتمتّع بها (والحركات غير الطائفيّة التي تُشبهها) في صفوف الشباب. فقد قَدَّرَ أحد المُجيبين أنّ الوقت ليس لصالِح نُخَب المؤسسة السياسية ببساطة. فقد تمّ الإبقاء على سنّ التصويت المُرتفِع في لبنان وهو 21 عاماً لحماية النُخَب الطائفيّة بالتحديد لأنّ الجيل الأصغر سنّاً هو أكثر تعلُّماً، وأقلّ طائفيّة، وأقلّ انخراطاً في شبكات الأقوياء الطائفيين التقليديين.[93] ومع بلوغ هذا الجيل تدريجياً سنّ التصويت، سيتوجّب على النُخَب التَكَيُّف وإلّا قد يتمّ إخراجها من مناصبها.

التحدّيات في وجه الاستمراريّة والتكرار

يخاطر التحليل السابق برسْم صورةٍ ورديّةٍ جدّاً للتوقّعات بشأن بيروت مدينتي (Beirut Madinati). ولكن لا تزال تحدّيّاتٌ جدّيةٌ قائمة. إنّ التحدّي الأكثر وضوحاً هو أنّ الحركات على مستوى الشعب مثل بيروت مدينتي لا تستطيع السيطرة على التطوّرات الدوليّة التي قد تؤثّر على سياسة لبنان الداخليّة. وقد كان المَثَل الأكثر حداثةً على ذلك احتجاز رئيس الوزراء سعد الحريري (Prime Minister Saad Hariri) واستقالته القسريّة خلال زيارةٍ له إلى المملكة العربية السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. واعتُبِرَ ذلك جزءاً من حملةٍ أكبر شَنَّها ولي العهد السعوديّ لمتابعة سياساتٍ خارجيةٍ أكثر عدائيّة تقضي باحتواء نفوذ إيران في المنطقة، والتي شَمِلَت الضغط على الحريري لاتّخاذ موقفٍ أكثر تشدّداً ضدّ نمو قوّة حزب الله (Hizbullah) السياسيّة. على الرغم من ذلك، وعلى عكس توقّعات ولي العهد السعوديّ، لم تَقْبَل نُخَب لبنان وشعبه بالاستقالة وشكّوا على الفور تقريباً بأنّه كان مُرْغَماً. داخلياً، وَقَف حلفاء الحريري وخصومه على حدّ سواء إلى جانبه ضدّ عَرْضٍ وقحٍ مماثلٍ للتدخُّل الأجنبيّ.[94] وعلى المستوى الشعبيّ، أَنْتَجَ هذا وحدةً وتعاطُفاً تجاه السياسيين الذين يحاولون تجنُّب مأزقٍ والمحافظة على الاستقرار في لبنان مع استرضاء رعاتهم الخارجيين

[91] أسماء العجرودي (Asma Ajroudi)، "الكشف عن نتائج الانتخابات اللبنانيّة" ("Unpicking the Results of Lebanon's Elections")، الجزيرة *(Al-Jazeera)*، 10 مايو/أيار 2018.

[92] إنّ أسباب موافَقَة نُخب المؤسسة السياسيّة على مثل هذا القانون معقّدةٌ وتخرج عن نطاق دراسة الحالة هذه. وبشكلٍ عام، يُعتبر الإصلاح حصيلة عامِلَيْن. إنّه نتيجة مساومة وتسوية بين النُخَب في وقتٍ كان فيه توافُق النُخَب مفقوداً. وإنّه أيضاً حصيلة جهودٍ بذلها على مدى عقود طويلة المجتمع المدني لاقتراح بديلٍ للتمثيل النسبي وإبقائه على طاولة المفاوضات. وإنْ كانت النُخَب قد أتاحت فرصةً للمستقلّين، فهذا أمر عرضيّ من وجهة نظرهم (المقابلة رقم 1).

[93] المقابلة رقم 6.

[94] آن بارنارد (Anne Barnard) وماريا أبي حبيب (Maria Abi-Habib)، "لماذا أمضى سعد الحريري تلك الإقامة الغريبة في المملكة العربية السعودية" ("Why Saad Hariri Had That Strange Sojourn in Saudi Arabia")، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 24 ديسمبر/كانون الأول 2017.

في الوقت عينه.[95] وللمفارقة، عاد الحريري إلى لبنان أقوى وأكثر شعبيّة.[96] في حال استمرار هذا الشعور، فهو سيجعل الانتخابات أكثر صعوبةً بالنسبة إلى المجموعات التي تُنافِس النُخَب الحاكِمة. ثمة أيضاً قلقٌ دائمٌ داخل الحركة من أن انعدام الاستقرار وعدم اليقين سيدفعان بالناخبين للانسحاب إلى الجيوب الطائفية المألوفة والتصويت للوضع القائم.[97] ويُسَلِّطُ تقلُّب المنطقة الضوء على السيطرة المحدودة التي تتمتع بها منظمات صغيرة غير طائفية على مستوى الشعب على الهيكليات التي تتمتع بالفرصة الأكبر وتستطيع تحديد نجاحها أو فشلها.

على المستوى الداخلي، تُشير فجوات مهمة في قدرة بيروت مدينتي على حشْد شرائح معيّنة من الناخبين عام 2016 إلى تحدّيات مماثلة في المسابقات الانتخابيّة المستقبليّة. وأشار أحد المُجيبين إلى أنّ بيروت مدينتي فَشِلَت في حَشْد أغلبية السكّان المتوسّطي العمر، وهم الجيل الذي بَلَغَ سنّ الرشد خلال الحرب الأهليّة. وقد جرى ذلك على الرغم من واقِع أنّ الجيل الأكبر سنّاً من الناشطين الذين يقودون الحملة هم من هذه الفئة الديموغرافيّة. كان الناخبون الشباب متحمّسين بشأن الحملة كما كان عددٌ من أجدادهم. وعلى الرغم من ذلك، رَفَضَ ناخبون متوسّطو العمر متعدّدون، والذين يشكّكون في جميع المنظّمات الدينية أو السياسيّة، المُشارَكَةَ في الانتخابات بأي طريقة. ومع أنّ بعض هؤلاء الناخبين قد يُبَدِّلون مواقفهم بعد رؤية المزيد من عمل بيروت مدينتي التأييديّ، ما زال على المنظمة أن تجذب بنجاحٍ إقبالهم في انتخاباتٍ ما.[98]

لقد كافحت بيروت مدينتي أيضاً للوصول إلى الناخبين ذوي الدخل الأدنى، والأقلّ تعلُّماً، وهؤلاء الذين هم أكثر انخراطاً في شبكات المحسوبية الطائفية. وشَرَحَ أحد المُجيبين أنّ الحملة كانت أكثر بروزاً في الأحياء العالميّة الطابع مثل الحمرا، ومار مخايل، والأشرفيّة. وكان وجود الحملة في الجامعات الخاصّة مثل الجامعة الأمريكيّة في بيروت (AUB) أو الجامعة الأمريكية اللبنانيّة (Lebanese American University) أكثر قوّةً منه في الجامعة اللبنانيّة الرسميّة.[99] وقد كان المُجيبون على يقينٍ بهذه المشلكة إلّا أنّهم أقرّوا بأنّه من الطبيعيّ بالنسبة إلى حركةٍ ما أن تَحْشُد أوّلاً أولئك الذين هم داخل شبكاتها الشخصيّة، إذ أنهم الفئة الأسهل للوصول إليها. وسيكون تَجاوُز هذه الشريحة الديموغرافيّة أساسياً للنجاح في الانتخابات المستقبليّة. فقد أَعْرَبَ بعض الذين تمّت مقابلتهم عن مخاوِف بشأن طابِع الحركة النخبوي. وعلى الرغم من أنّ أعضاء بيروت مدينتي ليسوا أثرياء، تشير خلفيّتهم التعليميّة إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا. وجادَلَ أحد المُجيبين بأنّ "التعليم يجب ألا يكون كلمة سيئة. يمكن أن يساعدكم التعليم على خدمة بلدكم بشكلٍ أفضل. إنّه يجعلكم أكثر إدراكاً سياسياً وأكثر وعياً."[100] وقد أمِل هذا الشخص الذي تمّت مقابلته بأن يكون التعليم ميزةً وليس سلبية. على الرغم من ذلك، أعْرَبَ مُجيبٌ آخر عن مخاوِف أخرى،

---

[95] المقابلة رقم 9.

[96] بِن هوبار (Ben Hubbard) وهويدا سعد (Hwaida Saad)، "رئيس الوزراء اللبناني المُختفي يعود للعمل. ماذا الآن؟" ("Lebanon's Vanishing Prime Minister Is Back at Work. Now What?")، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

[97] المقابلة رقم 7.

[98] المقابلة رقم 9.

[99] المقابلة رقم 9.

[100] المقابلة رقم 2.

حيث شَرَحَ أنّ خَطَر الظهور في موقِع التنازل لا يزال قائماً؛ فإنّ التحدّث بطريقةٍ معيّنةٍ قد يضع الناس في موقفٍ دفاعيّ. وسيكون توسيع نطاق وصول الحركة إلى المناطق ذات الدخل الأدنى مهمّاً في الانتخابات المستقبليّة.[101]

وقد فَشِلَت بيروت مدينتي أيضاً بجَذْب أكثريّة السنّة في معقلٍ للحزب السياسيّ السنيّ الكبير. وحَصَلَت معظم انشقاقات الناخبين عن الشبكات الطائفيّة من قبَل الناخبين المسيحيين الذين تُعْتَبَر أحزابهم جهات فاعلة صغيرة أضعف داخل حدود بلديّة بيروت. ففي حال عدم تمكُّن بيروت مدينتي من إلهام انشقاقات كافية من قِبَل ناخبي مجموعة الهويّة الموافِقَة لحزبٍ مهيمنٍ في المنطقة، ستشكّل الانتخابات البرلمانيّة تحدّياً كبيراً؛ فالمناطق مصمّمة لتكون متجانسة ولتقع بشكلٍ مريحٍ داخل معاقِل قادة طائفيين محددين. يَتَوَقَّف النجاح الوطني على استنزاف أحزاب المؤسسة السياسيّة لكتلةٍ كبيرةٍ من أبناء طائفتها. ويبقى السؤال القائم هو ما إذا ستتمكّن بيروت مدينتي أو أي جهة فاعلة غير طائفيّة صراحةً من جَذْب الناخبين السنّة في طرابلس، أو الناخبين الشيعة في صور، أو الناخبين المسيحيين في المتن.

ويَتَمَثَّل تحدٍّ ذو صلة بالقدرة على تكرار حركةٍ مثل بيروت مدينتي في مناطق ونواحٍ أخرى في لبنان، لا سيّما في مناطق أقلّ حضريَّةً تضمّ ناخبين أقلّ تعلُّماً وحيث الخطاب العلمانيّ مقبول بشكلٍ أقلّ أو ببساطة مألوف بشكلٍ أقلّ.[102] إنّ الظروف في بيروت خاصّة وفريدة نسبياً داخل لبنان. فعلى سبيل المثال، ثمّة قاعدة من الناخبين العلمانيين. أمّا في مناطق أخرى حيث قد لا توجد هذه القاعدة، قد تدعو الحاجة إلى قيام الحملات بمزيدٍ من العمل لإقناع الناخبين. أشار أحد المُجيبين أيضاً إلى أنّ بيروت، وعلى الرغم من أهمّيّة حزب الحريري، ليست موطِناً لمجموعةٍ طائفيّة. فإنّ بيروت متنوّعة ومهمّة رمزياً باعتبارها المدينة العاصمة. وغالباً ما تَجِدُ الأحزاب الطائفيّة حلولاً وسط خلْف الأبواب المُغْلَقَة وتترشّح معاً للانتخابات. ويتيح ذلك للمنافسين مثل بيروت مدينتي مواجهة النُخَب مع تَجَنُّب القضايا الوطنية المُسبِّبَة للانقسام والمُجَسَّدَة في تحالُفَيْ 8 مارس/آذار (8 March) و14 مارس/آذار (14 March).[103] ففي حال نَقَلَت بيروت مدينتي نموذجها إلى معقل أحد هذين التحالفين، ستكون المحافظة على تركيز الحملة على مسائل محليّة صعبةً وستكون الحركة أكثر عُرضةً للاستغلال.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تستدعي منافسة الأحزاب التي تملُك ميليشيات مُسلّحة في معاقلها رداً أقسى من الذي واجَهَتْه بيروت مدينتي عام 2016. في الواقع، من المُرجَّح أن يكون التخويف وغشّ الناخبين أكثر خطورةً بشكلٍ عامٍّ في المنافسات الانتخابيّة المستقبليّة. والآن، بعْد أن أصبحت بيروت مدينتي علامةً معروفةً وقادرةً على تهديد الوضع القائم، من غير المُرَجَّح أن يُسمَحَ للأعضاء بتنظيم حملتهم بالحريّة نفسها في المستقبل.[104]

---

[101] المقابلة رقم 9.

[102] على الرغم من هذه التحديات، من المهمّ الإشارة إلى أنّ حركات غير طائفية أخرى قد نشأت في مناطق أخرى. والمثل الأهم على ذلك هو بعلبك مدينتي (Baalbek Madinati وباللغة الإنكليزية Baalbek, My City). وقد نشأت هذه المجموعة في منطقةٍ تخضع لسيطرة حزب الله (Hizbullah) واستعارت صراحةً علامة بيروت مدينتي (Beirut Madinati).

[103] المقابلة رقم 2.

[104] المقابلة رقم 7.

انتخابات 2018 البرلمانيّة

من بين جميع التحديات التي تعترض استدامة بيروت مدينتي (Beirut Madinati) واستمراريتها، قد لا يكون أيّ تحدٍّ أكثر هولاً من تعدّديتها الخاصّة وتنوّعها السياسي. ففي خلال الحملة للانتخابات البلديّة، تمّ تَجَنُّب القضايا الوطنيّة وبَقِيَت بدون معالجة لما هو في مصلحة بناءِ تحالفٍ متنوّع. ينتمي الأعضاء إلى كل واحد من طرفيْ الطيْف الأيديولوجي اليساري–اليمينيّ. ليس لدى الأعضاء بالضرورة وجهات النظر ذاتها بشأن حزب الله (Hizbullah). فقد يعتبره البعض قوّةً إشكاليّةً دستورياً، في حين يرى آخرون أنّ المشكلة هي مشكلةٌ أكثر منهجيّةً تنشأ عن نظامٍ طائفيٍّ يُنتِج حركاتٍ مثل حزب الله ويسمح لها بالوجود والازدهار.[105] ثمّة أيضاً نقاشات حول مدى وجوب تحديد بيروت مدينتي بمثابة منظّمة علمانيّة. يخشى البعض من أنّ موقفاً مماثلاً سيتسبّب بنفور الجمهور العام وسيهدّد بنشوء حالات من سوء الفهْم. لا تريد بيروت مدينتي أن تفرض قيوداً على الحياة الدينيّة؛ بدلاً من ذلك، إنّها تريد إبقاء الدين والسياسة مجالَيْن منفصلَيْن.[106] على الرغم من ذلك، قد يكون من الصعْب التعبير عن هذا الفرْق الدقيق. فقد شَرَح أحد الذين تمّت مقابلتهم أنّ شيئاً ما يجب أن يتغيّر داخل الحركة لتصبح ذات صلة أكبر على الصعيد الوطني. إنّها تبقى حالياً خارج النقاشات المسبّبة للانقسام وإنّما المهمّة مثل تلك بشأن اللاجئين والعلاقات مع البلدان المجاورة. وبذلك، إنّها تترك الأحزاب الطائفيّة لتشكّل الخطاب والسياسات على حدّ سواء في هذا المجال. وقد أفاد هذا المُجيب بأنّه يرى أن هذا خطأ، ولكنه يُعزى إلى عدم معرفتها كيفية دخولها بشكلٍ صادقٍ عالَم السياسة العليا مع السعي في الوقت عينه وراء التوافُق داخل الحركة وتلبية رغبات الناخبين من حيث الاستقرار.[107] قد يَتَّضح أنّ هذا هو أكثر التحديات الشائكة التي تعترض قابلية استمرار بيروت مدينتي على المستوى الوطني.

كانت هذه التعدّديّة مرتبطة بانقسامات داخليّة حول ما إذا سيتم الترشُّح لانتخابات 2018 البرلمانيّة. فقد شَرَح الذين كانوا ضدّ الترشُّح للانتخابات أن أعضاء بيروت مدينتي لا يشغلون ببساطة المساحة السياسيّة نفسها على طيْف السياسة الوطنيّة.[108] فقد تستلزم حملةٌ وطنيّةٌ اتّخاذ قرارات بشأن العلمانيّة وسلاح حزب الله والتي قد لا تتخطاها الحركة.[109] وقد شدَّدَ آخرون على تَفَوُّق القضايا المحليّة وجادلوا بأنّ النجاحات الملموسة على المستوى المحليّ هي الطريقة الأكثر كفاءةً وفعاليّةً لبناء الموثوقيّة وتقويض النظام الطائفيّ. ثمّة خوف من أن تتوه في السياسة اللبنانية التقليديّة وتفقد بصيرتها بشأن مشاغل الفرد اليوميّة.

وتتمثّل حجّةٌ أخرى بأنّ بيروت مدينتي لا تملك حالياً رأس المال والموارد البشريّة لتُقَسِّم نفسها بين مستويَيْ الحكومة. لقد أيّد الأشخاص في هذا المعسكر السماح للأعضاء بالمشارَكة في الانتخابات تحت تسميات أخرى ولكنّهم جادلوا بأنّه يتوجّب على بيروت مدينتي التركيز على تنظيم المعركة في بيروت حول أجندتها، وبناء المؤسسات المحليّة ووجودٍ على مستوى الشعب، والإعداد لانتخابات 2022 البلديّة. لقد

---

[105] المقابلة رقم 9.

[106] المقابلة رقم 9.

[107] المقابلة رقم 7.

[108] المقابلة رقم 2.

[109] المقابلة رقم 9.

ادّعوا أنّه لم يكن لبيروت مدينتي ببساطة بديلٌ واضحٌ لتَقَدُّمِه على المستوى الوطني.[110] وكانت هناك أيضاً أسباب استراتيجيّة قصيرة المدى لمعارضة الترشُّح. فقد ظنَّ البعض أنّ باستطاعتهم تحقيق نجاح أكبر خارج بيروت مدينتي. وكان آخرون قلقين من أنّ الترشّح، وبالنظر إلى أنّ مناصري الحركة يميلون ليكونوا أكثر تعاطُفاً مع تحالُف 14 مارس/آذار (14 March)، قد يُضْعِف 14 مارس/آذار ويُعزّز بشكلٍ غير مباشر القوّة النسبيّة التي يتمتّع بها تحالُف 8 مارس/آذار (8 March) التابِع لحزب الله.[111]

ورأت مجموعةٌ أخرى داخل بيروت مدينتي أنّ التغيُّر الحقيقيّ قد لا يتحقّق بدون دخول مجال السياسة الوطنيّة. وقد جادَل أعضاء هذه المجموعة بأنّ السياسة المحليّة والسياسة الوطنية في لبنان مترابطتان وأنّه يتوجّب على المنظّمة العمل ضمن كلّ طبقة لإحداث تغيير في السياسات. تُتَّخَذ القرارات بشأن تحقيق لامركزيّة الحكومة وتمكين البلديّات وتمويلها على المستوى الوطني. فقد لا يحدث تحويل المدينة بدون الانخراط في السياسة الوطنيّة.[112] وسلّطت هذه المجموعة الضوء أيضاً على قضيّة الزخم. فقد رأى أعضاء هذه المجموعة أنّ اتّفاق النُخَب على قانون انتخاب وإجراء انتخابات وطنيّة للمرّة الأولى على مدى تسعة أعوام قد أتاح فرصةً مواتيةً يجب عدم هدرها. لقد جادلوا بأنّه كانت لبيروت مدينتي مسؤوليةٌ أخلاقيّةٌ والتزامٌ للترشُّح. لو غابت بيروت مدينتي عن السياسة الإنتخابيّة لستة أعوام، كانت لتهدر رأس المال السياسيّ والسمعة الحسنة التي بنتها خلال المنافسة البلديّة.[113] وعلى الرغم من أنّ أعضاء من هذه المجموعة اعترفوا بمعقوليّة مخاوِف المعسكر الآخر الاستراتيجيّة، رفضوا فكرة أن الترشُّح قد يعزّز حزب الله بشكلٍ غير مباشر وجادلوا أنّ نجاح بيروت مدينتي قد يُضْعِف جميع الجهات الفاعلة الطائفيّة.[114] وقد أعْرَب أحد المُجيبين أيضاً عن مخاوف من أنّ لوائح المؤسسة السياسيّة كانت تحاول جذْب الأعضاء بعروضٍ مغرية. وقد تُضرّ هذه المحاولات المشبوهة من حيث اختيار الزملاء ببيروت مدينتي من خلال زرْع انعدام الثقة داخل المنظّمة.[115]

وفي نهاية المطاف، اختارت بيروت مدينتي عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة. يجب تمرير هذه القرارات الاستراتيجيّة بثُلْثَي الأصوات في الجمعية العمومية. حصلت المجموعة المُؤَيِّدَة للترشُح على أكثر من 50 في المئة من الأصوات وإنّما أقلّ من الثُلثَيْن اللازمين. وأُجرِيَت عملية تصويت ثانية كانت نتيجتها مماثلة.[116] على الرغم من هذا القرار المُتَّخَذ على مستوى المنظّمة، ذَكَرَ مُجيبون متعدّدون أنّ المجموعات داخل بيروت مدينتي اختارت إدارة حملاتها الخاصّة للانتخابات البرلمانيّة. تضمّ مثلاً مجموعة المجتمع المدني "لبلدي" (LiBaladi وباللغة الإنكليزية For My Country) التي تَرَشَّحت بصفة جزءٍ من تحالف المجتمع المدني "كلّنا وطني" (Kollouna Watani وباللغة الإنكليزية All Are My Nation) أعضاء ومناصرين مُشتركين مع بيروت مدينتي.[117] وتتضح الصلة مع بيروت مدينتي أيضاً في تصميم علامة

[110] المقابلة رقم 7.

[111] المقابلة رقم 3.

[112] المقابلتان رقم 1 و8.

[113] المقابلتان رقم 3 و8.

[114] المقابلة رقم 3.

[115] المقابلة رقم 3.

[116] المقابلة رقم 9.

[117] المقابلة رقم 8.

"لبلدي" ومقاربة الحشْد على مستوى الشعب. وهذا واحد فقط من الأمثلة على تَرَشُّح أعضاء بيروت مدينتي بمثابة جزءٍ من تحالفات أخرى.

ستستمرّ بيروت مدينتي بالتصارُع مع التداعيات الشائكة الناتجة عن تَرَشُّح أعضائها ضمن منظّمات أخرى في الانتخابات الوطنيّة. ومن الممكن أن ينتهي الأمر ببعض أعضاء بيروت مدينتي على لوائح معارضة في بعض المناطق. تحرص المنظّمة على تجنُّب هذا الأمر وتعتبره تهديداً خطيراً لتماسكها. وبتاريخ إجراء المقابلات، كانت الجهود جارية لإعادة تدوين النظام الداخليّ لمعالجة تضاربات المصالح وتَجَنُّب حالةٍ مماثلة.[118]

ومع تَوَضُّح هذه التفاصيل، شكَّلَ تنسيق استراتيجيّة للانتخابات البرلمانيّة اختباراً مذهلاً لبيروت مدينتي. لا يزال من غير المعلوم ما إذا كانت بيروت مدينتي ستتمكّن من بناء التماسك على الرغم من الخلافات الداخليّة الكبيرة حول الاستراتيجية الإجماليّة. في حال حافَظَت المنظّمة على زخْمها لفترة تكفي لتكون جهةً فاعلةً ذات صلة في انتخابات 2022 البلديّة، من المرجّح أن تتخطّى التحديات الخارجيّة من المؤسسة السياسيّة الطائفيّة.

التداعيات والخلاصات

لقد ظَهَرَت بيروت مدينتي (Beirut Madinati) بسبب مجموعةٍ من العوامِل التي نشأت من البيئة السياسية الخارجيّة ومن التطوّرات الداخليّة ضمن شبكات المجتمع المدني على حدّ سواء. وشَكَّلَت النُخَب المُحاصَرَة، التي قاطَعَها رعاتها الأجانب والتي ينقصها المال، عامِلاً أساسياً. وشكَّلَ جمهورٌ عامٌ يواجه يومياً تذكيراً ملموساً ومُعَطِّلاً بأوجه فَشَل النخبة السياسيّة عامِلاً آخر. وكانت حركةٌ احتجاجيّةٌ توحِّد الناشطين والمسارات المُتباينة لمجتمعٍ مدنيٍ راسخ، وإنّما تفتقر إلى التنظيم والتوجيه، القطعة الأخيرة الناقصة. إنّه من الصعب تَخَيُّل نشوء بيروت مدينتي بدون توفُّر هذه الظروف الثلاثة جميعها. وما أن بدأت الحملة، حتّى استفادَت بشكلٍ تامٍّ من حريّتَيْ الانضمام للجمعيّات والصحافة غير المثاليتين وإنّما الجديرتين بالذكر.

وَيَكْشف هذا التحليل لنشوء بيروت مدينتي عن أنّ حالات التعاون العابِر للطوائف والمرونة في وجه الضغوط الطائفيّة هي عمليّات متعدّدة الطبقات، وذلك على الأرجح بسبب المُتَغَيّرات المتعددة التي تجتمع في وقتٍ معيّن. وعلى الرغم من ذلك، تشير هذه الدراسة إلى بعض التداعيات والطرق للمضي قُدُماً لصناعي السياسات الدوليين الذين يسعون إلى تعزيز هذه المرونة في المنطقة.

يتطلّب تشجيع حركات مثل بيروت مدينتي مقاربةً ذا شقّين. إنّ الشقّ الأوّل هو جهدٌ متضافرٌ لتعزيز التحرير الموضوعي بدلاً منه الإجرائي في المنطقة. فبدلاً من محاولة رعاية منظّمات معيّنة (الأمر الذي قد ينتهي بنزع الشرعيّة عن تلك الحركات)، يتوجب على الجهات الفاعلة الأمريكية والدولية استخدام نفوذها للضغط على النُخَب لفتْح المجال السياسيّ عموماً. ويشمل ذلك توسيع نطاق التركيز إلى ما هو أبعد من إجراء الانتخابات لتشجيع قدرٍ أكبر من حريّة الصحافة وحريّة الانضمام للجمعيات. ويقترن ذلك ببعض المخاطر، إلا أنّه الطريقة الوحيدة لإتاحة فرصةٍ لتطوير عملٍ سياسيٍّ على مستوى الشعب غير طائفي ومستقلّ بالفعل.

---

[118] المقابلتان رقم 1 و3.

وعلى الرغم من أن القوْل أسهل من الفعْل، تتطلّب المقاربة الثانية اتّخاذ خطوات للحدّ من التمويل الأجنبي للأحزاب والجهات الفاعلة الطائفيّة في مختلف أنحاء المنطقة. يواجه القادة الطائفيون الأضعف، الذين لديهم تمويل ودعم أجنبي أقلّ، صعوبةً كبرى في توفير السِلَع والخدمات التي تُعْتَبَر دعامة شبكات المحسوبية الطائفيّة. ويتسبب ذلك باستياءٍ عام ويتيح فرصةً أمام الذين يسعون وراء توفير بديلٍ غير طائفيّ. وخارج نطاق الحلول السياسيّة الشاملة للصراعات الإقليمية الأكبر بين إيران والمملكة العربية السعودية، تشير دراسة الحالة هذه إلى أنّ تصعيب ضخّ الموارد إلى الجهات الفعالة الطائفيّة على القوى الإقليميّة هو طريقة غير مباشرة وإنّما فعّالة للتخفيف من تصعيد التوترات الطائفية في المنطقة. ولكي تنشأ مبادرات غير طائفية جديدة، يجب أن يكون منافسوها الطائفيون ضعفاء، ومُحاصَرين، وعاجزين عن الوفاء بوعودهم الأساسيّة لناخبيهم.

التمييز (التوزع السكاني والعزل) والطائفيّة: الجغرافيا، والتوزيع الاقتصاديّ، والمرونة الطائفيّة في البحرين

جاسِتِن جنغلِر *(Justin Gengler)*
أستاذ مُساعِد في مجال الأبحاث *(Research Assistant Professor)*
معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المَسْحِية *(Social and Economic Survey Research Institute)*
جامعة قَطَر *(Qatar University)*

على مدار أغلبيّة تاريخ البحرين الحديث، ولا سيّما منذ الثورة الإيرانيّة عام 1979 (1979 Iranian Revolution)، تَداخَلَت طبيعياً حلقاتٌ من التوتّر السياسيّ مع العلاقات المتوتّرة بين مواطني مملكة الجزيرة السنّة والشيعة. يُشكّل المسلمون الشيعة حوالي 55 إلى 60 في المئة من السكّان ولكنّهم محرومون من الحقوق سياسياً واقتصادياً، ما يَجْعَل البحرين الدولة العربية المتبقيّة الوحيدة، بعْد سقوط النظام البعثيّ (Ba'thist regime) في العراق عام 2003، التي لا تزال تهيمن عليها نخبةٌ من الأقليّة السنيّة. بالنظر إلى هذه التركيبة الديموغرافيّة، تُعْتَبَر الجهود الشعبيّة للحدّ من سلطة حُكم عائلة آل خليفة (Al Khalifa) غير المُقَيَّدة إلى حدٍّ كبير مرادفةً للتمكين الشيعي لبحرينيين متعدّدين، وحتّى المظالِم التي يتشاركها المواطنون من المجموعتين الطائفيتين كلتيهما، وهي مظالِم متعلّقة مثلاً بالفساد وسوء الإدارة الماليّة، واستملاك الأراضي العامّة، واستيراد العمالة الأجنبية من بين أخرى، لم تؤدِّ إلى نشوء حشْد سياسيّ عابِر للطوائف ومستمرّ. فإنّ البحرينيين السنّة يتردّدون خشيةً من أن ينتهي تعاونهم مع المعارضة بقيادة الشيعة بتغيير جذري في الوضع القائم السياسيّ والذي يؤدي إلى قلْب ثروات المجموعتين.[1] بالإضافة إلى ذلك، يكون عادةً السنّة الذين يتجرّأون على توحيد القوّات مع الجهات الفاعلة الشيعيّة الأوائل الذين يتمّ استهدافهم لانتقام الدولة، وذلك بمثابة إجراءٍ عقابيّ ضدّ المُنشقّين المزعومين ولأنّ حركةً إصلاحيّةً عبر مُجتمعيّة قويّة تُمَثِّل التهديد الداخليّ الحقيقي الوحيد لنظام آل خليفة المَلَكيّ، على حدّ سواء.[2]

لقد شَهِدَت الحلقة الأكثر حداثةً وعنفاً من الصراع السياسيّ القائم على الطائفيّة في البحرين، وهي ثورة فبراير/شباط 2011 الشعبية، هذه الديناميكيّات مُتَضَخِّمَةً إلى أقصى درجة، تماشياً مع خطورة التحدي في وجه النظام السائد. وانطوَت الاحتجاجات الجَماعيّة على الجزء الأعظم من السكّان الشيعة الراشدين، في حين ادّعت المظاهرات المضادّة والموالية للحكومة أنّها ضمّت عدداً مساوياً من الموالين السنّة بشكلٍ

[1] دانيال برومبرغ (Daniel Brumberg)، "تحويل سياسة خُدَع الحماية في العالَم العربي" (Transforming the Arab World's Protection-Racket Politics")، جورنال أوف ديموكراسي *(Journal of Democracy)*، المجلّد 24، العدد 3، 2013.

[2] جاستِن جنغلِر (Justin Gengler)، "الشقاق المَلَكي، الخوالِد، وضمان أمن 'مشكلة الشيعة' في البحرين" ("Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of 'the Shi'a Problem' in Bahrain")، جورنال أوف أرابين ستاديز *(Journal of Arabian Studies)*، المجلّد 3، العدد 1، 2013.

رئيسيّ.[3] وفي حالاتٍ متعدّدة، انخرط أفرادٌ من الجانبين في مواجهةٍ مُسلَّحَةٍ مباشرة. لقد امتدّ انهيار القانون والنظام على شهرٍ ولم يتمّ إخماده إلا بتَدَخُّل الجيش البحريني بتشجيعٍ من القوّات البريّة التي نَشَرَتها المملكة العربية السعوديّة المُجاوِرَة ودول أخرى من مجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council). وتَلَت مرحلةٌ مُطوَّلَةٌ من الأحكام العرفيّة، جرَت فيها ملاحقة قادة الحركة الاحتجاجيّة والمُشارِكين فيها وحتّى المُتعاطفين معها بشكلٍ منهجيٍّ لفَرْض عقوباتٍ عليهم تراوَحَت من السجْن إلى الطَرْد من العمل وصولاً إلى إلغاء المِنَح الدراسية الأكاديميّة. وقد دُعِيَ المواطنون العاديون للمُشارَكَة في هذه المهمّة المُتَمَثِّلة باقتلاع أولئك الذين أَطْلَقَت عليهم الحكومة ومناصروها تسمية "الإرهابيين" من خلال المساعدة في تحديد المتظاهرين بالاعتماد على صوَرٍ تمّ تبادُلَها عبْر قنوات التلفاز الحكوميّة ووسائل التواصل الاجتماعيّ. وفي غضون ذلك، عزلت بفعاليّة شبكةٌ تَيْهِيّة من الحواجز الأمنيّة الرسميّة والمؤقتة أغلبية السكان الشيعة، المتمركزين في القرى النائية، عن باقي الجزيرة. وقد تمّ إلى حدٍّ كبيرٍ توسيع الفجوة السياسيّة والماديّة التي تفْصُل لفترةٍ طويلةٍ بين مجموعتَيْ البحرين الطائفيتين.

مع ذلك، وسط الاضطراب والانقسام، كانت العلاقات السنيّة–الشيعيّة في بعض المواقع والساحات، وإنْ متوتّرة، أفضل مما كانت عليه في أماكن أخرى. وعلى الرغم من أنّ بعض المناطق المُختَلَطَة قد شَكَّلَت مسارِحَ لاشتباكات منتظمة بين المُحتجّين والموالين، لم تَشْهَد مناطِق أخرى سوى اشتباكات قليلة. وفي بعض قطاعات الاقتصاد، تمّ فَصْل الموظّفين الشيعة من العمل على الفور لتَغَيُّبهم خلال الأيّام الأولى من الاحتجاج، في حين مُنِح العمّال المُضْرِبون عن العمل في صناعاتٍ أخرى مهلةً نسبيّةً من قِبَل الإدارة والزملاء قبْل فَرْض العقوبات. ويشير هذا الاختلاف في حدّة الطائفيّة خلال المرحلة الأولى من ثورة 2011 إلى مصادر مرونة يمكن أن تساعد على مواجهة الضغوط باتّجاه الصراع، حتّى في بيئةٍ شديدة الاستقطاب مثل بيئة البحرين. ويسعى هذا الفصل إلى استخلاص هذه الآليات، مدعوماً من رؤى من مقابلات أُجرِيَت مع بحرينيين اختبروا العلاقات الجَماعيّة عام 2011 ومن أدلّة تجريبيّة مُستَنتَجَة من استطلاعٍ عامٍّ تمثليٍّ وطنياً لآراء المواطنين، أُجرِيَ في أوائل عام 2017.

تُشير نتائج التحليل إلى الدمج السكني على أنّه عامِلٌ رئيسيٌّ مرتبطٌ بالمرونة الطائفيّة. أوّلا، تُوَفِّرُ الأحياء المختلطة مساحةً ماديّةً مُشْتَرَكَةً تُشجّع الاتصال الإيجابي بين المجموعات، مع مواجهة المشاعر السلبيّة التي قد تؤدّي إلى التصعيد والعنف في أوقات التوتّر الاجتماعيّ.[4] ثانياً، وما هو ربّما أكثر أهميّةً في سياق دولةٍ استبداديّةٍ تقسيميّةٍ مثل البحرين، تُعَقِّد الوضعيّات المُدمَجَة جهود النُخَب الهادفة إلى توجيه الموارِد إلى أبناء المجموعة العرقية ذاتها باعتبارهم مناصرين سياسيين مُفْتَرَضين مع استبعاد أبناء المجموعات العرقية الأخرى من هذه المنافع، لأنّ عدداً من السِلَع المطلوبة من المناصرين، مثل المستشفيات والمدارس، والمكاتب البلدية، عموميّة غير قابلة للاستبعاد. ويحدُّ بفعاليّة هذا العجز عن التمييز بين الدوائر الجماهيريّة السياسيّة من عدم المساواة المحليّة بين المجموعات، وبالتالي من مشاعِر الاستياء الناشئة عن التوزيع الاقتصاديّ غير العادل. ويتمثّل عامِلٌ أخيرٌ يكمن وراء الصلة بين الدمج السكني والمرونة الطائفيّة في البحرين بالاختيار الذاتي الجغرافيّ. من المعقول تَوَقُّع أن يُرَجّح بشكلٍ غير متناسب اختيار المواطنين

[3] جاين كينينمونت (Jane Kinninmont)، "البحرين: بما يتجاوز الطريق المسدود" *(Bahrain: Beyond the Impasse)*، لندن: تشاثام هاوس (Chatham House)/المعهد المَلَكي للدراسات الدوليّة (Royal Institute of International Affairs)، 2012.

[4] طوماس ف. بيتيجرو (Thomas F. Pettigrew)، "نظرية الاتصال بين المجموعات" ("Intergroup Contact Theory")، آنيوال ريفيو أوف سايكولوجي *(Annual Review of Pshycology)*، المجلّد 49، العدد 1، 1998.

الذين لديهم أصلاً توجّهات طائفيّة أكثر إيجابيةً العيش جنباً إلى جنب مع أفراد المجموعة الأخرى في الأحياء المُختلطة أو قبولهم بذلك، ويبدو أنّ السرديّات التاريخية تُثبت هذا الأمر. بهذه الطريقة، يُعْتَبَر الرابط بين المزْج المحلي بين المجموعات ومقاومة الطائفيّة باطنيّ النموّ جزئياً.

يكشف القسم المتبقي من هذا الفصل عن آليات المرونة هذه من خلال النظر في جغرافيا البحرين الطائفيّة وخيارات السياسات العامّة التي ساعدت في تشكيل أنماط استيطان المواطنين منذ جهود الإسكان الأولى على نطاق الدولة التي تمّ بذلها في البلد في ستينيّات القرن العشرين. ويبدأ التحليل بمقارنةٍ كيفيّة (وصفيّة) للمستوطنتين المخطط لهما الأكبر في البلد، وهما مدينة عيسى (Isa Town') ومدينة حَمَد (Hamad Town)، مع تركيز الانتباه على الخصائص الماديّة المتباينة لهاتين المساحتين الحضريتين المُختلطتين طائفياً، وكيفيّة تشجيعهما للاتصال الإيجابي بين المجموعات أو إحباطهما له، وكيفيّة ارتباطهما بأولويات الحكومة المُتفاوِتة المُحَفِّزة لتشكيلهما. ويوسّع قسمٌ ثانٍ نطاق التحقيق ليُقَيِّم التأثير المنهجي للمزْج المحلي بين الطوائف على المرونة الطائفيّة من خلال توزيع الدولة للسلع في البحرين. إنه يعتمد على الاختلاف الديموغرافي دون الوطني الذي لوحِظ في بيانات الدراسة الاستقصائيّة لتقييم مدى اختلاف النتائج الاقتصادية على مستوى الفرد بحسب درجة التمييز الطائفي المحلي. إن الهدف هو فهْم كيفية اختلاف المكاسِب الاقتصادية المُتوقَّعَة للمواطنين السنّة والشيعة في البحرين بالاعتماد على تركيبة أحيائهم الطائفية، وكيف يجب تَوَقُّع أن تُحفز هذه الأنماط التوترات الطائفية المحلية أو تُخمدها. وفي قسمٍ أخير، يعود هذا الفصل إلى حالتيْ مدينة عيسى ومدينة حَمَد لتعقُّب تأثير هذه المسارات باتجاه المرونة على العلاقات الطائفية المحلية خلال ثورة 2011.

حكاية مدينتين بحرينيتين: مدينة عيسى (Isa Town') ومدينة حَمَد (Hamad Town)

لقد كانت أنماط الاستيطان في البحرين مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بنموّ البلد الاقتصاديّ والسياسيّ. كانت البحرين الدولة الأولى في الخليج العربي التي استَثْمَرَت النفط بكميّات كبيرة، وفي العقود التي تَلَت استكشاف النفط عام 1932، تَحَوَّلت العاصمة المنامَة (Manama) تحت الوصاية البريطانيّة لتصبح "المكان المركزي للحداثة النفطيّة في الخليج."[5] ومع ذلك، بحلول الوقت الذي بدأت فيه مشاريع البحرين الحكومية الواسعة النطاق الأولى للإسكان خارِج العاصمة في ستينيات القرن العشرين، كان النفط قد بدأ ينفد أصلاً: وكان الإنتاج من الحقل البرّي الرئيسيّ ليبلغ ذروته عام 1970.[6] تمّ بناء المشروع الأكبر، وهو مدينة عيسى (Isa Town') الجديدة التي تقع جنوب العاصمة بالقرب من منشآت البحرين النفطية، صراحةً للعمال في شركة النفط الحكوميّة، والذين كان عددٌ منهم شيعة بحرينيين من قرى زراعيّة نائية أو عمّال مهاجرين بحاجة إلى المساكِن. على الرغم من ذلك، وبحسب ما ذَكَرَتْه نيليدا فوكارو (Nelida Fuccaro)، ولأنّ المجموعة

---

[5] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلْم والثقافة (اليونسكو) (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، مركز التراث العالمي (World Heritage Centre)، "المَنامَة، مدينة التجارة، والتعدديّة الثقافيّة والتعايُش الديني" (Manama, City of Trade, Multiculturalism and Religious Coexistence)، الصفحة الإلكترونيّة، 20 يوليو/تموز 2018؛ ونيليدا فوكارو (Nelida Fuccaro)، "تاريخا المدنية والدولة في الخليج الفارسي: المنامة منذ عام 1800" (*Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama Since 1800*)، كامبريدج، المملكة المتحدة (UK): دار نشْر جامعة كامبريدج (Cambridge University Press)، 2009.

[6] جنغلِر (Gengler)، 2015.

السابقة من "الفلاحين الشيعة قد تحوّلت إلى عمّال في مجال النفط والخدمات،" لم يستلزم العمّال في الاقتصاد الجديد القيام بـ"النزوح المادي من منازلها."[7] فقد اختار الذين شعروا بروابط قويّة بقراهم البقاء، في حين انتشرت "المجموعات السكنيّة الشيعيّة في الضواحي" الجديدة حول المنامة وحول مصفاة النفط في سترة (Sitra).[8]

بالتالي، لم تتزامَن المرحلة الأولى من الإسكان العام ما بعْد النفط في البحرين المُمَثَّلة بمدينة عيسى مع تَحَضُّرٍ جَماعيّ، حتّى بين فئات العمّال الضيّقة نسبياً في الاقتصاد النفطي الجديد والذين صُمِّمَ هذا الإسكان من أجلهم في المقام الأول. وبدلاً من ذلك، أدّى خيار الإسكان الحديث الذي توفره الدولة إلى تأثير الاختيار حيث كان من الأكثر ترجيحاً أن ينتقل القرويون الشيعة الذين لديهم روابط عائلية أو عاطفيّة أكثر ضعفاً بمجموعاتهم الزراعيّة إلى ما كان ليصبح بيئةً أكثر تنوّعاً، في حين مال آخرون لديهم روابط أكثر قوّة للبقاء في الجيوب الطائفيّة الريفيّة أو القائمة في الضواحي. وعلى الرغم من أنّ المجموعات لم تكن بالضرورة مرتبطةً بتوجّهات دينيّة، أشار الأشخاص البحرينيون الذين قمنا بمقابلتهم ولديهم روابط عائلية بمدينة عيسى الحديثة إلى أنّ الدين ربّما أدّى دوراً في تحديد قرارات الهجرة الداخليّة، مع ميْل العائلات الأكثر علمانيةً واليسارية الميْل إلى التخلّي عن الحياة القرويّة سعياً وراء الفرص الاجتماعيّة والاقتصادية الأوسع نطاقاً والمتوفّرة في الوضعيّة الحضرية المُخْتَلَطة.[9]

فلو كانت الجهود الأولى التي بذلتها البحرين فيما يتعلّق بالإسكان الحكوميّ الجَماعيّ مدفوعةً بحاجات الاقتصاد النفطيّ الجديد، تعكس عندئذٍ مرحلتها الثانية الجارية، والمُجَسّدّة في مدينة حَمَد (Hamad City) المترامية الأطراف على شكل إصبع، النشوء المعاصر لقطاعٍ مختلفٍ تماماً، وهو الأمن. إنّ مدينة حَمَد التي أُطْلِق عليها اسمها بشكلٍ ملائمٍ تيمّناً بالحاكِم الحالي الملك حَمَد بن عيسى آل خليفة (King Hamad bin 'Isa Al Khalifa) خلال مدة حكمه الممتدة على ثلاثة عقود في منصب وزير الدفاع ومهندس قوّة دفاع البحرين (Bahrain Defense Force) قد تأسست عام 1984، وذلك ظاهرياً لاستيعاب العدد المتنامي للعائلات البحرينية التي تعجز عن تَحَمُّل الأسعار الباهظة في سوق العقارات المحلي المزدهر.[10] وعلى عكس الحالة في مدينة عيسى، اتّخذ الإسكان في مدينة حَمَد شَكْل رفاهية حكومية صريحة، أي هدية أو ما سمّاه عبدالهادي خَلَف (Abdulhadi Khalaf) مكْرَمَة *(makrama)*[11]، بدلًا من كونه تعويضاً يقدّمه صاحب عمل مقابل العمل. وبالتالي، أتت قائمة مقدّمي الطلبات لتشمل الكثير من المواطنين، وَدَعَت الحاجة إلى قيام الدولة بترتيب الحالات بحسب الأولويّة.

عملياً، ومنذ تاريخ تأسيسها، لَفَتَت مدينة حَمَد البحرينيين السنّة والشيعة على حدّ سواء لتَرَكُّز الأُسَر الكبير فيها بشكلٍ واضح، ولا سيّما أُسَر المواطنين الأجانب والمواطنين المُجَنَّسين حديثاً، والتي يعمل

---

[7] فوكارو (Fuccaro)، 2009، ص. 207.

[8] فوكارو (Fuccaro)، 2009، ص. 225؛ وفؤاد إ. خوري (Fuad I. Khuri)، "القبيلة والدولة في البحرين: تحوّل السلطة الاجتماعيّة والسياسيّة في دولةٍ عربية" *(Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State)*، شيكاغو: دار نشْر جامعة شيكاغو (University of Chicago Press)، 1981، ص. 234–235.

[9] مقابلات مع المؤلّف عبر سكايب (Skype)، مايو/أيار 2017.

[10] جنغلِر (Gengler)، 2013، ص. 53–79.

[11] عبدالهادي خَلَف (Abdulhadi Khalaf)، "أمير البحرين الجديد: مسيرة جانبية" ("The New Amir of Bahrain: Marching Sideways")، سيفيل سوسايتي *(Civil Society)*، المجلّد 9، العدد 100، 2000.

أفرادها في جهاز الشرطة والجيش وفي أجهزةٍ أمنيّةٍ أخرى مختلفة.[12] شَهِدَت البحرين، قبْل ثلاثة أعوام على تأسيس المدينة، مُحاولة انقلاب فاشلةً من قِبَل الجبهة الإسلاميّة لتحرير البحرين (Islamic Front for the Liberation of Bahrain) المُستوحاة من الثورة الإيرانيّة (Iranian Revolution)، ويمكن التَكَهُّن بأنّه تمّ تصميم المستوطنة أقلّة جزئياً لغرض إسكان الجنود المُستورَدين حديثاً والذين تمّ اعتبارهم أساسيين لحماية النظام.[13] مهما كانت الحالة، تَزَامَنَت الفترات المُطَوَّلَة من الاضطرابات الشيعيّة في تسعينيات القرن العشرين، وفي العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، وما بعْد ثورة فبراير/شباط 2011 مع تعزيزٍ أمنيٍّ هائلٍ شَهِدَ زيادة الإنفاق العسكري السنوي في البحرين بنسبة 118 في المئة بين عاميْ 2001 و2010 فقط (مُحتلاً المرتبة الأولى في الشرق الأوسط).[14] وتَرافَقَ هذا الإنفاق مع تَدَفُّقٍ وارِدٍ للسنّة من سوريا، واليمن، والأردن، وباكستان، وأماكن أخرى، والذين تمّ تنسيبهم للخدمة في جهاز الشرطة والجيش. غالباً ما تَصادَمَت هذه المجموعات مع البحرينيين والبعض منها مع البعض الآخر. وخلال فترة إقامة المؤلِّف في البحرين من 2008 إلى 2009، كان من المألوف رؤية لافتات في واجهات متاجِر مدينة حَمَد تحمِل تحذيرات مثل "ممنوع دخول السوريين." وفي الوقت عينه، اسْتَمَع المؤلّف إلى قرويين شيعة متعدّدين يشكون من بقاء طلبات الإسكان العامّ مُعلَّقَة منذ ثمانينيات القرن العشرين.[15]

وبما يتجاوز أوجُه الفرْق المفاهيميّة المرتبطة بالدافِع وراء تأسيس مدينة حَمَد ومدينة عيسى وطبيعة الإسكان الذي توفّرانه، تتميّز هاتان المدينتان الواحدة منهما عن الأخرى من حيث تصميمَيْهما الماديّيْن. تملك المنطقة داخل حدود مدينة عيسى السمات جميعها الخاصّة بوضعيّةٍ حضريّةٍ نموذجية: إنّها مدينة تضمّ حوالي 40,000 مواطِن مُقيم ينتشرون بشكلٍ أكثر أو أقلّ تساوياً من مركز مدينة، مع طرقات أُطلقت عليها تسميّات تيمّناً بعواصِم عربية ومساكِن من مختلف الأنواع على طول نقاط التجمُّع العام مثل المساجِد، والمراكز التجارية، وحَرَم الجامعات، والمكاتب الحكوميّة، والمطاعم، والملْعب الوطنيّ، وسوق تقليديّة بارزة. وبحسب ما وَصَفَه أحد البحرينيين الذين تمّت مقابلتهم، فبالنظر إلى مخططها، سيكون من المرجّح أن يمرّ شخص يستقلّ سيارته أو يتوجّه سيراً على الأقدام لشراء الوجبات الجاهِزة من مطعمٍ ما، عبْر المناطق المختلفة ويتفاعل مع المواطنين وغير المواطنين من خلفيّات مختلفة. تندمج المدينة شرقاً بشكلٍ غير ملحوظٍ تقريباً مع مستوطنات جدعلي (Jidd ‘Ali)، وتوبلي (Tubli)، وجرداب (Jurdab) الشيعيّة العربية والفارسية بأغلبها. وباستثناء بعض الأجزاء الأكثر ريفيّة، تشكّل هذه القرى امتداداً فعلياً للمساحة الحضرية. ويتم عَرْض رؤية جويّة لمشهد مدينة عيسى الحضريّ النموذجيّ في الشكل رقم 3.1.

أما مدينة حَمَد، فهي بالمقارنة كناية عن اسمٍ مغلوطٍ حيث أنّها ليست مدينة بقدر ما هي مجموعة من الدوّارات المُنَظَّمَة عمداً ومُجَمّعات الفيلات المُسوّرة والتي يفصل بينها مشهد صحراء خالية. إنّ مدينة حَمَد سكنيّة بحتة، تأوي حوالي 85,000 مواطِن، وتتخلّلها بشكلٍ متقطّعٍ فحسب مدرسةٌ رسميةٌ معزولةٌ أو محل بقالة. وتَقَع نقاط التجمُّع الشائع، مثل الأسواق ومتاجِر التسوّق، بما يتجاوَز المنطقة داخل حدود المدينة،

[12] مقابلات مع المؤلّف عبر سكايب (Skype)، مايو/أيار 2017.

[13] حسن ت. الحسن (Hasan T. Alhasan)، "دوْر إيران في انقلاب عام 1981 الفاشِل: الجبهة الإسلاميّة لتحرير البحرين في البحرين" ("The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: The IFLB in Bahrain")، ميدل إيست جورنال *(Middle East Journal)*، المجلّد 65، العدد 4، 2011.

[14] جنغلِر (Gengler)، 2013، ص. 72-73.

[15] جنغلِر (Gengler)، 2015.

الشكل رقم 3.1
مدينة عيسى (Isa Town‘)



المصدر: خرائط جوجل (Google Maps)، 7 أغسطس/آب 2017.

ويُعتبَر نشاط المُشاة محدوداً. لقد تمّ تصميم شوارع مدينة حَمَد ودوّاراتها الإثنين والعشرين بدون أي طابع صناعيّ، وبنمطٍ هندسيٍّ شمالي–جنوبي وهي تُعرف جميعها بأرقامها. وبالتالي، سيشير أحد السكّان إلى نفسه على أنّه مثلاً من "دوّار مدينة حَمَد رقم 14" (Hamad Town Roundabout 14). والأمر المهمّ هو أنّ عدداً من هذه القطاعات تُهيمن عليها مجموعةٌ طائفيةٌ و/أو وطنيةٌ واحدة. وبالتالي، على الرغم من أنّه غالباً ما يُشار إلى مدينة حَمَد على أنّها منطقة "مختلطة" نادرة في البحرين،[16] إنّها في الغالِب مختلطة في مجموعها وتميل إلى البَلْقَنَة على المستوى المحليّ بين البحرينيين السنّة والشيعة وبين المواطنين وغير المواطنين على حدّ سواء. علاوةً على ذلك، وعلى عكس اندماج مدينة عيسى السلس مع محيطها الشرقيّ، يحيط بمدينة حَمَد غرباً عددٌ من القرى الشيعيّة الأكثر اضطراباً في البحرين، بما فيها كرزكان (Karzakan)، ودمستان (Dumistan)، والمالكيّة (al–Malikiyya)، مع حدودٍ واضحةٍ تفصلها عن أطراف المدينة. ويتم عَرض مشْهَد لامتداد نموذجي لمدينة حَمَد في الشكل رقم 3.2.

[16] راجِع مثلًا، وزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State)، "البحرين" ("Bahrain")، من مكتب الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل (Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor)، التقرير الدولي حول الحريّة الدينية ليوليو|تموز – ديسمبر|كانون الأول 2010 *(July–December 2010 International Religious Freedom Report)*، 13 سبتمبر/أيلول 2011.

باختصار، إنّ مدينة حَمَد هي مدينة للمُرتحلين اليوميين، تُوَفِّر الإسكان وأموراً قليلةً أخرى. يعمل سكّانها، ويتسوّقون، ويسعون وراء الترفيه عادةً في مراكزِ حضريّةٍ أخرى ولا يحتاجون البتة إلى التفاعُل مع أيّ أحد باستثناء مجموعةٍ من الجيران متمركزة محلياً ومتجانسة غالباً. بالفعل، يشير مخطط المستوطنة إلى أنّ غياب النسيج الجَماعيّ هذا يُعزى ربّما إلى التصميم. مع ذلك، على الرغم من أوجُه القصور الاجتماعيّة هذه واشتهار مدينة حَمَد بالتوترات الطائفيّة، يبقى نقص الإسكان في البحرين مسألةً مُلِحّةً بما يكفي لدرجة أنّ معظم المواطنين يُسَرّون للاستفادة في حال كانوا محظوظين بما يكفي ليُعرض عليهم منزل فيها. تُمثّل مدينة عيسى الديناميكيّة المُعاكِسَة: فبما أنّه تمّ تأسيسها خلال فترة ذروة ثروة البحرين من الموارد، تُعتبر مدينةً وُلِدَت من الوفرة بدلاً منه من الفقر. لقد اختار البحرينيون الانتقال إلى مدينة عيسى بحثاً عن العمل في قطاعَي النفط والخدمات المزدهرَين، وكانت الهجرة أكثر ترجيحاً في أوساط العائلات التي تتمتّع بمستويات

الشكل رقم 3.2
مدينة حَمَد (Hamad Town)



المصدر: خرائط جوجل (Google Maps)، 7 أغسطس/آب 2017.

تعليم أعلى وانفتاحٍ أكبر على البيئات الثقافية المُختلطة. بهذه الطريقة، جَذَبَت مدينة عيسى مجموعة من المستوطنين كانت متنوعة ديموغرافياً نسبياً وإنّما متماثلة أيديولوجياً. واستمرّ هذا التاريخ بتمييز مدينة عيسى عن أجزاءٍ أخرى من البحرين على مدار الفترة الحديثة: إنّها أحد المعاقِل الأخيرة للحركات والمرشّحين السياسيين العلمانيين واليساريين منذ إعادة فتْح البرلمان عام 2002.

وكما أُشير إليه سابقاً، ليست الخصائص المُتباينَة للمساحتين الحضريتين المُخطط لهما الأكبر في البحرين مجرّد حوادث تاريخيّة وإنّما تأثّرتا بقرارات التصميم المُتعمّدة التي تعكس فترات مختلفة جدّاً وتتوافَق مع مقاربات النُخَب لسياسات الإسكان. كان الدافِع وراء مدينة عيسى الفعاليّة الاقتصاديّة في وقتٍ من أمن النظام، عندما كان موقِف آل خليفة (Al Khalifa) لا يزال مضموناً من قِبَل السلطة المَلَكِيَّة البريطانيّة. ومن جهةٍ أخرى، لقد كان الهدف من مدينة حَمَد تعزيز الاستقرار السياسيّ وسط التدهور الاقتصاديّ وفي أعقاب ثورةٍ فاشِلة.

تَحْتَفِظ البحرين وأنظمةٌ استبداديّةٌ توزيعيّةٌ أخرى بالقوة من خلال المحافظة على ائتلافٍ من المناصرين الذين يشاركون ماديّاً في الوضع القائم السياسيّ ويتمتّعون بتَفَوّق الإمكانات العسكريّة اللازمة لِفَرْضِه بها. ثمّة في منطقة الخليج العربي (Arab Gulf) اختلافٌ كبيرٌ على مستوى الطريقة التي يتمّ بها تنمية هذا الدعم السياسي وعلى مستوى الصفوف التي تتم فيها هذه التنمية. وتَكْمُن وراء هذا الاختلاف في الاستراتيجية الحاكِمة أوجُه فرْق عبْر وطنيّة كبيرة في ثروة الموارِد والديموغرافيا، من بين عوامِل أخرى. وفي دولٍ أكثر ثراءً وأكثر تجانساً، مثل قَطَر والإمارات العربية المتّحدة، يمكن للحكّام تحمّل توزيع إيرادات النفط والغاز بحريّة بين المواطنين، الأمر الذي يؤدّي إلى إجماعٍ شعبيٍّ واسع حول شرعيّة النظام. على الرغم من ذلك، في الدول الأكثر فقراً والأكثر تقسيماً عرقياً مثل البحرين والمملكة العربية السعودية، يفتقر القادة إلى الموارِد لرعاية جميع المواطنين وإلى الثقة في ولاء المجموعات جميعها في المجتمع على حدّ سواء، ما يؤدّي إلى خيارات تخصيص أكثر صعوبةً مع فائزين وخاسرين أكثر وضوحاً. بالنسبة إلى هؤلاء القادة، يمثّل توفير منافِع الرفاهيّة للمجموعات التي يُنظَر إليها على أنّها تميل إلى المعارضة استثماراً سياسياً سيئاً، لأنّه يمكن استخدام الموارد المحدودة نفسها لتعزيز الدعم بين الموالين.

وبالتالي، تنشأ في سياق البحرين مجموعةٌ من المشاكل حول التوزيع. إن الأولى من بينها هي مشكلة تنسيق: تهدف الدولة إلى مكافأة المناصرين بدون تخصيص الموراد النادرة لغير المناصرين، ولكنّها لا تستطيع أن تَعْلَم بشكلٍ مؤكّدٍ ما إذا كان مواطنٌ ما من فئةٍ معيّنةٍ أو من الأخرى. من هنا، يواجِهُ نظام آل خليفة المَلَكي تحدّياً في استهداف المُستَفيدين–المناصرين بفعالية. وتتمثّل قضيّةٌ مُضاعَفَةٌ بأنّ سلعاً متعدّدةً يطلبها المناصرون، مثل الطرقات والمدارس والعيادات العالية الجودة، هي عامّة بطبيعتها، حيث أنّه قد لا تتمكن الدولة من استهداف المناصرين بالموارِد بدون إفادة الخصوم. وتعني مشكلة العمومية وعدم قابلية الاستبعاد هذه أنّ القادة، حتّى وإن كانوا قادرين على تحديد الدوائر الجماهيريّة واستهدافها بفعاليّة، قد يَجِدون مع ذلك أنّه من الصعب القيام بهذا الأمر بفعالية ضمن حدودٍ مقبولةٍ من التداعيات على غير المناصرين. وبالتالي، فإنّ العائد السياسيّ على استثمار الدولة الاقتصاديّ ينخفض نتيجةً لعدم التجانُس الجغرافيّ: ينطوي توفير السِلَع العامّة في منطقةٍ مأهولةٍ بالمناصرين فحسب على عدم تبديد الموارِد على غير المناصرين، ولكنّ نشْر الموراد في حيٍّ مُختَلَطٍ بالتساوي بين المناصرين وغير المناصرين يستتبع مستوى مرتفع من سوء التخصيص. وفي غضون ذلك، يمكن أن تعاني المناطق التي تُعرف بهيمنة غير المناصرين عليها من نقصٍ في الموارد بشكلٍ غير متناسب.

وتتمثّل إحدى الأدوات التي يمكن أن تساعد على التخفيف من هذه المشاكل بالجغرافيا. ففي دول

الخليج العربي ما بعْد النفط، انطوى توزيع الأراضي والمساكن بالإجمال على تأسيس مستوطناتٍ جديدةٍ لاستيعاب أعداد المواطنين والعمّال الأجانب المتزايدة باستمرار. وبالقيام بذلك، استغنمت النُخَب الماهرة الفرصة لتشكيل جغرافيا سياسيّة للأمة بطريقةٍ تعيق التنسيق بين الفصائل المجتمعيّة مع، في الوقت عينه، كَسْب امتنان المواطنين الذين استفادوا من مخصصات الإسكان والأراضي العامة المتتالية مالياً.[17] وفي الوقت عينه، يستطيع المواطنون الذين يرغبون في زيادة احتمال استفادتهم من الموارد الحكوميّة الانتقال إلى مناطق يُتَصَوَّر أنها مأهولة من قِبَل مناصري النظام أو، بحدّ أدنى، الهجرة بعيداً عن مناطق يُتَصَوَّر أنها معاقِل للمعارضة. وتُشَجِّع هذه الديناميكيات التمييز السياسي–العرقي والتمييز الذاتي للمجموعات.

في البحرين، يُعتبر التمييز الجغرافيّ للتجمّعات الاجتماعيّة باعتبارها دوائر جماهيريّة سياسيّة أوسع نطاقاً ومُتَرَسّخاً بشكلٍ أكثر عمقاً ممّا هو عليه في الدول المجاوِرَة. فعلى الرغم من أنّ سكّان البحرين محصورون على جزيرةٍ صغيرةٍ تزدحم بثاني أعلى كثافة سكّانية في العالَم، يتمّ فَصْل المواطنين السنّة والشيعة في جيوبٍ طائفيّة؛ وهم يحافظون على تواريخ متنافِسة؛ ويتكلّمون لهجاتٍ عربيّةً مختلفة؛ ويعملون في قطاعات اقتصاد مختلفة؛ ويميلون إلى أن تكون لهم توجّهات سياسيّة متباينة بشأن النظام المَلَكي؛ ويمكن تمييزهم بسهولةٍ وسرعةٍ من قِبَل المواطنين الأقران انطلاقاً من الأسماء، والشهرات، والزيّ، وأي عدد من إشارات ظاهِرَة أخرى. وبشكلٍ أكثر أساسيّة، إنّ تأسيس البحرين الحديثة متجذّرٌ في غزْوٍ عسكريٍّ يُصَوَّر على نطاقٍ واسعٍ على أنّه يتمتّع ببُعْدٍ طائفيٍّ واضح، ويُحتَفَل به رسمياً بالفعل من هذا المنطلق: الاستيلاء على الأرخبيل عام 1783، ومن ثمّ مَحْمِيَّة فارسيّة، من قِبَل ائتلافٍ من القبائل السنيّة المُتَّخِذَة مقراً لها في قَطَر الحديثة. وفي العقود التي تَلَت انتصارهم، كان الحلفاء ليقسّموا الأراضي إلى ممتلكات إقطاعيّة مستقلّة أدّى فيها العمّال الزراعيون الشيعة الأصليون دور أصحاب الأراضي القَبَليين. لقد استمرّ هذا النظام إلى حين فَرْض إصلاحات قانونيّة من قِبَل المسؤولين في الإدارة البريطانيّة الاستعماريّة في عشرينيات القرن العشرين بسبب الاعتراضات الشديدة للعائلة الحاكِمَة.[18] ويَكْمن هذا الإرث التاريخي وراء الفصْل الجغرافيّ المُستمرّ بين المجموعتين، والذي وَصَفَه الأخصائي في اللغويات كلايف هولز (Clive Holes) على أنّه "نظام تمييز طوعيّ على نحوٍ أَشْبَه بالتمييز العنصريّ تقريباً."[19]

[17] تَتَعَقّب فرح النقيب (Farah Al–Nakib) مثلًا كيف أدّت سياسات الدولة بشأن الإسكان التي تمّ تنفيذها منذ خمسينيات القرن العشرين وصولاً إلى ثمانينيات القرن العشرين في الكويت إلى "تقسيم السكّان في مناطق سكنيّة اجتماعيّة متمايزة" وترتيب الطبقات الحضرية والقَبَليّة. في قَطَر، يُعتبر تخصيص الأراضي عمليّة غامضة، الأمر الذي يؤدّي إلى شكاوى بشأن حجم قِطَع الأراضي وموقعها، لا سيّما فيما يتعلّق بالقِطَع البعيدة عن المركز الحضريّ والمُخصّصة على ما يبدو لمجموعاتٍ منحدرةٍ من أصول محددة. راجِع فرح النقيب (Farah Al–Nakib)، "إعادة النظر في الحَضَر والبدو في الكويت: المواطنة، والإسكان، وبناء الانقسام" ("Revisiting Ḥaḍar and Badū in Kuwait: Citizenship, Housing, and the Construction of a Dichotomy")، إنترناشيونال جورنال أوف ميدل إيست ستاديز (*International Journal of Middle East Studies*)، المجلّد 46، العدد 1، 2014؛ وجوسلين سايج ميتشِل (Jocelyn Sage Mitchell)، "بما يتجاوز التخصيص: سياسة الشرعيّة في قَطَر" ("Beyond Allocation: The Politics of Legitimacy in Qatar")، أطروحة دكتوراة، جامعة جورجتاون (Georgetown University)، واشنطن العاصمة، 2013.

[18] خوري (Khuri)، 1981.

[19] كلايف هولز (Clive Holes)، "اللهجة والهويّة الوطنيّة: السياسة الثقافيّة للتمثيل الذاتي في المسلسلات البحرينيّة" ("Dialect and National Identity: The Cultural Politics of Self–Representation in Bahraini Musalsalāt")، في بول دريش (Paul Dresch) وجيمس بيسكاتوري (James Piscatori)، محرّرون، "الأنظمة المَلَكيّة والأمم: العولمة والهويّة في دول الخليج العربية" (*Monarchies and Nations: Globalization and Identity in the Arab States of the Gulf*)، لندن، إ. ب. طوريس (I. B. Tauris)، 2005، ص. 60.

التمييز (التوزع السكاني والعزل) في البحرين

قياس التمييز (التوزع السكاني والعزل) الطائفيّ

يُناقِش هذا القسم تأثير التمييز المكانيّ على العلاقات الطائفيّة المحليّة في البحرين بمثابة طريقةٍ لفَهْم أسباب المرونة المُتباينة في وجه الصراع في بعض المناطق المُختَلَطة طائفياً بالمقارنة مع أخرى. وعلى وجه الخصوص، يختبر هذا القسم تجريبياً المفهوم الذي يُفيد بأن التمييز الجغرافي للتجمّعات الاجتماعيّة يُسهّل توزيع الموارد غير المتساوي في البحرين وفي دولٍ حِصَصِيَّة أخرى، وأنّ حالات الإجحاف الاقتصاديّ هذه تدفع بالمنافسة الطائفيّة والاستياء المحليين. على العكس، حيث تكون المجموعات مُبَعْثَرَة سَكَنيّاً، لا تستطيع الدولة أن توجّه بفعالية المنافِع باتجاه مجموعةٍ محدّدةٍ باعتبارها من المناصرين السياسيين المُفترضين، ما يؤدي إلى الحدّ من عدم المساواة الاقتصاديّة المرتكِزة إلى الطائفة وبالتالي، إلى الحدّ من العداوة والتوتّر على المستوى المحلّي. ويعتمد التحليل الكمّي على نتائج دراسةٍ استقصائيةٍ تمثيليّةٍ وطنيّةٍ شَمَلَت 500 أسرةٍ بحرينيّةٍ وأجراها المؤلّف في أواخِر عام 2016 وأوائل عام 2017.

توفّر الدراسة الاستقصائيّة بياناتٍ تتميّز بفوارِق دقيقة لم تكن مُتاحة سابقاً حول التركيبة الطائفيّة المحليّة في البحرين.[20] تمّ أخذ عيّنة تضمّ مجموع 89 منطقة إداريّة في البحرين للدراسة الاستقصائيّة، حيث جرت مقابلة 5.5 مُجيب من كل واحدة منها في المتوسّط. ومن خلال أخذ عيّنةٍ من بَشَر متعدّدين في كلّ حيّ، تُقَدِّم هذه المقاربة تقديراً مباشراً وموثوقاً جدّاً للتركيبة الطائفية على مستوى المنطقة.[21] لقد استحدث المؤلّف مُتَغَيِّراً يُعَبِّر عن التركيبة الطائفيّة في منطقة مُجيبٍ ما. ويتراوح هذا المُتَغَيّر نظرياً من صِفْر إلى واحد، حيث يعني الصِفْر أنّ لا أفراد من المجموعة الطائفيّة لمُجيبٍ ما يسكنون في منطقته أو منطقتها ويعني الواحد أنّ المنطقة مأهولة بأكملها بأفراد مجموعة المُجيب، وذلك من جديد بحسب تقدير المُجيبين الذين شملتهم العينة. إنّ الحدّ الأدنى من الصِفْر مستحيل منطقياً، لأنّ كل مُجيب يمثّل فرداً لاحَظَته مجموعته أو مجموعتها في منطقةٍ ما، ولذلك فإنّ قيمة التمييز الملحوظة الأصغر هي واحِد من ستة، أو 0.167. وانطلاقاً من هذا الأمر على سبيل المثال، إنّ واحد من أصل المُجيبين الستة الذين تمّت مقابلتهم في تلك المنطقة كان سنّياً، في حين أنّ الخمسة المتبقين كانوا شيعة، والعكس بالعكس. ويتم تصوير التوزيعات الخاصّة بالمجموعة للقياس المُستنتَج للتمييز المحليّ، والتي يتم التعبير عنها بنسبةٍ مئويّةٍ من العدد الإجمالي للملاحظات السنيّة والشيعيّة على التوالي، تصويراً مرئياً في الشكل رقم 3.3.

وبحسب ما يُبيّنه الشكل رقم 3.3، تؤكّد البيانات انطباعات هولز وآخرين الكيفيّة (الوصفيّة) بشأن التمييز العنصري المتطرّف. فبحسب الدراسة الاستقصائيّة، يعيش حوالي ثُلث (31 في المئة) السنّة البحرينيين ونصف (54 في المئة) الشيعة في المناطق المأهولة بشكلٍ حصريٍّ تقريباً بمواطني مجموعتهم

---

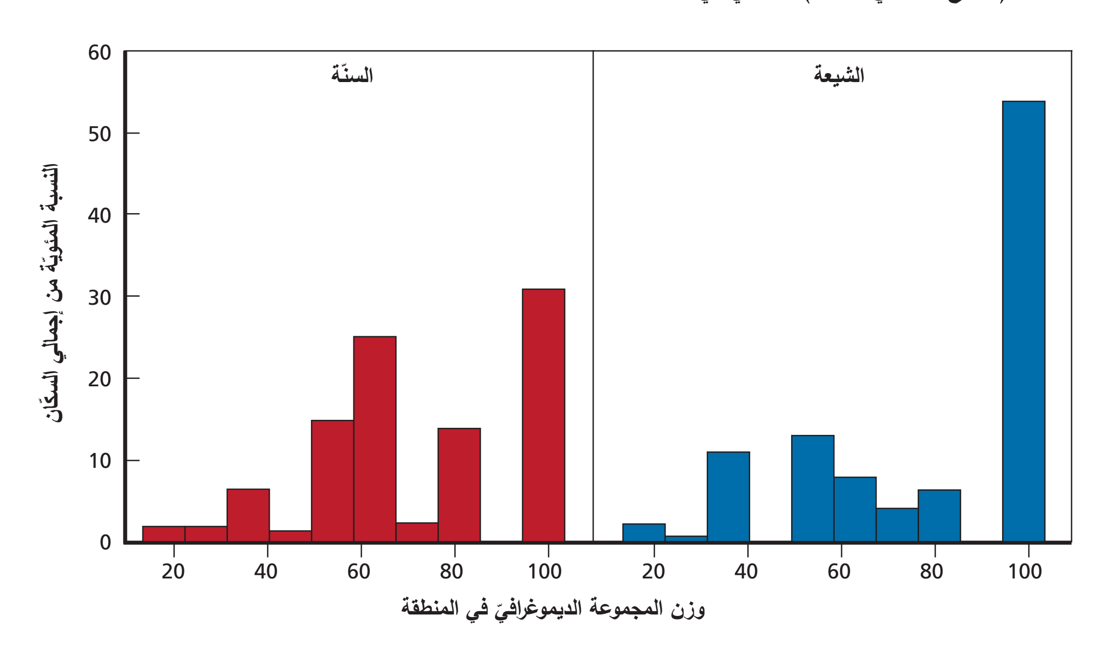
[20] أُجرِيَت الدراسة الاستقصائيّة وجهاً لوجه مع 500 مواطن راشد في منازِل المُجيبين باستخدام أساليب الورقة والقَلَم التقليديّة. وقد تمّ التكليف بإجرائها من قِبَل معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المَسْحِيَة (Social and Economic Survey Research Institute) في جامعة قَطَر (Qatar University) وتم تمويلها بموجب منحةٍ (NPRP 6–636–5–064) من صندوق قَطَر الوطني للبحوث (Qatar National Research Fund)، وهو عضو في مؤسسة قَطَر (The Qatar Foundation). وإنّ المؤلّف مسؤولٌ وحده عن مضمون الأقوال الوارِدة هنا.

[21] للأغراض الحاليّة، يُعْتَبَر هذا الأسلوب تحديثاً لأخذ العيّنات المُسْتَخْدَم في دراسةٍ استقصائيّةٍ للأُسَر عام 2009 والتي أجرها المؤلّف أيضاً. لقد أجرت تلك الدراسة مسحاً لعددٍ أكبر من المناطق، ولكنّ متوسّط عدد المُجيبين في كل منطقة شملتها الدراسة الاستقصائيّة كان أقلّ كثيراً. جنغلِر (Gengler)، 2015، ص. 103.

الطائفيّة الخاصّة.[22] ويعيش ما يُقَدَّر بنسبة 60 في المئة من الشيعة و45 في المئة من السنّة في الأحياء حيث تمثّل مجموعتهم 80 في المئة على الأقلّ من السكان المواطنين المحليين. في المقابل، تكشف البيانات أنّ عدداً قليلاً جدّاً من البحرينيين من أيّ واحدة من الطائفتين يعيشون في أحياء حيث يشكّلون أقليّة: تعيش نسبة منخفضة بشكلٍ هائلٍ تساوي 14 في المئة من السنّة و12 في المئة من الشيعة في مناطق حيث تشكّل مجموعتهم أقلّ من نصف المواطنين المحليين. ويبرز التمييز أيضاً على مستوى المحافظة. ففي محافظة العاصمة (المَنامَة [Manama])، يمثّل الشيعة حوالي 75 في المئة من السكّان وما لا يقلّ عن 33 في المئة من أي منطقةٍ واحدة. ويمثّل الشيعة بالمثل ما يُقدّر بنسبة 71 في المئة من سكّان المحافظة الشماليّة (Northern Governorate). في المقابل، في المحافظة الجنوبية (Southern Governorate) يُشَكِّل السنّة حوالي 69 في المئة من السكّان، ولا تُقَدَّر نسبة السنّة في أي منطقة في المحافظة بأقلّ من 40 في المئة. أمّا محافظة المحرّق (Muharraq Governorate)، والتي تضمّ حوالي 65 في المئة من السنّة مقابل 35 في المئة من الشيعة، فهي الأكثر اقتراباً إلى التوازن الطائفيّ.

وأخيراً، وبصورةٍ ملحوظة، تدعم الدراسة الاستقصائية التي أُجريت عام 2017 التقديرات المرتكزة إلى دراسة استقصائية سابقة للتوازن الطائفي الإجمالي في البحرين. وكَشَفَت دراسة استقصائية للأسر أجراها المؤلّف أيضاً عام 2009 أنّ البحرينيين الشيعة يشكّلون ما يُقدّر بنسبة 58.2 في المئة من السكان

الشكل رقم 3.3
التمييز (التوزع السكاني والعزل) الطائفيّ في البحرين



[22] بما أنّ غير المواطنين ليسوا مشمولين في الدراسة الاستقصائية، فإنّ التقديرات السكّانية وغيرها من نتائج الدراسة الاستقصائية تتطابَق هنا، كما في أماكِن أخرى، مع سكان البحرين المواطنين فحسب.

المواطنين، أو نسبة بين 54.1 في المئة و62.3 في المئة ضمن المستوى المعياريّ للثقة الإحصائيّة.[23] وفي دراسة استقصائيّة أُجريَت عام 2017، يُقدَّر المواطنون الشيعة بنسبة 56.6 في المئة من السكّان، مع نسبة ثقةٍ تتراوح من 52.1 في المئة إلى 61.2 في المئة على نطاق الثقة البالغ 95 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أنّ تراجُع التقديرات على مدار فترة الأعوام الثمانية هذه من حوالي 58.2 في المئة إلى 56.6 في المئة هو ضمن هامش الخطأ ولا يشير بالتالي إلى تغيُّرٍ في ديموغرافية البلد الطائفيّة الإجماليّة. بدلاً من ذلك، تُقَدِّم البيانات دليلاً إضافياً على أن المسلمين الشيعة يُشَكّلون على الأرجح بين 55 و60 في المئة من إجمالي مواطني البحرين، بدلاً من المعدّلات الأعلى التي تساوي 65 في المئة أو حتّى 75 في المئة والتي غالباً ما يذكرها الصحافيون والعلماء على حدّ سواء.

وبما يتجاوز الفصل الماديّ بين السنّة والشيعة البحرينيين، كشفت نتائج الدراسة الاستقصائيّة من عام 2009 أيضاً عن تباينات اجتماعية اقتصاديّة صارخة تميّز المجموعتين. فبالمقارنة مع المُجيبين السنّة، أفاد المواطنون الشيعة بصعوبةٍ أكبر في الوصول إلى الخدمات العامّة الأساسيّة، بما في ذلك الاستحصال على الوثائق الرسميّة، وتسجيل الأطفال في المدارس، والوصول إلى الرعاية الصحيّة القريبة، والحصول على المساعدة من الشرطة، والوصول إلى النظام القضائيّ. وأفاد الشيعة أيضاً بمستويات أدنى بكثير من الأمن في الأحياء، حيث وَصَفَ شيعة يساوي عددهم ثلاثة أضعاف السنّة منطقتهم على أنّها "أقلّ أمناً" مما كانت عليه قبل ثلاثة أعوام.[24] وأخيراً، أثْبَتَت النتائج المُستَخلَصَة من الدراسة الاستقصائية التي أُجريت عام 2009 صحّة الاتهامات القائمة منذ وقتٍ طويلٍ بالتمييز المرتكز إلى الطائفة في التوظيف في القطاع الحكوميّ. مشروطاً بالتوظيف ومع استبعاد المُحَدِّدات الأخرى مثل السنّ، والجنس والمستوى التعليمي، كان من الأقلّ ترجيحاً بنسبة 42 في المئة أن يتمّ توظيف شيعي بحريني في القطاع العام مع أرجحيّة بنسبة 65 في المئة لتوظيف سنيّ يملك صفات مماثلة مرتبطة بالتوظيف. كانت هذه الزيادة النسبية التي تساوي 56 في المئة ويتمتّع بها السنّة كبيرةً مع درجة عالية من الثقة الإحصائيّة.[25] علاوةً على ذلك، من بين البحرينيين الذين كانوا يعملون في القطاع العامّ، ارتبط الشيعة بمستوى مهنيّ كان أدنى بكثير بالمقارنة مع الموظّفين السنّة الذي يملكون مؤهّلات متساوية.[26]

تأثيرات التمييز (التوزع السكاني والعزل) الطائفيّ على النتائج الاقتصاديّة

تؤكّد البيانات المُحَدَّثَة من الدراسة الاستقصائية التي أُجْرِيَت عام 2017 على هذه النتائج المُستَخْلَصَة وتُوَسِّع نطاقها على حدّ سواء. وعلى الرغم من أن الدراسة الاستقصائيّة لم تَشْمل أسئلةً حول الخدمات الحكوميّة المحليّة، فهي حدّدت بيانات الأُسَر الاقتصادية والديموغرافيّة التي تُتيح تقييم العوامِل التي تزيد من احتمال حصول مواطنٍ بحرينيٍّ ما على أنواع منافِع الدولة المختلفة أو تحدّ منه. وتُبيّن هذه البيانات الجديدة أوّلاً أنّ النسبة المئويّة الإجماليّة للمواطنين العاملين في القطاع العام قد يبدو أنها تراجعت إلى حدٍّ ما منذ عام 2009. وفي حين أنّ 51 في المئة من السنّة العاملين و38 في المئة من الشيعة العاملين أفادوا بالعمل في القطاعين الحكومي وشبه الحكوميّ عام 2019، بَلَغَت عام 2017 النسبتان المئويّتان المقابلتان 47 في

[23] جنغلِر (genglerr)، 2015، ص. 96.

[24] جنغلِر (genglerr)، 2015، ص. 106–107.

[25] جنغلِر (Gengler)، 2015، ص. 108.

[26] جنغلِر (Gengler)، 2015، ص. 115–117.

المئة و33 في المئة فقط، على التوالي. ويعكس على الأرجح هذا الاتجاه النزوليّ قدرة البحرين الأضعف من حيث الاستفادة من الإنفاق الحكوميّ بعد انهيار أسعار النفط عام 2014، وهو يعكس بشكلٍ محتملٍ أيضاً تأثيرات الإقالات الجَماعية في القطاع العام في أعقاب ثورة 2011.

على الرغم من ذلك، إنّ الأمر الأهمّ هو أنّ البيانات الجديدة حول الديموغرافيا الطائفيّة المحليّة الواردة في الدراسة الاستقصائية لعام 2017 تتيح التقييم الكميّ المباشر ليس للتباينات السنيّة–الشيعيّة الإجماليّة في النتائج الاقتصاديّة في البحرين فحسب، وإنّما أيضاً كيفيّة تأثُّر هذه النتائج بالتمييز الجغرافي (أو الدمج) بين المجموعتين على المستوى المحليّ. وبالاستناد إلى الاختلاف المحليّ في الديموغرافيا الطائفيّة، يمكن بسهولةٍ وسرعةٍ تقييم آثار التركيبة الطائفيّة السكنيّة على جودة المنافع الاقتصاديّة المترتبة على الأفراد وحجمها. ينظر التحليل الوارِد في هذا القسم في ثلاثة مُتَغَيّرات مرتبطة بالنتيجة الاقتصاديّة على وجه الخصوص وهي: احتمال التوظيف في القطاع العام؛ وإجمالي دخْل الأُسَر؛ والرضا الاقتصاديّ الإجماليّ الشخصيّ بحسب ما يقيّمه المُجيبون على الدراسة الاستقصائيّة.[27] وبحسب فرضيّة المؤلّف من جديد، ترتبط المستويات الأعلى من الدمج السكنّي بانخفاض التباينات بين المجموعتين من حيث الرفاهية الاقتصاديّة، بسبب عَجْز الدولة العمليّ عن توجيه المنافع بشكلٍ غير متناسبٍ للسنّة المحلّيين باعتبارهم مناصرين سياسيين مُفْتَرَضين. إنّها هذه المساواة النسبية في التوزيع بين الجيران التي تساعد على تعزيز المرونة المحليّة في وجه الصراع الطائفيّ.

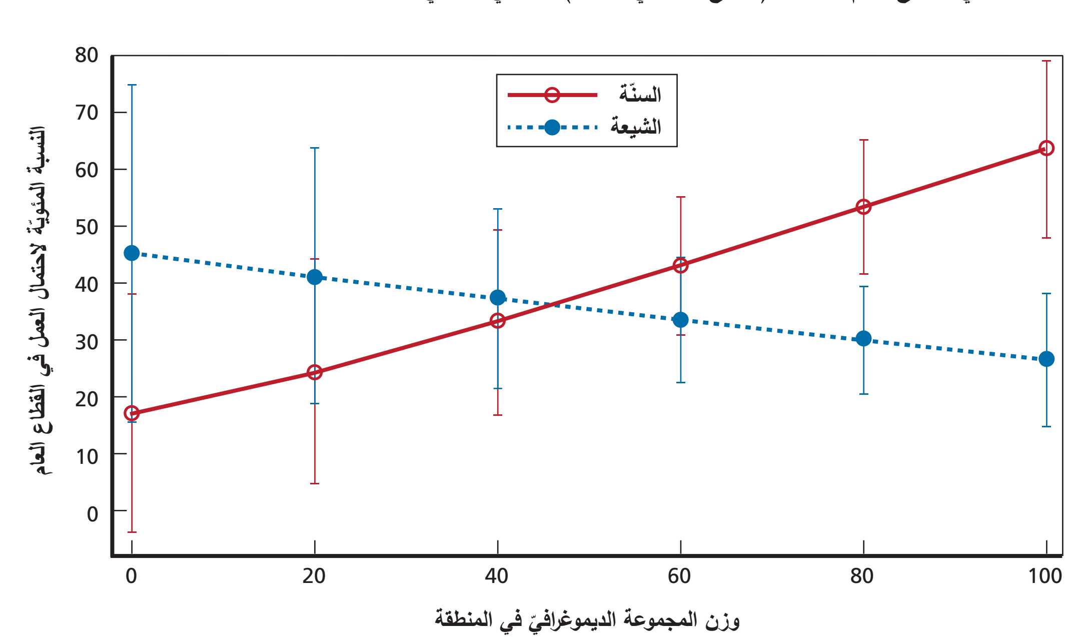
ويتم تصوير نتائج هذا التحليل في حالة التوظيف في القطاع العام في الشكل رقم 3.4، والذي يُبيِّن احتمال التوظيف من قِبَل الحكومة (شَرط التوظُّف وبحسب التركيبة الطائفية المحلية).[28] ويتم تقدير هذه الاحتمالات بشكلٍ منفصلٍ بالنسبة إلى المُجيبين السنّة والشيعة. تُعتبر النتائج مُذهلةً وبديهيّة. ففي أوساط السنّة البحرينيين، يزداد احتمال العمل في القطاع العام مباشرةً نتيجةً للتَمَرْكُز السنّيّ المحليّ، في حين تتراجع في المقابل فرص العمل لحساب الحكومة في أوساط المواطنين الشيعة، إنْ لم يكن بالشكل الملحوظ نفسه بالنسبة إلى إجمالي السكّان الشيعة المحليين. وبحسب ما تدلّ عليه نطاقات الثقة المُحيطَة بالتقديرات الفرديّة بنقطة، تُعتبر هذه الفجوة بين المجموعتين مهمّة إحصائياً على مستويات تمييز محلّي تساوي نسبة 75 في المئة أو تتجاوزها. عند الحدّ الأقصى، يكون لدى سنيّ في منطقة سنيّة حصرياً احتمال يُقَدَّر بـ64 في المئة للعمل لحساب الحكومة، بالمقارنة مع 27 في المئة فقط لشيعيّ من نفْس العمر والجنس والمستوى التعليمي والذي يسكن في منطقة شيعيّة حصرياً. في المقابل، تُبَيِّن النتائج عدم وجود أي تبايُن مماثل بين المُجيبين في المناطق الأكثر اختلاطاً، حيث لا يوجد أي فرْق مهمّ إحصائياً في احتمال التوظيف في القطاع العام بين السنّة والشيعة. ومع ذلك، وبحسب ما بَيَّنَه الشكل رقم 3.3 سابقاً، يعيش حوالي ثُلثَيْ الشيّعة ونصْف السنّة في أحياءٍ حيث تمثّل مجموعتاهما 80 في المئة على الأقلّ من إجمالي السكّان المحليين. وبالتالي، يُعتبر في الواقع الوصول غير المتناسِب إلى التوظيف في القطاع العام في صفوف السنّة الذين يسكنون في المناطق ذات الغالبيّة السنيّة والاستثناء غير المتناسب للشيعة الذين يسكنون في الجيوب الشيعيّة ذا تأثير عمليّ هائل على الأُسَر البحرينية.

---

[27] إنّني أرسُم نموذجاً للنتائج الاقتصاديّة بمثابة نتيجةٍ للمُتَغَيَّر الذي يحدد التمييز الطائفيّ، وبمثابة تفاعُل مُضاعَف مع الهويّة الطائفيّة لمُجيب ما. وتختبر هذه المواصفة أثَر التمييز المحليّ على النتائج لكلّ من السنّة والشيعة على حدة، على التوالي. وتشمل النتائج جميعها المُتَغَيِّرات المضبوطة الديموغرافيّة المعياريّة، ولا سيّما الجنس، والسنّ، والمستوى التعليمي، وغيرها بحسب ما أُشير إليه.

[28] إلى جانب المُتَغَيّرات الإضافيّة التي تحدّد التمييز الجغرافيّ وتفاعله مع الانتماء إلى مجموعة طائفيّة، يُعتبر هذا النموذج الإحصائيّ مماثلًا لتقدير هيكمان (Heckman) الذي يتألّف من خطوتين والوارِد وصفه في جنغلِر (Gengler)، 2015، ص. 108.

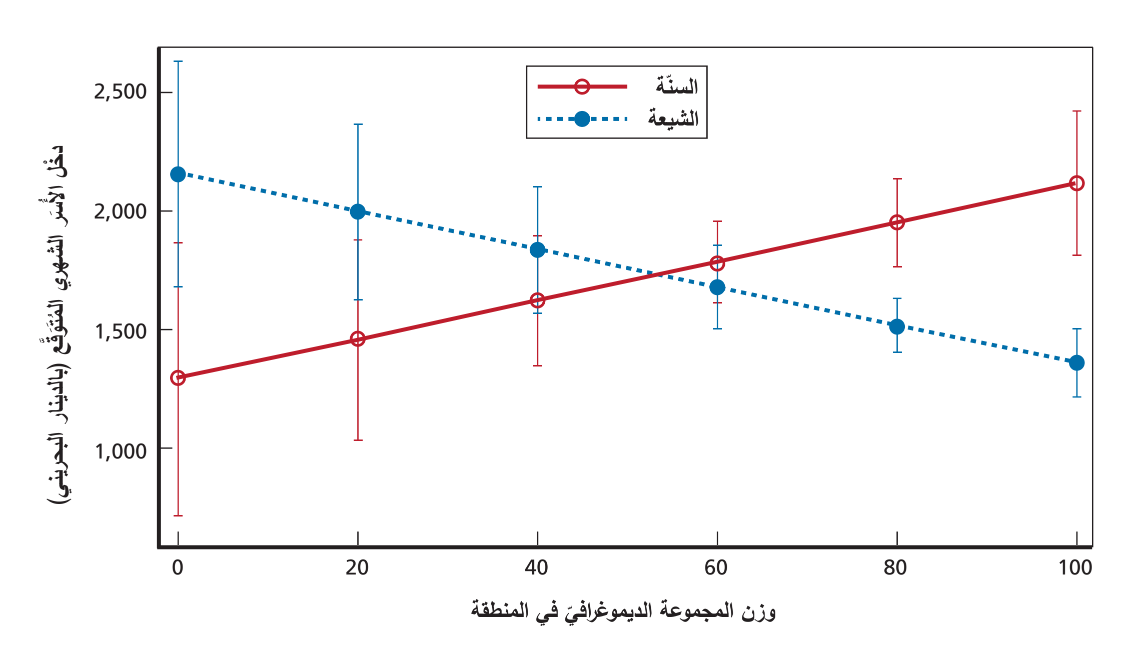
الشكل رقم 3.4
التوظيف في القطاع العامّ والتمييز (التوزع السكاني والعزل) الطائفيّ المحليّ



ويُعتبر التأثير في العالَم الحقيقيّ لهذا التوزيع غير المتساويّ لمنافع الرفاهيّة أكثر وضوحاً لدى النظر في أثر التمييز المحلي على النتائج الاقتصاديّة الإجماليّة لدى قياسها بناءً على دَخْل الأُسرَة المُفاد به. ويتم تصوير هذه النتيجة في الشكل رقم 3.5. وكما هي الحال بالنسبة إلى التوظيف لدى الدولة، تُبيّن بيانات الدراسة الاستقصائيّة أنّ دخْل المواطنين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطابِع الديموغرافيّ لمجموعاتهم المحليّة، حيث يشهد البحرينيون الذين يسكنون في أحياء تُهيمن عليها طائفةٌ واحدةٌ نتائج إيجابية أو سلبيّة بالِغة. وبعد أخْذ آثار جنس مُجيب ما، وسنّه، ومستواه التعليميّ، ووضعه العائليّ، وحالته الوظيفية في عين الاعتبار، يتجاوز دخْل سنيٍّ يعيش في حيّ سنيّ بنسبة 100 في المئة 2,000 دينار بحريني ([Bahraini dinars [BHD]]؛ أي حوالي 5,300 دولار أمريكي [[U.S dollars [USD]]) في الشهر. وبالعكس، يساوي دخْل الأسرة الشهريّ المُتَوَقَّع لشيعيٍّ يعيش في منطقةٍ شيعيّةٍ بنسبة 100 في المئة حوالي 1,300 دينار بحريني (أي حوالي 3,500 دولار أمريكي). ومن جديد، تختفي التباينات المرتكزة إلى المجموعة كلما أصبحت الأحياء أكثر اختلاطاً: فعلى مستويات تمييزٍ تتراوح بين 35 و75 في المئة، لا وجود لأي تبايُن في الدخل مهمّ إحصائياً ومرتكز إلى الطائفة.

ومع ذلك، من الملحوظ عند الحدّ الأدنى من التمييز أنّ الفجوة على صعيد الدخْل بين السنّة والشيعة تُعتَبَر مرّةً أخرى مهمّةً إحصائياً، وإنّما بالاتّجاه الموضوعيّ المُعاكِس. فهنا، يُبلي الشيعة المقيمون في المناطق ذات الغالبيّة السنّية أفضل بكثير من السنّة المُقيمين في المناطق الشيعيّة حصرياً، على الرغم من أعداد السكّان الصغيرة في هذه الحالات. (ويظهر في الشكل رقم 3.4 نمطٌ مماثل، وإنْ غير مهمّ إحصائياً بسبب العدد الصغير للبحرينيين المُقيمين في مناطق حيث يُشكّلون أقليّةً طائفيّة) إنّه دليلٌ قويٌّ يدعم مفهوم أنّ الدولة تُوَزِّع الموارد على مستوى المجموعة، مع استخدام الجغرافيا مقياساً غير كامل، بدلاً منه على

الشكل رقم 3.5
دخْل الأُسَر والتمييز (التوزع السكاني والعزل) الطائفيّ المحليّ



مستوى الفرد. وعلى الرغم من أنّ بعض الأفراد قد يحصلون على تخصيصٍ أصغر أو أكبر من هبات الدولة مما هو مقصود، تُعتبر العمليّة طريقةً مُجديةً وفعّالةً من حيث التكلفة لإفادة المناصرين المُفْتَرَضين مع عدم تبديد الموارد النادرة على أولئك الذين يُعتَقَد أنّهم خصومٌ.

إنّ مُتَغَيِّر النتيجة الأخير الذي يتمّ النظر فيه هو قياسٌ شخصيٌّ بدلاً منه موضوعيّ للرفاهية الاقتصاديّة. لقد طُلِبَ من المُجيبين على الدراسة الاستقصائيّة تقييم مدى رضاهم الإجماليّ عن وضْع أُسْرَتهم الماليّ على مقياسٍ تصاعديٍّ من 0 إلى 10. وأفاد السنّة بالإجمال بمستوى رضا متوسّط أعلى بَلَغ 6.0، بالمقارنة مع متوسّطٍ بَلَغ 5.4 في أوساط الشيعة ($p = 0.001$). ولكن، وكما هو الأمر بالنسبة إلى حالتيْ النتيجتين الاقتصاديتين الأخريين، يَتَّسِع التبايُن الإجمالي بشكلٍ كبيرٍ لدى أخْذ التركيبة الطائفيّة المحليّة في عين الاعتبار. ويُوَضِّح الشكل رقم 3.6 هذا النمط المألوف: يزداد الرضا الاقتصاديّ المُقَيَّم ذاتياً في أوساط السنّة مع كثافتهم الديموغرافيّة المحليّة، في حين يتراجَع في أوساط الشيعة مع الغالبية الشيعيّة، وذلك بشكلٍ كبيرٍ جداً في هذه الحالة. وبالفعل، يُقَدَّر أنّ لشيعيٍّ يعيش في حيٍّ شيعيٍّ حصرياً مستوى رضا أقلّ من 5 على مقياس من 0 إلى 10، بالمقارنة مع مستوى مُتَوَقَّع يساوي 7.5 لشيعيٍّ يعيش في حيٍّ سنّيّ حصرياً. ومن الناحية النسبية، يتوافَق ذلك مع زيادةٍ بنسبة 50 في المئة في الرضا الاقتصاديّ المُتَوَقَّع للشيعة الذين يعيشون في جيوبٍ سنيّةٍ بدلاً منها شيعيّة.

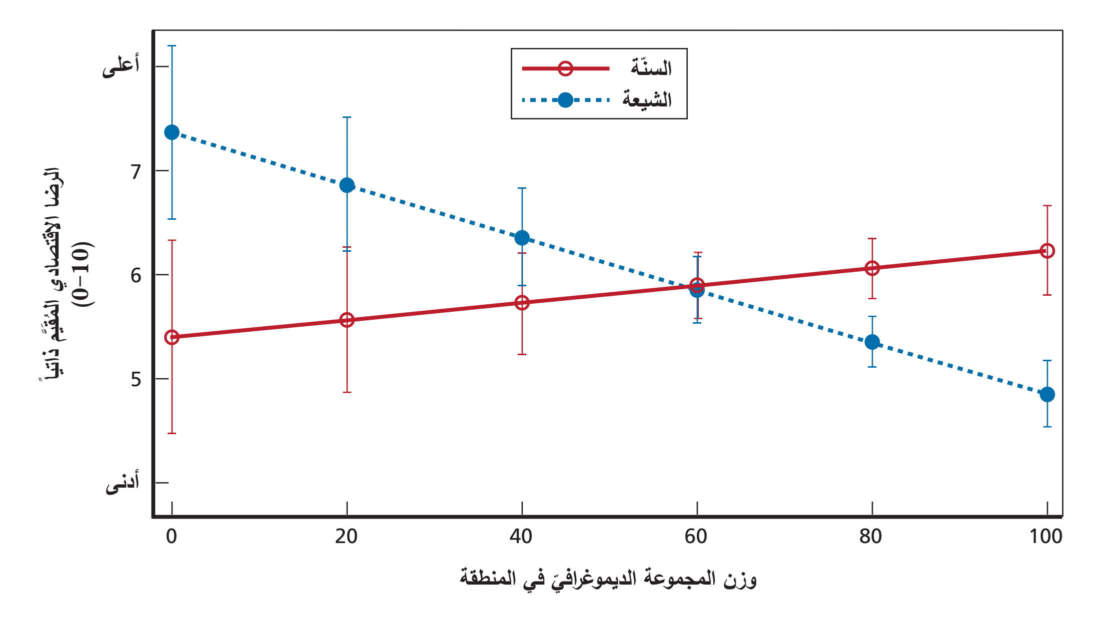
تُبَيِّن البيانات التي تمّ جمْعها في الدراسة الاستقصائيّة لعام 2017 نتيجةً موضوعيّةً مُشْتَرَكة: فسواء جرى القياس بِقِيَمٍ موضوعيّةٍ أو شخصيّة، ترتبط ثروات المواطنين السنّة والشيعة في البحرين ارتباطاً وثيقاً بأماكن إقامتهم. قد يلاحظ طلاب التاريخ البحريني أنّه لطالما كانت هذه هي الحال، إلا أنّ التحليل السابق يرسم صورةً دقيقةً لحجم التمييز السكنّي في البلد وتداعياته. يستفيد أفراد المجموعة السنيّة من التجانُس

الجغرافيّ باعتبار أنّه باستطاعة الدولة التأكُّد من حُسن إنفاق الموارِد المُوَزَّعَة في هذه المناطق. ومن جهةٍ أخرى، يُيسّر أيضاً تَمَركُز السكّان الشيعة صنْع قرارات الدولة السهل بشأن التوزيع، وإنّما على نحوٍ يَضرُّ بهم. ومن السخرية أنّ نفس الإشارات الظاهِرة التي تدلّ على الهويّة الشيعيّة ويُقصَد بها أن تكون رموزاً لتحدّي نظام آل خليفة (Al Khalifa) المَلَكي، وهي الأعلام السوداء المُحلِّقَة فوق المنازل، والرسوم على الجدران المناهِضة للنظام، واللافتات في الشوارع التي تُذْكُر استشهاد الإمام الحسين، تُشكّل مناراتٍ حقيقيّة تُعْلِم الدولة بأنّ منطقةً مماثلةً يصُحّ إهمالها، لأنّ سكّانها هم أصلاً خسارةً سياسيّة. إنّ الأمر الواجب القيام به في القسم الأخير هو تعقُّب كيف شَكّل التمييز التوزيعي بحسب التركيبة الديموغرافيّة المحليّة دافِعاً للمرونة الطائفيّة، أو بدلاً من ذلك للصراع، خلال ثورة عام 2011. ولهذه الغاية، إنّنا نعود إلى حالتيّ مدينة عيسى (‘Isa Town) ومدينة حَمَد (Hamad Town) التوضيحيّتين.

الدمْج المحلّي والعلاقات الطائفيّة خلال ثورة عام 2011

بحسب ما تمّ توضيحه سابقاً، قليلون جداً هم البحرينيون الذين يعيشون في مناطق حيث يمثّلون أقلية طائفية، إذْ يُقيم ثُلث السنّة وأكثر من نصف المواطنين الشيعة في أحياء مُخصّصة حصرياً لمجموعاتهم. لم يَنْتُج عن فترة الاضطرابات المُطوَّلَة التي تَلَت ثورة فبراير/شباط 2011 إلّا مخاطِرَ محدودةً من حيث وقوع


الشكل رقم 3.6
الرضا الاقتصاديّ المُقيّم ذاتياً والتمييز (التوزع السكاني والعزل) الطائفيّ المحليّ



ملاحظة: يدلّ أعلى على أنّ أفراد المجموعة هم أكثر رضا من رفاهيّتهم الاقتصاديّة (مثلاً، تمّ تقييم الرضا بأعلى من 7). ويشير أدنى إلى أنّ أفراد المجموعة هم أقلّ رضا من رفاهيتهم الاقتصاديّة (مثلاً، تم تقييم الرضا بأدنى من 5).

مواجهةٍ مباشرةٍ بين المواطنين السنّة والشيعة العاديين، لا سيّما حيث ترافَقَت مع حواجِز رسميّة وغير رسميّة على الطرقات أعاقت التجوُّل بين المناطق السكنيّة. وبالفعل، ذَكَر جيمس فيرون (James Fearon) وديفيد لايتِن (David Laitin) "نطاق المجتمع العالميّ الطابع" الخاص بالجزيرة ليشرحا أسباب تَجَنُّب البحرين حرباً أهليّةً شاملةً حتّى الآن، والتي كان يُمكِن تَوَقُّعَها بالاستناد إلى أغلبيّة النماذج التجريبيّة للصراع داخِل الدول.[29] وللأغراض الحاليّة، يُعتبر الفصْل المكاني لمجموعات البحرين الطائفيّة مهمّاً لأنّه يعني أنّ الصراع الطائفيّ الخفيّ ليس ملحوظاً إلا بشكلٍ نادر، حيث يَتَّضِح بشكلٍ رئيسيٍّ في السرديّات التي تتم روايتها عن تَفَكُّك الصداقات والزيجات، و"توتّرات" طائفية غامضة، وما إلى هنالك.

وبالإضافة إلى ذلك، عُزِيَت الحالات النادرة الملحوظة من المواجهة الماديّة بين المواطنين السنّة والشيعة خلال الثورة إلى خطرٍ بسيطٍ بقدر ما عُزِيت إلى طابِع علاقات المجموعات المحليّة. فعلى سبيل المثال، جَرى الاشتباكان الطائفيان الأكبر والأكثر عنفاً واللذان تمّت مشاهدتهما في ذروة انهيار القانون والنظام في مارس/آذار 2011، خارج الوضعيات السكنيّة تماماً. فبتاريخ 13 مارس/آذار، اندَلَع العنف بين المعارضة ومناصري الدولة في جامعة البحرين (University of Bahrain) الرسمية الرئيسيّة، وهي كناية عن حرمٍ معزولٍ عند الحافّة الجنوبيّة المأهولة من البلد. وبحسب السرد الجازم للّجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق (Bahrain Independent Commission of Inquiry [BICI])، "تمّ استخدام السكاكين، والسيوف، والألواح الخشبية، والصخور وغيرها من الأغراض"؛ وأُضْرِمت النار في المبنى الذي زُعِم أنّ المحتجّين قد اختبأوا فيه من المُهاجمين الموالين للحكومة؛ "وتمّ تدمير عددٍ من المركبات الخاصّة."[30] وقد تمّ إرسال شرطة مكافحة الشغب من أجل تفريق المتظاهرين المعارضين، وعُلِّقَت الدروس لأكثر من شهرين.

وَوَقَعَت الحالة البارزة الثانية من المواجهة السنيّة–الشيعيّة المباشرة قبل يومين، عندما نَظّمَت المجموعات المعارِضَة المتشدّدة مسيرةً إلى مُجَمَّع القصر المَلَكي في الرِفاع (al–Riffa‘)، وهو المقرّ التقليديّ للعائلة الحاكِمَة والقبائل السنيّة الحليفة. انضمّ حوالي 3,000 مُحتجّ من القرى الشيعية المجاورة إلى المسيرة، في حين "تَجَمَّعت أعدادٌ كبيرةٌ من سكّان الرِفاع ذي الغالبية السنيّة... خَلْف حاجزٍ للشرطة" أُقيم لمَنْع المتظاهرين من دخول المنطقة.[31] وفي المجموع، استعدّ للقتال ما يُقَدَّر بـ8,000 فرْد مُسلَّحين بأسلحةٍ ارتجاليّة، على جانبيْ الحاجِز المتقابليْن، ما أدّى إلى وقوع مئات الإصابات المُفاد بها. وقد كان بين المشاركين عضو البرلمان المحليّ والسلفيّ الإمام الشيخ جاسِم السعيدي (Sh. Jassim al–Sa‘idi)، الذي تمّ تصوير مَقْطع فيديو له وهو يَحُضّ الجماهير ويُهين الشيعة، مُلَوِّحاً بسيف.[32] وفي وقتٍ ما بعد ذلك، استخدمت الشرطة الغاز المُسَيِّل للدموع لإبعاد المُشاركين في المسيرة والحشود الموالية للحكومة "المُحْتَشِدة

---

[29] جيمس فيرون (James Fearon) وديفيد لايتِن (David Laitin)، "البحرين" ("Bahrain")، مخطوطة غير منشورة، 15 يونيو/حزيران 2005، ص. 8.

[30] اللّجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، "تقرير اللجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق" (*Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry*)، النسخة الأخيرة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2011، ص. 128–129.

[31] اللّجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، 2011، ص. 121–122.

[32] e14feb، "زعيم البلطجية السعيدي يُجيّش المليشيات المسلحة" ("*Baltajiya* Headman al–Sa‘idi Enlists Armed Militias")، يوتيوب (YouTube)، 13 مارس/آذار 2011.

في جوار مقرّ رئيس الوزراء للتعبير عن دعمها [للحكومة].“[33]

تنطوي الحادثتان على حدّ سواء على مزيجٍ مربكٍ من السياسة والعلاقات الاجتماعية: فهل كان المقاتلون يقاتلون ضدّ الطائفة المنافِسة أو ضدّ الفصيلة السياسية المنافِسة التي تداخَلَت عضويتها مع الهويّة الطائفيّة؟ على الرغم من أنّ الطرفين كانا قادريْن على تحفيز أتباعهما من خلال استخدام الصوَر النمطيّة المُسَيَّسَة للمجموعة المعارِضة، مع إشارة السنّة إلى المُحتجّين الشيعة بمصطلح الرواِفِض *(rawāfyd)* أي ”الذين يرفضون“ السلطة الدينيّة والسياسية المشروعة، ورَفْض الشيعة للموالين السنّة على أنّهم من البلطجيّة *(baltajiya)*، أي ”سفّاحو“ النظام المرتزقة، كانت المنافسة من كل واحد من الطرفين مرتبطةً بشكلٍ رئيسيٍّ بالدولة. لقد سعى المُحتجّون الشيعة للضغْط على الحكومة من خلال إبداء معارضةٍ شعبيّةٍ داخلياً وأمام الجماهير الدوليّة على حدٍّ سواء، في حين سعى السنّة إلى مواجهة الشيعة، ليس باعتبارهم أتباع مدرسةٍ منحرفةٍ من الإسلام، وإنّما باعتبارهم منافسين لنظامٍ سياسيٍّ أفضل، إنْ لم يكن مثالياً (أقلّه بالنسبة إليهم).[34] ومن خلال الدفاع عن الدولة، هَدَف السنّة إلى الدفاع عن مصالحهم المتأصّلة في الوضع القائم: التَفَوّق في الوضع الاجتماعي والسياسيّ على مواطني بلدهم الشيعة ووصولٌ تفضيليٌّ إلى موارد الدولة. يُديم الفصل الماديّ حالات عدم المساواة المرتكزة إلى المجموعة، مؤجِّجاً الخصومة بين المستفيدين من النظام والمنبوذين.

وتساعد هذه النتيجة المُستَخْلَصَة على شرْح أوجُه الفرْق القائمة منذ وقتٍ طويلٍ في العلاقات الطائفيّة بين سكّان المستوطنتين المُختَلَطَتَيْن واللتين تمّ النظر فيهما مطوّلاً في ما تقدّم. فعلى الرغم من أنّ العدائيّة كانت ربّما قائمة أثناء الثورة في كلٍّ من مدينة حَمَد ومدينة عيسى، ”انتهت العلاقات الفرديّة في المكانين كليهما،“ بحسب ما قاله أحد البحرينيين[35]، وشَهِدَت الأولى فحسب مواجهات ماديّة مستمرّة بين أفراد هاتين المجموعتين العاديين. في الواقع، لقد شَهِدَت مدينة حَمَد حتّى نشوء ”ميليشيات“ سنّيّة مُصمَّمَة ذاتياً وَثَّقَت مآثرها المُعادية للشيعة على يوتيوب (YouTube).[36] وبحلول يناير/كانون الثاني 2012، كان الصراع منتظماً بما يكفي ليَحُثّ على توجيه رسالةٍ إلى الملك حَمَد من قائد المجموعة المعارِضة الرئيسيّة الوِفاق (al-Wifaq)، الشيخ علي سلمان (Sh. ‘Ali Salman)، للاشتكاء من أنّ ”سكّان دار كُلَيْب (Dar Kulaib) [وهي قرية شيعيّة متاخمة لجنوب مدينة حَمَد] ... مُعرّضون لهجمات من قِبَل مجموعاتٍ من المدنيين المسلّحين بحماية القوّات الأمنيّة، ما يشير إلى تنسيقٍ وتواطؤٍ بين القوّات الأمنيّة والميليشيات.“ ويتابع قائلاً إنّ الهجمات ”الليليّة“ و”فَشَل المجموعات الأمنيّة بتأدية دورها المتمثّل بردْع الميليشيات“ لم يترك للسكّان أي

[33] اللّجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، 2011، ص. 122.

[34] يَتَمَثَّل أحد الاستثناءات القابلة للجدل بالمشاجرة التي وَقَعَت في ديسمبر/كانون الأول 2011 في المحرّق (al-Muharraq) وانطوت على موكبٍ من المُشيّعين الشيعة الذين كانوا يحيون ذكرى ”عاشوراء“ المقدّسة وسكّان سنّة بقيادة مسؤولٍ أمنيٍّ سابقٍ في الدولة. لقد تجاهَل المنظّمون بحسب ما بدا أوامر وزارة الداخلية (Ministry of Interior) بتغيير مسار الموكِب لتَجَنُّب المناطق السنيّة، ما تَسَبَّب بردّ فعل قوي في أوساط سكّان أحد الأحياء. على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة السياسيّة العلنيّة لمواكب عاشوراء في البحرين (خوري [Khuri]، 1981؛ لورانس لوير [Laurence Louër]، ”السياسة الشيعيّة العابِرة للدول“ *[Transnational Shia Politics]*، نيويورك: دار نشْر جامعة كولومبيا [Columbia University Press]، 2008؛ وجنغلِر [Gengler]، 2015)، من الصعب النظر إلى الحلقة على أنّها مجرّد تعصُّب ديني. راجِع محمّد العلي (Mohammed al-A‘ali)، ”الاشتباكات تصدر شرارات المناداة بالهدوء“ (”Clashes Spark Plea for Calm“)، غالف دايلي نيوز *(Gulf Daily News)*، 4 ديسمبر/كانون الأول 2011.

[35] مقابلة مع المؤلّف عبْر سكايب (Skype)، مايو/أيار 2017.

[36] إنّ أحد الأمثلة هو ميليشيا الفاروق (Faruq Militia). راجِع Alfarooqmli، ”ميليشيا الفاروق تقتحم كرزكان وتمسح الإساءات“ (”The Faruq Militia Storms Karzakan and Wipes Out Graffiti“)، يوتيوب (YouTube)، 10 أغسطس/آب 2011.

خيار آخر سوى طلَب المساعدة من منظّمات دوليّة.[37]

يكْمُن جزءٌ من تفسير المرونة الأكبر نسبياً في وجه الطائفيّة والتي لوحِظَت في مدينة عيسى، خلال الثورة وعلى مدار العقود السابقة على حدّ سواء، في مُخطَّط المدينة المادي. فبالمقارنة مع مدينة حَمَد، تتميّز مدينة عيسى بدمجٍ ديموغرافيٍّ أكبر على المستوى المحليّ وبمزيدٍ من المساحات العامّة حيث تتسنّى للسكّان فرصة الالتقاء والتفاعل. ومن أصل المناطق الخمس في مدينة عيسى والمشمولة في الدراسة الاستقصائية لعام 2017، تعكس أربع مناطق مثلاً مزيجاً طائفياً من 60 في المئة من الشيعة مقابل 40 في المئة من السنّة، في حين كان انعدام التوازن الأكثر حدّةً على مستوى الحيّ يساوي 67 في المئة من السنّة مقابل 33 في المئة من الشيعة. وفي المقابل، من أصل أحياء مدينة حَمَد العشرة التي شملتها الدراسة الاستقصائية عام 2017، ضمّت ثلاثة أحياء مجموعات سكّان تشكّلت من 80 في المئة أو أكثر من السنّة، وكان حيّان آخران شيعيين بنسبة 83 في المئة و75 في المئة على التوالي، وكان حيّ آخر شيعياً بنسبة 67 في المئة. وبالتالي، انحرف نصْف المناطق التي شملتها الدراسة الاستقصائيّة في مدينة حَمَد بشكلٍ أكثر أو أقلّ حدّةً إلى كون سكّانها المواطنون ذا غالبية سنيّة أو شيعيّة. (على الرغم من عدم تحديد ذلك في بيانات الدراسة الاستقصائيّة، سيزيد السكّان غير الوطنيين بشكلٍ إضافيٍّ عدد السكّان السنّة المحليين في المناطق حيث هم متعدّدون). وعلى الرغم من أنّ مدينة حَمَد هي بمجملها مساحةٌ حضريّةٌ مختلطة، فهي خاضعةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ للتمييز على طول خطوطٍ طائفيّةٍ على مستوى الأحياء.

ومع ذلك، تُبَيِّن مدينة عيسى مؤشّرات على الفصل الجَماعيّ. فعندما زار المؤلّف المدينة عام 2009، كان متجر التسوّق الرئيسيّ فيها مثلاً يضمّ مسجديْن منفصليْن واحد سنيّ وآخر شيعيّ يقعان عند طَرَفَيْ الممرّ المقابلين. وبالتالي، بما يتجاوز الدمج الماديّ بحدّ ذاته، فما هو الأمر الآخر الخاصّ بمدينة عيسى والذي يساعد على تفسير مرونة سكّانها الملحوظة في وجه الصراع الطائفيّ خلال أوقات أزمةٍ سياسيّة؟ قد يبدو أنّ فرقاً رئيسياً يكمُن في الطبيعة العامّة الأوسع مقابل الطبيعة الخاصّة لمدينة حَمَد بالمقارنة مع مدينة عيسى. يدين سكّان الأولى، مواطنين وغير مواطنين على حدّ سواء، بمنازلهم حرفياً، الكثير منهم يعمل في قطاع الأمن، يدينون بأعمالهم أيضاً لهبات الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يُمَكِّن تمييز مدينة حَمَد الداخليّ بين الجيوب السنّة والشيعة الدولة من توجيه الموارِد إلى دوائر جماهيرية محدّدة داخل المدينة. فبالنسبة إلى السنّة، يساعد الدفاع القويّ ضدّ الهجمات المُتَصَوَّرَة على النظام على وقْف احتمال حدوث تحوّلٍ ضارٍ شخصياً في تخصيص الموارد الاقتصاديّة يَنْتُج عن التغيير السياسي الجذري ويقدّم مؤشراً قوياً على الدعم الذي قد يُتيح الاستفادة من منافع إضافيّة.

وعلى نقيض من ذلك، يُشكّل الإسكان العامّ (iskān) نسبةً مئويّةً أصغر من المساكن في مدينة عيسى، والتي تَكْثُرُ فيها المنازل الخاصّة الموروثة، أو المُشتراة، أو المُستأجرة من قِبَل بحرينيين من الطبقة الوسطى. ويعني أيضاً التوزيع المتساوي بشكلٍ بارزٍ للسكّان المواطنين السنّة والشيعة على مستوى الأحياء أنّ الدولة غير قادرة على توجيه الموارد بفعاليّة للمناصرين بدون إفادة غير المناصرين في الوقت عينه. وعلى عكس ما هي الحال عليه في مدينة حَمَد وأغلبية المواقع الأخرى في البحرين، إمّا يستفيد الجميع في مدينة عيسى من السِلَع العامّة أو لا يستفيد أي أحد، ما يحدّ من حالات عدم المساواة الطائفيّة والمظالِم التي تقوم على تصوّرات عدم الإنصاف في توفير الخدمات الحكوميّة. وعلى المستوى الفرديّ أيضاً، يوفّر السَكَن في

[37] جاستِن جنغلِر (Justin Gengler)، "ماذا عن إصلاح جهاز الشرطة ذلك" ("How About That Police Reform")، الدين والسياسة في البحرين (Religion and Politics in Bahrain)، منشور على مدوّنة، 8 يناير/كانون الثاني 2012.

مدينة عيسى درجةً من عدم الكشف عن الهوية الاجتماعيّة غالباً ما لا تتوفّر في البحرين. فسواء كان ذلك في طلب عمل أو في سياق التفاعل اليوميّ بين المواطنين الأقران، لا تنقل تسمية مدينة عيسى بحدّ ذاتها أي معلومات طائفيّة، في حين سيُفترض على الفور أنّ مواطناً يعيش في سنابِس (Sanabis) هو شيعيّ، وأنّ مواطن من الرِفاع (Riffa') هو سنّيّ، وما إلى هنالك. وأخيراً، ومع فَصْل الثروة الاقتصاديّة الشخصيّة عن الهويّة الطائفيّة في مدينة عيسى، من الأقلّ ترجيحاً أن تعكس آراء الحكومة الديناميكيّات الزبائنيّة المعياريّة المرتكزة إلى المجموعة (الاستفادة الحصرية من خلال الانتساب إلى مجموعة ما). هناك، يتمّ تشكيل وجهات نظر المواطنين وسلوكهم تجاه الدولة بفِعْل الظروف الفرديّة، ما يُحبط الحوافِز للهجوم على النظام أو الدفاع عنه إنْ بمثابة فردٍ من مجموعةٍ مميّزةٍ أو مجموعةٍ محرومة.

ويمكن إيجاد دليل إضافيّ لصالح هذا التفسير من خلال مقارنة العلاقات الطائفيّة خلال الثورة في مجالٍ آخر مُقسّم بين القطاعين العام والخاص، وهو الاقتصاد. وبشكلٍ سيئ للسمعة، ما هي إلا فترة وجيزة بعْد اندلاع الاحتجاجات في فبراير/شباط 2011، حتّى اتّخذت الحكومة البحرينيّة إجراءً عقابياً واسع النطاق ضدّ عمّال القطاع العام المُتَّهمين بالمُشارَكَة في الاحتجاجات أو دعْمها بخلاف ذلك، بما في ذلك أولئك الذين انضمّوا إلى الإضرابات العمّاليّة، والأطباء والممرّضين الذي عالجوا المتظاهرين في مستشفى السلمانيّة (Salmaniya Hospital) العام في البحرين، وحتّى الأفراد الذين تمّ تحديدهم على أنّهم موظّفون حكوميون عَبَّروا عن آراءٍ حساسةٍ على الإنترنت. وبالمجموع، طُرِد عدة آلافٍ من العمّال، ما استدعى تقديم شكوى بشأن حقوق العمّال من قِبَل اتّحاد العمّال الأمريكي (American Federation of Labor) الذي يتّخذ مقراً له في الولايات المتحدة ومؤتمر المنظّمات الصناعيّة (Congress of Industrial Organizations) على أساس أنّ عمليات الطرد من العمل انتهكت اتفاقية التجارة الحرّة التي أبرمتها البحرين مع الولايات المتحدة.[38] وقد تلقّت اللّجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق (BICI) 1,624 بياناً من أفراد طُرِدوا أو تمّ تعليق عملهم في فبراير/شباط ومارس/آذار 2011. وبالمجموع، جَرَت 84 في المئة من هذه الحالات في هيئات حكوميّة أو شبه حكوميّة، بالمقارنة مع 259 شكوى من موظّفين من شركات "أخرى" من القطاع الخاص.[39] ويمكن أن تُفَسِّر المعايير المختلفة المُسْتَخْدَمَة لطرْد العمّال التبايُن بين القطاعين العام والخاص. وتفيد اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بأنّه، وفي حين كان إنهاء الخدمة في القطاع الخاص مُبرَّراً "بالتغيُّب عن العمل" و"الانخراط في نشاطٍ نقابيٍّ مرتبطٍ بالمظاهرة،" استُخْدِمَ في القطاع العامّ سببٌ آخر لطَرْد العمّال هو: "التعبير العلنيّ عن آراءٍ لا تتوافق مع الأنظمة الداخليّة للوزارات المعنيّة."[40] وفي الوكالات والمؤسّسات المرتبطة بالدولة، كان يُتَوَقَّع من العمّال أن يكونوا داعمين أو أن يلتزموا الصمت على الأقلّ باعتبار ذلك شرطاً فعّالاً لتوظيفهم. وبعبارةٍ أخرى، بغض النظر عن إخفاقات الحكومة السياسيّة، يجب أن يكون موظّفوها ممتنّين لليد التي تُطعمهم.

---

[38] اتّحاد العمّال الأمريكي (American Federation of Labor) ومؤتمر المنظّمات الصناعيّة (Congress of Industrial Organizations)، "المستند الرسمي المُقَدَّم لمكتب الشؤون التجارية والعمّالية" (Office of Trade and Labor Affairs) بموجب الفصل رقم 15 من اتفاقية التجارة الحرّة بين الولايات المتحدة والبحرين (U.S.–Bahrain Free Trade Agreement): بشأن فَشَل حكومة البحرين في الامتثال لالتزاماتها بموجب المادّة 15.1 من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين،" 21 أبريل/نيسان 2011.

[39] تشمل أيضاً فئة "الأخرى" على الأرجح بعض المنظّمات شبه الحكومية الأصغر حجماً، ما يجعل من ذلك تقديراً متحفّظاً لنسبة القطاع العام مقابل القطاع الخاص من حيث عمليات طَرْد الموظّفين.

[40] اللّجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، 2011، ص. 331.

وتروي سرديّات البحرينيين الذين عملوا خلال الأزمة حكايةً مماثلة. فبحسب أحد الذين تمّت مقابلتهم، عَثَر بالإجمال العمّال الشيعة في الجسم الطبّي في مستشفى السلمانيّة والذين إمّا طُرِدوا من عملهم أو شعروا بأنّهم غير مُرَحَّب بهم بعد الثورة على وظائف جاهزة في منشآت خاصّة.[41] وقد أتى شخصٌ آخر تمّ الاتصال به وهو موظّف في القطاع المالي على وَصْف توتّرات معزولة تمّ نزْع فتيلها من خلال بذْل جهودٍ من قِبَل الإدارة للحدّ من الصراع بين العمّال السنّة والشيعة بدلاً من تفاقمه. فمثلاً، لم تأتِ مذكّرةٌ داخليّةٌ رامية إلى إدراج أسماء موظّفي المصارِف المُنخرطين في المظاهرات بأي نتيجة. وبالمثل، أُعْذِرَ لأسبابٍ أمنيّةٍ العمّال الذين تزامَنَ تغيُّبهم مع إضراب دام لمدّة أسبوعين دَعَت له المجموعات المعارِضة، على أساس أنّ تنقّلاتهم إلى المكتب كانت لتُعَرِّضهم للخطر.[42] وبالتالي، يتمّ التسامُح مع التغيُّب عن العمل، وهو أساس الطرْد من العمل في إحدى المنظّمات، وتشجيعه ظاهرياً في منظّمة أخرى خوفاً على رفاهية العمّال. ويكمن الاختلاف هنا أيضاً في طبيعة العلاقة بين الفرد والمؤسسة: في حين يحتاج مصرفٌ ما إلى موظّفيه المُتخصّصين للاضطلاع بالعمل بفعالية، تَعْتَبِر وزارةٌ ما أنّ عمّالها بحاجةٍ إليها أكثر مما هي بحاجةٍ إليهم. وعندما تكون الغاية بحدّ ذاتها هي توزيع الرفاهيّة من خلال التوظيف، يجب طبيعياً استبدال الموظّف الذي يُعتبَر أنّه لا يستحقّ صدقة الدولة بآخر يستحقها. ومن منظور نخبة البحرين الحاكِمة، إنّ أي شيء آخر هو سوء تخصيص للموارِد النادرة.

خلاصة

لقد شَرَح هذا الفصل الاختلاف في المرونة الطائفيّة الملحوظ في البحرين خلال ثورة عام 2011 الشعبيّة وبعدها. تُحدّد نتائج مقارنةٍ كيفيّةٍ (وصفيّةٍ) بين المستوطنتين المختلطتين الأكبر في البلد، وهما مدينة عيسى (Isa Town') ومدينة حَمَد (Hamad Toown)، والرؤى التجريبية المُسْتَخْلَصَة من دراسة استقصائيّة تمثيليّة وطنياً للسكّان البحرينيين الدمج السكّني باعتباره مُحدِّداً رئيسياً لهذه المرونة. يجادل الفصل أنّ آثار الاختلاط الجَماعيّ الإيجابيّة تتدفق عبر مساريْن منفصلَيْن. ترتبط الآلية الأولى والأكثر مباشرةً بالخصائص الماديّة للوضعيات الحضرية المختلطة حقاً، والتي تشجّع التفاعل اليومي بين السكّان والاتصال بين أفراد المجموعات الاجتماعيّة والسياسية المختلفة. وتتماشى هذه الملاحظة مع الدراسات السابقة الموضوعيّة في علْم النفس ومجالات أخرى والتي تشير إلى أنّ التواصل الإيجابي بين المجموعات يمكن أن يُخفّف من مشاعِر العداء تجاه أفراد مجموعاتٍ خارج الجَماعة ويحدّ من الصراع معهم.

وتتمثّل آلية ثانية غير مباشرة مُوَضَّحَة هنا بأثر الاختلاط الجَماعيّ على التكافؤ التوزيعي المحلي في سياق اقتصادٍ ريعيٍّ مثل اقتصاد البحرين. لقد وَفَّر تحليل بيانات الدراسة الاستقصائية على مستوى الفرد والتي تمّ جمعها عاميْ 2016 و2017 دعماً مُقنعاً لاقتراح أنّ النتائج الاقتصاديّة في البحرين تعتمد بشكلٍ حاسمٍ على الطابع الديموغرافيّ لمنطقة سكن مواطنٍ ما، مع إبلاء سكّان المناطق ذات الغالبية السنيّة، من الطائفتين، أفضل من الأفراد الذين يعيشون في مناطق مأهولة من قِبَل الشيعة. وتشير هذه النتيجة المُسْتَخْلَصَة المُتّسقة على امتداد القياسات الموضوعيّة والشخصيّة للرفاهية الاقتصادية إلى استراتيجيّةٍ واضحةٍ

[41] مقابلة مع المؤلّف عبر سكايب (Skype) مايو/أيار 2017.

[42] مقابلة مع المؤلّف عبر سكايب (Skype) مايو/أيار 2017.

مرتكزةٍ إلى الجغرافيا لتوزيع الموارد. إنّ البحرين ودول أخرى من الخليج العربي بدرجات متفاوتة، والتي تفتقر إلى القدرة على تخصيص المنافع على أساسٍ فرديّ، تسعى إلى تقسيم الدوائر الجماهيرية السياسيّة جغرافياً، مع استهداف معاقل المجموعات داخل الجَماعة وإهمال جيوب المجموعات خارج الجَماعة، حتّى وإن عنى هذا الأمر حصول بعض الأفراد على أكثر من حصّتهم المقصودة من المنافع أو أقلّ منها. يديم هذا التمييز الماديّ حالات عدم المساواة الاقتصاديّة والسياسيّة المرتكزة إلى المجموعة، مؤجّجاً الخصومة والاستياء في صفوف أفراد المجموعات التي تتلقى فائضاً من الخدمات وتلك التي تعاني من نقْص في الخدمات.

وتتصدّى المناطق السكنيّة المختلطة لهذا الضغط باتجاه الصراع من خلال المساعدة على تحقيق المساواة في التوزيع الاقتصاديّ على المستوى المحلي. تحول الأحياء البحرينيّة حيث يعيش السنّة والشيعة جنباً إلى جنب دون التوجيه المباشر للموارد لأفراد دائرة جماهيرية طائفيّة–سياسيّة واحدة. وفي المناطق المختلطة، ستميل السِلَع العامة مثل البنية التحتيّة والمنشآت التعليمية والطبية والأمن إلى إفادة السكّان إمّا معاً أو لا تفيدهم على الإطلاق. علاوةً على ذلك، لا يكشف السَكَن في مجتمعٍ مختلطٍ مثل مدينة عيسى عن أيّ أمرٍ متعلّقٍ بالانتماء الطائفي المحتمل أو التوجُّه السياسيّ، في حين يمكن استخدام السَكَن في جَيْبٍ طائفيٍّ لاستنتاج هذه المعلومات لصالح مواطنٍ ما أو ضدّه. وباختصار، لا تقدّم الوضعيات الجغرافية المدمجة أي مقياس طائفيّ للدولة لإنارة قرارات التخصيص، فارِضَةً عليها خياراً صعباً هو: إمّا تجاهُل منطقةٍ بأكملها والمخاطرة بإبعاد عددٍ من المناصرين أو نشْر الموارد حتّى وإنْ كان ذلك يعني أرجحيّة استفادة بعض الخصوم.

ويجب أن يكون واضحاً أنّ هذه الديناميكيّة تُوفِّر حوافِز قويّة لأفراد المجموعتين للانتقال إلى مناطق حيث يمكنهم توقُّع الاستحواذ على حصّة أكبر من موارد الدولة. فبالنسبة إلى المواطنين الشيعة، يعني هذا على الأرجح مغادرة قريةٍ أو جيْبٍ يقع في ضاحية ويعانيان من نقصٍ في الخدمات للانتقال إلى وضعيّة حضرية أكثر اختلاطاً، لأنّ الانتقال إلى منطقةٍ ذات غالبية سنيّة قد يؤدي إلى حواجز رسمية وغير رسمية كبيرة. أمّا بالنسبة إلى سنّة البحرين، تعني الزيادة الاقتصادية الهائلة التي يتمتّع بها أولئك الذين يسكنون في وضعيات سنيّة حصرياً أنّه ثمّة حافز عموميّ للتمركُز في معقلٍ طائفيّ. وللتأكيد، أفاد البحرينيون في الأعوام التي تلت الثورة بحصول هجرةٍ سنيّة إلى الأجزاء ذات الغالبية السنيّة من المُحرّق (Al-Muharraq)، ولا سيّما الرِفاع (Al-Riffa‘). ففي غياب تَحَوُّلٍ ملموسٍ في الأساس الذي يجري عليه توزيع الموارد الاقتصاديّة، كلّ ما يُرَجَّح أن يحدث هو تسارُع التمييز الذاتي للمجموعات الطائفية في البحرين في ظلّ اشتداد المنافسة على إيرادات الدولة المتراجعة من النفط.

ولسوء حظّ البحرين، تؤجّج هذه الحوافِز للانتقال حلقةً سياسيّةً–اقتصاديّةً مُفرَغَةً تعمل على تقويض المرونة في وجه الطائفيّة. ومتى أصبحت المناطق الجغرافيّة أكثر تجانساً، إنّها تتيح قيام الحكومة بتوجيه الموارد أو حجْبها بشكلٍ أكثر فعاليّة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقُم النتائج الاقتصادية الإيجابية أو السلبيّة المحلية. ويوسّع بشكلٍ إضافيٍّ التمييز الجغرافيّ الأكثر فعاليّةً المُعْتَمَد في التخصيص الفجوة بين المناطق المخدومة وتلك التي تعاني من نقْصٍ في الخدمات، ما يتسبب بنشوء تصوّرات متزايدة للظلم وظهور حوافِز لإعادة الاستيطان. ومع ذلك، وبحسب ما لوحظ في الفترات الأولى من الهجرة الداخليّة في البحرين، من الأقلّ ترجيحاً بالنسبة إلى مجموعات معيّنة بالمقارنة مع أخرى أن تستفيد من الفرص الاقتصاديّة التي يتيحها الانتقال، ولا سيّما تلك التي يربطها ارتباط قويّ بالأرض بحد ذاتها أو لديها تفضيل معياري لكونها محاطة

بأفراد مجتمعها الخاصّ. وقد يفتقر ببساطة مواطنو البحرين الأكثر فقراً إلى الوسائل للانتقال إلى أماكن أخرى. والنتيجة هي أنّه من الأكثر ترجيحاً أن يسعى الأفراد الذين يتمتّعون بانفتاح ثقافيّ أكبر وبرغماتيّة إلى الخروج من الجيوب الطائفيّة، تاركين خلفهم مَن هم مدفوعون أيديولوجياً باتجاه التمييز الذاتيّ. وبهذه الطريقة، يأتي التجانُس الطائفيّ الإقليميّ ليتداخَل مع توجّهٍ سياسيٍّ معيّن، وهو تنبؤ مُحَقَّق ذاتياً يعزّز الأساس المنطقي الكامن خلف نشْر منافِع الدولة المرتكِز إلى الجغرافيا في أذهان صانعي القرارات.

المرونة والطائفيّة في سوريا: دور الدعم الأجنبيّ

كاثلين ريدي *(Kathleen Reedy)*
أخصائيّة أولى في علمْ الاجتماع *(Senior Social Scientist)*
مختبر الفيزياء التطبيقيّة التابع لجامعة جونز هوبكينز *(Johns Hopkins University Applied Physics Lab)*

لقد أثارت الحرب الأهليّة المُطَوَّلَة في سوريا، مع الأعداد الهائلة للإصابات، واللاجئين، والأشخاص النازحين داخلياً (internally displaced persons [IDPs]) الناتجة عنها، نقاشاً حادّاً حول ما إذا كان الصراع طائفيّاً بطبيعته.[1] فإنّ اصطفاف مجموعات الأقليّات المختلفة مع الحكومة، ودور الجهات الفاعلة الدوليّة التي تعمل على أجنداتٍ سياسيّةٍ مُصاغةٍ في السياسة الطائفيّة (أي إيران ودول الخليج)، والعنف المزعوم المُوَجَّه بالتحديد ضدّ أهدافٍ طائفيّة، من قِبَل مجموعاتٍ معارِضةٍ معيّنةٍ ومن قِبَل النظام على حدّ سواء، قد ألقت جميعها بظلٍّ من الطائفيّة على الصراع. وعلى الرغم من أنّه يصعُب التحقُّق من العنف القائم على الطائفيّة بسبب محدوديات الوصول إلى البلد،[2] ثمّة حوادِث كافية تُشير إلى أنّ بعض السكّان كانوا أهدافاً لأعمال القتل والعنف الجنسي بالاستناد إلى توجهاتهم الدينيّة. ويصُحُّ ذلك على وجه الخصوص بالنسبة إلى مجموعات مثل الدولة الإسلامية (Islamic State [IS])، وإلى درجةٍ أقلّ، هيئة تحرير الشام (Hay'at Tahrir al-Sham [HTS]) والتي كانت في السابق جبهة النصرة [Nusra Front] التابعة لتنظيم القاعدة [al-Qaeda])، واللتين أعلنتا مسؤوليتهما عن هذه الهجمات.[3] وعلى الرغم من أنّ النظام قد نفى هذه المحاولات إلى حدٍّ كبير، اتُهِمَت الميليشيات السوريّة والإيرانيّة المختلفة بانتهاكات مماثلة.[4]

مع ذلك، وعلى الرغم من حالات العنف هذه، لا يبدو أنّ الانقسام الطائفيّ قد سيطر على المستوى الشعبي إلى درجةٍ كبيرةٍ بقدر ما يمكن تَوَقُّعه بالاستناد إلى التقارير الإخباريّة؛ إلّا أنّ الانقسام الطائفيّ قد سيْطَرَ أكثر مما كان يمكن تَوَقُّعه في سوريا ما قبْل الحرب. ففي دراسةٍ أُجرِيَت عام 2015 وشَمِلَت 2,500 فرد، قال 26 في المئة من المُجيبين إنّهم اعتبروا أنفسهم "غير طائفيين على الإطلاق،" وقال 36 في المئة إنّهم "طائفيون بشكلٍ طفيف،" وقال 24 في المئة إنّهم "طائفيون إلى حدٍّ ما،" في حين لم يوافِق 80 في

---

[1] للمحةٍ حول هذا النقاش، راجِع براندون فريدمان (Brandon Friedman) وأوزي رابي (Uzi Rabi)، "الطائفيّة والحرب في العراق وسوريا" ("Sectarianism and War in Iraq and Syria")، معهد أبحاث السياسات الخارجيّة (Foreign Policy Research Institute)، 5 يناير/كانون الثاني 2017.

[2] فيليبس (Phillips)، 2015، ص. 360.

[3] ليزي ديردِن (Lizzie Dearden)، "سوريا: تفجيرٌ يستهدف موكب حافلات" ("Syria: Bombing Hits Bus Convoy")، ذي إنديبندنت *(The Independent)*، 15 أبريل/نيسان 2017؛ ومحمود اسكاف (Mahmoud Eskaf)، "سوريا: تحرير الشام تتبنّى تفجيرات دمشق المزدوجة" ("Syria: Tahrir al-Sham Adopts Damascus Twin Bombings")، ميدل إيست أوبزرفر *(Middle East Observer)*، 13 مارس/آذار 2017.

[4] مركز كارتِر (The Carter Center)، "سوريا: القوّات البرلمانيّة الموالية للحكومة" ("Syria: Pro-Government Paramilitary Forces")، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

المئة من المُجيبين على مفهوم أنّ الطائفيّة في سوريا هي "مشكلة قديمة ولا يمكن حلّها." وقد أقرّت الدراسة بأنّه تتمّ على الأرجح إساءة تمثيل وجهات النظر حول الطائفيّة إلى حدٍّ ما، علماً أنّ الاعتراف علناً بوجهات النظر هذه كان من المحظورات تاريخياً، ولكنّ هذا يشير إلى أنّ مستويات الطائفية المرتفعة ليست منتشرةً بعْد في سوريا. وأشار أكثر من 65 في المئة من المُجيبين إلى أنّ نظاماً علمانياً قائماً على المواطَنَة قد يكون الخيار الأفضل لحكومةٍ ما بعْد الحرب، في حين قال 13.5 في المئة فقط إنّ الحُكْم الإسلامي قد يكون الخيار الأفضل واقترح 7.4 في المئة نظام حصص على أساس الطائفة.[5]

كان هناك أعمالٌ كثيرةٌ استكشفت تاريخ العنف الداخليّ المرتبط بالدين في سوريا، بما في ذلك العنف بين الدروز والمسيحيين؛[6] وبين الدروز والسنّة؛[7] وبين العلويين والسنّة؛[8] وبالتحديد، المعاني الإضافيّة الطائفيّة والدينيّة في ثورة الإخوان المسلمين (Muslim Brotherhood) في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.[9] وبالتالي، يركّز هذا الفصل على التعقيدات المُحيطة بالعنف الطائفيّ والسياسات في سوريا بين 2011 و2017 من خلال مقارنةٍ للحالات الآخِذَة بالتطوّر في إدلب (Idlib) ودرعا (Dara'a) لتحديد النقاط المحتملة التي جعلت هاتين المنطقتين أكثر أو أقلّ مرونةً (أو عرضة) في وجه الانقسامات من النوع الطائفيّ. وإنّ نقْص المعلومات الموثوقة حول الأحداث والسكّان في سوريا يجعل هذه المقاربة محفوفةً بالتحدّيات، ولكنّ هذا الفصل سيركّز على تحديد عددٍ من المُتَغَيِّرات الرئيسيّة التي تجعل مناطق سوريا تبدو أقلّ أو أكثر ضعْفاً في وجه الأيديولوجيّة الطائفيّة. وعلى الرغم من أنّ نشاطات الدولة الإسلاميّة في شرق البلد قد تُشكّل نقطةً واضحةً للانطلاق منها، فإنّ النفوذ الكبير للمُقاتلين الأجانب الذين توافدوا إلى هذه المجموعة يجعل مدى كون العنف الطائفيّ الذي ارتكبته الدولة الإسلاميّة سورياً بطبيعته بدلاً من كونه جارياً في سوريا فحسب، أمراً غير واضح.[10] في المقابل، على الرغم من أنّ المجموعات السلفيّة السنيّة في إدلب (وفي المقام الأوّل هيئة تحرير الشام وأحرار الشام [Ahrar al-Sham]) والميليشيات في درعا (وفي

[5] ذا داي آفتر (The Day After)، "الطائفيّة في سوريا: دراسة استقصائية" *(Sectarianism in Syria: Survey Study)*، اسطنبول، 2016، ص. 19-83.

[6] أوسامة مقدسي (Ussama Makdisi)، "بعْد عام 1860: مناقشة الدين، والإصلاح، والقوميّة في الإمبراطوريّة العثمانيّة" ("After 1860: Debating Religion, Reform, and Nationalism in the Ottoman Empire")، إنترناشيونال جورنال أوف ميدل إيست ستاديز *(International Journal of Middle East Studies)*، المجلّد 34، العدد 4، 2002.

[7] أرشيفات نيويورك تايمز (*New York Times* Archives)، "اندلاع الثورة السوريّة: تفاصيل مجزرة دمشق، التدخُّل الأجنبي في سوريا" ("The Syrian Outbreak: Details of the Damascus Massacre, Foreign Intervention in Syria")، النسخة المرقمنة من مقالةٍ من 13 أغسطس/آب 1860.

[8] آيسي تكدال فيلديس (Ayse Tekdal Fildis)، "جذور الخصومة العلويّة-السنيّة في سوريا" ("Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria")، ميدل إيست بوليسي *(Middle East Policy)*، المجلد 19، العدد 2، 2012.

[9] حنا بطاطو (Hanna Batatu)، "فلاحو سوريا، أحفاد أعيانها الأقلّ ريفيّة، وسياستهم" *(Syria's Peasantry, the Descendants of Its Less Rural Notables, and Their Politics)*، برينستون، نيو جيرسي: دار نشْر جامعة برينستون (Princeton University Press)، 1999، ص. 260-278؛ جوشوا لانديس (Joshua Landis)، "التربية الإسلامية في سوريا: التراجُع عن العلمانيّة" ("Islamic Education in Syria: Undoing Secularism")، دليل الأقليّات العالميّ الخاصّ بالفريق الدولي لحقوق الأقليّات (Minority Rights Group International World Directory of Minorities)، 2011a؛ وجوشوا لانديس (Joshua Landis)، "سوريا: الخلفيّة" ("Syria: Background")، دليل الأقليّات العالميّ الخاصّ بالفريق الدولي لحقوق الأقليّات (Minority Rights Group International World Directory of Minorities)، 2011b.

[10] كارِن باريش (Karen Parrish)، "مسؤول: إنّ وقْف تدفُّق المقاتلين الأجانب إلى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا يتطلّب التعاون" ("Official: Stopping Foreign Fighter Flow to ISIS Requires Collaboration")، وزارة الدفاع الأمريكيّة (U.S. Department of Defense)، 5 أبريل/نيسان 2017.

المقام الأوّل الجبهة الجنوبيّة [Southern Front]) تتلقّى بالفعل مقاتلين و/أو تمويل من مصادر أجنبيّة،[11] فإنّ نسبةً مئويّةً أعلى من مقاتليها هي من السوريين، ولذلك قد تعكس أعمالهم بشكلٍ أفضل مواقف الشعب السوري وآراءه المحتملة في تلك المنطقة.

تُشَكِّل إدلب ودرعا نقطة مقارنةٍ مفيدةً لأنّهما مماثلتان بطرقٍ متعددة. فالاثنتان ريفيتان إلى حدٍّ ما، وكانتا قبل الحرب سنّيّتين في المقام الأوّل مع أقليّاتٍ قليلة. والاثنتان قريبتان جغرافياً نسبياً من دمشق بالمقارنة مع الرقّة أو دير الزور النائيتين (راجِع الشكل رقم 4.1). وكانت المحافظتان أيضاً مصادر أولى للاحتجاج ضدّ النظام، وقد واجهتا قمْعاً عنيفاً ردّاً على ذلك. وبتاريخ تأليف هذا العمل، كانت الاثنتان

الشكل رقم 4.1
خريطة سوريا السياسيّة



المصدر: مجموعة الخرائط الخاصّة بمكتبة بيري–كاستانيدا (Perry–Castañeda Library Map Collection)، "خرائط سوريا: سوريا (السياسيّة) عام 1976" ("Syria Maps: Syria (Political) 1976")، جامعة تكساس (University of Texas)، 2017.

[11] يشمل المقاتلون الأجانب في هذه المجموعات مقاتلين أويغوريين وأوزبكستانيين. جايكوب زين (Jacob Zenn)، "المقاتلون من آسيا الوسطى المصطفّون مع تنظيم القاعدة في سوريا منفصلون عن الحركة الإسلامية في أوزبكستان المصطفّة مع الدولة الإسلامية في أفغانستان" ("Al–Qaeda–Aligned Central Asian Militants in Syria Separate from Islamic State–Aligned IMU in Afghanistan")، مؤسسة جيمستاون (The Jamestown Foundation)، 29 مايو/أيار 2015.

تخضعان لسيطرة مجموعاتٍ متمرّدة.[12] والأكثر أهميّة بالنسبة إلى هذا البحث، تُتاخِم كلّ واحدة منهما أحد جيران سوريا شمالاً وجنوباً، وهما تركيا والأردن، ما يتيح لنا استكشاف دور الدعم الأجنبي في تأجيج الأيديولوجية الطائفيّة أو الحدّ منها. وعلى الرغم من أنّ مقارنات أخرى قد تكون مفيدةً بالإضافة إلى هذه المقارنة (مثلاً، المقارنة بين المناطق الخاضعة لسيطرة المتمرّدين وتلك الخاضعة لسيطرة النظام، أو المقارنة بين المناطق التي تضمّ سكّاناً متنوّعين وتلك التي تضمّ سكاناً متجانسين)، تحاول دراسة الحالة هذه استبعاد هذين المتغيّريْن على حدّ سواء للنظر في أدوار المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأجنبيّة في قَمْع الطائفيّة أو في التحريض عليها.

وعلى الرغم من أنّ هاتين المحافظتين تتقاسمان عدداً من الخصائص نفسها، إنّهما تختلفان من حيث مستويات الطائفيّة، أقلّه لدى قياس هذه المستويات انطلاقاً من سيطرة المجموعات المُتمرِّدة المُوَجَّهَة طائفياً على الأراضي وأعمال العنف الطائفيّ. على مقياس السيطرة على الأراضي، تُعتبر هيئة تحرير الشام حالياً الجهة الفاعلة المُسَلَّحة الأقوى في إدلب، وباعتبارها مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة، فهي تقترن بصبغةٍ طائفيّةٍ سنّيّة. وتُعدّ أحرار الشام ثاني أقوى جهة فاعلة في المحافظة، وعلى الرغم من أنّ المحلّلين يناقشون بشدّة خصائصها الحقيقيّة، فهي إسلاميّة، وَيَزْعَمُ منتقدوها بأنّها طائفيّة سنّيّة. في المقابل، تُهَيْمن الجبهة الجنوبيّة في درعا الخاضِعة لسيطرة المتمرّدين ويعتبرها المراقبون بالعموم أكثر اعتدالاً وعلمانيّةً في توجُّهها. ويتمثّل الاستثناء الوحيد بجيش خالِد بن الوليد (Khalid Bin Waleed Army)، وهو مجموعة سوريّة مصطفّة مع الدولة الإسلاميّة، عَمِلَت في درعا على طول حدود مرتفعات الجولان (Golan Heights) قبْل أن تطردها قوّات النظام السوريّ في صيف عام 2018. خلال العمليّات التي شنّها النظام ضدّ المجموعة، نفّذ جيش خالد بن الوليد سلسلةً من الهجمات الانتقاميّة في درعا والسويداء (وهي محافظة تَحُدُّ درعا من الشرق).

ومع ذلك، شَهِدَت درعا حالاتٍ أقلّ من الهجمات الطائفيّة وقد نشأت نسبةٌ مئويّةٌ أقلّ بشكلٍ بسيطٍ من هذه الأعمال من هناك. تُعَدُّ إدلب منطقة أكثر عنفاً، وهي بالمطلق تُسجّل هجمات متعدّدة أكثر من درعا، بما في ذلك هجمات طائفيّة. على الرغم من ذلك، عندما يتمّ عزْل العنف الطائفيّ على شكل نسبةٍ مئويّةٍ من الهجمات، ليست إدلب أكثر عرضةً لهذا النوع من العنف إلا بشكلٍ طفيف.

وبالتالي، إنّ هدف هذا الفصل هو تحديد المُتَغَيِّرات التي قد تجعل إدلب أكثر ترحيباً للجهات الفاعلة الطائفيّة ودرعا أقلّ ترحيباً لها، وذلك بمثابة وسيلةٍ لفهْم العناصر التي قد تجعل السكّان أكثر أو أقلّ مرونةً في وجه العنف الطائفيّ. وستعالج الأقسام التالية بعض المُتَغَيّرات على امتداد الموقعيْن، بما في ذلك المواقِف إزاء الصراع والتنوُّع الديني، والديموغرافيات، ومستويات الانخراط السياسيّ والاقتصاديّ، وجهود الحَوْكمة المحليّة، والمُتَغَيِّر الأكثر تأثيراً على الأرجح وهو الجهات الفاعِلة الأجنبيّة الرئيسيّة المُنخَرِطَة في هاتين المحافظتين.[13] ويُختتم الفصل بمناقشةٍ للمُتَغَيِّرات التي تساهم بالشكل الأكثر ترجيحاً في أوجه الفرق في أنواع العنف في هاتين المنطقتين وتداعيات تلك المُتَغَيِّرات على المرونة في وجه الطائفيّة.

[12] لم تَعُد هذه هي الحالة: فقد استعادت قوّات الحكومة درعا في يوليو/تموز 2018. كريم شاهين (Kareem Shaheen)، "الأمم المتّحدة تدعو للوصول إلى السوريين المحتجزين في الصحراء بعد سقوط درعا" (UN Calls for Access to Syrians Stranded in "Desert After Deraa's Fall")، ذا جاردين *(The Guardian)*، 13 يوليو/تموز 2018.

[13] بالنسبة إلى القرّاء المُطَّلعين على أساليب المقارَنَة، تُعتبر هذه المقاربة إحدى الطرق لتنفيذ أسلوب ميلز (Mills's method). وبالتحديد، تختلف الحالتان بحسب المُتَغَيِّر المستقل حيث تُبدي إحداهما (درعا) مرونةً أكبر في وجه الطائفيّة بالمقارنة مع الأخرى (إدلب). وبما أنّ مُتَغَيِّر النتيجة مختلف، تتم مقارنة المُتَغَيِّرات المُستقِلَّة لرؤيّة أي واحد يختلف والذي قد يُفسّر بالتالي النتيجة المختلفة. هذه هي طريقة الفرْق.

التجارِب في الحرب الأهليّة

كانت درعا شرارة الثورة السوريّة. ففي فبراير/شباط 2011، تمّ توقيف 15 طالِب مدرسيّ في عاصمة المحافظة لقيامهم برسم رسومٍ معادية للنظام على الجدران. وقد أشعلت الأخبار عن تَعَرُّض الأطفال للضرب وسوء المعاملة في السجن تظاهراتٍ واحتجاجاتٍ في دمشق ودرعا، ما أدّى إلى مزيدٍ من الاعتقالات، وإلى أربع حالات وفاة في مارس/آذار 2011 نتيجةً لإطلاق قوّات الأمن النار على حشْدٍ في مظاهرة. وبدأت احتجاجاتٌ مماثلةٌ على امتداد البلد، وأشْعَلَت أعمال القمْع المتزايدة العنف من قِبَل الحكومة الحرب الأهليّة التي تستمرّ بالغليان.[14] وفي عام 2013، خَسِرَت الحكومة السوريّة الكثير من محافظة درعا لصالِح المجموعات المُسَلَّحَة المدعومة من الولايات المتّحدة، بما فيها الجيش السوريّ الحرّ (Free Syrian Army)،[15] وجبهة النصرة (Nusra Front)، وهي المجموعة السوريّة التابعة لتنظيم القاعدة (al-Qaeda).[16] تمّ تنظيم الجبهة الجنوبيّة (Southern Front) رسمياً في فبراير/شباط 2014 بصفتها منظّمة أمّ تضمّ حوالي 50 مجموعة أصغر ذات توجّهات مختلطة،[17] بما في ذلك تلك التي لديها آفاق علمانيّة ومعتدلة،[18] على الرغم من التنسيق مع جبهة النصرة في أواخِر عام 2015. تَخَطَّت ببطء شعبيّة الجبهة الجنوبيّة وقوّتها مكانة جبهة النصرة في المحافظة الجنوبيّة الغربيّة، على الرغم من أنّ المجموعات التابعة للدولة الإسلاميّة (IS) بقيت نشطةً في المنطقة على مدار عام 2018. قاتلت الجبهة الجنوبيّة ضدّ مجموعات الدولة الإسلاميّة مباشرة، ما أدّى إلى هجمات انتحاريّة متعدّدة انتقاماً، على الرغم من أنها استهدفت المقاتلين بدلاً من المدنيين، مشيرةً إلى أنّها كانت تكتيكاً عسكرياً بدلاً منه مقاربةً مُؤَجَّجَةً طائفياً.[19] على الرغم من أنّ المنطقة بَقِيَت هادئة نسبياً منذ عام 2015 مع تركيز النظام على جبهاتٍ أخرى، بدأ العنف بالتزايد مجدّداً عام 2017 مع محاولة الحكومة بسْط السيطرة على مدينة درعا، التي كانت خاضعةً في السابق لسيطرة المتمرّدين، وفتْح ممرٍّ إلى الأردن.[20]

وعلى مدى الأعوام المتعدّدة الماضية، يتمثّل أحد عناصر محافظة درعا الثابتة بأنّها لم تكن تخضع لأعمال العنف الطائفي بالدرجة نفسها كتلك التي شَهِدَتْها محافظات أخرى. بحسب قاعدة بيانات الإرهاب

---

[14] جو سترلينغ (Joe Sterling)، "درعا: الشرارة التي أشعلت اللّهب السوريّ" ("Daraa: The Spark That Lit the Syrian Flame")، سي.أن.أن (CNN)، 1 مارس/آذار 2012.

[15] مايكل ب. كيلي (Michael B. Kelley)، "دمشق 'مكشوفةٌ تماماً من الجنوب' بعْد استيلاء المتمرّدين على المدن الرئيسيّة" ("Damascus Is 'Totally Exposed from the South' After Rebels Take Key Towns")، بيزنس إنسايدر (Business Insider)، 29 مارس/آذار 2013.

[16] "سوريا: وَسْط تَجَمُّع المتمرّدين، خوفٌ من حربٍ جديدة" ("Syria: Amid Rebel Buildup, Fear of New War")، يو.بي.آي (UPI)، 28 مارس/آذار 2013.

[17] يُعْتَقَد أنّ الدول الغربيّة والأردن، التي كانت توفّر المساعدة للمجموعات المُتَمَرِّدة السوريّة إلى مركزٍ لقيادة العمليّات العسكريّة مقرّه في عمّان، قد دَفَعت لتأسيس جبهة النصرة (Nusra Front). وكان دافعها زيادة التنسيق بين المتمرّدين وتحديد المجموعات التي كانت معتدلة بما يكفي في توجُّهها لتستحقّ المساعدة الأجنبيّة.

[18] آرون لوند (Aron Lund)، "هل 'الجبهة الجنوبية' موجودة؟" ("Does the 'Southern Front' Exist?")، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center)، 21 مارس/آذار 2014.

[19] وليد خالد النوفل (Waleed Khaled a-Noufal) ودان ويلكوفسكي (Dan Wilkofsky)، "على خطّ الدفاع في درعا، المجموعات التابعة للدولة الإسلامية المُفاد بها تنشر تفجيرات انتحارية 'غير مسبوقة'" ("On the Defensive in Daraa, Reported Islamic State Affiliates Deploy 'Unheard of' Suicide Bombings")، سوريا على طول (Syria Direct)، 5 أبريل/نيسان، 2016.

[20] سليمان الخالديّ (Suleiman al-Khalidi)، "الجيش السوري والحلفاء يزيدون القصْف على المتمرّدين في مدينة درعا" ("Syrian Army and Allies Step Up Bombing of Rebels in Deraa City")، رويترز (Reuters)، 11 يونيو/حزيران 2017a.

العالميّ (Global Terrorism Database)، من أصل الهجمات الإرهابية البالغ عددها 39 هجوماً في درعا بين 2011 و2016، كانت خمس هجمات فقط طائفيّة بطبيعتها على الأرجح (هجومان ضدّ أهداف شيعيّة على الأرجح، وهجومان ضدّ مسجديْن كانا على الأرجح سنّييْن، وهجوم في منطقةٍ يَتَمَرْكَز فيها المسيحيّون). وقد يكون هجومٌ آخر استهدَف مدنيين وأعلنت المجموعات التابعة للدولة الإسلاميّة مسؤوليتها عنه طائفياً بطبيعته (لا تتوفّر معلومات كافية للتأكّد من هذا الأمر). وقد استهدفت الهجمات الأخرى في المقام الأوّل الجيش وموظّفي الحكومة والبنية التحتيّة.[21] وتشير هذه البيانات إلى أنّ ما يَقُلُّ بقليلٍ عن 13 في المئة من الهجمات الإرهابيّة في درعا خلال تلك الفترة كان طائفياً بطبيعته.[22]

في المقابل، عانت إدلب من عددٍ أكبر بكثير من الهجمات الإرهابية بشكلٍ واضح (إجمالي 155 هجوماً بين عاميْ 2011 و2016)، وكان معدّلٌ أعلى نسبياً من هذه الهجمات طائفياً بطبيعته على الأرجح (27 هجوماً أي ما يساوي حوالي 17.5 في المئة من جميع الهجمات الإرهابيّة في المحافظة). ومن أصل هذه الهجمات، شُنَّ 18 هجوماً ضدّ أهدافٍ شيعيّة، وأربعة ضدّ مسيحيين، وثلاثة ضدّ أهدافٍ دينيّةٍ سنّيّة، وواحد ضدّ الدروز وواحد ضدّ العلويين. ولم تتوفّر بياناتٌ كافيةٌ بشأن 12 هجوماً إضافياً للإشارة إلى الأهداف المرجّحة، ولذلك فهي ربّما كانت طائفيّة. وقد يعكس القتال الداخليّ بين المجموعات المعارِضة عام 2016 توتّرات طائفيّة بين السنّة أيضاً.[23] يشير معدّل الهجمات الطائفيّة الأعلى، ولا سيّما ضدّ أهداف غير سنّيّة، إلى أنّ إدلب كانت معقلاً لمجموعات إسلاميّة أكثر تطرُّفاً، وعلى وجه الخصوص منذ أن سقَطَت مدينة إدلب في يدّ المتمرّدين عام 2015، لأنّ تلك الهجمات الطائفيّة جميعها، باستثناء أربعة منها، قد وَقَعت عاميّ 2015 و2016.[24]

كانت إدلب، مثْل درعا، موقعاً مبكراً للمتظاهرين المناهضين للنظام، وأُخْمِدَت الاحتجاجات باستخدام العنف، أوّلاً من الشرطة ومن ثمّ من خلال استخدام اللجان الشعبيّة (Popular Committees)، وهي ميليشيات النظام التي كانت بمجموعها تتألف من أفراد سنّة في إدلب وتمت قيادتها وتمويلها من قبل سنّة محليين بارزين متعددين، على الرغم من توصيفها على امتداد البلد على أنها تألّفت إلى حدٍّ كبيرٍ من أفراد شيعة. وعلى الرغم من أن النظام حافَظ على السيطرة على مدينة إدلب، شهِدَت المحافظة المُحيطة بها اضطرابات متزايدة، لا سيّما عندما بَسَطَ المتمرّدون السيطرة على أحد المعابِر الحدوديّة مع تركيا (أي، باب الهوى [Bab al-Hawa])، مُتيحاً لهم الوصول إلى الأسلحة والتمويل من دول الخليج (وفي المقام الأوّل المملكة العربية السعودية وقَطَر)، بالإضافة إلى منظّمات إسلامية أكثر تطرُّفاً مثل جبهة النصرة وأحرار الشام.

وما أن استولى المتمرّدون على المدينة، جرى تطهيرٌ لمناصري الرئيس بشّار الأسد (President Bashar al-Assad)، والذي قد يكون انطوى على استهداف الأقليّات وإنّما كان سياسياً بدلاً منه طائفياً

[21] لا تتوفّر بيانات دقيقة حول أغلبية الأهداف، ما يعني أنّ مؤلّف هذا الفصل قد قام بافتراضات بناءً على إحداثيات أو معلومات إضافيّة أخرى.

[22] الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدي له (National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism [START])، "قاعدة بيانات الإرهاب العالميّ" ("Global Terrorism Database")، ملف البيانات (data file)، 2017.

[23] الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدي له (START)، 2017.

[24] سليمان الخالديّ (Suleiman al-Khalidi)، "المتمرّدون يسيطرون على آخر مدينة سوريّة في محافظة إدلب" ("Rebels Capture Last Syrian Town in Idlib Province")، رويترز (Reuters)، 28 مايو/أيار 2015؛ والاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدي له (START)، 2017.

من حيث نقطة تركيزه.[25] على الرغم من ذلك، إنّ عدداً من حوادث العنف الطائفي البالِغ عددها 27 حادثة جديرٌ بتسليط الضوء عليه، بما في ذلك هجوم على موقع عبادة شيعيّ،[26] ومقْتَل 20 قروياً درزياً في قرية قلب لوزة (Qalb Lawzeh)، وإرغام مئات الدروز على اعتناق الإسلام السنّي المتشدّد،[27] وحصار قريتين شيعيتين صغيرتين.[28] وفي أبريل/نيسان 2017، تَعَرَّض موكبٌ من المدنيين الشيعة من القرى المُحاصَرَة والذين تمّ تبادلهم مع مجموعةٍ مماثلةٍ من القرويين الموالين للمتمرّدين من ضواحي دمشق لهجومٍ انتحاريّ (والذي لم تُعلِن أي مجموعة مسؤوليتها عنه).[29] لقد حاولت الحكومة بمساعدة روسيا شقّ طريقها إلى إدلب، ولكنّ هذه الأخيرة ظلّت خاضعةً بشدّة لسيطرة المجموعات المُسَلَّحَة، على الرغم من حصول قتالٍ داخليٍّ بين جبهة النصرة (والتي أُعيد تنظيمها حالياً لتصبح المجموعة الائتلافيّة هيئة تحرير الشام [HTS]) وأحرار الشام التي شَهِدَت على إخراج الأخيرة من مدينة إدلب وأغلبية المحافظة في يوليو/تموز 2017.[30] على الرغم من أنّه كان هناك وجود أكبر للمجموعات الإسلاميّة التي تتبنّى العنف الطائفيّ في إدلب بالمقارنة مع درعا وعدد أكثر بقليل من الهجمات أو الضغط المتزايد المُمارَس على السكّان المحليين، لا تزال بالإجمال حوادث العنف المُرتَكِز إلى الطائفة في إدلب منخفضة نسبياً لدى مقارنتها مع الأراضي التي تُسَيْطِر عليها الدولة الإسلاميّة أو في أجزاءٍ من العراق.

بالإضافة إلى بيانات الهجمات، تُشكّل هيكليّات العدالة غير الرسميّة التي أسّستها المجموعات المُسلَّحَة في إدلب دليلاً على التوجّهات الطائفيّة لدى هذه المجموعات. لقد وَثَّقَت منظّمة العفو الدولية (Amnesty International) أنّ المجموعات المُسَلَّحَة في إدلب، بما فيها جبهة النصرة وأحرار الشام، استَهْدَفَت المسيحيين في عمليات الخطْف ومصادرة الممتلكات.[31] وقد وَثَّقَت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة (The United Nations Commission of Inquiry) فَصْل الموقوفين بحسب دينهم في سجنٍ تُديره جبهة النصرة، حيث تَعَرَّض السجناء الشيعة للتعذيب وممارسات أخرى أمام أقاربهم.[32]

---

[25] آرون لوند (Aron Lund)، "قاعدة الأسد المكسورة: حالة إدلب" ("Assad's Broken Base: The Case of Idlib")، مؤسسة ذا سنتشوري (The Century Foundation)، 14 يوليو/تموز 2016.

[26] هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، "سوريا: الهجمات على مواقِع دينيّة ترفع مستوى التوتّرات" ("Syria: Attacks on Religious Sites Raise Tensions")، الصفحة الإلكترونيّة، 23 يناير/كانون الثاني 2013.

[27] باتريك كوكبورن (Patrick Cockburn)، "الحرب الأهليّة السوريّة: مجزرة القرويين الدروز التي اقترفتها جبهة النصرة تبيّن أنّها سيّئة بقدر الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" ("Syrian Civil War: Jabhat al-Nusra's Massacre of Druze Villagers Shows They're Just as Nasty as Isis")، ذي إنديبندنت *(The Independent)*، 14 يونيو/حزيران 2015.

[28] روبرت فيسك (Robert Fisk)، "الحرب الأهلية في سوريا: الرواية غير المحكية لحصار قريتين شيعيتين صغيرتين وكيف غضّ العالَم نظره" ("Syria Civil War: The Untold Story of the Siege of Two Small Shia Villages—And How the World Turned a Blind Eye")، ذي إنديبندنت *(The Independent)*، 22 فبراير/شباط 2016.

[29] جون دايفيدسون (John Davidson)، "عدد الوفيات من التفجير الانتحاري الذي اسْتَهْدَفَ موكب حافلات في حَلَب بَلَغ 126 قتيلًا على الأقلّ، بحسب المرْصَد" ("Death Toll from Aleppo Bus Convoy Bomb Attack at Least 126: Observatory")، رويترز (Reuters)، 15 أبريل/نيسان 2017.

[30] هيلاري كلارك (Hilary Clarke)، "انفجارٌ يودي بحياة مُقاتلين بعْد بسْط الجهاديين السيطرة على إدلب السوريّة" ("Blast Kills Fighters After Jihadists Take Control of Syria's Idlib")، سي.أن.أن (CNN)، 24 يوليو/تموز 2017.

[31] منظّمة العفو الدولية (Amnesty International)، "'التعذيب كان عقابي': عمليات خطْف، وتعذيب وإعدامات بدون محاكمَة في ظلّ حكْم المجموعات المُسلَّحة في حلب وإدلب، في سوريا" (*"Torture Was My Punishment": Abductions, Torture, and Summary Killings Under Armed Group Rule in Aleppo and Idlib, Syria*)، لندن، يوليو/تموز 2016.

[32] مجلس الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان (United Nations Human Rights Council)، "'لقد خَسِرْتُ كرامتي': العنف الجنسي والمرتكز إلى الجنس في الجمهورية العربية السوريّة" ("'I lost My Dignity': Sexual and Gender-Based Violence in the Syrian Arab

المُتَغَيّرات في الطائفيّة

على الرغم من أنّه لم يكن هناك عددٌ كبيرٌ من الحوادث العنيفة المدفوعة من التوتّرات الطائفيّة إنْ في إدلب أو في درعا،[33] يبقى السؤال لماذا تزدهر الحركات الإسلاميّة الأكثر تطرُّفاً والتي قد تكون عزّزت هذه الانقسامات وكيف تزدهر في إدلب أكثر منه في درعا. فقد يُمَكّن بشكلٍ أفضل فَهْم مكامِن أوجُه الفرْق هذه صانعي السياسات من التأكُّد من عدم اكتساب الطائفيّة موطئ قَدَم في سوريا وقد يُوَفِّر نماذج لكيفيّة النظر في الانخراط خلال الصراع في المجتمعات العُرضة للعنف المُرْتَكِز إلى الهويّة وبَعْدَه.

لهذه الغاية، ينظر هذا القسم في مُتَغَيّرات مختلفة متعدّدة قد تؤثّر على مرونة السكّان في هاتين المحافظتين. ليست هذه القائمة شاملةً ولكنّها تضمّ بدلاً من ذلك مُتَغَيِّراتٍ تَوَفَّر بشأنها قَدْرٌ معيّنٌ من البيانات الموثوقة للمقارنة والتي تُعْتَبَر مماثلةً لعوامِل تمّ تحديدها في دراساتٍ أخرى حول الطائفيّة. لدى مقارنة المُتَغَيِّرات حول المواقِف إزاء الطائفيّة، والديموغرافيات، ومستويات الحقوق السياسيّة والاقتصاديّة، وجهود الحوكمة المحليّة، تبدو إدلب ودرعا بالإجمال مماثلتين إلى حدٍّ ما. ثمّة بعض أوجُه الفرْق، وبالأخصّ مع نشوب الحرب وحلول الأعداد الهائلة من الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) الذين انتهى بهم المطاف في إدلب. ويَتَمَثَّل الفَرق الأكثر وضوحاً بين الاثنتين بالموقع، وأكثر تحديداً، بالدعم من الجهات المانِحة الأجنبيّة القادر على عبور الحدود لدخول هاتين المحافظتين. لقد أدّى قرْب درعا من الأردن ووصول المجموعات المعارِضة الجنوبيّة إلى الدعْم من الائتلاف بقيادة الولايات المتّحدة إلى قيام بيئةٍ مختلفةٍ جدّاً عن حدود إدلب مع تركيا، حيث كانت الأسلحة والأموال تتدَفَّق بحريّة أكبر من الجهات المموِّلَة الموالية للإسلاميين في الخليج وأماكن أخرى. ويبدو أنّ الجوانِب العمليّة للسيطرة على الأراضي حول هذه المناطق والوصول إلى خطوط الإمداد تؤدي الدور الأكثر أهميّةً من بين جميع المُتَغَيِّرات في تشكيل ما إذا كانت هاتان المحافظتان أكثر أو أقلّ عرضةً للطائفيّة.

المواقِف إزاء الصراع والتنوّع الدينيّ

يتمثّل أحد مقاييس مدى مرونة شعبٍ محليٍّ في وجه أيديولوجيّةٍ طائفيّةٍ بالمواقِف الشعبيّة إزاء التنوّع الديني، وبالتحديد دور الدين في الصراع الحالي. تُتيح المعلومات المُتَوَفِّرَة مقاربتيْن لتقييم هذه المواقِف: من خلال استخدام دراسةٍ استقصائيّةٍ أُجْرِيَت عام 2015 على امتداد سوريا حول الطائفيّة ومن خلال مقاييس غير مباشرة بدرجةٍ أكبر، مِثْل كيفيّة توجيه المجموعات الإسلاميّة المُتَطَرِّفة للهجمات واستخدامها للرسائل. إنّ الفرضيّة هنا هي أنّ الهجمات الطائفيّة والرسائل، على غرار الإعلان بفخْر عن شنّ هجومٍ طائفيّ، قد تكون أكثر بروزاً في المناطق التي تُعْتَبَر أكثر تسامُحاً مع الأيديولوجيّات الطائفيّة. وقد تُشير الأعداد الأصغر نسبياً لهذه الظواهر إلى دعْمٍ شعبيٍّ أقلّ لهذه الأفكار.

لقد شَمِلَت الدراسة الاستقصائيّة حول الطائفيّة 178 مُجيباً من درعا و536 من إدلب، حيث كانت

"Republic)، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic)، A/HRC/37/CRP.3، مارس/آذار 2018.

[33] بالمقارنة مع النسبة المئويّة للهجمات الطائفيّة التي بَلَغَت 13 في المئة في درعا و17.5 في المئة في إدلب والتي تُعْتَبَر طائفيّةً بطبيعتها، تجاوَزَت النسبة المئويّة للهجمات التي كانت على الأرجح طائفيّة 38 في المئة في محافظة اللاذقيّة (ويُفْتَرَض أنّ ذلك هو بسبب الأعداد الأكبر بشكلٍ بارزٍ للمواطنين من الأقليّات الموجودين)، وتَجاوَزَت 40 في المئة في الرقّة (على الرغم من أنّ تلك كانت غالباً هجمات سنّة ضدّ سنّة)، وبَلَغتْ حوالي 48 في المئة في حمص (حيث توجد أيضاً أعدادٌ أكبر من الأقليّات) (الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدي له [START]، 2017).

الأغلبيّة الساحقة مسلمة سنّيّة (92 في المئة و98 في المئة من العيّنتين، على التوالي).[34] ففي درعا، حدّد 83 في المئة من المُجيبين أنفسهم على أنّهم ذوو أيديولوجيّة معتدلة (على مقياسٍ يتألّف من خمس نقاط بين الإسلام السياسيّ المتطرّف والعلمانيّة المتطرّفة) وحدّد 13 في المئة أنفسهم على أنّهم إسلاميون. وفي إدلب، كان هناك مقياس أوسع بكثير، حيث تماهى 9 في المئة مع الإسلام السياسيّ المتطرّف، وحدّد 18 في المئة أنفسهم على أنّهم إسلاميون و34 في المئة على أنهم معتدلون، و25 في المئة على أنّهم علمانيون، و14 في المئة على أنّهم علمانيون متطرّفون (راجِع الشكل رقم 4.2).[35] على الرغم من ذلك، يجب النظر في أي نتائج مُسْتَخْلَصَة من هذه الدراسة الاستقصائيّة بحذر، بالأخصّ في ضوء العدد الكبير للأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون حالياً في إدلب (راجِع القسم التالي، حول الديموغرافيات)، والذي قد تكون له تأثيراتٌ غير مؤكّدةٍ على النتائج.

وبالنسبة إلى مقاييس متعدّدة، قَدَّم المُجيبون في درعا وإدلب إجاباتٍ مماثلةً جدّاً، وبالأخصّ بالمقارنة مع المجموعة الأوسع من السوريين الذين شملهم استطلاع الرأي. لقد أشار أكثر من 80 في المئة من المُجيبين في كلا المنطقتين إلى أنّ الطائفيّة هي مشكلةٌ سياسيةٌ بدلاً منها تاريخية، بالمقارنة مع 62 في المئة من السكّان السوريين ككلّ (راجِع الشكل رقم 4.3).[36] وفي كلا المنطقتين، رأى ما يزيد بقليل عن 50 في المئة من الذين شملهم استطلاع الرأي أنّ "الاستبداد المُمارَس من قِبَل النظام وسعي المتظاهرين إلى

الشكل رقم 4.2
أيديولوجيّة المُجيبين المُفاد بها بحسب دراسةٍ استقصائيّةٍ حول الطائفيّة، 2016

علمانيّة مُتَطَرِّفة
علمانيّون
معتدلون
إسلاميّون
إسلامٌ سياسيٌّ متطرّف
النسبة المئويّة للمجيبين
درعا
إدلب
مجمل سوريا

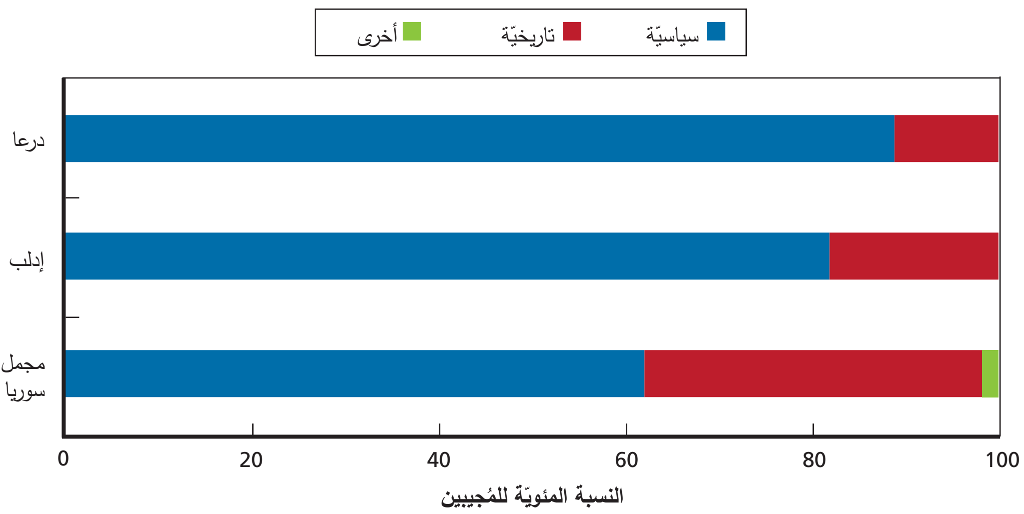
المصدر: بالاعتماد على بيانات من ذا داي آفتر (The Day After)، 2016.

[34] لقد أشار صراحةً الباحثون المعنيون بالدراسة الاستقصائيّة إلى التحديات من حيث الاضطلاع بهذا العمل في منطقة حربٍ وفي بلدٍ لم يسمح تاريخياً بإجراء كثيرٍ من استطلاعات الرأي العامة، ولكنّهم يَعْرِضون الدراسة الاستقصائيّة باعتبارها البيانات الحقيقية الفريدة من نوعها.

[35] ذا داي آفتر (The Day After)، 2016، ص. 11–12.

[36] ذا داي آفتر (The Day After)، 2016، ص. 20.

الشكل رقم 4.3
أصول الطائفيّة المُتَصَوَّرَة في سوريا



المصدر: بالاعتماد على بيانات من ذا داي آفتر (The Day After)، 2016.

تأسيس دولـةٍ ديموقراطيّـةٍ مدنيّـة" كان الدافِع الرئيسـيّ وراء مظاهرات عام 2011، تليه نسبة 37–38 في المئة قالـوا إنّ السبب كان "التَعَرُّض للتمييز الطائفـيّ وسيطرة العلويين علـى الدولـة."[37] وقد كان فـي المحافظتين كلتيهما أكثر من 80 في المئة من المُجيبين الذين يقولون إنّ طائفة أيّ رئيس مستقبليّ كانت إمّا مهمّة أو مهمّة جدّاً.[38] ويشير واقِع أنّ الإجابات من المحافظتين تتداخَل إلى حدٍّ كبيرٍ في هاتين المنطقتين إلى عدم وجود فرْقٍ كبيرٍ فـي المواقِف بشأن بعض هذه المواضيع الرئيسيّة حول الطائفيّة وإلى أنّ الرأي الشعبيّ هو أنّ الطائفيّة قضيةٌ سياسيّةٌ أكثر منها قضيّةٌ ثقافيّةٌ متأصّلةٌ غير قابلة للحلّ، أقلّه كما في أواخِر عام 2015.

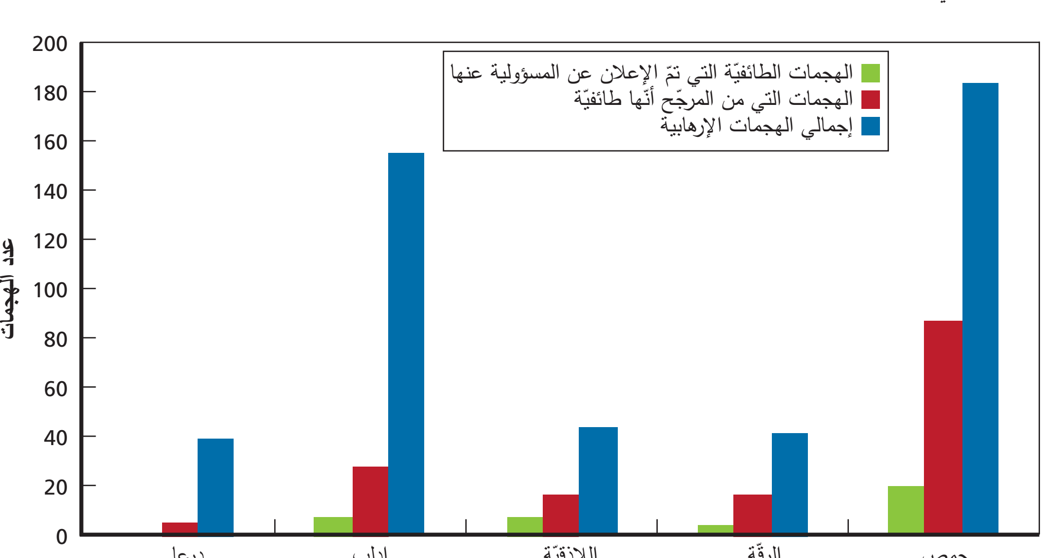
وبحسب ما أُشير إليه سابقاً، يمكن أن تُشكّل البيانات حول الهجمات والرسائل مقياسيْن غير مباشريْن للمواقِف المحليّة إزاء العنف الطائفيّ لأنّه قد يكون من الأقل ترجيحاً بالنسبة إلى مجموعةٍ ما أن تتصرّف وتُرَوِّج لتلك الأعمال في مناطق تكون أقلّ دعْماً للطائفيّة. وقد تعكس هذه المقاييس أيضاً السيطرة على الأراضـي في المنطقة، حيث تؤدي سيطرةٌ أكبر إلى ثقةٍ أكبر في الإعلان عن المسؤولية عن الهجمات بغض النظر عن مواقِف السكان ولكن، لأنّ هذا الفصل يُرَكِّز على المُتَغَيّرات التي تتيح للمجموعات الطائفيّة اكتساب السيطرة على الأراضي، سيركّز المؤلّف في المقام الأوّل على جانِب المواقِف. ففي درعا، يشير التزام المجموعات المُتَمَرِّدة بالمحافظة على الاعتدال ومقاتلة (أقلّه بعد عام 2015) المتطرّفين الإسلاميين بنشاطٍ إلى تفضيلٍ شعبيٍّ أوسع لعدم تجسيد الانقسامات الطائفيّة وللمحافظة على سوريا بمثابة مجتمعٍ أكثر تنوُّعاً (و/أو بشكلٍ محتمل لإبقاء المتطرّفين المتشددين مثل الدولة الإسلامية [IS] خارج المنطقة). ومن أصل الهجمات الخمسة المرجّح أنها طائفيّة في درعا، لم تُعلِن أي مجموعة مسؤوليتها عن أي واحدة منها علناً، ما يشير إلى أنّ الرسائل التي تُمَجِّد العنف الطائفيّ ليست فعّالةً أو مُرَحَّب بها هناك. وقد تم الإعلان

---

[37] ذا داي آفتر (The Day After)، 2016، ص. 30.

[38] ذا داي آفتر (The Day After)، 2016، ص. 36–38.

الشكل رقم 4.4
الهجمات في سوريا، 2011–2016



المصدر: بالاعتماد على بياناتٍ من الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدي له (START)، 2017.

عن المسؤوليّة عن ثمانية من أصل 28 هجوماً في إدلب، في حين تمّ الإعلان عن المسؤوليّة عن سبعة من أصل 16 في اللاذقيّة، وعن أربعة من أصل 17 في الرقّة، وعن 20 من أصل 87 في حمص (راجِع الشكل رقم 4.4). وتُبَيِّن هذه الأرقام أنّ الهجمات الطائفيّة قد شكّلت في جميع هذه المحافظات أقليّةً من إجمالي الهجمات التي شنّتها المجموعات المعارِضة، وقد تمّ الإعلان عن المسؤولية عن عددٍ قليلٍ جداً منها، حتّى في الرقّة، حيث كانت الدولة الإسلامية تُسيطِر. وتشير هذه الأعداد المنخفضة نسبياً من الهجمات الطائفيّة والرسائل الإيجابيّة المحدودة بشأنها (من خلال الإعلان عن المسؤولية عنها) إلى أنّ المواقِف الشعبية على امتداد سوريا لا تتسامَح مع الطائفية بشكلٍ كبير.

لقد كان هذا النمط صحيحاً حتّى في إدلب، حيث بَسَطَت المجموعات ذات أيديولوجيّةٍ طائفيّةٍ علناً (مثل هيئة تحرير الشام [HTS] المرتبطة بتنظيم القاعدة [al-Qaeda] وأحرار الشام [Ahrar al-Sham]) السيطرة على الأراضي. لقد وَقعَ مزيدٌ من الهجمات الطائفيّة وتم الإعلان صراحةً عن المزيد منها باعتبارها طائفيّة، ولكنّ ثمانية هجمات على مدار ستّة أعوام لا تُشَكِّل معدّل حدوثٍ مرتفع جدّاً. ومن أصل الهجمات الإرهابيّة البالِغ عددها 1,800 هجوم على امتداد البلد من عام 2011 إلى عام 2016، شَهِدَت إدلب أيضاً الحادثة الوحيدة حيث اعتذرت مجموعةٌ جهاديةٌ ما (أو أي واحدة) عن أعمالها. وفي مقتل العشرين قروياً درزياً عام 2015 في إدلب على يد جبهة النصرة والمذكور آنفاً، أصدرت المنظّمة بياناً تقول فيه إنّه كان "خطأً غير مُبَرَّر وَقَع بدون معرفة القيادة، ولا تزال القرية وسكّانها يعيشون بأمانٍ وهدوءٍ تحت حمايتنا."[39] وقد أعلَنَ قادة المنظّمة أيضاً أنّ مرتكبي جريمة القتل قد يَمْثُلون أمام محكمةٍ شرعيّة. وأصدرت أحرار الشام

---

[39] أيمن جواد التميمي (Aymenn Jawad Al-Tamimi)، "مجزرة القرويين الدروز في قلب لوزة، في محافظة إدلب" (The Massacre of Druze Villagers in Qalb Lawza, Idlib Province")، سيريا كومينت (Syria Comment)، 15 يونيو/حزيران 2015.

ومجموعاتٌ أخرى في المنطقة ردّاً مَدَح قرية قلب لوزة و"أبناء الطائفة الدرزيّة" لدعمهم للثورة السورية، مُدينةً الحادثة، وداعيةً للتحكيم في محكمةٍ شرعيّة، ومُعلنةً أنّ أعداءها الوحيدين كانوا النظام والدولة الإسلاميّة، وليس الطوائف الأخرى.[40] ولم تُصدِر مجموعة ما وآخرون في المنطقة، في أي حالاتٍ أخرى من العنف الطائفي أو غير الطائفيّ، بياناتٍ مماثلةً تُدين العنف وتُقدِّم تأكيدات على مقاضاة المرتكبين.[41] في المقابل، ادّعت عام 2016 جبهة النصرة وأحرار الشام على حدّ سواء أنّ لهما الفضل بالهجوم على مدينةٍ علويّةٍ في اللاذقيّة، وأعلنت النصرة مسؤوليتها عن ستة هجمات طائفيّة أدّت إلى مقتل 61 مدنياً في حمص.

لا تشير هذه البيانات إلى أنّ جبهة النصرة (Nusra Front) لم تَسْتَهْدِف الدروز في تلك الحادثة بالذات وفي أخرى. إنّها كذلك الأمر لا تُقَلِّل من شأن العناصر الطائفيّة لتبديل ذلك المجتمع الدرزي دينه قسراً. على الرغم من ذلك، تشير إلى أنّ جميع المنظّمات المُقاتِلَة الكبرى في المنطقة قد شَعَرَت بضرورة استخدام البلاغة التي أطلقت عليها تسمية خطأ بدلاً من الإعلان بحماسٍ عن الحدث باعتباره نصْراً في وجه أفراد طائفةٍ أخرى، كما كانت الدولة الإسلامية لتفعل وكما يمكن تَوَقُّع أن تقوم به المنظّمات المُقاتِلَة لتجنيد مُتَطَرِّفين آخرين. لقد تمّ توجيه رسالتها إلى السكّان المحليين (وإلى المجتمع الدوليّ بشكلٍ ممكن) وهي تشير إلى أنّها شَعَرَت أنّها كانت بحاجة إلى اعتبارها أكثر اعتدالاً وتسامحاً من أجل اكتساب المشروعيّة. ويشير ذلك بدوره إلى احتمال أنّ السكّان المحليين قد لا يعتبرون البلاغة الطائفيّة المتطرّفة ولا أعمال العنف التي اسْتَهْدَفَت الأقليّات بشكلٍ محدّدٍ بدلاً من النظام أموراً مقبولة. وتكتسب وجهة النظر هذه مزيداً من التأييد في ضوء الاحتجاج عام 2017 في مدينة معرّة النعمان (Ma‘arat al–Nu‘man) في إدلب. فعندما وَصَلَت هيئة تحرير الشام (HTS) إلى المدينة المناهضة للنظام، احتشد الناشطون المحليّون في احتجاجٍ سلميٍّ كان فعّالاً بما يكفي بحيث أُرْغِم جنود هيئة تحرير الشام على الانسحاب ذلك اليوم.[42] وقد أَثْبَتَ المحتجّون وجود مقاومة شعبيّة لنوعِ العنف المُتَطَرِّف الذي تُمثّله هذه المجموعة، بما في ذلك على طول الخطوط الطائفيّة.

وتشير أيضاً المحاكم وسيادة القانون التي تستخدمها المجموعات في كلا الموقعيْن إلى أهمّيّة تحقيق التوازن بين مُثُل المجموعة والمشاعِر الشعبيّة. ففي درعا، طوَّرت الفصائل في نهاية المطاف نظام محاكم موحَّدٍ إلى حدّ ما والذي، على الرغم من ارتكازه إلى القانون العربيّ الموحَّد (Unified Arab Code) المُرتَكِز بحدّ ذاته إلى قانون الشريعة، تمّت إدارته وتفسيره إلى حدٍّ كبيرٍ من قِبَل مهنيين قانونيين علمانيين. في المقابل، أَسَّسَت فصائل إدلب المتعدّدة سلسلةً من المحاكم الشرعيّة مع قضاةٍ تمّ تعيينهم من قِبَل المجموعات الإسلاميّة المُسلّحة وغالباً ما كانوا ذوي مستوى تعليميّ ضعيف، حتّى في مجال قانون الشريعة. غالباً ما أصدَرَت هذه المحاكم عقوباتٍ شديدةٍ لأي مخالفات للنُسخ الصارمة من قانون الشريعة والمُشْتَرَكَةً للإسلاميين المتطرّفين، لا سيّما في البداية.[43] على الرغم من ذلك، وبحلول عام 2016، تمّ تخفيف بعض

---

[40] التميمي (Al–Tamimi)، 2015.

[41] وفي الوقت عينه تقريباً، كان السكّان الدروز في جنوب سوريا يبدأون بالتخلّي عن مساراتهم الأكثر اعتدالًا والانضمام إلى قوّات النظام. ومن الممكن أنّ هدف بعض المواقِف الاسترضائيّة في الشمال كان إحباط وقوع أي شيء مماثل في إدلب، على الرغم من أنّ المجموعة الدرزيّة هناك كانت معروفة أصلاً بأنّها موالية للحكومة (باتريك ج. ماكدونيل [Patrick J. McDonnell] ونبيه بولس [Nabih Bulos]، "جيش سوريا والحلفاء الدروز يوحّدون القوات لصدّ 'الإرهابيين'" ("Syrian Military and Druze Allies Join Forces to Fend Off 'Terrorists'")، لوس أنجلوس تايمز *(Los Angeles Times)*، 21 يونيو/حزيران 2015).

[42] مات ناشِد (Mat Nashed)، "مقاتلون يقضون على المجتمع المدنيّ في إدلب في سوريا" ("Militants Stifle Civil Society in Syria's Idlib")، المونيتور *(Al-Monitor)*، 26 يوليو/تموز 2017.

[43] مايكل إكمان (Mikael Ekman)، محرر، "تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونيّة لتقييم سيادة القانون: سوريا 2017" *(ILAC Rule)*

هذه القيود، بما في ذلك قواعِد اللباس الصارمة، لتُعْجِبَ المجموعة الأوسع من السكّان التي لم تكن مفتونةً بأسلوب عيش الدولة الإسلاميّة.[44] ومع أنّ النظام القضائيّ والقوانين في إدلب كانت بما لا يقبل الجدل طائفيّةً بشكلٍ أكثر صرامةً من تلك في درعا، فهي كانت أيضاً أقلّ صرامةً من تلك الخاصة بالدولة الإسلاميّة، ما قد يشير إلى سكّانٍ أقلّ ارتياحاً لنمط العيش هذا.

الديموغرافيّات

قبْل اندلاع الحرب، كانت درعا وإدلب مماثلتين إلى حدٍّ ما من حيث الديموغرافيّات. فالاثنتان سنّيّتان في المقام الأوّل، مع عددٍ كبيرٍ من السكّان الريفيين الذين يركّزون على الزراعة. كان ربّما لسكّان سهل حوران (Hawran plain) الذي يغطّي جزءاً من درعا انخراطٌ تاريخيٌّ أكبر في التنوُّع الدينيّ: يحدُّهم من الشرق جبل العَرَب (Arab Mountain) المأهول من الدروز؛ وكانت بعض القبائل الرئيسيّة في المنطقة مسيحيّة، وخصوصاً في السويداء (Suwaida) المُجاوِرَة؛ وكان هناك قبْل الحقبة البعثيّة (Ba'th era) وجودٌ صوفيٌّ قويّ.[45] وكان سكّان إدلب ما قبْل الحرب يضمّون وجوداً أقلّ نسبياً للأقليّات، على الرغم من مجموعةٍ مسيحيّةٍ صغيرةٍ في عاصمة المحافظة، ومدينتين شيعيّتين، وجيْب درزيّ.[46] وكان لكلّ محافظة آنذاك وجودٌ صغيرٌ للأقليّات، ولكن اعْتَبَر حنا بطاطو (Hanna Batatu) السنّة في كلتيهما أكثر "سِلْمِيَّةً" ثقافياً من نظرائهم البدويين والجبليين في الفرات ومناطق الدروز، الذين كانوا "أكثر استقلالاً، وأكثر استياءً من القمْع، وأكثر عرضةً لتجاهُل الإجراءات التي تتعارَض مع مصالحهم أو لتحدّيها."[47] وتشير هذه الخلفيّة المماثلة إلى عدم وجود أي شيء مسبقاً في ديموغرافيات المنطقة الدينيّة قد يُفسّر أوجُه الفرْق في المرونة غير التعرُّض لديانات أخرى بدرجةٍ أكبر بقليلٍ في درعا منه في إدلب.

ومع ذلك، تَمَثَّلَ أحد أوجُه الفرق الديموغرافيّة التاريخيّة بين المحافظتين بوجود قبائل على شكل تنظيمٍ اجتماعيٍّ في درعا وليس في إدلب. اعتُبِر "أفراد الشجرة" ("People of the Tree") في إدلب "فلاحين بلا عشائر،"[48] في حين كانت المناطق حول درعا تضمّ قبائل بارزة متعدّدة ، كان عددٌ منها قد هاجَر من الخليج في القرن التاسع عشر وظلّت تربطه روابط قويّة بالقبائل العربيّة.[49] وعلى الرغم من أنّ هذه العشائر بَقِيَ لها صدى اجتماعيّ على مدار القرن العشرين، أدّت إصلاحات الأراضي الزراعيّة إلى تغيير عددٍ من الديناميكيّات المحليّة التي مَكَّنَت المشايخ، وذلك من خلال تشتيت مُلكيّاتهم للأراضي. وقد أدّى الوصول إلى التعليم والعمل خارج المجال الزراعي إلى تآكُل سلطة المشايخ بشكلٍ إضافيٍّ في الوقت الذي أصبح فيه السكّان أقلّ اعتماداً على أنظمة المحسوبيّة. ولم يُكَلِّف عددٌ من القبائل في المنطقة نفسه لاستبدال المشايخ

---

of Law Assessment Report: Syria 2017)، إينسكيدي، السويد: الاتحاد الدوليّ للمساعدة القانونيّة (International Legal Assistance Consortium)، 2017، ص. 85–101.

[44] عمّار شوقي (Ammar Shawki) وروي غوتمان (Roy Gutman)، "رسالة من إدلب الخاضِعَة لسطيرة المتمرّدين في سوريا" ("A Letter from Rebel-Controlled Idlib, Syria")، ذا نايشن *(The Nation)*، 1 ديسمبر/كانون الأوّل 2016.

[45] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 13، 107–108، 260–278.

[46] لوند (Lund)، 2014.

[47] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 11–12.

[48] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 23.

[49] نورمان ن. لويس (Norman N. Lewis)، "حدود الاستيطان في سوريا، 1800–1950" ("The Frontier of Settlement in Syria, 1800–1950")، إنترناشونال أفيرز *(International Affairs)*، المجلّد 31، العدد 1، 1955.

الأرفع مستوى عندما توفوا في أواخر القرن، في الوقت الذي أصبحت فيه القبائل والعائلات الموَسَّعَة أقلّ أهميّةً وأقلّ تحديداً (بسبب ازدياد الزيجات المُخْتَلَطَة) مقارنة بالزواج من العائلات ذات القرابة المباشرة.[50] لقد برهن الباحثون أنّ القَبَلِيَّة أدّت دوراً أكبر في الصراع السوريّ في الشرق، حيث ما زالت الهيكليات القَبَلِيَّة البدويّة ذات نفوذٍ نسبياً،[51] ولكنْ ما من دليلٍ مُقْنِعٍ يشير إلى أنّ عوامِل مماثلة قد أدّت دوراً في الثورة في درعا. بالفعل، بدلاً من الاصطفاف بجدارةٍ على طول خطوطٍ قَبَلِيَّة، تضمّ أغلبيّة المجموعات المعارِضة في درعا مزيجاً كبيراً من العشائر، ما يشير إلى عدم وجود قوّة قَبَلِيَّة مُوَحِّدَة صلبة تؤدي إلى اصطفاف الناس.[52] ولا وجود أيضاً لأي مؤشّر على أنّ الولاءات القَبَلِيَّة قد يجعل السكّان أقلّ ميلاً لدعم الجهات الفاعلة الطائفيّة. في الواقع، وإنْ أشارت هيمنة الدولة الإسلاميّة (IS) على أجزاء سوريا الشرقية الأكثر قَبَلِيَّة إلى أمرٍ ما، فهي قد تشير إلى العكس، ما يعني أنّه، وبغضّ النظر عن أوجُه الفرْق في الهويّة القَبَلِيَّة بين درعا وإدلب، من غير المرجّح أن يكون لها تأثيرٌ كبيرٌ على تسامُحِهما مع الأيديولوجيّة الطائفيّة.

مع ذلك، وعلى الرغم من احتمال أنّ الأنماط الديموغرافيّة التاريخيّة لم تُساهِم في أوجُه الفرْق بين المحافظتين، قد تكون التغييرات الأخيرة في ديموغرافيات السكّان آخذةً بتمكين الوجود المستمرّ للمجموعات الإسلاميّة المتطرّفة في إدلب. تضمّ درعا حصّةً كبيرةً من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) الذين تمّ إيواءهم هناك، بالنظر إلى قُربها الشديد من مخيّمات اللاجئين في الأردن،[53] إلا أنّ إدلب قد شَهِدَت تحوّلاً ديموغرافياً أكبر نتيجةً لخيار السكّان، وأعمال المنظّمات الإسلاميّة، وجهود النظام. فقد فرّ عددٌ من العائلات المسيحيّة التي تساوي 2,000 عائلة في إدلب في بداية الحرب، ولكن غادَرَت العائلات المتبقيّة باستثناء عائلتين عندما سقطت المدينة في يد المتمرّدين عام 2015.[54] وأصبحت إدلب أيضاً موطناً لعددٍ كبيرٍ من الأشخاص النازحين داخلياً: فمن أصل الأشخاص النازحين داخلياً البالِغ عددهم 6.4 مليون شخص في سوريا، يُقدَّر أنّ بين 700,000 ومليوني شخص هم في إدلب، مع العِلْم أنّ عدداً منهم يفرّ من النظام.[55] وبحسب ما ذُكِر، حاصَر المتشدّدون الإسلاميون القريتين الشيعيّتين وأرغموا السكّان الدروز على اعتناق الإسلام السنيّ.

لقد كان للنظام أيضاً يدٌ في تغيير ديموغرافيّات إدلب المحليّة. ففي تبادُل القرويين المذكور أعلاه،

---

[50] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 24–26.

[51] آرون لوند (Aaron Lund)، "قبائل سوريا البدويّة: مقابلة مع داون شاتي" ("Syria's Bedouin Tribes: An Interview with Dawn Chatty")، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center)، 2 يوليو/تموز 2015؛ وهايان دُخان (Haian Dukhan)، "القبائل والقَبَلِيَّة في الثورة السوريّة" ("Tribes and Tribalism in the Syrian Uprising")، ورقة مؤتمر، جامعة سانت أندروز (St. Andrews University)، اسكتلندا، 2014.

[52] نيكولاس أ. هيراس (Nicholas A. Heras)، "نبذة عن محافظة درعا الاستراتيجيّة في سوريا" ("A Profile of Syria's Strategic Dar'a Province")، سي.تي.سي سانتينال *(CTC Sentinel)*، المجلّد 7، العدد 6، يونيو/حزيران 2014.

[53] أسوشيتد برس (Associated Press)، "مجموعات المعونة: الأردن يُرَحِّل آلاف اللاجئين السوريين" ("Aid Groups: Jordan Deports Thousands of Syrian Refugees")، فويس أوف أمريكا (Voice of America)، 12 مايو/أيار 2017.

[54] سوريا على طول (Syria Direct)، "الضربات الجويّة تُدَمِّر كنيسةً في إدلب، حيث كان المسيحيّون 'يتعايشون بسعادةٍ' في الماضي" ("Airstrike Destroys Church in Idlib, Where Christians Once 'Happily Coexisted'")، 11 أغسطس/آب 2016.

[55] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs)، "لمحة حول الحاجات الإنسانية لعام 2016" *(Humanitarian Needs Overview 2016)*، بروكسيل، أكتوبر/تشرين الأوّل 2015؛ وعمر كاراسابان (Omer Karasapan)، "الأشخاص النازحون داخلياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بُشَراء صراعٍ مستقبليّ؟" ("The Internally Displaced in the Middle East and North Africa: Harbingers of Future Conflict?")، مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، 5 يوليو/تموز 2017.

ساعَدَت إيران وروسيا على تشكيل اتفاقيّة مع النظام والمتمرّدين في إدلب للسماح لمجموعات الشيعة في القريتين في إدلب بالانتقال إلى قريتين ذات غالبيّة سنّيّة متعاطفتيْن مع المتمرّدين وتعيشان تحت الحصار في الأراضي الخاضِعة لسيطرة النظام. وقد تمّ تفسير هذه الخطوة على أنّها محاولةٌ للتطهير العرقي، من أجل استبدال مناصري المتمرّدين السنّة بسكّانٍ أكثر تعاطُفاً مع النظام في الجنوب وتوحيد المتمرّدين السنّة المُتَمَلْمِلين في الشمال.[56] قد يستمرّ هذا المشهد الديموغرافي المُتَغَيِّر في إدلب بتبديل المواقِف الشعبية إزاء التطرُّف الإسلاميّ والعنف الطائفيّ.

وقد يخدم تركيز الأشخاص النازحين داخلياً غير الراضين عن النظام في إدلب لزيادة مستوى الكراهية إزاء النظام، وبوجهٍ خاصٍ في حال كانت الحكومة أكثر قسوةً مع هؤلاء السكّان في الفترة المتبقية من الصراع وفي أوائل الفترة ما بعْد الصراع. وقد يجعل ذلك من إدلب نقطةً ساخنةً للتجنيد لمجموعاتٍ متطرّفةٍ عنيفة. ويمكن أن تلعب هذه المجموعات على مشاعر الحرمان من الحقوق من خلال الترويج لأنفسها باعتبارها المنظّمات الوحيدة التي تستمر بالقتال بنشاط. وتُعتبر انتقالات السكّان هذه حديثةً لدرجة من الصعب القول على وجه اليقين مقدار الدور الذي ستلعبه هذه التحولات، ولكن ضمان عودة النازحين إلى ديارهم وإجراء مفاوضات ما بعد النزاع بما يشمل هؤلاء السكان سيكون ضروريا للحد من الآثار طويلة الأجل.

مستويات الحقوق السياسيّة والاقتصاديّة

بحسب ما ذُكِر سابقاً، تُعتَبَر درعا وإدلب منطقتين ريفيّتين زراعيتين، حيث تشتهر درعا بكونها مصدر القمح الحيويّ لدمشق، في حين اشتهرت إدلب ببساتينها. وفي أوائل تسعينيّات القرن العشرين، كانت درعا تضمّ 4.4 في المئة من إجمالي سكّان البلد وإنّما 6.2 في المئة من السكان الريفيين. وبالمثل، كانت إدلب تضمّ 6.7 في المئة من إجمالي سكّان البلد وإنّما 10.9 في المئة من السكّان الريفيين. وفي كل حالة، كانت النسبة المئويّة مرتفعة من السكّان ريفيّة.[57] استفادت كلا المحافظتان من إصلاحات الأراضي المبكرة التي نفّذها حزب البعث (Ba'th Party): وقد استفادت أكثر من 5,000 عائلة في درعا وما يُقارب 7,000 عائلة في إدلب.[58] نتيجةً لهذه الإصلاحات، كان حزب البعث شعبياً نسبياً في كلا المحافظتين، وعلى وجه الخصوص في سنوات النظام الأولى، مع كوْن عدد أعضاء الحزب الناشطين والمناصرين مساوياً تقريباً لعدد السكّان. وعلى الرغم من أنّ هذا قد لا يكون مقياساً مباشراً للدعم العام، اختلفت محافظات أخرى إلى حدٍّ ما فيما يتعلّق بشعبية النظام. فعلى سبيل المثال، كانت اللاذقيّة تاريخياً مناصرةً أقوى للحكومة واقترنت بمستوى من المشاركة أعلى مما قد يشير إليه عدد سكانها، في حين كانت الحسكة أقلّ دعماً للنظام وكان لها مستوى أدنى تماثلياً من المشاركة في حزب البعث (راجِع الجدول رقم 4.1). كانت درعا تضمّ نسبةً مئويةً أعلى بقليل من المناصرين في سبعينيّات القرن العشرين وأوائل تسعينيات القرن العشرين، وأتى عددٌ أكبر من المسؤوليين والسياسيين في النظام البعثي من درعا، بالمقارنة مع عددٍ قليلٍ نسبياً من إدلب.[59] على

[56] مارتِن شولوف (Martin Chulov)، "إيران تُعيد تأهيل سوريا بالمسلمين الشيعة للمساعدة على إحكام سيطرة النظام" (Iran Repopulates Syria with Shia Muslims to Help Tighten Regime's Control")، ذا جارديان *(The Guardian)*، 13 يناير/كانون الثاني 2017.

[57] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 181.

[58] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 34–35.

[59] لوند (Lund)، 2016.

الجدول رقم 4.1
الأعضاء الناشطون والمناصرون في حزب البعث (Ba'th Party)

المحافظة	1979			1992		
	النسبة المئويّة للأعضاء الناشطين	النسبة المئويّة للأعضاء المناصرين	النسبة المئويّة من إجمالي عدد السكّان	النسبة المئويّة للأعضاء الناشطين	النسبة المئويّة للأعضاء المناصرين	النسبة المئويّة من إجمالي عدد السكّان
درعا	5.4	3.2	3.7	5.4	4.5	4.4
إدلب	5.6	6.3	6.0	6.4	6.4	6.7
اللاذقيّة	8.2	7.9	6.2	8.9	11.1	6.0
الحسكة	5.0	6.1	7.3	4.7	5.8	7.4

المصدر: بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 180–181.

الرغم من ذلك، شَكَّل على الأرجح في إدلب بقايا هؤلاء المناصرين العمود الفقريّ للجان الشعبيّة (Popular Committees) التي حافظَت على ولائها للأسد (Assad)، على الرغم من خلفيّتها السنّيّة، ما يشير إلى أنّ السياسة كانت العامِل الدافِع الحقيقيّ في اتّخاذ القرارات بشأن الولاء بدلاً من الطائفة، حتّى بعْد اندلاع الثورة.

وفي تسعينيّات القرن العشرين، بدأت إدلب تخرج عن نطاق التركيز، حيث أَصْبَحَت تحظى بقدرٍ أقلّ من التنمية بالمقارنة مع باقي البلد. وبالنظر إلى أحد المقاييس مثلاً، بَلَغَت عام 1993 نسبة الأطباء إلى السكّان في سوريا ككلّ طبيب واحد لكلّ 966 نسمة، ولكن في إدلب بالتحديد، كانت هذه النسبة طبيب واحد لكلّ 1,760 نسمة، مُشيرةً إلى أنّ إدلب كانت تصبح أكثر حرماناً من الحقوق.[60] وفي العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، أَبْلَت درعا أفضل من إدلب إلى حدٍّ ما من حيث توفير الخدمات. وبحلول عام 2010، انخَفَضَت نسبة الأطباء إلى السكّان (بحسب ما أفادَت به الحكومة السوريّة) إلى طبيب واحد لكلّ 661 نسمة على امتداد سوريا، ولكن انخفضت هذه النسبة في درعا فقط إلى طبيب واحد لكلّ 1,042 نسمة وكان لإدلب النسبة الأسوأ في البلد حيث بَلَغَت طبيب واحد لكلّ 1,186 نسمة.[61] وقد أَبْلَت كلتاهما أفضل بخصوص المدارس: كانت درعا تضمّ 4.7 في المئة من مدارس البلد الابتدائيّة التي تُديرها الدولة لنسبة 4.4 في المئة فقط من السكّان عام 2009، وكانت إدلب تضمّ 7.3 في المئة من المدارس لنسبة 6.2 في المئة من السكّان.[62] على الرغم من ذلك، كانت درعا تضمّ نسبة 5.1 في المئة من أطفال البلد الذين يرتادون المدارس وإدلب 8.0 في المئة، ما يعني أنّه كان هناك مزيد من الطلاب في المدرسة الواحدة وربّما أنّ جودة التعليم كانت أضْعَف مما كانت عليه في أماكن أخرى في سوريا (راجِع الجدول رقم 4.2، مع إدراج

[60] بطاطو (Batatu)، 1999، ص. 68.

[61] المكتب المركزيّ السوريّ للإحصاء (Syrian Central Bureau of Statistics)، "الأخصائي الطبيّ، 2005–2010، والتوزيع بحسب المحافظة، 2010" ("The Medical Professional, 2005–2010, and Distribution by Governorate, 2010")، الصفحة الإلكترونيّة، 2011d.

[62] المكتب المركزيّ السوريّ للإحصاء (Syrian Central Bureau of Statistics)، "مدارس التعليم الأساسيّ (المرحلتان الأولى والثانية) بحسب ملكيّة المدرسة وجنس الطلاب 2005–2009، وتوزيع المدارس بحسب المحافظة لعام 2009" ("Basic Education Schools (1st 2nd Cycle) by Ownership of School and Sex of Pupils 2005–2009, and Distribution of Schools by Governorate for 2009")، الصفحة الإلكترونيّة، 2011a.

الجدول رقم 4.2
توفير الخدمات في سوريا، 2009

المحافظة	نسبة الأطباء إلى السكّان	النسبة المئوية من إجمالي عدد السكّان	النسبة المئويّة من إجمالي المدارس الابتدائيّة التي تديرها الدولة	النسبة المئوية من إجمالي الطلاب الذين يرتادون المدارس الابتدائيّة
درعا	1:1,042	4.4	4.7	5.1
إدلب	1:1,186	6.2	7.3	8.0
اللاذقيّة	1:563	5.7	5.2	3.8

المصدر: بطاطو (Batatu)، 1999.

محافظة الأسد الأصليّة وهي اللاذقيّة للمقارنة).[63] وَتَخَلَّف توفير الخدمات العامّة في درعا وإدلب في قطاعاتٍ متعدّدةٍ عمّا كان عليه في أماكن أقرب من النظام ولكنّه لم يكن مُتَبايِناً بشكلٍ حادٍّ بين الواحدة والأخرى من حيث اتّجاهاتهما.

اقتصادياً، كانت إدلب أسوأ إلى حدٍّ ما، حيث بَلَغ معدّل البطالة 16.8 في المئة بالمقارنة مع 13.3 في المئة في درعا عام 2011. على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى أنّ المتوسّط الوطني كان 14.9 في المئة، مع العِلْم أنّ ثلاث محافظات كانت تقترن بمعدّلات أدنى من 10 في المئة وأربع محافظات كانت تقترن بمعدلات أعلى من 20 في المئة، كانت درعا وإدلب متشابهتين نسبياً.[64] لم تُقَدّم إصلاحات الأسد الاقتصاديّة الهادِفَة إلى تحقيق مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر إلّا القليل للمناطق النائية مثل درعا وإدلب وبدلاً من ذلك زادَت من تركيز الثروة في يد المُقَرَّبين من النظام.[65] وما أدّى إلى تفاقُم هذه المشاكل الاقتصادية سوءاً كان الكساد الاقتصاديّ العالمي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وجفافٌ أثَّرَ بشكلٍ غير متناسِبٍ على مناطق سوريا الريفيّة الزراعيّة مثل درعا وإدلب.[66]

وبشكلٍ عامٍّ بالتالي، وعلى الرغم من أوجُه الفرْق التي كانت قائمةً بين درعا وإدلب من حيث الحقوق السياسيّة والقوّة الاقتصاديّة في تسعينيّات القرن العشرين وفي العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، كانت

[63] لم تكن الأرقام متوفّرةً لأعداد المُعَلّمين. المكتب المركزيّ السوريّ للإحصاء (Syrian Central Bureau of Statistics)، 2011a؛ المكتب المركزيّ السوريّ للإحصاء (Syrian Central Bureau of Statistics)، "طلاب التعليم الأساسي (المرحلة الأولى) بحسب المدرسة، والمحافظة والجنس 2005–2009، وتوزيع المدارس بحسب المحافظة لعام 2009" ("Pupils of Basic Education (1st Cycle) by School Governorate and Sex 2005–2009, and Distribution of Schools by Governorate for 2009")، الصفحة الإلكترونيّة، 2011b.

[64] قد لا تكون هذه المعدلات موثوقة بشكلٍ كامل، لأنّ المعدلات المُفاد بها لعاميْ 2011 و2012 كانت منخفضةً بشكلٍ مماثلٍ وتساوي عدد الأفراد العاطلين عن العمل الدقيق، ما يبدو غير مرجّح، المكتب المركزيّ السوريّ للإحصاء (Syrian Central Bureau of Statistics)، "معدّل البطالة بحسب المحافظة والقوى العاملة" ("Rate Unemployment by Governorate and Labor Force")، الصفحة الإلكترونيّة، 2011c.

[65] بسّام حدّاد (Bassam Haddad)، "شبكات الأعمال في سوريا: الاقتصاد السياسي للمرونة الاستبدادية" (*Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*)، ستانفورد، كاليفورنيا، دار نشْر جامعة ستانفورد (Stanford University Press)، 2011.

[66] فرانشيسكو فيميا (Francesco Femia) وكايتلِن ويريل (Caitlin Werrell)، "سوريا: التغيّرات المناخيّة، والجفاف والاضطراب الاجتماعيّ" ("Syria: Climate Changes, Drought and Social Unrest")، مركز المناخ والأمن (Center for Climate and Security)، 29 فبراير/شباط 2012.

أوجُه الفرْق هذه صغيرةً نسبياً بالمقارنة مع أجزاءٍ أخرى من البلد. إنّ أداء درعا الذي اعْتُبِر أفضل اقتصادياً بشكلٍ طفيفٍ قد أدّى ربّما دوراً صغيراً في حدّة الثورات، ولكن من غير المرجّح أن تكون الفجوة بينهما كبيرةً بما يكفي ليكون لهذا الأمر تأثيرٌ كبيرٌ على نشوء جهاتٍ فاعِلةٍ طائفيّة.

جهود الحوكمة المحليّة

تتمثّل فرضيةٌ أخرى بشأن الظروف المحليّة التي قد تزيد من الطائفيّة في سوريا أو تحدّ منها بدور المجتمع المدنيّ ومبادرات الحوكمة المحليّة التي نشأت منذ الحرب. لقد عَمِل الناشطون والمجالس المحليّة لإحكام السيطرة على القضايا المدنيّة حتّى في أماكن مثل إدلب وهم غالباً أكثر اعتدالاً في أيديولوجياتهم بالمقارنة مع نظرائهم المُقاتلين. بدلاً من ذلك، من المحتمل أن يكون قد تمّ تطوير هذه المجموعات أصلا لأن الشعب ذاته يتمتع بالمرونة في وجْه الطائفيّة والتطرُّف، ولكن في غياب قدرٍ كبيرٍ من البيانات الموثوقة من الأرض، سيركّز هذا القسْم على ما إذا تتوفّر أقلّه درجةٌ معيّنةٌ من التداخُل بين الاثنتين.

في ذروتها، كان هناك ما يُقدّر بـ76 مجلساً محليّاً في درعا، تَشَكَّلَت باعتماد أساليب مختلفة، بما في ذلك العائلات البارزة والانتخابات،[67] مع مجلسٍ في المحافظة تمّ أيضاً اختياره من خلال تعييناتٍ من مجالس المناطق المحليّة. كانت المجالس مسؤولةً في المقام الأوّل عن الاضطلاع بعمليّات الإغاثة، وتوزيع الحصص، والمحافظة على سيْر عَمَل المخابز، والمحافظة على عَمَل النظام المدرسيّ، وتوفير الخدمات، وإصلاح المباني العامّة. تمّ تمويل مجلس المحافظة من قِبَل المجلس الوطني السوري (Syrian National Council)،[68] في حين اعتمدت أخرى على منظّمات المعونة الإنسانيّة، وفي بعض الحالات، على الرواتب المُتَبَقِّيَة المدفوعة من الحكومة.[69] لقد حاوَلَت بنشاطٍ المجالس في درعا تَجَنُّب الانتماء السياسيّ ومَنْع الإسلاميين المُتَطَرِّفين والإرهابيين المحدَّدين، مثل جبهة النصرة (Nusra Front)، من التمكُّن من المشارَكة مباشرة.[70] على الرغم من أنّ مجلس محافظة درعا يُقدّم عدداً من تفاصيله الماليّة وأعماله عبْر صفحته على موقع فيسبوك (Facebook)،[71] ثمّة إفادة محدودة جدّاً بشأن أي جهودٍ حثيثةٍ مبذولةٍ من جانب هذه المجالس للحدّ من التوتّرات الطائفيّة، باستثناء واقِع أنّها لا تُرَحِّب بمجموعات مثل جبهة النصرة، الأمر الذي يشير إلى رغبةٍ شعبيّةٍ لمنْع مِثْل هذه المجموعات المُتَطَرِّفَة والطائفيّة من اكتساب النفوذ في المحافظة. وتملك هذه المجموعات في الجنوب ميزةً على تلك التي لها أهدافٌ مماثلةٌ في إدلب، بحيث لا وجود قويّ للمجموعات المُتَطَرِّفَة في درعا في المقام الأوّل، ما يُثْبِت الترابُط بين المجالس المحليّة والمرونة في وجْه الطائفيّة بدلاً من السببيّة. على عكس ذلك، يتمثّل أحد التحديّات في وجْه المجالس المحلية في درعا

[67] دانيال سيروير (Daniel Serwer)، "نعم، السيّد أوباما، ثمّة معارضة سورية" ("Yes, Mr. Obama, There Is a Syrian Opposition")، معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute)، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

[68] يَمَن يوسف (Yaman Yosif) وجيمس بوكر(James Bowker)، "بعد 'تهميش' الشرق، نظام درعا الانتخابي الجديد يهدف إلى تحقيق العدالة" ("After 'Marginalizing' the East, Dara'a's New Electoral System Aims for Equity")، سوريا على طول (Syria Direct)، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[69] أيمن جواد التميمي (Aymenn Jawad Al-Tamimi)، "'المُصالَحَة' في سوريا: حالة الصَنَمَيْن" ("'Reconciliation' in Syria: The Case of Al-Sanamayn")، منتدى الشرق الأوسط (Middle East Forum)، 27 أبريل/نيسان 2017.

[70] معهد الإعلام عن الحرب والسلام (Institute for War & Peace Reporting)، "الحوكمة المحليّة داخل سوريا: التحديات، والفرص والتوصيات" *(Local Governance Inside Syria: Challenges, Opportunities, and Recommendations)*، واشنطن العاصمة، 2014، ص. 26.

[71] "مجلس درعا" ("Dara'a Council")، صفحة على موقع فيسبوك (Facebook)، غير مؤرّخ.

بموقعها، فقد أَظْهَرَت إحدى الدراسات أنّ المجالس في المحافظات الواقِعة بالقرب من تركيا قد أَبْلَت أفضل من نظيراتها الواقعة بالقرب من الأردن، بسبب موقِف الأردن الأقلّ رضا تجاه الإدارة المحليّة.[72]

ظَهَر الناشطون والمجالس في وقتٍ مبكرٍ في إدلب، مع قيام مجموعة من المهنيين في عاصمة المحافظة بتشكيل منظّمة المعارضة الوطنيّة لمُثقّفي إدلب (National Opposition for Idlib Intellectuals) في وقتٍ مبكرٍ من أغسطس/آب 2011 بهدف تشجيع الحوار بين المعارَضَة والحكومة، في حين بدأ ناشطون آخرون بتوفير المساعدة الإنسانيّة، والتحكّم بحركة المرور، وعمليات حراسة المدينة في المناطق الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة. وكانت "البيت الإدلبي" (Al-Idlibi House) منظّمةً أخرى مماثلةً عَمِلَت جاهدةً للضغط على المجموعات المُسَلَّحَة لتسليم السيطرة على المدينة للمدنيين. لقد عَمِلَت لِصَدِّ المُتَطَرِّفين ودَعَمَت نشاطات المرأة وحقوقها. وقد شكَّلَت أيضاً لجنةً مع ناشطين آخرين في مجال الحقوق المدنيّة ونَظَّمَت انتخاب مجلسٍ محليٍّ كان ليتفاوض مع المجموعات المُسَلَّحَة ويشجّعها على إعادة المحكمة والأمن المحليّ للمدنيين.[73] على امتداد المحافظة، تَنَظَّمَت حوالي 150 مجموعةً مماثلةً لتوفير الحوكمة المحليّة والخدمات، بما في ذلك المَرافِق، والصرف الصحيّ، وتوفير الخبز المدعوم، وتنسيق معونة الإغاثة. وتُعتبر هذه المجالِس الأهداف الأوّليّة للدعم الدوليّ وغالباً ما تعتمد على هذا الدعم لتحافِظ على مشروعيتها وفعاليتها، باعتبار أنّه ليس لها روافِد إيرادات بديلة. وستعمل غالباً مجالس المنطقة المحليّة مع جهاز الشرطة ومجالس الشورى التي توفّر الإنفاذ والنواحي القضائية للحوكمة. ومنذ عام 2011، وَسَّعَ إلى حدٍّ كبيرٍ عددٌ منها أدوارها، ولكنها بالإجمال لا تشمل المرأة أو الأقليّات. لقد أظْهَرَ تقريرٌ صادرٌ عن مؤسّسة السلام السويسريّة (Swiss Peace) أنّ أحد الاستثناءات من ذلك هو مجلسٌ في مدينة معرّة النُعمان (Ma'aret al-Numan) في إدلب، حيث ضمّ المجلس ومجالس استشاريّة مختلفة نساءً وحيث يتواصل المجلس بنشاطٍ مع المجتمع للحصول على المُدخلات. من الناحية النظريّة، لو وُجِدَت أقليّةٌ دينيّةٌ في تلك المدينة، لكان لها صوتٌ في هذه المجالس، ولكن تشتهر أغلبية المراكز المحليّة الأخرى بعدم الدمج.[74] ثمّة أيضاً مجلس محافظة إدلب (Provincial Council for Idlib) الأوسع والذي يهدف إلى دعْم جهود المجالس المحليّة وتنسيقها، لا سيّما من حيث المعونة الدوليّة، ولكنّ منظّمات معونة متعدّدة تُفَضِّل العمل مباشرةً مع المجالس المحليّة، الأمر الذي يحدّ من نفوذ المنظّمة الأوسع الحقيقيّ.

لا تخلو المجالس من التحديّات الخاصّة بها، حيث أنّ عدداً منها يواجِه خطر اختياره من قِبَل العائلات المحليّة القويّة أو المُقاتلين والمنظّمات المُتَطَرِّفَة، كما لوحِظَ في مجلس كَفر تَخاريم (Kafr

---

[72] أغنيس فافيير (Agnes Favier)، "ديناميكيات الحوكمة المحليّة في المناطق الخاضِعة لسيطرة المُعارَضَة في سوريا" (Local Governance Dynamics in Opposition-Controlled Areas in Syria")، في لويدجي ناربون (Luigi Narbone)، أغنيس فافيير (Agnes Favier)، وفيرجيني كولومبيه (Virginie Collombier)، محرّرون، "داخل الحروب: ديناميكيات الصراع المحليّة في سوريا وليبيا" *(Inside Wars: Local Dynamics of Conflict in Syria and Libya)*، سان دومينيكو دي فيسولي (San Domenico di Fiesole)، إيطاليا: معهد الجامعة الأوروبيّة (European University Institute)، 2016.

[73] جوليا طالِب (Julia Taleb)، "السوريون يدحرون التطرُّف بدون تدخُّلٍ عسكريّ" (Syrians Roll Back Extremism in Idlib Without Military Intervention")، ويجينج نانفايولنس (Waging Nonviolence)، 23 مايو/أيّار 2017.

[74] بهجت حجّار (Bahjat Hajjar)، كورين فون بورج (Corine von Burg)، ليلى هلال (Leila Hilal)، مارتينا سانتشي (Martina Santschi)، مازن غريبة (Mazen Gharibah) ومظهر شربجي (Mazhar Sharbaji)، "تصوّرات الحوكمة: تجربة المجالس الإداريّة المحليّة في سوريا الخاضعة لسيطرة المعارَضَة" *(Perceptions of Governance: The Experience of Local Administrative Councils in Opposition-Held Syria)*، بيرن، سويسرا، مؤسسة السلام السويسريّة (Swiss Peace) 2017، ص. 11، 17.

Takharim) المحليّ في إدلب.[75] وتواجِه المجالس المحليّة على امتداد المحافظة أيضاً منافسةً على توفير الخدمات من قِبَل الأجنحة المدنيّة لهيئة تحرير الشام (HTS) وأحرار الشام (Ahrar al-Sham). فإنّ هاتين المنظّمتين تبدآن باستخدام المديرين المحليين لتعزيز مشروعيتهما،[76] ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تأسيس مجالس أكثر تَطَرُّفاً وطائفيّةً في أُفُقِها المُتَوَقَّع. على الرغم من ذلك، تَمَكَّنَت أغلبيّة المجالس المحليّة من الحفاظ على استقلاليتها إلى درجةٍ ما وقد حَسَّنَت موقفها ومشروعيتها مع الوقت. مع ذلك، لا يبدو أنّ التقارير تشير إلى أنّ التعامل مع القضايا الاجتماعيّة مثل الطائفيّة يَرِد في مقدّمة أجنداتها، باعتبار أنّ الأغلبيّة تُرَكِّز على تحدّيات الحوكمة اليوميّة. يعمل عددٌ من المجالس المحليّة التي تمّت دراستها بشكلٍ مُعَمَّقٍ في مجتمعاتٍ متجانسةٍ إلى حدٍّ ما. وغالباً ما يُنظَر إلى القيادة على أنّها "انعكاسٌ للمجتمع المحليّ،" ولذلك من الممكن أن تكون هذه المجالس، في مجتمعاتٍ أكثر تنوُّعاً، شاملةً ومناصرةً لمرونةٍ طبيعيّةٍ في صفوف السكّان.[77] ويشير ذلك إلى أنّ مواقِف المجالس المحليّة إزاء الطائفيّة والشموليّة قد تَنْتُج عن مستويات المرونة المحليّة بدلاً من أن تكون دافِعاً لها.

من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه المجالس وهؤلاء الناشطون يؤثّرون على مستويات الطائفيّة في منطقةٍ ما أو إذا كانوا نتيجةً لمرونةٍ شعبيّةٍ كامِنَةٍ في وجْه هذه الأيديولوجيات. يشير أحد التقارير إلى أنّه "كُلّما كان سكّان مدينةٍ ما أقلّ انتماءً دينيّاً، أصبح من الأكثر ترجيحاً أن يحتضنوا مجلِساً محلياً علمانياً وأصبحوا أقلّ حماساً بشأن المحاكم الشرعيّة أو الهيئات الأخرى الخاضِعَة لسيطرة الإسلاميين،" ويَلْحَظ أنّ الانتماء الدينيّ يميل إلى أن يكون أقوى في المناطق الأكثر زراعيّة.[78] وقد يشير العدد الكبير للمجالس النشطة في إدلب آنذاك إلى سكّانٍ هم أقلّ طائفيّةً وأقلّ التزاماً بالأيديولوجيّة. وأشار أحد التقارير إلى أنّ المجالِس على امتداد البلد لا تُبدي ميلاً قوياً إلى الشموليّة، وخصوصاً فيما يتعلّق بالجنس، وإنّما يشير إلى أنّ أغلبيتها تضمّ أفراداً يُعْتَبَرون علمانيين نسبياً أو مُعتَدِلين على الأقلّ. وعندما سُئِل عن المجالِس والطائفيّة، أجاب أحد الأفراد أنّ

> بالإجمال، إنّها هيئات غير أيديولوجيّة، وبالأخصّ على المستوى المحليّ، الأمر الذي يبدو، نوعاً ما، سبيلاً للتقدّم. لا يَهُمّ إن كان فَرْدٌ ما يسارياً والآخر الذي بجانبه إسلامياً. إنّهما هناك لأنّ أحدهما على اطّلاع بأمرٍ حول كيفية تشغيل نظام المياه، والآخر على اطّلاعٍ بأمرٍ حول التعليم، وهما يعملان [على] مسائل عمليّة لمصلحة المجتمع.[79]

[75] سام هيلِر (Sam Heller)، "إبقاء الأضواء مُشِعَّةً في إدلب المُتَمَرِّدَة" ("Keeping the Lights on in Rebel Idlib")، مؤسسة ذا سينشيري (The Century Foundation)، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016؛ وحجّار وآخرون (Hajjar et al.)، 2017.

[76] ابراهيم الأصيل (Ibrahim al-Assil)، "المجموعة التابعة لتنظيم القاعدة وأحرار الشام تتنافسان على السيطرة في إدلب" ("Al-Qaeda Affiliate and Ahrar al-Sham Compete for Control in Idlib")، معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute)، 29 يونيو/حزيران 2017.

[77] حجّار وآخرون (Hajjar et al.)، 2017.

[78] مركز الحوار الإنساني (Centre for Human Dialogue)، "هيكليات الإدارة المحليّة في المناطق الخاضِعة لسيطرة المعارَضَة في سوريا" *(Local Administration Structures in Opposition-Held Areas in Syria)*، جينيف، أبريل/نيسان 2014، ص. 17.

[79] دانيال موريتز-رابسون (Daniel Moritz-Rabson)، "في سوريا في زَمَن الحرب، المجالس المحليّة والمؤسسات المدنيّة تَسُدُّ فجوة" ("In Wartime Syria, Local Councils and Civil Institutions Fill a Gap")، بي.بي.أس نيوز آور (PBS Newshour)، 31 يوليو/تموز 2016.

وفي أيّ من الحالتين، يبدو أنّ هذه المنظّمات مُتَرابِطَة مع سوريا أكثر مرونةً وتعمل بنشاطٍ في سبيلها. على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى دور الجهات الفاعِلة الأجنبيّة الذي ستتم مناقشته فيما يلي، قد يكون في نهاية المطاف تأييد هذه المؤسسات في سوريا أو تطويرها من الخارج أكثر ضرراً منه فائدةً لأنّه سيتيح المجال لجهات فاعِلة أخرى لاتّهام هذه المجموعات بكونها رهاناً في يدّ الولايات المتحدة وأوروبا. وقد يَتَمَثَّل خيارٌ أفضل مُتَوَفِّرٌ للجهات الفاعِلَة الدوليّة التي ترغب بتشجيع المرونة بانتظار هذه المجموعة لتَطْلُب المعونة من خلال القنوات الإنسانيّة التقليديّة ومن ثمّ دعْمها من خلال تلك الوسائل، مع العمل على ضمان وصول أي جهود معونة إلى الجهات المُتَلَقِّيَة المقصودة. على الرغم من ذلك، ينبغي عدم تَوَقُّع أن تكون هذه المجالس قابِلَةً للاستمرار بالضرورة على المدى الطويل، حيث أنّ مشروعيتها مرتبطة ارتباطاً أوثق بجهود المعونة الإنسانيّة القصيرة المدى بدلاً منه بمواردِ أكثر استدامة، مِثْل الروابط بالحكومة والوصول إلى إيرادات ضريبيّة ثابتة.[80]

الجهات الفاعِلَة الأجنبيّة الرئيسيّة

لا تبدو درعا وإدلب بطرقٍ متعدّدةٍ إذَنْ مختلفتين بهذا القدر من حيث ديموغرافياتهما الأصليّة ذات الغالبية السنيّة؛ والاحتكاك التاريخيّ لبعض الأديان والطوائف الأخرى؛ والاقتصاد؛ والمستويات التاريخيّة للانخراط في نظام البعث (Ba'th regime) ودعمه؛ والمواقِف إزاء الطائفيّة؛ واستخدام هيكليّات الحوكمة المحليّة. ولكن يبقى الواقع أنّ إدلب هي موطِنٌ لمجموعتين جهاديتين متطرّفتين تعتنقان الكراهيّة الطائفيّة على مستوى معيّن من أيديولوجيتهما في حين فشلت مجموعاتٌ مماثلةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ في اكتساب موطئ قَدَمٍ في درعا. وقد يكمن بعض التفسير في أوجُه الفرْق الاجتماعيّة والثقافيّة والتاريخيّة العميقة على مستوى المنظور بين المنطقتين والتي يستحيل تقريباً الكَشْف عنها بدون جمْع البيانات الكثيف على الأرض من النوع الذي يُعْتَبَر غير ممكنٍ حالياً. على الرغم من ذلك، يَتَمَثَّل الفَرْق الواضح الآخر بين المحافظتين، بحسب ما تمّت مناقشته باختصار من حيث المجالس المحليّة، بموقعهما (وعلى وجه الخصوص، قُرْبهما من الحدود مع الأردن من جهة ومع تركيا من جهة أخرى؛ راجِع الشكل رقم 4.1).

إنّ اثنين من المناصرين الرئيسيين لأحرار الشام (Ahrar al-Sham) وهيئة تحرير الشام (HTS) على حدّ سواء هما قَطَر وتركيا. وقد يتعلّق أحد أسباب تَمَكُّن هذه المجموعات المُعارِضَة المُتَطَرِّفَة من الاستمرار بالعمل بهذه الفعاليّة في إدلب بشكلٍ أقلّ بالمرونة المحليّة في وجه الطائفيّة وبشكلٍ أكبر بواقِع أنّ إدلب تتشارك الحدود مع تركيا، ما أتاح لهذين البلدين تمرير الأسلحة، والمال والمُقاتلين إلى المجموعة.[81] إنّ القناة الرئيسيّة للدخول إلى إدلب وسوريا من خلال تركيا هي مَعْبَر باب الهوى (Bab al-Hawa) الحدوديّ. وباعتباره خطّ إمدادٍ رئيسيّ، إنّه يقترن بقيمةٍ استراتيجيّةٍ هائلةٍ ويتمّ التنازُع عليه بشكلٍ حادٍّ منذ عام 2011. استولَت عليه أوّلاً المجموعات المُعارِضَة عام 2012 وأصبح "نقطة تَجَمُّعٍ للجهاديين" قبل السقوط في نهاية المطاف في يد أحرار الشام.[82] وفي عام 2017، نَجَحَت هيئة تحرير الشام بإخراج أحرار الشام وبسْط

---

[80] على الرغم من ذلك، يرتبط نجاح المجالِس المحليّة بحجم المدينة، وقُرْبِها من الحدود الدوليّة الصديقة، والوصول إلى الموارِد الطبيعيّة. راجِع مركز الحوار الإنساني (Centre for Human Dialogue)، 2014، ص. 15-16.

[81] تشارلز ليستر (Charles Lister)، "توصيف جبهة النصرة" *(Profiling Jabhat al-Nusra)*، واشنطن العاصمة، مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، مشروع حول العلاقات الأمريكية مع العالَم الإسلامي (Project on U.S. Relations with the Islamic World)، الورقة التحليليّة رقم 24 (Analysis Paper No. 24)، 2016، ص. 29-32.

[82] رود نوردلاند (Rod Nordland)، "تنظيم القاعدة يضطلع بدورٍ جديدٍ مميت في الصراع في سوريا" ("Al Qaeda Taking Deadly

السيطرة على المَعْبَر لضمان وصولها الخاصّ إلى الموارد.[83] بالإضافة إلى ذلك، بذلت هيئة تحرير الشام جهداً للسيطرة على مدنٍ متعدّدةٍ على طول الحدود السوريّة–التركيّة، كما على طرقات التهريب الرئيسيّة.[84] لا تتوفّر تقديراتٌ موثوقةٌ لتدفُّق الأشخاص، والأموال، والموارد عبْر الحدود أو لمقدار الدخل الذي يتمّ توفيره للمجموعات الإسلاميّة التي سيطرت على باب الهوى والتجارة المشروعة عبْر الحدود، ولكنّ المَعْبَر كان نقطة عبور منتظمة، بالأخصّ لآلاف المُقاتلين الأجانب الذين يدخلون البلد.[85] يُقَدَّر أنّ 30 في المئة من مُقاتلي هيئة تحرير الشام هم أجانب، ولذلك فإنّ لهذا الوصول تأثيراتٌ كبيرةٌ على قدرتها على القتال.[86] ومع سيطرة الأكراد والدولة الإسلاميّة (IS) على مناطق حدوديّة أخرى خلال أغلبية فترة الصراع، بَقِيَ معْبَر باب الهوى الخيار الرئيسي لخطوط الإمداد بالنسبة إلى أحرار الشام وهيئة تحرير الشام. وبالتالي، كانت السيطرة على هذه الأراضي الحافِز للمحافظة على وجودٍ قويٍّ في إدلب ومصدر الموارد الذي أتاح لهما القيام بذلك.

في المقابل، تتقاسم درعا حدوداً مع الأردن، الذي كان مصدر الدعم الكبير من جانِب الولايات المتّحدة وبلدانٍ أخرى مُصطفّة مع الغرب والتي بذلت جهداً حثيثاً لدعْم المجموعات المُعْتَدِلَة بدلاً من المجموعات الإسلامية المُتَطَرِّفَة. لقد كان مقرّ أغلبية استثمار وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (Central Intelligence Agency) في برامج التدريب والدعْم في الأردن وتمّ توجيهها للجبهة الجنوبية (Southern Front) المُعْتَدِلَة،[87] وهي المجموعة المعارِضَة المُهَيْمِنَة في درعا والتي تُعتبر على نطاقٍ واسعٍ مدعومةً بشكلٍ نشطٍ من قِبَل مركز قيادة العمليات العسكريّة الذي يتّخذ مقراً له في عَمّان.[88] يعتبر الأردن بحدّ ذاته مسألة التطرُّف على حدوده مسألة أمنٍ وطنيّ؛ وبالتالي، أيّد بشدّة الجبهة الجنوبيّة عن طريق التدريب والإمدادات عبْر مَعْبَر نصيب (Nasib) الحدوديّ إلى درعا.[89] بحسب ما أُفيد به، بَحَثَ الأردن أيضاً عام 2015 في تأسيس منطقةٍ عازِلَةٍ على الجانب الأردنيّ من الحدود، مُسْتَكْمَلَةً بملاذاتٍ آمنةٍ في درعا ومُسْتَخْدِمَةً المقاتلين السورين الذين يتمّ فحْصهم ودعمهم من مسؤولين أردنيين.[90] لقد حَدَّ حفْظ الأمن على

"New Role in Syria's Conflict")، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 24 يوليو/تموز 2012؛ وآرون لوند (Aron Lund)، "مواجهة في باب الهوى" ("Showdown at Bab al–Hawa")، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2013.

[83] سليمان الخالِدي (Suleiman al–Khalidi)، "المُتَمَرِّدون السوريون يُعيدون فتْح المعْبَر الحدوديّ الرئيسيّ مع تركيا" ("Syrian Rebels Re–Open Main Border Crossing with Turkey")، رويترز (Reuters)، 27 يوليو/تموز 2017b.

[84] الأصيل (Al–Assil)، 2017.

[85] هانا لوسيندا سميث (Hannah Lucinda Smith)، "دليل الجهاديين السياحيّ ينقل مُقاتلين أجانب إلى سوريا" ("Jihadists' Tour Guide Shuttles Foreign Fighters into Syria")، فايس نيوز (Vice News)، 3 فبراير/شباط 2014.

[86] رسم خريطةٍ للمنظّمات المُقاتِلَة (Mapping Militant Organizations)، "هيئة تحرير الشام (المعروفة سابقاً بجبهة النصرة)" ("Hay'at Tahrir al–Sham [Formerly Jabhat al–Nusra]")، جامعة ستانفورد (Stanford University)، 14 أغسطس/آب 2017b.

[87] غريغ ميلِر (Greg Miller) وكارِن دي يونغ (Karen DeYoung)، "جهد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السريّ في سوريا يواجه تخفيضاً كبيراً للتمويل" ("Secret CIA Effort in Syria Faces Large Funding Cut")، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 12 يونيو/حزيران 2015.

[88] هيو نايلور (Hugh Naylor)، "المتمرّدون المُعتدِلون يسيطرون على قاعدة جنوبية رئيسية في سوريا، موجّهين ضربة للأسد" ("Moderate Rebels Take Key Southern Base in Syria, Dealing Blow to Assad")، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 9 يونيو/حزيران 2015.

[89] كيم غطّاس (Kim Ghattas)، "حرب سوريا: المُتَمَرِّدون الجنوبيون يعتبرون الولايات المتحدة أساسيّةً للنجاح" ("Syria War: Southern Rebels See US as Key to Success")، بي.بي.سي نيوز (BBC News)، 9 ديسمبر/كانون الأول 2014.

[90] ذي إيكونوميست *(The Economist)*، "الاعتماد على الجيران" ("Drawing in the Neighbours")، 2 يوليو/تموز 2015.

حدود الأردن من كميّة الدعم المَتَوَفِّرَة للمجموعات المُتَطَرِّفَة في درعا، كما من عدد المُقاتلين الأجانب الذين يعبرون إلى المحافظة، بالمقارنة مع الحدود الأكثر انفتاحاً في الشمال.[91] وعلى الرغم من ذلك، تمّ في عاميْ 2016 و2017 خفْض الدعْم للمجموعات المُعارِضَة المُعْتَدِلَة في درعا والجنوب إلى حدٍّ ما.[92] في الوقت عينه، ازداد وجود المجموعات المعارِضَة المُتَطَرِّفَة في هذه المنطقة، والتي غالباً ما تتميّز بأيديولوجيّات أكثر طائفيّةً للغاية.[93]

ويُعْتَبَر توفير التمويل، والأسلحة، والمُقاتلين أساسياً لاستمرار أيّ نوعٍ من الصراع. وحتّى في بداية القتال في سوريا، خَسِرَت المجموعات المعارِضَة الأكثر اعتدالاً مقاتلين لصالِح مجموعاتٍ مُتَطَرِّفَةٍ مُمَوَّلَةٍ تمويلاً أفضل لسببٍ بسيطٍ هو أنّه كانت لمنظّماتٍ مثل الدولة الإسلاميّة وجبهة النصرة القدرة على الدفْع لهم.[94] لقد كان تأمين الوصول إلى الموارد والداعمين دافِعاً رئيسياً في القرارات الاستراتيجيّة لمجموعاتٍ مُتَمَرِّدةٍ متعدّدة. ففي الجنوب، تمرّ خطوط الإمداد الرئيسيّة إلى درعا عبْر الأردن، الذي يُنَظِّم بشكلٍ أكثر قوّةً تَدَفُّق الأشخاص، والأسلحة، والموارد ويستهدف (إلى جانب حلفائه الأمريكيين والخليجيين المؤيّدين للعلمانيّة) المنظّمات المُعتَدِلَة والعلمانيّة. في المقابل، تُعتبر حدود إدلب مع تركيا أكثر انفتاحاً، مع احتمالات عبور التمويل والمُقاتلين المُتَطَرّفين إلى سوريا بشكلٍ أكثر سهولةً وسرعة.[95] يشير ذلك إلى أنّ الدعم الدولي للمجموعات الطائفيّة والوصول الكبير إلى التمويل والموارد الذي تتمتّع به تلك المنظّمات قد يكونان المُتَغَيّرَيْن الأكثر أهميّةً اللذين يُتيحان ازدهار المجموعات. إذا كان التمويل والدعْم الخارجيان هما بالفعل المَصْدَرَيْن الأوّليين اللذين يدفعان بالعنف الطائفيّ في سوريا اليوم، قد يكون الوصول إلى الموارد هو ما يدفع بوجود أيديولوجيّةٍ طائفيّة، وقد يساعد مَنْع ذلك الوصول، أو ما هو أفضل بعْد، الدعم النشط للمنظّمات المُعتَدِلَة، في دَعْم رغبةٍ سوريّةٍ يبدو أنّها واسعة نسبياً بالتحلّي بالمرونة في وجه هذا العنف.[96]

مناقشة

خلال الحرب الأهليّة السوريّة، بَقِيَت درعا وإدلب مركزين لمعاقِل المُتَمَرّدين ضدّ قوات النظام. فقد شكّلت

[91] باربارا أوبال–روم (Barbara Opall–Rome)، "الأردن يبرهن عن ثقلٍ كبيرٍ في القتال ضدّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" ("Jordan Proves Heavyweight in Fight Against ISIS")، ديفانس نيوز (Defense News)، 9 مايو/أيّار 2016.

[92] منى عَلَمي (Mona Alami)، "ما الذي يمنع قوّات سوريا المُتَمَرِّدة من توحيد قوّتها؟" ("What's Keeping Syria's Rebel Forces from Consolidating Their Power?")، المونيتور *(Al-Monitor)*، 26 سبتمبر/أيلول 2016.

[93] محمد إرسان (Mohammad Ersan)، "تَوَسُّع المُتَطَرِّفين في جنوب سوريا يضع الأردن على أهبّ الاستعداد" ("Extremist Expansion in Southern Syria Puts Jordan on Guard")، المونيتور *(Al-Monitor)*، 13 مارس/آذار 2017.

[94] لوفداي موريس (Loveday Morris)، "القتال على جبهتين، المُتَمَرّدون السوريون المُعتَدلون يكافحون للحصول على التمويل، خسارة مُقاتلين" ("Battling on Two Fronts, Moderate Syrian Rebels Struggle for Funding, Lost Fighters")، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

[95] راجِع توم كيتينج (Tom Keatinge)، "أهمّيّة التمويل في تمكين الصراع في سوريا (وبما يتجاوزها) وإدامته" ("The Importance of Financing in Enabling and Sustaining the Conflict in Syria [and Beyond]")، برسبكتيفز أون تيروريزم *(Perspectives on Terrorism)*، المجلّد 8، العدد 4، أغسطس/آب 2014.

[96] اعتباراً من منتصف عام 2018، لا يبدو أنّ هذا الاتجاه للدعم الأجنبي قد تضاءل، مع تسبُب دعم تركيا المستمرّ للمجموعات المُسلَّحَة في إدلب بتحديات لعلاقتها مع روسيا (فهيم تاستكين [Fehim Tastekin]، "إدلب السورية تظهر بمثابة نقطة ضُعْف في الشراكة بين روسيا وتركيا" ["Syria's Idlib Emerges as Achilles Heel in Russia–Turkey Partnership"]، المونيتور *[Al-Monitor]*، 30 يوليو/تموز 2018).

الاثنتان موطِناً للاحتجاجات المُبكرة ضدّ الأسد (Assad) والحكومة، وشهدت كلتاهما حملات قمْع عنيفةً أدّت إلى استمرار القتال من أجل السيطرة. إنّ الاثنتين عربيّتان سنّيّتان في المقام الأوّل من حيث الديموغرافيات ولطالما كانتا كذلك، مع عددٍ قليلٍ من الأقليّات الدينيّة. وتُعْتَبَر كل واحدة منهما منطقةً ريفيّةً زراعيةً تأثّرت بالجفاف في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ولكن حَظِيَت كل واحدة أيضاً بإصلاحات الأراضي التي قام بها حزب البعث (Ba'th Party) وكان لها أعضاء ناشطون في حزب البعث بشكلٍ متناسبٍ تقريباً مع عدد سكانها، على الرغم من أنّه كان لمواطني درعا نسبة مشاركةٍ أعلى في مستوياتٍ أرفع من النظام. وبقدر ما يمكننا قياسه، يعتنق سكّان إدلب ودرعا أفكاراً مماثلةً حول الطائفيّة والاختلاف الديني. فقد شهدت كلتا المنطقتان تأسيس مجالس محليّة لإدارة جهود الخدمات في غياب قدرة النظام على تولّي الحوكمة. وأخيراً، تتقاسم الاثنتان حدوداً مع بلدٍ آخر، ويُعْتَبَر المتمرّدون قادرين على تَلَقّي الأموال والدَعْم عبْر خطوط العبور بشكلٍ أكثر سهولةً وسرعةً بالمقارنة مع المحافظات الواقِعَة داخل البلد.

ومع ذلك، على الرغم من أوجُه التشابُه هذه، أصبحت إدلب موطِناً لاثنتين من المنظّمات الإسلاميّة المُتَطَرِّفَة الكبيرة التي مارَسَت التطهير الديني بدرجةٍ معيّنة، في الوقت الذي عارَضَ فيه المُتَمَرِّدون في درعا هذه المجموعات بنشاط، ما يشير إلى مرونةٍ شعبيّةٍ في وجه الأيديولوجيّة الطائفيّة.[97] ومع ذلك، ثمّة بالتأكيد عناصر ضمن حوكمة إدلب على استعدادٍ لمواجَهَة الميليشيات الإسلاميّة، وتتنافس المنظّمات المدنيّة مع المُقاتلين للسيطرة على الجهود المبذولة على صعيد الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يشير احتواء هيئة تحرير الشام (HTS) متى تعلّق الأمر بالرسائل بشأن أعمالها الطائفيّة الخاصّة إلى عدم اعتناق وجهات نظرها على نطاقٍ واسعٍ حتّى الآن. ومع ذلك، تبقى هيئة تحرير الشام مُهَيْمِنَةً في إدلب، مُمَكِّنَةً الطائفيّة من النمو هناك، وهي حالةٌ من المُرَجَّح أن تزداد سوءاً مع تحوّلات المُتَمَرِّدين الآخرين الديموغرافيّة إلى المنطقة والذين قد يشعرون أنّهم مرغمون على اللجوء إلى الإرهاب مع استمرار قوّات الأسد (Assad) بتحقيق التقدُّمات وأنّهم عرضةٌ لذلك.

بالفعل، يبدو أنّ هذا التحوُّل الديموغرافيّ هو إحدى نقاط الفرْق الرئيسيّة بين المحافظتين والتي قد تُبرِّر استمرار وجود هذه المجموعات في إدلب. ويتمثّل مُتَغَيِّرٌ آخر، وأكثر تأثيراً على الأرجح، والمقسوم بين المنطقتين بوضوح بأي حدود تُعتبر قريبة منهما، وبشكلٍ أكثر تحديداً، بأي جهات فاعلة خارجيّة تستخدم هذه الحدود لتوفير الموارد للمجموعات المُتَمَرِّدَة. ففي درعا، تحصل الجبهة الجنوبية (Southern Front) على المساعدة من الولايات المتّحدة والحلفاء الأوروبيين عبْر الأردن. وفي إدلب، حيث تُسيطر المجموعات المُتَطَرِّفَة على المعابِر الحدوديّة مع تركيا، تُوَفِّر قَطَر وغيرها من المُتَصَدِّقين الخليجيين والإسلاميين الأثرياء الدعم. وبالنظر إلى عدم توفُّر بياناتٍ موثوقةٍ حول الديناميكيات الاجتماعيّة، تُفيد الخلاصة الأقوى التي يمكن أن يستنتجها هذا المؤلّف بأنّ المُتَغَيِّر العمليّ للدعْم الدوليّ للمُتَمَرِّدين الذين يتمتّعون بأيديولوجيات خاصّة هو الأمور التي تُمَكِّن هذه المجموعات من العمل، أكثر من أيّ جهودٍ اجتماعيّة أو جهودٍ مبذولة من المجتمع المدنيّ.[98]

لحُسْن الحظّ، وعلى عكس تطوير المجتمع المدنيّ أو التأثير على الثقافة، تُعتبر حركة الأشخاص

---

[97] أندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، كاثلين ريدي (Kathleen Reedy)، وبيكّا واسِّر (Becca Wasser)، "مَنْع انهيار الدولة في سوريا" *(Preventing State Collapse in Syria)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-219-OSD، 2017، ص. 7-10.

[98] لا يعني ذلك أنّ هذه العناصر لا تؤدي دوراً، وإنّما أنّه من المستحيل، مع المحدوديّات الحاليّة على مستوى المعلومات والبيانات من سوريا، تقييم قوّة هذه المُتَغَيِّرات في هذا الوقت.

والموارد، ولا سيّما من خارج البلد، أمراً يستطيع صانعو السياسات خارج سوريا التأثير عليه بشكلٍ أكبر. وقد تتمثّل الخطوة الأولى ببذْل جهدٍ حقيقيٍّ للحدّ من الموارد، والإمدادات، والمُقاتلين الواردين من مصادر أجنبيّة. وقد ينطوي هذا الأمر على ممارسة ضغطٍ أكبر على أماكِن مثل قَطَر، أو ربّما بشكلٍ أكثر فعاليّة، على التعاون مع تركيا لإغلاق الحدود في وجْه الاتجار من هذا النوع. تعتمد هيئة تحرير الشام وأحرار الشام بشكلٍ كاملٍ تقريباً على التجارة والموارد الوارِدَة من خارج سوريا، ولذلك فإنّ منْع وصولها قد يَحُدُّ من قدرتهما على العمل بفعاليّة وقد يَدْفَع بهما إلى خارج إدلب.[99] أمّا بالنسبة إلى الديموغرافيات المُتَغَيِّرَة، وبقدر ما يكون للقوى الخارجيّة أيّ تأثير في سوريا ما بعْد الحرب، فهي يجب أن تُوَضِّح أنّها لن تَقْبَل بمحاولات التطهير العرقيّ التي أدّت إلى انقسام السكّان بشكلٍ أكثر حدّةً على طول خطوطٍ دينيّة. فقد أَثْبَتَت دول البلقان (The Balkans) أنّ السماح باستدامة هذا الترسيم قد يؤدّي إلى تداعيّات طويلة المدى من حيث ترسيخ أوجُه الفرْق بالارتكاز إلى الهويّة بدلاً من تشجيع المصالحة وقبول التنوُّع.[100] وبالتالي، يجب أن تُرَكِّز جهود المصالحة وإعادة البناء على أهميّة عودة الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) واللاجئين إلى ديارهم بدلاً من الضغط عليهم للاستيطان في جيوبٍ دينيّة.

ويشير استطلاع الرأي المحدود الذي أُجرِيَ هناك إلى أنّ السوريين في إدلب ودرعا، كما أيضاً في أجزاءٍ أخرى من البلد، يشعرون إلى حدٍّ كبيرٍ بأنّ الانقسامات الطائفيّة ليست مشاكل قديمة لا يمكن حلُّها، وإنّما هي سياسيّة بطبيعتها، ما يشير إلى مرونةٍ شعبيّةٍ أكبر في وجْه الطائفيّة وتسامُحٍ مع التنوُّع الديني. وعلى الرغم من ذلك، مع كلّ عَمَل عنْفٍ ترتكبه ميليشيا مُتَطَرِّفة أو النظام وحلفاؤه، ويكون مرتكزاً إلى أسبابٍ طائفيّة أو يبدو أنّه كذلك، سيتمّ تجسيد الانقسامات الطائفيّة في دورةٍ من الأعمال التي تولّد الانتقام. ويجعل ذلك الحلول مثل منْع تَدَفُّق الموارد الأجنبيّة والدفْع باتجاه أهميّة الشمولية والتنوُّع أساسيّةً للحؤول دون دورات العنف والانتقام الطويلة المدى. إنّ المرونة موجودةٌ في سوريا، ولكنّها قد تختفي في حال لم تبذل القوى العالميّة جُهداً للسماح لها بالازدهار.

[99] رسم خريطةٍ للمنظّمات المُقاتِلَة (Mapping Militant Organizations)، 2017b؛ رسم خريطةٍ للمنظّمات المُقاتِلَة (Mapping Militant Organizations)، "أحرار الشام" ("Ahrar al-Sham")، جامعة ستانفورد (Stanford University)، 5 أغسطس/آب 2017a.

[100] توم إيفانز (Tom Evans)، "قائد بوسنيّ: 'التطهير العرقي' يستمرّ 15 عاماً بعْد الحرب" ("Bosnian Leader: 'Ethnic Cleansing' Continues 15 Years After the War")، سي.أن.أن (CNN)، 1 مارس/آذار 2010.

المرونة في وجه الطائفيّة في بغداد ودهوك

آيمي كاربنتر *(Ami Carpenter)*
أستاذة مشاعِدة *(Associate Professor)*
كلية جوان ب. كروك لدراسات السلام *(Joan B. Kroc School of Peace Studies)*
جامعة سان دييغو *(University of San Diego)*

يُحلّل هذا الفصل المرونة في وجْه العنف الطائفيّ في أحياء بغداد (Baghdad) عام 2010 وفي إقليم كوردستان–العراق (Kurdistan region of Iraq [KRI]) عام 2017. يَعْتَمِد القسْم حول بغداد على عملٍ سابقٍ يشرح سبب تَمَكُّن بعض الأحياء من مقاوَمَة الانزلاق إلى العنف الطائفيّ بشكلٍ أفضل خلال التَمَرُّد في أواخِر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.[1] يُقَدِّم هذا الفصل دراسة حالةٍ ثانيةً تُرَكِّز على محافظة دهوك (Dohuk) في إقليم كوردستان–العراق لاختبار ما إذا كانت عوامِل مُماثِلَة تؤدّي دوراً في شَرْح مرونة تلك المنطقة في وجْه الصراع العنيف، على الرغم من قُرْبِها من أراضٍ خاضعةٍ لسيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) ومن التَدَفّق الوارِد للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs).

في البداية، من المهمّ ملاحظة أنّ بغداد ودهوك تختلفان من حيث الحجم، والديموغرافيا، والتاريخ، والاستقرار المؤسساتيّ. لا تَفْتَرِض دراسة الحالة هذه أنّ المنطقتين مماثلتان. تتمّ المقارنة الأوّلية في هذا الفصل، كما بالنسبة إلى البحث السابق، بين مختلف أحياء بغداد. وتقترن المقارنة داخِل بغداد بالميزة المنهجية المُتَمَثِّلَة باستبعاد مُتَغَيِّراتٍ متعدِّدة، بما فيها الموقع، والقُرب من التنوُّع الطائفيّ، والاندماج في السياسة الوطنيّة، وهي ميزةٌ تفتقر إليها دهوك.

إنّ سبب إدراج دهوك في معالجة المرونة هذه عمليّ. أوّلاً، كان إقليم كوردستان أحد الأماكن القليلة في العراق حيث يمكن لغربيٍّ الاضطلاع بعملٍ ميدانيٍّ بأمانٍ عام 2017. وعلى الرغم من أنّ إقليم كوردستان لا يتمتّع بتنوُّعٍ طائفيٍّ كبير، إنّه يضمّ تنوُّعاً عرقياً بارزاً. لقد أدّت دهوك دور منطقة استقبالٍ لعددٍ من الأشخاص النازحين داخلياً العَرَب السنّة، كما مجموعات أصغر من المسيحيين واليزيديين الذين فرّوا من سيطرة الدولة الإسلاميّة في العراق وسوريا في مناطق قريبة، بما فيها الموصل. بالنظر إلى هذا السياق المحفوف بالتحدّيات (أي، استضافة دهوك لأشخاص نازحين داخلياً غير أكراد)، والذي كان من المُتَوَقَّع أن يؤدّي إلى تآكُل استقرار دهوك، والاعتبار المُسبَق للوصول إلى الاضطلاع بالعمل الميدانيّ، يَتَطَرَّق هذا الفصل إلى دهوك بمثابة دراسة حالةٍ ثانيةٍ لاختبار قابليّة نقْل النتائج المُستَخْلَصَة من بغداد إلى وضعيّةٍ مختلفة.

يَكْشِف هذا الفصل أنّه، وعلى الرغم من السياقات المختلفة، ثمّة قدرٌ كبيرٌ من التداخُل في الأمور

[1] كاربنتِر (Carpenter)، 2012؛ آيمي س. كاربنتِر (Ami C. Carpenter)، "مرونة المجتمع في وجْه العنف الطائفي في بغداد" *(Community Resilience to Sectarian Violence in Baghdad)*، نيويورك: سبرينجِر–فيرلاج (Springer–Verlag)، 2016.

التي تُفسّر قدرة بغداد ودهوك على مقاوَمَة الانزلاق للعنف. وعلى الرغم من عدم كونه تصنيفاً شامِلاً لعوامِل المرونة، يقترن رأس المال الاجتماعيّ (المستوى العالي من الثقة بين المجتمعات) بقدرٍ كبيرٍ من القوّة التفسيريّة في كلتا الحالتين. فقد كانت المجتمعات التي وَثِق فيها الناس البعض منهم بالبعض الآخر وتفاعلوا معاً على أساسٍ منتظمٍ أقلّ ترجيحاً لتَشْعر بالخوف والغضب في المشهد الفوضويّ والسريع التحوُّل في بغداد، وأكثر ترجيحاً لاتّخاذ تدابير استراتيجيّة عزَّزَت علاقاتها وقِيَمها وحَمَتها.

المرونة، وتصعيد الصراع، ورأس المال الاجتماعيّ

لقد كَشَفَت دراساتٌ مُتعدِّدةٌ أنّ مرونة مجتمعٍ ما تعتمد على قوّة الثقة بين المجموعات والتعاون بين أفراد المجتمع.[2] ويَصُحُّ ذلك بوجهٍ خاصّ لدى التنظير حول المرونة في وجه صراعٍ اجتماعيٍّ عنيف، لأنّ العلاقات القويّة بين المجتمعات تُوَفّر منطقةً عازلةً ضدّ تصعيد الصراع. لا تنشأ الصراعات الاجتماعية العنيفة فجأةً وبدون إنذار؛ إنّها تتصاعَد عبْر سلسلةٍ من المراحل.[3]

يشتعل التصعيد عادةً نتيجةً لحادثٍ يزعزع العلاقات بين المجموعات. فضمن مجموعةٍ ما، تَدفع مستوياتٌ أعلى من الخوف والغضب بالتغييرات التي تزيد من انفصال المجموعات: تتماسَك كلّ مجموعة، وتَقْطَع التواصُل مع "الأخرى"، وتستعدّ للدفاع عن نفسها. ولأنّ "الضحيّة" و"المُعتدي" هما دوران مُتنازَع عليهما في سياق صراعٍ عنيف، ولأنّ الرغبة في الانتقام هي شعورٌ يرتبط بصدمة العنف، غالباً ما يؤدّي بدلاً من ذلك الاستعداد للدفاع إلى هجماتٍ هجوميّة. عندئذٍ، ينتشر العنف من خلال التعرُّض[4] حيث يصبح

[2] بيتي بفيفيربوم (Betty Pfefferbaum)، روز ل. بفيفيربوم (Rose L. Pfefferbaum)، وريتشارد ل. فان هورن (Richard L. Van Horn)، "التدخّلات في مجال مرونة المجتمع: عمليّاتٌ تشاركيّة، مرتكزةٌ إلى التقييم، وموجّهةٌ نحو العمل" ("Community Resilience Interventions: Participatory, Assessment–Based, Action–Oriented Processes")، أمريكان بيهافيورال ساينتست *(American Behavioral Scientist)*، المجلّد 59، العدد 2، 2015؛ دانيال ب. ألدريتش (Daniel P. Aldrich) وميشال أ. ماير (Michelle A. Meyer)، "رأس المال الاجتماعيّ ومرونة المجتمع" ("Social Capital and Community Resilience")، أمريكان بيهافيورال ساينتست *(American Behavioral Scientist)*، المجلّد 59، العدد 2، 2015؛ وماري ب. أندرسون (Mary B. Anderson)، ومارشال والاس (Marshall Wallace)، "اختيار عدم المشاركة في الحرب: استراتيجياتٌ لمنْع الصراع العنيف" *(Opting Out of War: Strategies to Prevent Violent Conflict)*، بولدير، كولومبيا: دار نشْر لين رينير (Lynne Rienner Publishers)، 2012.

[3] طوماس إ. بودرو (Thomas E. Boudreau)، "عندما يبدأ القتل: تحقيقٌ معرفيٌّ في صراعٍ إنسانيٍّ عنيف، وحقائق مُتنازَع عليها، ومنهجيّةٌ تعدُّديّة" ("When the Killing Begins: An Epistemic Inquiry into Violent Human Conflict, Contested Truths, and Multiplex Methodology")، في ت. مايتوك (T. Maytók)، ج. سينيهي (J. Senehi)، وس. براين (S. Bryne)، محررون، "قضايا حسّاسة في دراسات السلام والصراع: النظرية، والتطبيق، وعِلْم أصول التعليم" *(Critical Issues in Peace and Conflict Studies: Theory, Practice, and Pedagogy)*، لانهام، ماريلاند: ليكسينغتون بوكس (Lexington Books)، 2012، ص. 21، 33.

[4] من الأكثر ترجيحاً أن يصبح الأشخاص المُعَرَّضون للعنف مُرتكبي العنف. ويشمل التعرُّض مراقبة العنف، أو مشاهدته أو الخضوع له. راجِع جاري سلوتكين (Gary Slutkin)، "العنف مرضٌ مُعْدٍ" ("Violence Is a Contagious Disease")، في "عدوى العنف: ملخّص ورش العمل" *(Contagion of Violence: Workshop Summary)*، واشنطن العاصمة، منتدى منْع العنف العالمي (Forum on Global Violence Prevention)، دار نشْر ناشيونال أكاديميز (National Academies Press)، 2013.

الضحايا مرتكبون[5] ويزيد بروز العنف.[6] ولا يؤدّي طول أمد الصراع العنيف إلا إلى تفاقُم هذه الديناميكيات.[7]

تُشكّل مستويات رأس المال الاجتماعي العالية منطقةً عازلةً في وجه الآثار السلبيّة المُحدَّدَة أعلاه. فالأشخاص الذين يثق البعض منهم بالبعض الآخر ويتفاعلون معاً على أساسٍ منتظمٍ هم أقلّ ترجيحاً للشعور بالخوف والغضب البعض منهم من البعض الآخر وبالتالي أقلّ ترجيحاً لتشويه صورة "الآخر". إنّهم أقلّ عرضةً للحشْد والتجنيد من قِبَل الجهات الفاعلة الطائفيّة بسبب "الولاءات المتنافِسَة لهويّات أخرى، والتواريخ المُشْتَرَكَة المتنافِسَة من انتماءٍ دينيٍّ أوسع نطاقاً [و]الولاءات المُتضارِبَة من عضوياتهم في مجموعاتٍ أخرى تشهد انقاسامات أخرى."[8]

الخلفيّة

بعْد خَلْع صدّام حسين (Saddam Hussein)، تَطَوَّر الصراع في العراق من تَمَرُّدٍ ضدّ الحكومة (الانتقاليّة) المرحليّة بقيادة الولايات المتّحدة (سلطة التحالف المؤقّتة [Coalition Provisional Authority]) إلى حربٍ أهليّةٍ طائفيّة. تأسَّسَ تنظيم القاعدة في العراق ([Al-Qaeda in Iraq [AQI) في أواخِر عام 2003 وقادَه أبو مِصْعَب الزرقاوي (Abu Mus'ab Al-Zarqawi)، وهو أردنّيٌّ عَمِلَ على تكييف المنظّمة الجهاديّة التي كان ينتمي إليها، وهي جماعة التوحيد والجهاد (Tawhid wal Jihad)، مع السياق العراقيّ. وقد شَمِلَت أهدافه الأوّليّة المعارضة المُسَلَّحَة والأيديولوجيّة ضد الانخراط الأمريكي والأجنبيّ في العراق، والإطاحة بالحكومة العراقيّة الجديدة، وتأسيس خلافةٍ إسلاميّة. إلّا أنّ استراتيجيّة تنظيم القاعدة في العراق سرعان ما تَحَوَّلَت من مهاجمة قوّات التحالف إلى مهاجمة المدنيين الشيعة، وذلك في البداية في محافظة الأنبار (Al-Anbar) الغربيّة ومن ثُمّ في أحياء بغداد الطائفية المُختَلَطَة وذات الغالبيّة الشيعيّة. وقد كان هَدَف الزرقاوي الصريح إثارة العنف الطائفيّ، على الرغم من تحذيرات نائب أوسامة بن لادن (Osama bin Laden) آنذاك أيمن الظواهري (Ayman Al-Zawhari) من أنّ هذه الاستراتيجية قوَّضَت الهدف الشامل المُتَمَثِّل بطَرْد قوّات التحالف وتأسيس دولةٍ إسلاميّةٍ جامِعَة.

أمّا داخِل المجموعة الشيعيّة، فقد أسّس مقتدى الصدر (Muqtada Al-Sadr) جيش المهدي

---

[5] ساره كيلي (Sarah Kelly)، "التداعيات النفسيّة على المراهقين والناتجة عن التعرُّض لعنف العصابات في المجتمع: مراجعة شاملة للدراسات السابقة" (The Psychological Consequences to Adolescents of Exposure to Gang Violence in the Community: An Integrated Review of the Literature")، جورنال أوف تشايلد أند أدوليسنت سايكياتريك نورسينج (*Journal of Child and Adolescent Psychiatric Nursing*)، المجلّد 23، العدد 2، مايو/أيار 2010.

[6] ل. رويل هيوزمان (L. Rowell Huesmann) ولوكنيا كيرويل (Lucnya Kirwil)، "لماذا تزيد مراقبة العنف من خطر السلوك العنيف لدى المراقِب" ("Why Observing Violence Increases the Risk of Violent Behavior in the Observer?")، في د. ج. فلانيري (D. J. Flannery)، أ. ت. فازسوني (A. T. Vazsonyi) وإ. د. ولدمان (I. D. Waldman)، محررون، دليل كامبريدج للسلوك والاعتداء العنيفين (*The Cambridge Handbook of Violent Behavior and Aggression*)، كامبريدج، المملكة المتحدة: دار نشْر جامعة كامبريدج (Cambridge University Press)، 2007.

[7] سيمحا ف. لاندو (Simha F. Landau)، وداني بفيفيرمان (Danny Pfeffermann)، "تحليل على مدى سلسلةٍ زمنيةٍ للجريمة العنيفة وعلاقتها بحالات الحرب المُطوَّلَة — الحالة الإسرائيليّة" ("A Time-Series Analysis of Violent Crime and Its Relation to Prolonged States of Warfare—The Israeli Case")، كريمينولوجي (*Criminology*)، المجلّد 26، العدد 3، أغسطس/آب 1988.

[8] جوشوا ر. غابلر (Joshua R. Gubler) وجويل ساوات سيلواي (Joel Sawat Selway)، "عدم المساواة الأفقيّة، والانقسامات المتعددة الجوانب، والحرب الأهليّة" ("Horizontal Inequality, Crosscutting Cleavages, and Civil War")، جورنال أوف كونفليكت ريزولوشن (*Journal of Conflict Resolution*)، المجلّد 56، العدد 2، 2012.

(Mahdi Army) عام 2003. إنّ الصدر هو ابن الراحِل آيه الله محمد الصدر الكبير (Grand Ayatollah Muhummad Al–Sadr) الذي كان رمزاً للمقاومة الشيعيّة في ظلّ نظام صدّام حسين. انطَلَقَت المنظّمة على شكل حركةٍ دينيّةٍ واجتماعيّة، مُتَّخِذَةً مقرّاً لها في مناطق بغداد المُهَمَّشَة ذات الغالبيّة الشيعيّة (ولا سيّما، الثورة [Al–Thawra]، والتي أُطْلِقَت عليها منذ ذلك الحين تسمية مدينة الصدر [Sadr City]) وقدّمت خدماتٍ اجتماعيّةً ودعماً روحيّاً. لقد عارَض الصدر، على غرار الزرقاوي، وجود الولايات المتّحدة وقوّات التحالف في العراق. ولكن على عكس الزرقاوي، رَفَض الصدر علناً العنف الطائفيّ ضدّ المسلمين السنّة. على الرغم من ذلك، ومع ازدياد العنف الداخليّ، أدّى جيش المهدي دوراً أكبر في مجال الأمن العام في أحياء بغداد، بهدف حماية سكّان بغداد الشيعة وأضرحتها الدينيّة على حدٍّ سواء. لقد تَوَسَّعَت المنظّمة بسرعةٍ بين عاميْ 2004 و2005 وتَحَوَّلَت إلى اللامركزية حيث ضمّت فصائل مختلفة (ومُتَنَافِسَة غالباً)، والتي اعتمد عددٌ منها تكتيكاتٍ طائفيّةً على الرغم من سياسات الصدر.

وفي عام 2005، دعا الزرقاوي لشنّ حربٍ شاملةٍ ضدّ العراقيين الشيعة. وأصبح تفجير ضريح العسكريّ الشيعي (Shi'a Al–'Askari shrine) في سامرّاء (Samarra) في فبراير/شباط 2006 رمزاً لحجم العنف الطائفيّ في البلد. فقد وَقَع هذا التفجير في فترةٍ كانت بغداد فيها تزداد انقساماً إلى جيوبٍ سنّيّةٍ وشيعيّةٍ مع فرار 80 في المئة من أُسَر بغداد من أحيائها التي كانت متعدّدة الأعراق سابقاً. واستمرّ العنف الطائفيّ بدون رقيبٍ ولا حسيبٍ إلى حدٍّ كبيرٍ حتّى عام 2008، عندما اصطفّت معاً القبائل السنيّة من جديد ضدّ تنظيم القاعدة في العراق وطردته من الأنبار ومن مناطق سنّيّة أخرى. بعدئذٍ، أبرم الصدر اتفاقيةً لوقْف إطلاق النار مع حكومة رئيس الوزراء نوري المالكيّ (Prime Minister Nouri Al–Maliki's government).

وبحلول عام 2012، أُعيد تشكيل تنظيم القاعدة في العراق على شكل الدولة الإسلاميّة (Islamic State [IS]). وقد أدّى استيلاؤها على الأراضي في شمال سوريا إلى هجرة اللاجئين شرقاً عبْر الحدود السورية–العراقية وصولاً إلى محافظة دهوك في إقليم كوردستان–العراق (KRI).[9] وفي يونيو/حزيران 2014، استولت الدولة الإسلاميّة على الموصل على بُعْد 48 ميلاً جنوب غرب مدينة دهوك، وتَلَقَّت المحافظة مئات آلاف الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) الفارّين من العنف. وبعد شهرين، هاجمت الدولة الإسلاميّة إقليم كوردستان–العراق مباشرةً، حيث استولت على سِنجار (Sinjar)، وسدّ الموصل (Mosul Dam)، وثماني مدنٍ أخرى. لقد أدّى "هجوم شمال العراق" (Northern Iraq offensive) هذا إلى نزوح 40,000 يزيديّ وأقليّات أخرى ونتجت عنه الموجة الثالثة من الأشخاص النازحين داخلياً إلى دهوك. واعتباراً من تاريخ تأليف هذا العمل، يُشكّل اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً 50 في المئة من السكّان في مدينة دهوك العاصمة و33 في المئة من إجمالي سكّان المحافظة.

[9] تنقسم الأراضي سياسياً بين الحزب الديموقراطي الكوردستاني (Kurdistan Democratic Party [KDP]) والاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ (Patriotic Union of Kurdistan [PUK])، والذي يحتفظ كل واحد منهما بقوات (البشمركة) الأمن الخاصة به. بدأت أعدادٌ كبيرةٌ من اللاجئين من الحرب الأهليّة السوريّة تصل إلى دهوك في بداية عام 2012، وبحلول عام 2014 كان هناك أكثر من 100,000 لاجئ. وبحلول أوائل عام 2017، عندما بدأت القوات العراقية بإعادة السيطرة على الموصل، كان 395,000 شخص لاجئ داخلياً (IDPs) يعيشون في دهوك، وكانت الأغلبية الشاسعة من الموصل. راجِع المنظّمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration)، "بعثة العراق: الدورة 64 من مصفوفة تتبُّع النزوح" (Iraq Mission: Displacement Tracking Matrix—DTM Round 64)، الصفحة الإلكترونيّة، فبراير/شباط 2017.

مرونة الأحياء السكنية مقابِل مرونة المدن

إنّ السبب الرئيسي لمقارنة التحليل على مستوى الأحياء مع التحليل على مستوى المدن هو استكشاف كيفيّة اختلاف طبيعة قدرات المرونة وأهميّتها على امتداد نطاقات مختلفة.[10] لقد قارَنَت دراسة بغداد الأحياء لفهْم كيفية مواجَهَة أجزاءٍ من بغداد للعنف الطائفيّ الناشئ. وقد أَثْبَتَت الأبحاث السابقة أنّ "الخصائص الاجتماعيّة والتنظيميّة للأحياء تُفَسِّر الاختلافات في تركيز العنف الجغرافيّ،"[11] وتؤكّد دراساتٌ أكثر حداثةً أنّ دعْم تجنيد المُتَطَرِّفين (أو المرونة في وجهه) جرى على مستوى الأحياء أو على مستوى المجموعات.[12] وبالتالي، عالَجت المؤلّفة الأحياء باعتبارها وحدات التحليل حيث إمّا دَعَم الناس الطائفيّة أو رفضوها.

ونظرت حالة دهوك في نظامٍ اجتماعيٍّ أوسع، هو المدينة، لمقارنة قدرات المرونة بين المجتمعات الصغيرة والكبيرة. ولتحليل عوامِل المرونة في دهوك، اعتمدت المؤلّفة على مجموعات بؤريّة ومقابلات أُجرِيَت في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2017 وعلى لمحةٍ حضريّةٍ واسعةٍ حول محافظة دهوك نَشَرَتْها المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR]) في أغسطس/آب 2016.[13] وقد تمكّنت المؤلّفة من جمْع بيانات دراسة الحالة مع دراسةٍ استقصائيةٍ ثانويةٍ وبيانات مجموعات التركيز (المجموعات البؤريّة) رداً على تحقيقات حول التماسُك الاجتماعيّ، والتعايُش، واستراتيجيات المواجهة. تَصِف الأقسام التالية كل موقع بحث بشكلٍ أكثر عمقاً.

أحياء بغداد السكنية

لقد قارَنَتْ الدراسة السابقة حول بغداد عشرة أحياء للنظر في كيفيّة ارتباط مُتَغَيّراتٍ مختلفةٍ بتبنّي الناس للمواقِف والسلوكيّات الطائفيّة أو رَفْضِهم لها. وقد مَيَّزَ الجهد البحثي بين الأحياء بحسب تركيبتها العرقيّة

---

[10] ل. ج. كيرماير (L. J. Kirmayer)، م. سيهديف (M. Sehdev)، ر. ويتلي (R. Whitley)، س. ف. داندينو (S. F. Dandeneau)، وس. إيزاك (C. Isaac)، "مرونة المجتمع: النماذج، والاستعارات، والمقياس" ("Community Resilience: Models, Metaphors and Measure")، جورنال أوف أبوريدجينال هيلث *(Journal of Aboriginal Health)*، المجلّد 5، العدد 1، 2009.

[11] روبِرت ج. سامبسون (Robert J. Sampson)، ستيفِن و. رودينبوش (Stephen W. Raudenbush)، وفيلتون إيرلز (Felton Earls)، "الأحياء والجريمة العنيفة: دراسة متعددة المستويات حول الفعالية الجَماعِيَّة" ("Neighborhoods and Violent Crime: A Multilevel Study of Collective Efficacy")، ساينس *(Science)*، المجلّد 277، العدد 5328، 1997.

[12] راجِع ستيفين إ. فينكيل (Steven E. Finkel)، دانيال والاس (Daniel Wallace)، وجون ف. ماك كولي (John F. McCauley)، "العنف السياقيّ ودَعْم التطرّف العنيف: أدلّة من الساحل" ("Contextual Violence and Support for Violent Extremism: Evidence from the Sahel")، مخطوطة غير منشورة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليّة (U.S. Agency for International Development)، 2016؛ ستيفِن واين (Steven Weine)، وعثمان أحمد (Osman Ahmed)، "بناء المرونة في وجه التطرّف العنيف بين الصوماليين–الأمريكيين في سانت بول في مينيابوليس" ("Building Resilience to Violent Extremism Among Somali–Americans in Minneapolis–St. Paul")، كولدج بارك، ماريلاند: الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدّي له (National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism)، 2012؛ فان ميتر (Van Metre)، 2016؛ شيرا فيشمان (Shira Fishman)، "مؤشرات الراديكاليّة على مستوى المجتمع: فرقة عمل حول البيانات والأساليب" *(Community-Level Indicators of Radicalization: A Data and Methods Task Force)*، كولدج بارك، ماريلاند: الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والتصدّي له (National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism)، 2009؛ كاربنتِر (Carpenter)، 2016؛ وكاربنتِر (Carpenter)، 2012.

[13] أجرى مكتب إحصاءات دهوك (The Dohuk Statistics Office) دراسة استقصائيّة في مايو/أيار 2016 شملت 1,205 أسرة: 409 أسرة من المجتمع المُستضيف، و394 أسرة من الأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، و402 أسرة من اللاجئين. راجِع المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [UNHCR]، "النزوح بمثابة فرصةٍ وتحدٍّ: لمحة حضرية — اللاجئون، والأشخاص النازحون داخلياً والمجتمع المُستضيف، محافظة دهوك، إقليم كوردستان–العراق" *[Displacement as Opportunity and Challenge: Urban Profile—Refugees, Internally Displaced Persons and Host Community, Duhok Governorate, Kurdistan Region of Iraq]*، أغسطس/آب 2016.

الجدول رقم 5.1
اختيار مواقِع البحث

	ذات غالبية سنّيَة	ذات غالبيّة شيعيّة	مُخْتَلَطَة
الميليشيات الطائفيّة مسموحٌ بها	العامريّة (Al-'Amiriyah) الأعظميّة (Al-A'dhamiya) الدورة (Al-Doura)	مدينة الصدر (Sadr City) الزعفرانية (Al-Za'faraniya)	البيّاع (Al-Bayaa')
الميليشيات الطائفيّة مرفوضة	الضبّاط (Al-Dhubat)	الكرادة (Al–Karadah) الكريعات (Al–Kuraiaat)	شارع فلسطين (Palestine Street)

ملاحظات: إن المناطق ذات الغالبية السنّيَة هي تلك التي يُشكِّل فيها السنّة أكثر من 70 في المئة من سكّان الحيّ. وبالمثل، إنّ المناطق ذات الغالبيّة الشيعيّة هي تلك التي يُشَكِّل فيها الشيعة أكثر من 70 في المئة من السكّان. أمّا المناطق المُخْتَلَطَة فهي تلك التي تُشَكِّل فيها مجموعتان عرقيتان–دينيتان أو أكثر (أي، سنيّة، شيعيّة، مندائيّة، إيرانية، ومسيحيّة) 30–70 في المئة من السكّان.

وما إذا سَمَحَت بالميليشيات الطائفيّة أو رَفَضَتْها. وبالتالي، تمّ تصنيف الأحياء ضمن واحدة من الفئات الستّ المُشار إليها في الجدول رقم 5.1. كانت أربعة أحياء (الكرادة [Al–Karadah]، والكريعات [Al–Kuraiaat]، وشارع فلسطين [Palestine Street]، والضبّاط [Al–Dhubat]) مرنةً في وجه الصراع الطائفيّ وَحَمَت الحياة والملكيّة خلال الحرب الأهليّة.

كان الكرادة والكريعات منطقتين ذات غالبيّة شيعيّة. يَقَع حيّ الكرادة في منطقة الكرادة، وهي منطقةٌ واسعةٌ نسبياً تَقَع على الضفّة الشرقيّة لنهر دجلة (Tigris River)، حيث عَمِلَت الميليشيات. لقد شَكَّلَ موطِناً للسنّة والمسيحيين، والذين كان عددٌ منهم يتمتّع بمستوياتٍ مرتفعةٍ من التعليم، وبوضعٍ اجتماعيٍّ اقتصاديٍّ متوسِّط إلى عالٍ. تَقَع جامعة بغداد (Baghdad University) على مقربة، وكانت المنطقة موطِناً لشركات أعمالٍ ولمنظّماتٍ غير حكوميّةٍ (NGOs) متعدّدة. ومن الناحية (الشرقيّة) ذاتها من نهر دجلة يَقَع حيّ الكريعات التاريخيّ، باعتباره منطقةً أصغر تشتهر بمطاعمها ويحُدُّها حيّ الأعظميّة. لقد أُفيد بتنوُّعٍ على مستوى الطبقات الاجتماعيّة الاقتصاديّة في الكريعات، ما يعني أنّ السكّان الأثرياء اختلطوا مع السكّان الأكثر فقراً، والذين مالوا أيضاً إلى التَمَتُّع بمعيارٍ أدنى من التعليم.

إنّ شارع فلسطين هو تقسيمٌ إداريٌّ من مدينة الصدر، ولكنّه يختلف عن هذه الأخيرة بطُرُقٍ بارزة. إنّه منطقةٌ تجاريّةٌ معروفةٌ مثْل الكرادة وهو موطِنٌ لثاني أكبر جامعة في بغداد وهي المستنصريّة (Al–Mustansiriya). كان لسكّان متعدّدين مستوى دخْل متوسّط إلى أعلى وكانوا يتمتّعون بمستوى تعليمي عالٍ. كانت المباني بحالةٍ جيّدةٍ وكانت مساحات المنازل كبيرةً بالإجمال. وعلى الرغم من أنّ شارع فلسطين تَحُدُّه مدينة الصدر، فهو لم يَخْتَبِر التأثير ذاته من جانِب جيش المهدي (Mahdi Army) وبَقِيَ آمناً نسبياً.[14] وقد أُجْرِيَت المقابلات ومجموعات التركيز (المجموعات البؤريّة) في هذه المناطق.

كان الضبّاط المنطقة ذات الغالبيّة السنّيّة اللاعنفيّة الوحيدة التي يعيش فيها أيضاً سكّانٌ شيعةٌ ومسيحيّون والتي تَمَكَّن فريق البحث الميداني من تحديدها. يَقَع الضبّاط، وتعني تسميته باللغة الإنكليزيّة "The Officers"، في منطقة الزيونة (Zayouna) العنيفة بخلاف ذلك، وهي منطقة سكنيّة في بغداد

[14] مقابلة مع مُيَسِّر من يوجوف (YouGov)، سبتمبر/أيلول 2011.

يكسب سكّانها دخلاً أعلى من المتوسّط. ويضمّ سكّان الزيونة، وبالأخصّ سكّان الضباط، نسبةً مئويةً كبيرةً من ضباط الجيش العراقيّ ذوي الرُتَب العالية.

وتتمثّل إحدى النقاط الأساسيّة بأنّ القُرْب من مناطقَ عنيفةٍ لم يؤدِّ إلى تَوَقُّع انتشار المواقِف والسلوكيّات الطائفيّة. فمثلاً، تَقَع الزعفرانيّة (Al–Za'faraniya) (حيث عَمِل جيش المهدي وتنظيم القاعدة في العراق [AQI]) والكرادة، حيث لم يُسْمَح لهما بالعمل، ضمن منطقة الكرادة الأوسع. إنّ شارع فلسطين هو تقسيمٌ فرعيٌّ من مدينة الصدر، والتي تُعتبر منشأ جيش المهدي، وتشوبها الهجمات والهجمات المضادّة. ويَقَع حيّ الضبّاط في منطقة الزيونة، التي كانت منطقة من بغداد غاية في العنف. لا شكّ في أنّ القُرْب من الجهات الفاعِلَة العنيفة يزيد من خطر الطائفيّة، ولكن يعتمد ما إذا يتحوّل ذلك الخطر إلى واقعٍ على كيفيّة إدارته من قِبَل الجهات الفاعِلَة المحليّة.

مدينة دهوك

تتألّف محافظة دهوك من أربع مناطق،[15] وقد شكّلت اثنتان منها، وهما دهوك (Dohuk) وسميل (Semel)، موضوع هذا التحليل. لقد تناوَل هذا البحث سميل ودهوك بمثابة منطقةٍ حضريّةٍ واحدة. إنّ سميل هي إحدى ضواحي مدينة دهوك، ولكلّ واحدة منهما كثافةٌ سكّانيةٌ أكبر من أجزاءٍ أخرى من المحافظة. والأهمّ من ذلك، تضمّان معاً النسبة المئويّة الأعلى من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) في محافظة دهوك (50 في المئة). تقريبياً، إنّ جميع أُسَر الأشخاص النازحين داخلياً هي من محافظة نينوى (Nineveh): 54 في المئة من مدينة الموصل؛ 39 في المئة من سِنجار؛ و7 في المئة من تلْ كيْف (Tal Kayf)، والحمدانيّة (Hamdaniya) وتلْ عَفَر (Tal Afar).[16] يعيش معظم الأشخاص النازحين داخلياً خارِج المخيّمات وهم يختلطون مع المجتمعات المُستَضِيفَة، ما يتسبّب بتوتّر. "لم يَتَوَقَّع أحدٌ وصول هذا العدد الهائل من الأشخاص النازحين داخلياً إلى مدينتنا؛ فقد تَحَوَّل كلّ شيء إلى فوضى. لم يكن هناك خطّة للاعتناء بالأشخاص النازحين داخلياً وبصراحة، يجب أن يكونوا جميعاً في مخيّمات بدلاً من بقائهم في المناطق الحضريّة."[17]

لقد تأثّرت الانقسامات الاجتماعيّة والمخاوف بشأن الأمن "بالحرب الدائرة في الجوار" وبوجود مُقاتلي الدولة الإسلامية (IS) في دهوك. وعلى الرغم من أنّ هذا لم يكن شائعاً (وغائباً في السجلات الرسمية)، فقد شَمِلَت قدرة الدولة الإسلامية على العمل في دهوك الخطف[18] والتجنيد.[19] وقد كان مستوى التوتّرات والمظالِم عالياً بوجهٍ خاصّ بين مجتمع دهوك المُسْتَضيف والأشخاص اللاجئين داخلياً العرب السنّة، والذين "مالوا إلى العيش في عزلةٍ عن المجموعات الأخرى وعن المجتمع المُستَضيف بسبب دورهم المزعوم في الصراع

[15] هذه المناطق هي عمادية (Amedi)، دهوك (Dohuk)، سميل (Semel)، وزاخو (Zakho).

[16] المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2016، ص. 13.

[17] المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2016، ص. 19.

[18] فرْدٌ في مجموعات التركيز (المجموعات البؤريّة)، 8 يونيو/حزيران 2017.

[19] تختلف التقديرات الرسميّة وغير الرسميّة للتجنيد اختلافاً كبيراً. لقد حدّدت التقديرات الرسميّة العدد الإجمالي لأعضاء الدولة الإسلامية (IS) الأكراد بحوالي 1,000 عضو (راجع ريبيكا كولارد [Rebecca Collard]، "مُجنّدو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا الأكراد يهدّدون هويّة الدولة الكرديّة وأمنها" ["Kurdish ISIS Recruits Threaten Identity and Security of Kurdish State"]، تايم *[TIME]*، 23 يناير/كانون الثاني 2015). وبحسب تقديرٍ غير رسميٍّ عن مصدرٍ موثوق، حُدِّد عدد الشباب المُجَنَّدين من المدارس الدينيّة في المناطق الريفيّة بحوالي عشرة في الشهر، من كلّ مدرسة.

في العراق."[20] وقد نَتَجَت الضغوط الأكثر انتشاراً على نطاقٍ واسعٍ والملحوظة بعمقٍ عن أزمةٍ ماليّةٍ واسعة الانتشار. فقد ضربت صدمةٌ اقتصاديّةٌ خطيرةٌ ناتجةٌ عن انخفاض أسعار النفط العالمية دهوك في أوائل عام 2012 في الوقت عينه الذي بدأت تصل فيه أعدادٌ كبيرةٌ من اللاجئين من الحرب الأهليّة السوريّة.

وقد تفاقَمَت الأزمة الاقتصاديّة بسبب تداعيات الصراعات السياسيّة الخطيرة بين حكومة إقليم كوردستان (Kurdistan Regional Government [KRG]) والحكومة الوطنيّة.[21] وتَمَثَّلت النتيجة الفوريّة بعجز حكومة إقليم كوردستان عن دَفْع الرواتب الهائلة لموظّفيها الحكوميين، ما أدّى إلى خفْض رواتب موظّفي القطاع العامّ (أكثر من نصف القوى العامِلَة) بنسبة 75 في المئة.[22] أمّا عمليّة تخفيض الدخل المُتاح للإنفاق والمُنْتَشِرَة على نطاقٍ واسع، جنباً إلى جنْب مع العبء على الخدمات العامّة، فقد أدّت إلى مستويات عاليةٍ من الحرمان المُتَصَوَّر. ورأت أغلبيّةٌ من أفراد المجتمعات المُستَضيفة ومجتمعات الأشخاص النازحين داخلياً أنفسهم على أنّهم ضحايا لميزةٍ غير عادلةٍ ممنوحةٍ "للآخرين" من حيث طريقة تخصيص المعونة الإنسانيّة[23] والتنافُس على الوظائف.[24]

على الرغم من هذه التحدّيات جميعها، تَجَنَّبَت دهوك العنف المنتشر على نطاقٍ واسعٍ وانهيار القانون والنظام اللذين اختبرتهما محافظة نينوى المجاوِرَة.[25] ويشرح القسم المتبقي من هذا الفصل كيف واجَهَت الجهات الفاعِلة والمؤسسات وتَكَيَّفَت وتنظَّمَت ذاتياً في نهاية المطاف لحماية بنيتها التحتيّة الاجتماعيّة ولماذا قامت بذلك.

رأس المال الاجتماعيّ

يرتكز رأس المال الاجتماعيّ إلى الثقة المُتَرَسِّخَة في العلاقات الاجتماعيّة. وتختلف هيكليّة العلاقات الاجتماعيّة على امتداد بُعْدَيْن. يَصِلُ البُعْد \الأفقيّ أشخاصاً من مجموعات هويّات مختلفة (مثلاً، سنّة، شيعة) داخل المجتمع ذاته. أمّا البُعْد \العموديّ فيَصِلُ أفراد المجتمع مع قادتهم ومع مستويات الحكومة المختلفة.[26]

---

[20] المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2016، ص. 25.

[21] يحصل إقليم كوردستان–العراق (KRI) على 17 في المئة من الموازنة الفيدراليّة، والتي رَفَضَت الحكومة العراقيّة دفْعها عام 2014. وقد أدّى عجْز إربيل وبغداد عن تنفيذ صفقة نفط كان قد تمّ التفاوض عليها في أواخِر عام 2014 إلى تفاقُم نقْص الأموال.

[22] البنك الدولي (The World Bank)، "إقليم كوردستان–العراق: إصلاح الاقتصاد لازدهارٍ مشْتَرَكٍ وحماية الضعفاء — ملخّصٌ تنفيذيّ" *Kurdistan Region of Iraq: Reforming the Economy for Shared Prosperity and Protecting the Vulnerable—Executive Summary)*، واشنطن العاصمة، 30 مايو/أيار 2016.

[23] لقد شَعر أربعة وخمسون في المئة من المُجيبين من المجتمع المُسْتَضيف و58 في المئة من المُجيبين من الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) أنّه كان يتمّ توزيع المعونة بشكلٍ غير عادل، في حين شَعَر 56 في المئة من المُجيبين من المجتمع المُسْتَضيف و52 في المئة من المُجيبين من الأشخاص النازحين داخلياً أن التنافُس على الوظائف لم يكن عادلاً. راجِع المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2016، ص. 26.

[24] بعْد عام، ظَهَرَ كلا الخوفان بمثابة موضوعين رئيسيين في المقابلات ومجموعات التركيز (المجموعات البؤريّة).

[25] لجنة تنسيق المنظّمات غير الحكوميّة في العراق (NGO Coordination Committee for Iraq)، "لمحة حول محافظة دهوك" *(Dohuk Governorate Profile)*، جينيف، ديسمبر/كانون الأول 2015.

[26] نات ج. كوليتا (Nat G. Colletta) وميشال ل. كولين (Michelle L. Cullen)، "الصراع العنيف وتحويل رأس المال الاجتماعي: عِبرٌ من كامبوديا، وروندا، وغواتيمالا والصومال (النسخة الإنكليزية)" *Violent Conflict and the Transformation of Social Capital: Lessons from Cambodia, Rwanda, Guatemala, and Somalia [English])*، واشنطن العاصمة: البنك الدولي (The World Bank)، 2000.

ولدى النظر فيهما مجتمعيْن، يُشكِّلُ بُعدا رأس المال الاجتماعيّ هذان كيفيّة استجابة المجتمعات للاضطرابات والأزمات.

العلاقات الأفقيّة

يشير رأب رأس المال الاجتماعيّ إلى العلاقات الرسميّة وغير الرسميّة التي تربط أشخاصاً من مجموعات وهويّات مختلفة مع بعضهم من خلال منظّمات، ووكالات، ومؤسسات على مستويات متعدّدة.[27] لقد كَشَفَت دراسة حالة بغداد عن مستويات أعلى من رأب رأس المال الاجتماعيّ في الأحياء المرنة الأربعة، كما تمّ قياسها بحسب وتيرة الحلّ الجَماعيّ للمشاكل والعمل المجتمعيّ.

لقد أفاد السكّان في الكرادة، وشارع فلسطين، والكريعات، والضباط بتاريخٍ من العمل الجَماعي المُنَسَّق لحلّ مشاكل الحيّ بأكمله، بما في ذلك تنظيم جمْع النفايات والمساهمات الماليّة للعائلات الفقيرة، وجمْع التواقيع على العرائض من السكّان، والتعاون لحلّ النزاعات. وقد تمّ تنظيم المساعدة الإنسانيّة للمحتاجين من قِبَل أفراد المجتمع في حين تمّ تنفيذها من قِبَل العائلات الثريّة والأفراد والأئمّة من خلال عمليات الجمْع في المساجِد. وقد ناقَشَ أحد سكّان الكرادة هذا النوع من التنظيم المجتمعيّ بشكلٍ معمّق:

> الكرادة (Al–Karadah)، بغداد (2010): اعتاد الناس في الحيّ على حلّ المشاكل بدون اللجوء إلى الدولة. فقد ساعد البعض منهم البعض الآخر، بالأخص فيما يتعلّق بالعائلات الفقيرة. وأبْلَغَ أفراد المجتمع الأشخاص الأثرياء بوجود عائلاتٍ فقيرة. اعتاد الأشخاص الأثرياء على جمْع المال لمساعدة الفقراء. ومتى توفّي شخصٌ ما أو اضطُرّ إلى الخضوع لعمليةٍ جراحيّةٍ في بعض الأحيان، اعتاد الناس على التعاون من أجل مساعدته مالياً.

ويَتَّضح هذا السرْد بشكلٍ بارزٍ بالنسبة إلى الذين هم من الزعفرانيّة، وهي معقل جيش المهدي (Mahdi Army).[28] وتُعتبر إجابة المُجيب التاليّة عن السؤال نفسه توضيحيّة:

> الزعفرانية (Al–Za'faraniya)، بغداد (2010): لم يكن هناك روابط تَصِلُ الناس البعض منهم مع البعض الآخر في الحي الذي أسكن فيه. فقد كان كلّ شخص يهتمّ بشؤونه الخاصّة. لا يلتقي الناس أو لا يجتمعون. لقد واجَهْتُ شخصياً مشكلة؛ احْتَجْتُ إلى المال لإجراء عمليّةٍ جراحيّةٍ لابني؛ لم أشعر بالراحة لطلب المساعدة من الآخرين؛ لقد بِعْتُ شيئاً أملكه وسَدَّدْتُ مصاريف العمليات الجراحيّة. لا يعرف الناس في الحي البعض منهم البعض الآخر.

وعلى الرغم من أنّ عوامِل متعدّدة تُفسِّر الفَرْقْ في رأب رأس المال بين الزعفرانيّة والكرادة، يشير البحث حول بغداد إلى أهمّيّة عامليْن جغرافيين هما: (1) توفُّر المساحات العامّة و(2) الإسكان المُدْمَج مقابل الجيوب السكنيّة. لقد اتّضح أيضاً أنّ هذه الديناميكيات أساسيّةً في مَثَل البحرين (راجِع الفصل الثالث). أوّلاً،

---

[27] نورمان آبهوف (Norman Uphoff)، "فهْم رأس المال الاجتماعيّ: التعلُّم من التحليل وتجربة المُشارَكَة" ("Understanding Social Capital: Learning from the Analysis and Experience of Participation")، في بارثا داسغوبتا (Partha Dasgupta) واسماعيل سراج الدين (Ismail Serageldin)، محررون، "رأس المال الاجتماعي: منظورٌ متعدد الأوجه" *(Social Capital: A Multifaceted Perspective)*، واشنطن العاصمة: البنك الدولي (The World Bank)، 2000.

[28] مقابلة ميدانية في الزعفرانيّة (Al–Za'faraniya)، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

يتيح توفُّر المساحات العامّة حيث يجتمع الناس معاً لبناء العلاقات الاجتماعية والتواصل فرصاً للتفاعُل. تحدُّ الأحياء التي تفتقر إلى المساحات العامّة من هذه الاحتمالات، والزعفرانيّة هي أحد تلك الأحياء. رأى المُجيبون أنّ نقْص الأسواق، والمقاهي، ومساحات اللعب أدّى إلى مستوياتٍ منخفضةٍ جداً من التفاعُل بين الأشخاص والتعاون المجتمعيّ. ثانياً، تؤثّر الجيوب السكنيّة (أي، حيث يعيش السكّان السنّة والشيعة في مناطق منفصلة) على التفاعُل والتواصل بين الطوائف في الأحياء المُختَلَطَة. فقد اختلف البياع وشارع فلسطين من حيث هذا المُتَغَيِّر. يتميّز شارع فلسطين بأحياء مُخْتَلَطَةٍ وبرهن عن مرونةٍ في وجه الصراع الطائفيّ.

لقد كان أيضاً تشكيل المساحة الماديّة مهمّاً في دهوك. وبحسب ما شَرَحَ أحد المُجيبين، "كانت دهوك منذ تأسيسها مدينةً صغيرة؛ ثمّة داخل المدينة مجموعاتٌ مسيحيّة، ومسلمون، وثمّة يهود، وإنّ أغلبية القبائل مجاوِرَة البعض منها للبعض الآخر."[29] وقد شدَّدَ بعض المُجيبين على أنّه تتمّ إدارة التوتّرات بفضل العلاقة القويّة بين قبائل دهوك ومجموعاتها الدينيّة. وَوَصَفَ آخرون الانتماء القَبَليّ بحدّ ذاته على أنّه شكلٌ مهمٌّ من رأب رأس المال الاجتماعي، حيث يربط أفراد الحزبين السياسيَيْن الرئيسيَيْن معاً. وقد أتى أحد الأشخاص على ذِكْر الحرب الأهليّة الكرديّة العراقيّة بين عاميْ 1994 و1997 (والتي حَرَّضَت مناصري الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ [KDP] والاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ [PUK] البعض منهم ضدّ البعض الآخر) للجَدَل بأنّ دهوك قد اخْتَبَرَتْ مستوى أدنى من العنف بالمقارنة مع مناطق أخرى لأنّ الانتماء إلى القبيلة ذاتها كان أكثر أهميّةً من التماهي مع حزبٍ سياسيّ:[30]

> مدينة دهوك (Dohuk City)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): لم يكن سهلاً بالنسبة إلى الناس أن يَقْتُلَ البعض منهم البعض الآخر بسبب قضايا سياسيّة. فمثلاً، إنْ [كُنّا] أنا وأنْتَ من قبيلة الدوسكي (Doski tribe)، ولكن أنا أنتمي إلى الاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ (PUK) وأنتَ إلى الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ (KDP)، لا نقتل الواحد منّا الآخر لأنّنا من القبيلة ذاتها.

وكما في بغداد، أفاد أيضاً سكّان دهوك وسميل بتاريخٍ من العمل الجَماعيّ المُنَسَّق بين المجموعات الدينيّة المختلفة. وبما يتماشى مع بحثٍ سابقٍ في مجال الدراسات السابقة حول التعافي من الكوارث، ذَكَر السكّان أهميّة الروابط غير الرسميّة بأفرادٍ من خلفيّاتٍ اجتماعيّةٍ اقتصاديّةٍ مختلفة، أي أولئك الذين قد لا يمكن الوصول إليهم من خلال رأب رأس المال وحده، وأيضاً من خلال اتصالات مع منظّمات قد توفِّر الدعْم عبْر قنوات مؤسساتيّة:

> مدينة دهوك (Dohuk City)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): عندما يواجه أحدهم مشكلةً صحيّة، أو عندما يحتاج أحدهم إلى إقامة جنازة، أو الذهاب إلى المستشفى وليس لديه المال، يقدّم الناس الهبات. إنّهم يقومون بذلك أيضاً عندما يكون هناك زفافٌ ولكن لا تكون العائلة ثريّة.

> سميل (Semel)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): كان هناك عام 2010 مدينةٌ كرديّةٌ تُدعى وان (Wan) على الجانب التركيّ الذي ضَرَبه زلزالٌ كبير، ونَظَّمَ سكّان دهوك حملةً كبيرةً من أجل

[29] مقابلة مع مدير في منظّمةٍ غير حكوميّةٍ (NGO) محليّةٍ في دهوك، 12 يونيو/حزيران 2017.

[30] يَتَمَثَّل جزءٌ مهمٌّ من هذه الديناميكيّة بالأهمية الكبرى للهوية القَبَليّة بالنسبة إلى سكّان دهوك بالمقارنة مع الانتماء السياسيّ. ولسوء الحظّ، يَخْرُج استكشاف هذه الديناميكيّات عن نطاق هذا البحث.

سكّان وان. لم يَقُل لنا أحدٌ أنّه يجب علينا القيام بذلك، وَكُنْتَ لترى صناديق الجمْع خارج عددٍ كبيرٍ من المتاجِر والمساجِد، لتَضعَ في الصندوق ما يمكنكَ التبرّع به، وتقوم تلك المنظّمة فيما بعْد بإرساله.

كان رأب رأس المال في مدينة دهوك واضحاً أيضاً في شبكات الدعم الاقتصاديّ القويّة. فقد قال مُجيب آخر "لا يوجد هنا فقرٌ مُدقع"، مضيفاً، "أنا لا أعرف أي شخص ليس لديه طعامٌ يكفيه ليوم." وقد أشار تشِن (Chen) وزملاؤه إلى أنّ هذه "الترتيبات غير الرسميّة لتقاسُم المكاسِب الاقتصاديّة مع الأصدقاء والجيران المحتاجين قد تُخَفِّف من الحرمان النسبي."[31] وقد تكون هذه الشبكات غير الرسميّة خفَّفَت من التوزيع غير العادِل المُتَصَوَّر للمعونة الإنسانيّة ولفرص العمل الذي تمّت مناقشته آنفاً.

وقد كانت الأحياء التي تفاعَلَ سكّانها بشكلٍ متكرّرٍ قبْل عام 2003 بشأن مشاكل الأحياء المُشتَرَكَة أكثر نجاحاً في تنظيم الأعمال وتنفيذها للحفاظ على السلامة والأمن خلال فترات الصراع الطائفيّ. والسبب في ذلك هو أنّ التعاون المُسبَق ساعَدَ في بناء حسٍّ من الثقة وحِسٍّ جماعيٍّ داخِل الأحياء وساعَدَ السكّان على تحديد توقّعات مُشتَرَكَة حول أدوارهم الخاصّة في حلّ المشاكل وكيفية تنسيق أعمالهم بالطريقة الفضلى:[32]

الضبّاط (Al-Dhubat)، بغداد (2010): لقد تَنَظَّم الناس ذاتياً لحماية مسجد يقين (Yaqin mosque) الذي كان يَقَع داخِل الحيّ ولم يكن أحد قادراً على الوصول إليه. لم يكونوا مُنَظَّمين؛ كلّ ما أرادوه هو حماية المَسْجِد من أي عدو. لم يكن هناك قائد.

الكرادة (Al-Karadah)، بغداد (2010): كانت العلاقة الجيّدة بين الناس والتي تمّ بناؤها في الأعوام السابقة كافيةً لمواجَهَة التوتّرات [الطائفيّة].

الكريعات (Al-Kuraiaat)، بغداد (2010): كان للسنّة والشيعة علاقاتٌ جيّدةٌ البعض منهم مع البعض الآخر وعمِلوا وتعاونوا للحفاظ على الأمن في الحيّ. يحترم الناس العلاقة القديمة ويقدّرونها.

وقد نَسَبَ سكّان دهوك أيضاً نجاحاتهم إلى العلاقات الراسِخَة. فعندما اخْتَطَفَت الدولة الإسلامية (IS) عائلةً يزيديّةً من سميل، تَمَكَّن القادة المحليّون من تنظيم إغاثتها بسرعةٍ من خلال جمْع رجالٍ معاً من قبائل وقرى مختلفة في فريق إنقاذٍ لهذا الغرض. "لقد تمكّنوا من القيام بذلك لأنّنا عَمِلنا معاً في الماضي، ولأنّ البعض منا كان يعرف البعض الآخر."[33]

---

[31] أ. س. تشِن (A. C. Chen)، ف. م. كيث (V. M. Keith)، ك. ج. ليونغ (K. G. Leong)، س. إيرييس (C. Airriess)، و. لي (W. Li)، ك. ي. تشونغ (K. Y Chung) وس. س. لي (C. C. Lee)، "إعصار كاترينا: الصدمة المُسْبَقَة، الفقْر والصحّة في صفوف الناجين الفيتناميين-الأمريكيين" ("Hurricane Katrina: Prior Trauma, Poverty and Health Among Vietnamese-American Survivors")، إنترناشيونال نيرسينج ريفيو *(International Nursing Review)*، المجلّد 54، العدد 4، 2007.

[32] ويُشار أيضاً إلى هذه الظاهرة بمصطلح النموذج الذهني. تتيح النماذج الذهنية المُشْتَرَكة للناس "استباق أعمال البعض منهم البعض الآخر وتنسيق سلوكيّاتهم، بالأخصّ حيث لا يسمح الوقت ولا الظروف بالتواصل العلني والمطوَّل ووضْع الاستراتيجيّات بين أعضاء الفريق" (بِنغ-تشونغ ليم [Beng-Chong Lim] وكاثرين ج. كلِين [Katherine J. Klein]، "نماذج الفريق الذهنيّة وأداء الفريق: دراسة ميدانيّة لآثار تشابُه نماذج الفريق الذهنيّة ودقّتها" ("Team Mental Models and Team Performance: A Field Study of the Effects of Team Mental Model Similarity and Accuracy")، جورنال أوف أورجنايزيشونال بيهافيور *(Journal of Organizational Behaviour)*، المجلد 27، 2006، ص. 405).

[33] مجموعة التركيز (المجموعة البؤريّة) في دهوك، 8 يونيو/حزيران 2017.

العلاقات العموديّة (الربْط العموديّ)

تَصِل العلاقات العموديّة الناس في مجتمعٍ ما مع المؤسسات والسلطات التي تكون غالباً (ولكن ليس دائماً) خارجيّةً بالنسبة إلى ذلك المجتمع.[34] تَصِلُ العلاقات العموديّة الأفراد والمجتمعات بالحكومة والأسواق الماليّة. مع ذلك، كان كلا النظامان في حالة تغيُّرٍ مستمرٍّ خلال الحرب الأهلية الطائفيّة في العراق. وعلى الرغم من هذا الواقِع، كان للكرادة (Al–Karadah)، والكريعات (Al–Kuraiaat) وشارع فلسطين (Palestine Street) روابط قويّةٌ بالأسواق لأنّها كانت مراكِز للتجارة قبْل الغزو الأمريكيّ. وقد نَتَج عن هذا الأمر أثران. أوّلاً، أدّى وضعها الاجتماعي الاقتصاديّ العالي نسبياً إلى الحدّ من ضُعْف السكّان في وجه جهود التجنيد الطائفيّ. وعلى الرغم من أنّ الكريعات والكرادة على حدّ سواء كانا حيّيْن ذي غالبيّة شيعيّة وكان شارع فلسطين يحدّ مدينة الصدر، لم يتمكّن جيش المهدي (Mahdi Army) من اكتساب موطئ قدم في هذه المناطق. وقد شَرَح أحد سكّان الكرادة أنّ "الطبقة الوسطى اعْتَبَرَت جيش المهدي تحدّياً". وذَكَر أحد سكّان الكريعات بإيجاز أنّ "رجال الأعمال يعلمون تماماً أنّ العنف سيئ للربْح."

تَمَثَّل الأثر الثاني بالنسبة إلى مراكز التجارة مثل الكرادة والكريعات بأنّ المسؤولين والزوّار الجدد قد أقاموا سَكَناً هناك بعْد سقوط نظام صدّام (Saddam's regime). فقد ذَكَر أحد المُجيبين أنّ "الكرادة أصبحت مركزاً لإقامة سَكَن المسؤولين و[قوّات الأمن التي] كانت تحمي نفسها والناس". وقد تَطَلَّبَت مساكنهم وجوداً أمنياً إضافياً من قِبَل قوات التحالف وقوّات الجيش العراقيّ (Iraqi Army):

> الكريعات (Al–Kuraiaat)، بغداد (2010): مع نموّ قوّة الدولة ... بدأ الجيش بنشْر نقاط تفتيش وقد أنْقَذَ هذا الأمر الناس من الخطْف.

لقد ساعَد تحسين الأمن في الكرادة والكريعات على الحؤول دون فرار أعدادٍ كبيرةٍ من سكّانهما، مانِعاً بالتالي آثار التشريد السلبيّة. أمّا في مناطق أخرى، فإنّ السكّان الأثرياء الذين قد استطاعوا المغادَرَة، قاموا بذلك مع تصاعُد التوتّر الطائفيّ، تاركين خلفهم السكّان الفقراء الذين كان يتمّ افتراسهم بسهولةٍ أكبر. وروى أحد سكّان البيّاع (Al–Bayaa') أنّ "أشخاصاً سنّة وأثرياء متعدّدين قد تركوا منازلهم وتوجّهوا إلى سوريا والأردن". "لم يبقَ سوى الأشخاص الفقراء وقد أُرْغِمَ عددٌ منهم على خدمة الإرهابيين. لقد اضطُّر الناس إلى الطهي من أجلهم وإيوائهم في منازلهم."

وقد حَقَّقَ السكّان في الضبّاط (Al–Dhubat)، وهو حيّ ذو غالبية سنّيّة يقع في منطقة الزيونة (Zayouna) العنيفة بخلاف ذلك، مستوى عالٍ من الأمن من خلال الروابِط العموديّة. ولأنّ الضبّاط هي

---

[34] جلِن أ. بوين (Glenn A. Bowen)، "رأس المال الاجتماعيّ، والأموال الاجتماعيّة، والمجتمعات الفقيرة: تحليلٌ استكشافيّ" ("Social Capital, Social Funds and Poor Communities: An Exploratory Analysis")، سوشيل بوليسي أند أدمينيستريشن *(Social Policy and Administration)*، المجلّد 43، العدد 3، 2009؛ إشيرو كواشي (Ichiro Kawachi)، دانيال كيم (Daniel Kim)، آدم كوتس (Adam Coutts) وس. ف. سوبرامانيان (S. V. Subramanian)، "تعليق: التوفيق بين سرديّات رأس المال الاجتماعيّ الثلاث" ("Commentary: Reconciling the Three Accounts of Social Capital")، إنترناشيونال جورنال أوف إبيديميولوجي *(International Journal of Epidemiology)*، المجلّد 33، العدد 4، 2004؛ جاناينا ماكي (Janaina Macke)، وإليت كونراث ديلي (Eliete Kunrath Dilly)، "أبعاد رأس المال الاجتماعيّ في الشبكات التعاونيّة: دور ربْط رأس المال الاجتماعيّ" ("Social Capital Dimensions in Collaborative Networks: The Role of Linking Social Capital")، إنترناشيونال جورنال أوف سوشال إنكوايري *(International Journal of Social Inquiry)*، المجلّد 3، العدد 2، 2010؛ وجيني موير (Jenny Muir)، "الرأب والربْط في مجتمع مقسوم: دراسة حالة حول رأس المال الاجتماعيّ من شمال إيرلندا" ("Bridging and Linking in a Divided Society: A Social Capital Case Study from Northern Ireland")، أوربن ستاديز *(Urban Studies)*، المجلّد 48، العدد 5، 2011.

منطقةٌ سكنيّةٌ صغيرة، فقد تمّ احتواء الروابط ضمن العلاقات الوثيقة التي وَصَلَت السكّان العاديين بعائلة الحاج رعد طَبْرَة (Haj Raad Tabra) المؤسِّسَة للحي، بدلاً من أن يجري ذلك من خلال علاقةٍ تعاونيّةٍ مع الجيش العراقي.[35] ووَفَّرَت عائلة طَبْرَة للحيّ بأكمله (وليس لمساكِنِها الخاصّة فحسب) نظاماً متطوّراً لرصْد الحدود، بما في ذلك أجهزة مراقبة، وكاميرات، ونقاط تفتيش مدنيّة، ومولّدات للطاقة الكهربائيّة.

وتَمَثَّل عامِلٌ ثانٍ لمرونة الضبّاط باستمراريّة الروابط العموديّة مع المؤسسات الحكوميّة التي كانت المناطق ذات الغالبية السنّيّة تفتقر إليها خلال فترة اجتثاث حزب البعث (de–Ba‘thification). فقد كان عددٌ من سكّان الضباط من كبار السنّ ضباطاً عسكريين سابقين ذا رتبٍ عالية. وقد خدموا "خلال ثورة عام 1958 التي أطاحَت بالنظام الهاشميّ المَلَكيّ (Hashemite monarchy)، ... وهم ليسوا موالين لحزب البعث، [و]لديهم وجهات نَظَر تختلف عن المناطق السنّيّة الأخرى، ليس فيما يتعلّق بالطائفة فحسب وإنمّا وجهة نظر مختلفة للسياسة."[36] وبعبارةٍ أخرى، لم يشعروا بأنّهم مظلومون أو مَهَدَّدون بسبب التغيّرات الحاصِلَة.

ويجب الإشارة إلى أنّ الجمْع بين الروابط العموديّة والمتداخِلَة[37] بين القادة المحليّين في بغداد والسلطات القَبَلِيَّة الخارجيّة في الأنبار (Al–Anbar) قد أدّى إلى تأثيرٍ سلبيٍّ على مرونة المجتمع. فقد بَيَّنَت دراسة حالة بغداد أنّ النُخَب البعثيّة والمسؤولين الحكوميين السابقين الذين عاشوا في العمريّة (Al–‘Amiriyah) كانوا ضمن شبكةٍ قَبَلِيَّةٍ مُعقَّدَةٍ وَصَلَت أفراداً من قبيلة البو ناصِر (Al–Bu Nasir) التي ينتمي إليها صدّام (Saddam) بقبائل الدُلَيْم (Dulaimi) في الأنبار، حيث كان تنظيم القاعدة في العراق (AQI) يعمل بدعمٍ قَبَلِّيٍّ منذ عام 2004.[38] لقد استفاد تنظيم القاعدة في العراق من الشبكات القَبَلِيَّة (من خلال طرقات التهريب والتجارة) لدخول حيَّيْ الأعظمية (Al–A‘dhamiya) والعامريّة (Al–‘Amiriyah)؛ ودَخَلَ أيضاً الدورة (Al–Doura) من قرية عَرَب جَبور (Arab Jabur) الريفيّة المجاوِرَة الواقِعة على حدود مدينة بغداد (Baghdad City).[39]

بالتالي، تعتمد المرونة أحياناً على القدرة على قطْع الصلة عن شبكةٍ أوسع لها تأثيراتٌ سلبيةٌ مُحْتَمَلَة. لقد كان شارع فلسطين، والضباط، والكريعات، والكرادة أكثر انعزالاً عن التدخُّل الخارجيّ الناتِج عن الدعم القَبَلِيّ لمختلف الميليشيات لأنّ القادة القَبَلِيّين لم يبرزوا في الحوكمة المحليّة بمثابة "بغداديين قدامى،"[40] أو

[35] لقد تخلّى إلى حدٍّ كبيرٍ الجيش العراقي (The Iraqi Army)، الذي أُعيد تشكيله بعد "اجتثاث حزب البعث" ("de–Ba‘thification")، عن المناطق ذات الغالبية السنّيّة، لتصبح ضعيفةً في وجه تنظيم القاعدة في العراق (AQI).

[36] مُراسَلَة عبْر البريد الإلكترونيّ مع منسّق بحثٍ من يوجوف (YouGov)، 12 يناير/كانون الثاني 2011.

[37] تربط الروابط المتداخِلَة أفراد مجموعةٍ فرعيّةٍ ما بأفراد آخرين من المجموعة الفرعيّة نفسها في مواقع أخرى. ويندرج الانتماء القَبَلِيّ ضمن هذه الفئة من رأس المال الاجتماعيّ.

[38] أوستِن لونج (Austin Long)، "صحوة الأنبار" ("The Anbar Awakening")، سورفايفل *(Survival)*، المجلّد 50، العدد 2، 2008، ص. 74. إنّ الأنبار هي المحافظة الأكبر في العراق وسكّانها سنّة جميعهم ومن قبيلة الدُلَيْم (Dulaim)، التي تمتدّ عضويتها إلى سوريا، والمملكة العربيّة السعوديّة، والأردن (مسقط رأس الزرقاوي [Al–Zarqawi]). تعود هذه الروابط بالتاريخ إلى الحرب الإيرانية–العراقية (Iran–Iraq war). ومع إرسال المزيد من أعضاء الحزب (لا سيّما أعضاء من ميليشيا البعث [Ba‘th]، المعروفة بتسمية الجيش الشعبي [Popular Army]) إلى الجبهة، تضاءل وجود البعثيين الأولياء في المناطق القَبَلِيَّة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة الاعتماد على الولاء القَبَلِي ووَسَّعَ حُسَيْن (Hussein) دائرة القبائل التي اعتمد عليها، مُعتَمِداً بشدّة على اتّحاد الدُلَيْم (Dulaimi confederation) الكبير في الأنبار.

[39] في الواقع، سيطرت القبائل السنّيّة والشيعيّة على حدّ سواء على شبكات التهريب والتجارة التي تَصِلُ إلى داخل أجزاء مُعَيَّنَة من المدينة، وقد استخدم تنظيم القاعدة في العراق (AQI) وجيش المهدي (Mahdi Army) تلك الشبكات بمباركتها لتسهيل حركة الأشخاص والأسلحة.

[40] على الرغم من أنّ السلطات القَبَلِيَّة لم تكن غائبةً بالكامل، وَصَف المُجيبون العائلات القديمة على أنّها قادة محليون شرعيون وأفادوا باعتمادٍ أكبر على هذه العائلات القديمة المُوَقَّرَة لحلّ المشاكل وحل الصراعات. ففي الضبّاط (Al–Dhubat) مثلاً، تمّ بحسب ما أُفيد حلّ المشاكل

أحفاد عائلاتٍ بارزةٍ انخرطت في الحوكمة العثمانيّة.[41] اتّخذ القادة من هذه العائلات القديمة الموثوقة القرارات بالاعتماد على أمن الحيّ، وليس على الأجندة الطائفيّة للسلطات القَبَلِيَّة الخارجيّة.

وقد ظَهَر القادة المحليّون أيضاً بشكلٍ بارزٍ في دهوك. كان من المرجّح بالنسبة إلى سكّان دهوك أن يثقوا بالقادة غير الرسميين ويطلبوا المساعدة منهم أكثر من المسؤولين المُنْتَخَبين أو النظام القضائيّ. وتمّ تحقيق حفْظ الأمن والأمان بشكلٍ تعاونيٍّ من خلال علاقاتٍ عموديّةٍ قويّةٍ بين سلطات الدولة والقادة القَبَلِيّين غير الرسميين (الآغاوات [aghas]) والقادة الدينيين (المُلاة [mullahs]). اعتمد كلٌّ منهم على الآخر للإدارة القضائيّة. "ستطلب المحكمة أحياناً من الآغا [القائد القَبَلِيّ] أو من المُلا [القائد الديني] المُشارَكَة في قضايا مُعَيَّنَة" للمساعَدَة على تنفيذ حُكْمِها.[42]

وبالمثل، أبْلَغَ القادة القبليّون شرطة دهوك بتاريخ عمليات التوسط التي أجروها وبمكانها، لأنّ العادات القَبَلِيَّة تسمح بأعمال العنف الانتقاميّة في الحالات التي يفشل فيها الحوار. وفي هذه الحالات، تدخّلت الشرطة من خلال توقيف الجاني المزعوم (لغرض الحماية بقدر ما هو لأصول المحاكمة)، حيث حَمَت عائلته الموسَّعة، وأصدرت تحذيرات للأطراف المُتَظَلِّمَة من كلا الجانبين.[43] وكانت النتيجة هيكليةً أمنيّةً متشابِكَةً انطوَت على "قدرٍ كبيرٍ من التعاون بين جهاز الشرطة والمحاكم والقادة غير الرسميين" لإدارة النزاعات المحلية.[44]

إنّ دهوك موصولةٌ أيضاً بأنظمةٍ إقليميّة، ووطنيّةٍ ودوليةٍ عزّزت مرونتها. فقد أدّى التعاون الإقليمي بين قوّات الدفاع الكرديّة وقبيلة شَمَر (Shammar) الكبيرة دوراً رئيسياً في القدرة على إبقاء الدولة الإسلاميّة (IS) خارج إقليم كوردستان (Kurdistan region).[45] وعَمِل قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني (KDP) أيضاً مع "القوّات شبه العسكريّة التابِعَة لتركيا ... وقوّات الحشْد الوطني (National Mobilization [Al-Hashd Al-Watani]) التابِعة لأثيل النُجيفي (Athil Al-Nujaifi)، وهو حاكِم محافظة نينوى (Ninevah

من خلال مساعدة "عائلات قديمة موثوقة"، بالإضافة إلى الجيران والأصدقاء. وأفاد المُجيبون من الحيَّيْن الشيعيّيْن المرنيْن الآخريْن (الكريعات [Al-Kuraiaat] والكرادة [Al-Karadah]) بأنّ المشايخ كانوا موجودين ولكنّهم كانوا أكثر تبايُناً من حيث نفوذهم على شؤون الحيّيْن وذكروا أن الحاجة دعت إليهم فحسب للنزاعات القَبَلِيَّة، ولم يلجأ إليهم الجميع.

[41] إنّ العائلات البارزة هي تشكيلٌ اجتماعيٌّ نموذجيٌّ على امتداد الأراضي العربية من الامبراطوريّة العثمانيّة (Ottoman Empire) السابقة. لقد كانت طبقةً اجتماعيّةً من النُخَب الحضريّة التي أدّت دور الوسطاء بين الدولة العثمانيّة والشعب العراقي الأوسع.

[42] مجموعة التركيز (المجموعة البؤريّة) في دهوك، 8 يونيو/حزيران 2017.

[43] مجموعة التركيز (المجموعة البؤريّة) في دهوك، 8 يونيو/حزيران 2017.

[44] مجموعة التركيز (المجموعة البؤريّة) في دهوك، 9 يونيو/حزيران 2017.

[45] يُسَهّل رأس المال الاجتماعي العموديّ القدرة التَكَيُفِيَّة ولكنّه لا يضمنها. لقد تطلّب تحقيق التحالف الرسميّ الذي أدّى إلى نصْرٍ عسكريٍ كبيرٍ في الرابية (Rabia) تفاوضاً استغرق ثلاثة أشْهُر بين القيادة القَبَلِيَّة ورئيس إقليم كوردستان-العراق (KRI) مسعود برزاني (Masoud Barzani). وقد أدّت فوريّة التهديد الذي شكّلته الدولة الإسلاميّة (IS) في أراضي شَمَر (Shammar territory) إلى حوافِز للتعاون. على الرغم من ذلك، نَتَجَت المظالِم المُتَصَوَّرَة والحقيقيّة عن "نشوء النفوذ الكردي، وتدّعي شَمَر [أنّ] الحزب الديموقراطي الكوردستاني (KDP) قد اتّخذ خطوات لتهميش قوّتها السياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة" حول الرابية والمحافظة الكبرى. وقد أصبح التحالف الأخير بين الحزب الديموقراطي الكوردستاني وقبيلة شَمَر ممكناً نتيجةً (1) "للسياسات القَبَلِيَّة القائمة منذ وقتٍ طويلٍ بشأن بناء العلاقات مع القوّة المجاورة المهيمنة" التي تعتمدها قبيلة شَمَر؛ و(2) لفوريّة التهديد الذي شكّلته الدولة الإسلامية في أراضي شَمَر؛ و(3) لسياقٍ أكثر حداثةً من التعاون بين القبائل السنّيّة الكبيرة والأكراد فيما يتعلّق بعقود النفط ذات المنفعة المُتبادَلَة والمُبرمة بين الحزب الديموقراطي الكوردستاني وشركات النفط الدوليّة، والتي تعود بالمنفعة على القبائل. راجِع كرستين فان دين تورن (Christine van den Toorn) وأحمد علي (Ahmed Ali)، "التحديّات والفرص في الأراضي ما بعْد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: حالة الرابية" (Challenges and Opportunities in Post-ISIS Territories: The Case of Rabia")، معهد الدراسات الإقليميّة والدولية (Institute of Regional and International Studies)، تقرير معهد الدراسات الإقليميّة والدولية في العراق (IRIS Iraq Report)، 3 أغسطس/آب 2015.

Province) السابِق الذي كان يعيش في إربيل منذ نزوحه من الموصل في صيف عام 2014."[46]

لقد مَكَّنَت اتفاقيات المعونة الإنسانيّة العابِرَة للحكومات تدفُّقات الموارد الكبيرة الأساسيّة بالنسبة إلى قدرة دهوك على الاستجابة المحليّة. فإلى جانب منفَعَة المساعدة في حالات الطوارئ، أسّست المنظّمات غير الحكوميّة (NGOs) التي كانت تخدم النازحين سوق عمل ثانويّة للأكراد الناطقين بالإنكليزيّة، مُساعِدَةً عدداً منهم على استكمال رواتبهم المُخَفَّضَة من القطاع العام. ويتّصل مسؤولو المدينة بجهات فاعلةٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ من خلال مركز التنسيق المُشترَك للأزمات (Joint Crisis Coordination Center [JCC]) التابِع لحكومة إقليم كوردستان (KRG).[47] إنّ مركز التنسيق المُشترَك للأزمات هو منصّة للتنسيق الإنساني–الحكوميّ ويعمل عن كَثَب مع نظيره في بغداد (المركز المُشْتَرَك للتنسيق والرصْد [Joint Coordination and Monitoring Center]) ومع مئاتٍ من منظّمات المعونة. إنّ مستوى القدرة التكامليّة لمركز التنسيق المُشترَك للأزمات عالٍ وإنّما تحدّه العلاقة المشحونة بين إربيل وبغداد. على الرغم من ذلك، تَمَثَّل أحد التأثيرات المحليّة الإيجابيّة، الذي تمّ تحقيقه من خلال تبادُل المعلومات في اجتماعاتٍ شهرية، بتحديد منظّمات الإغاثة الطائفيّة التي كانت توزِّع المعونة للعائلات المسيحيّة والسنّيّة وتستبعد الأُسَر الشيعيّة وبحظْرها.[48]

إنّ التنسيق العسكريّ هو ناحيةٌ أخرى من الربْط العموديّ. فقد نَتَجَت عن الاتفاقية العسكريّة بين إربيل، وبغداد، والتحالف بقيادة الولايات المتّحدة قوة المهام المُشترَكة — عملية العزم الصلب (Combined Joint Task Force—Operation Inherent Resolve [CJTF–OIR])، والتي نَسَّقَت العمليّات العسكريّة بين الجيش العراقيّ، والميليشيات الشيعيّة (وحدات الحشْد الشعبيّ أو باللغة الإنكليزيّة Popular Mobilization Units)، وقوّات البشمركة (Peshmerga) المختلفة. وكانت قوة المهام المُشترَكة — عملية العزم الصلب أيضاً منصّةً للوساطة على مستوى التوتّرات بين إربيل وبغداد بشأن سياسات الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ حول المُطالَبَة بالأراضي المُتنازَع عليها خلال الهجوم ضدّ الدولة الإسلاميّة. وقد سهّل ضبّاط التحالف ذو الرتب العالية المفاوضات بين حكومة إقليم كوردستان وحكومة العراق بشأن استخدام الأراضي المُشترَك،[49] وتوزيع إيرادات النفط من كركوك (Kirkuk)،[50] وتوفير الأمن في الأراضي المُتنازَع

[46] رناد منصور (Renad Mansour)، "الموصل بعْد الدولة الإسلاميّة: استراتيجيّة إقليم كوردستان–العراق" ("Mosul After the Islamic State: The Kurdistan Region's Strategy")، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center)، 20 مايو/أيار 2016.

[47] لقد أسّست حكومة إقليم كوردستان (KRG) مركز التنسيق المُشترَك للأزمات (JCC) عام 2014 "بمثابة مؤسسةٍ رائدةٍ لتنسيق جميع مراحل الأزمة والكارثة وإدارتها، مثل تقييم المخاطر والحدّ منها، والتحذير المُبْكِر والجهوزيّة، والاستجابة، والإدارة، بما فيها الجهوزيّة للأزمة الإنسانيّة الحاليّة وكل الكوارث والأزمات المستقبلية من صُنْع الإنسان والطبيعيّة بالإضافة إلى حالات الطوارئ الجديدة، والحدّ منها، والاستجابة لها والتعافي منها." يقود المركز مديرٌ عامٌ يعمل تحت إشراف وزير الداخلية (Minister of Interior). راجِع حكومة إقليم كوردستان–العراق (Kurdistan Regional Government of Iraq)، وزارة الداخلية (Ministry of Interior)، "مركز التنسيق المُشترَك للأزمات" ("Joint Crisis Coordination Centre")، الصفحة الإلكترونيّة، غير مؤرّخ.

[48] مقابلة مع هوشانغ محمّد (Hoshang Mohamed)، المدير العام لمركز التنسيق المُشترَك للأزمات (JCC Director General)، في إربيل، 17 يونيو/حزيران 2017.

[49] وزارة الدفاع الأمريكيّة (U.S. Department of Defense)، "تقييم للقوّات الأمريكية وقوات التحالف لتدريب قوات الأمن الكرديّة في العراق، وتقديم المشورة لها، ومساعدتها وتجهيزها" (*Assessment of U.S. and Coalition Forces to Train, Advise, Assist, and Equip the Kurdish Security Forces in Iraq*)، واشنطن العاصمة: مكتب المفتّش العام (Office of the Inspector General)، DODIG–2017–033، 16 ديسمبر/كانون الأول 2016، ص. 8.

[50] ستيفِن كالين (Stephen Kalin) ودمِتري زدانيكوف (Dmitry Zhdannikov)، "الولايات المتّحدة ساعَدَت على تثبيت اتفاقية نفط العراق لإبقاء معركة الموصل على مسارها" ("U.S. Helped Clinch Iraq Oil Deal to Keep Mosul Battle on Track")، رويترز (Reuters)، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

عليها.[51] ليست هذه الاتفاقيات الأساسيّة مستدامةً على المدى الطويل. على الرغم من ذلك، يشير المسؤولون في حكومة إقليم كوردستان إلى هذه الأمثلة للتشديد على أنّ المساعدة من طرفٍ ثالثٍ في المفاوضات السياسيّة المستقبلية قد شكّلَت مكوّناً رئيسياً "لنوع التعاون المطلوب والمفيد."[52]

لقد جادَل هذا الفصل حتّى الآن أنّ المجتمعات التي تملك علاقاتٍ أفقيّةً قويّةً بين المجموعات الدينيّة والعرقيّة (روابط الرأب) وعلاقات عموديّة مع مراكز القوّة (روابط الربْط) كانت مُجَهّزَةً بشكلٍ أفضل للتعامل بإيجابيةٍ وباستباقيّةٍ مع الطائفيّة الناشئة، كما مع العنف والنزوح اللذين نتجا عنها. ويشرح القسم التالي كيفيّة قيام المجتمعات بذلك.

ترجمة الثقة إلى عمل

تعتمد العلاقات التعاونيّة بين المجموعات المختلفة على التفاعلات التي تتقلّب مع الوقت. ليست العلاقات ثابتةً البتة، ويمكن أن تتحوّل الحوافِز للتعاون مقابِل الحوافِز للصراع تحوّلاً كبيراً خلال عدم اليقين السياسيّ أو الاجتماعيّ. حتّى حيث ثمّة بالفعل علاقات متعدّدة الجوانب قائمة مُسبقاً، فهي تميل إلى التدهور بسرعةٍ في بيئات الأزمات ما لم يتم بذْل جهود مُتضافِرَة لتنميتها، وحمايتها، وتعزيزها. وفي فترات عدم اليقين والأزمة، يمكن أن تنمو المخاوف من "الآخر بسرعة"، ويتدهور سلوك الناس ليتناسَب مع افتراضاتهم حول كيفيّة تصرُّف الآخر على الأرجح. لقد أدامت ثلاث استراتيجيّات العلاقات بين المجموعات في أحياء بغداد ومدينة دهوك وعزّزتها، وهي: عمليات حلّ الصراعات، والتأييد من قِبَل القيادة، ورصْد الحدود. وقد ساعدت كلّ واحدة منها، بطرقٍ مختلفةٍ وإنّما تكميليّة، على منْع انتشار المواقِف والسلوك الطائفيّ.

عمليات حلّ الصراعات

إنّ عمليات حلّ الصراعات أساسيّةٌ للحفاظ على مستويات عالية من الثقة بين المجموعات. ففي أحياء بغداد، انخرط الناس في سلوكٍ عفويٍّ بهدف إدارة التوترات الناشئة المرتبطة بالعنف المحيط بهم. وقد أدّى الناس دور وسطاء "الشارع" غير الرسميين لمواجهة الحشْد الطائفيّ. كانت الأحاديث حول القضايا السياسيّة أو الدينيّة من المحرّمات في ظلّ نظام حُسين (Hussein)، ولكنّ حكومة التحالف الجديدة شجّعت "النقاش المفتوح والحرّ حول الأفكار":

> الأعظمية (Al-A'dhamiya)، بغداد (2010): بدأ الشباب بالتجمُّع في زوايا الشوارِع بسبب البطالة. لقد دارت بينهم أحاديث ونقاشات متعدّدة. انقسموا إلى مجموعات شيعيّة وسنّيّة مع انتشار الطائفيّة. وتوقّف الأصدقاء من طوائف مختلفة عن استقبال البعض منهم البعض الآخر بعد ذلك. لقد تجنّبوا الاختلاط لأنّ كلّ ما قد يتحدّثون عنه هو عُمَر وعلي.

كان التدخُّل المُنَظَّم ذاتياً في أحاديث الشوارع تلك استراتيجيةً للتدخُّل في حلّ الصراعات أُفيد بها في

---

[51] لوري ميلروا (Laurie Mylroie)، "التحالف بقيادة الولايات المتّحدة يدعم استمرار المحادثات بين إربيل وبغداد" (U.S.-Led Coalition "Supports Continuing Talks Between Erbil and Baghdad)، كوردستان 24 (Kurdistan 24)، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

[52] مقابلة مع ممثّل من مركز التنسيق المُشترَك للأزمات (JCC)، إربيل، 15 يونيو/حزيران 2017.

أحياء بغداد الأربعة كلها:

> الكريعات (Al–Kuraiaat)، بغداد (2010): لقد جرت جدالات حادّة بين السنّة والشيعة؛ بدأوا يطلقون أسماءً مختلفةً البعض منهم على البعض الآخر ويتّهمون البعض منهم البعض الآخر بالطائفيّة، بدون أن تحصل أي عملية قتل؛ وكان أشخاصٌ من كلتا المجموعتين ليتدخّلوا لحل تلك الجدالات.

> الضبّاط (Al–Dhubat)، بغداد (2010): أنا لا أعني أنّهم لم يتحدّثوا البتة عن هذه الأمور؛ لقد عَنَيْتُ أنّهم لا يتحدّثون عن السنّة أو الشيعة بطريقةٍ نابية. عندما بدأت الجدالات، حاول الناس تهدئة الأمور في حين جَعَل شبّانٌ آخرون [في مناطق أخرى] الأمور تسوء.

يُعْتَبَر التوسط غير الرسميّ فعّال للغاية في الحدّ من تصعيد الصراع في المجتمعات الصغيرة.[53] عندما يُشارِك الناس في محادثاتٍ ضمن مجموعاتٍ صغيرةٍ مثْل تلك التي تمّ وَصْفها أعلاه، يكون من الأكثر ترجيحاً أن يُعبّروا عن مواقِف متطرّفة ويؤيّدوا أفعالاً أكثر مخاطرةً مما فعلوا سابقاً.[54] ففي أوساط الأشخاص الشديدي التحيُّز، يمكن أن تزيد هذه المحادثة المواقِف القائمة مسبقاً وتجعلها أكثر حدّة، مؤدّيَةً إلى تفاقُم استقطاب المجموعة.[55] لقد ساعَدَتْ وساطة الشارع في الحؤول دون تأصُّل جذور هذه التغيّرات النفسيّة وانتشارها.

على مستوى مدينة دهوك (Dohuk City)، كانت عمليّات حلّ الصراعات مدموجةً في شبكات، ومنظّماتٍ وهيكلياتٍ رسميّة. وعلى الرغم من أنّ العمليّات غير الرسميّة لحل الصراعات كانت قائمة،[56] رأى المُجيبون أنّ المبادرات الأكثر تأثيراً كانت مدموجةً في برامج ومنظّمات رسميّة. وقد كانت أيضاً كلّ مبادرة تمّ وصفها مُصمَّمَةً عمداً لنَقْل مهارات بناء السلام وحلّ الصراعات من شخصٍ إلى آخر. وقد تمّ تصميمها وبرامج مماثلة لتأسيس صلات أفقيّة وعموديّة، وذلك بلا شكّ لأنّ عدداً منها نشأ في منظّمات تملك خبرةً في نظرية بناء السلام وممارسته.

وبين عاميْ 2009 و2010، قام برنامج ميرسي كوربس لتعزيز الحوكمة من خلال إدارة الصراع في العراق (Mercy Corps' Governance Promotion through Conflict Management in Iraq program) "بدَعْم شبكةٍ على نطاق الوطن ضمّت 87 قائداً عراقيّاً التزموا بتعزيز الحوكمة الرشيدة والمصالَحَة من خلال التفاوض القائم على التوافق." وقد تمّ تدريب شبكة المُيَسِرين العراقيين (Network of Iraqi Facilitators [NIF]) على مهارات التفاوض، والتوسط، والتدريب والإرشاد. وبعد ذلك، "عملوا معاً على امتداد خطوط الانقسام الإقليميّة، والسياسيّة والطائفيّة لحلّ حوالي 130 نزاعاً رئيسياً، بما فيها الصراعات القَبَليَّة على

---

[53] وِليام يوري (William Ury)، "الطرف الثالث: لماذا نقاتل وكيف يمكننا التوقُّف" (*The Third Side: Why We Fight and How We Can Stop*)، لندن: بنجوين بوكس (Penguin Books)، 2003.

[54] د. ج. إيزنبرغ (D. J. Isenberg)، "استقطاب المجموعات: مراجعةٌ نقديّةٌ ومراجعةٌ تحليليةٌ للدراسات السابقة" ("Group Polarization: A Critical Review and Meta–Analysis")، جورنال أوف بيرسوناليتي أند سوشال سيكولوجي (*Journal of Personality and Social Psychology*)، المجلّد 50، العدد 6، 1986.

[55] ديفيد ج. مايرز (David G. Myers) وج. د. بيشوب (G. D. Bishop)، "آثار المحادثات على الموقف العنصري" ("Discussion Effects on Racial Attitude")، ساينس (*Science*)، المجلّد 169، العدد 3947، 1970.

[56] مثلًا، قرّر مؤخراً شُرْطِيان البدء باستخدام التوسط لتسوية حوادث السير بحيث لم تَقُمْ الأطراف بتصعيد التوترات من خلال إشراك القبائل (مجموعات التركيز (المجموعات البؤريّة)، 8 يونيو/حزيران 2017).

الأراضي، والتوتّرات بين المواطنين والحكومة على الخدمات، والنزاعات على الانتخابات، والاشتباكات بين فصائل الجيش العراقي وجهاز الشرطة المُتنافِسَة.“ وفي إقليم كوردستان–العراق (KRI)، قامت شبكة المُيسّرين العراقيين ”بجمْع السنّة والشيعة، والعَرَب والأكراد، وأعضاء من أحزابٍ سياسيَّةٍ كرديّةٍ متنافِسَة معاً“ وساعَدَتْ على حلّ النزاعات بين الاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ (PUK) والحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ (KDP) بشأن السيطرة على الاتحادات العمّالية في دهوك.[57]

إنّ ثلاث مبادرات أخرى نَشَأَتْ في دهوك هي ورش العمل المحليّة لتعليم السلام (Peace Education workshops)، والدورات التدريبيّة حول صحافة السلام (Peace Journalism trainings)، والحوارات بين الأديان (Interfaith Dialogues). تُعَلِّم ورش عمل تعليم السلام المجتمعيّة منهجاً دراسياً مدّته ثلاثة أيام حول التقنيات والاستراتيجيات لحلّ الصراعات بشكلٍ سلميّ. تمّ تنظيمها من قِبَل جامعة دهوك (Dohuk University)، التي لديها برنامج الشهادة الأوّل والوحيد في إقليم كوردستان–العراق في اختصاص السلام وحلّ الصراعات. وعلى غرار برنامج ميرسي كوربس، هَدَفَت ورش العمل إلى إحداث تأثيرٍ مُضاعَفٍ من خلال ”إنشاء سفراء سلام في المدارس، ومراكز الشباب، ومخيّماتِ الأشخاص النازحين داخلياً (IDP) واللاجئين.“[58] في الواقع، كيَّفَت المنظمات غير الحكوميّة (NGOs) المحليّة المنهج الدراسي في العمل الذي تضطلع به حول المحافظة. ”أنا أستَخدِم الآن 80 في المئة مما تَعَلَّمْتُه في ورش العمل التي أجريها [لمنظّمة داك لتنمية المرأة اليزيديّة (Dak Organization for Yazidi Women's Development)]. لقد رَحَّبَت النساء اللواتي دَرَبْتُهُنَّ بالفكرة. لطالما عِشْن بسلام مع المجموعات الدينيّة الأخرى.“[59]

وتهدف الدورات التدريبيّة حول صحافة السلام إلى إنتاج التأثيرات الإيجابية ذاتها على مستوى الخطاب العام. يتمّ اختيار الحاضرين بالاعتماد على مناصبهم في مختلف وسائل الإعلام، ما يمكّنهم من التأثير على الخطاب، والتزامهم ”بالصحافة الناشطة“ من خلال تدوين روايات تُجَسِّد مبادئ المصالحة العرقيّة.[60] وفي إحدى هذه الدورات التدريبيّة، ركّز المشاركون على كيفية تأثير الصراع الحالي على الأقليّات في سِنجار (Sinjar)، ونينوى (Nineveh)، وتلْ عَفَر (Tal Afar)، والموصل (Mosul).[61] وقد طُلِبَ من المشاركين تحديد المشاكل الرئيسية في كلّ منطقة وتأثيراتها على المجموعات اليزيديّة، والكلدانية، والأشورية، والتركمانية،

---

[57] ميرسي كوربس–العراق (Mercy Corps–Iraq)، ”تعزيز الحوكمة من خلال إدارة الصراع في العراق: التقييم الأخير—النتائج، والعِبَر التي جرى تعلّمها والتوصيات للبرمجة المستقبليّة“ *(Governance Promotion Through Conflict Management in Iraq [GPCMI]: Final Evaluation — Results, Lessons Learned, and Recommendations for Future Programming)*، يناير/كانون الثاني 2009 – ديسمبر/كانون الأول 2010.

[58] مقابلة مع جوتيار م. ر. صديق (Joutyar M. R. Sedeeq)، مدير مركز دراسات السلام وحلّ الصراعات في جامعة دهوك (Director of the University of Dohuk Center for Peace and Conflict Resolution Studies)، 20 يناير/كانون الثاني 2017. لقد أسّس طلاب المدارس الثانوية الذين حضروا ورش عمل تعليم السلام أكثر من اثني عشر ”نادي سلام للشباب“ والتي أعادت إنتاج دورات التدريب على حلّ الصراعات (وأسست تكيُّفاتٍ جديدةً من خلال المسرح) لإشراك الشباب النازحين في المدارس الثانوية وفي مخيّمات الأشخاص النازحين داخلياً (IDP) واللاجئين حول محافظة دهوك.

[59] مفتاح (Muftah)، ”سفراء السلام في شمال العراق“ (”Ambassadors of Peace in Northern Iraq“)، الصفحة الإلكترونية، غير مؤرّخ.

[60] مقابلة مع خضر دوملي (Khider Domle)، 7 يونيو/حزيران 2017. إنّ الدورات التدريبيّة في دهوك هي من تنظيم دوملي، وهو صحافي، وناشِط ومؤلّف يزيدي مشهور، كانت آخر أعماله ”الموت الأسود“ *(The Black Death)*، وهو كتاب حول خطْف النساء والفتيات اليزيديّات واسترقاقهنّ الجنسيّ.

[61] لقد راقَبَ المؤلّف هذه الدورة التدريبيّة خلال البحث الميدانيّ. وقد حضرها صحافيون من صُحُف، ووكالات أنباء، ومجلات، ومنظّمات غير حكومية (NGOs) ومواقع أخبار إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي (وكالة الأنباء الكرديّة، ووكالة أنباء الزمان وعينكاوا [Azaman and Ainkawa news agency]، ووكالة الأنباء السوريّة).

ومجموعة الشَبَك وَوَصْفِها. وقد كانت التغذية الراجِعة من المُدَرِّب توضيحيّةً للتأثير المقصود من الدورة التدريبية:

دهوك (Dohuk)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): إنّ الطريقة التي تصفون بها هذه المشاكل هي كما لو كنتم سياسيين، أو قادة دينيين. نعم، الأصوليّة تزيد، ولكن ما الذي يتوجّب على هذه المجتمعات القيام به بهذا الخصوص؟ إنّه عمل الصحافيّ: يجب أن تكتبوا حول هذا الأمر بطريقةٍ مختلفة، يجب أن يكون هناك نوعٌ من الرسالة حول المصالحة.

وفي نهاية الدورة التدريبيّة، ألّف كل صحافي روايةً إعلاميةً ليُعَمِّمها في وقتٍ لاحقٍ من ذلك الأسبوع.

تستخدم مشاريع الحوار بين الأديان منطقاً مماثلاً يتمثّل باستهداف أصحاب الشأن الرئيسيين وأُجْرِيَت على جميع مستويات المجتمع في محافظة دهوك.[62] وقد نَظَّمَت جامعة دهوك اجتماعات لحلّ الصراعات بين الأديان (Interfaith Conflict Resolution Meetings) بين القادة المسلمين، واليزيديين، والأشوريين، والكلدانيين لمدّة خمسة أعوام. ذَكَر المشاركون أنّ هذه الحوارات قد عزّزت التسامُح وزادت ثقتهم بأفراد آخرين مع الوقت.[63] وقد قدّم المشاركون في حوار يناير/كانون الثاني 2017 تغذيةً راجعةً إيجابيةً بالإجماع رداً على هذا السؤال وطلبوا أيضاً من الجامعة أن توسّع نطاق نموذج الحوار نزولاً ليشمل المجتمعات:[64]

دهوك (Dohuk)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): لقد تَعَلَّمْتُ الكثير بشأن الأديان الأخرى بمجيئي إلى هنا، وتدعو الحاجة إلى توسيع هذا النوع من التوعية نزولاً ليشمل المجتمع. فهل يمكن أن تساعد الجامعة في تسهيل هذه الأنواع من الاجتماعات على مستوى المجتمع؟

دهوك (Dohuk)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): يؤمن الجمهور هنا بالسلام. إنّنا لا نصل إلى رجال الدين الذين يؤمنون بالعنف ويؤجّجونه. كيف يمكن أن نَصِل إلى رجال الدين الذين لا يؤمنون بالسلام واللاعنف؟

لقد اعتمدت المبادرات الأحدث على الأساليب نفسها المُسْتَخْدَمَة للتدريب على حلّ الصراعات والتدخُّل فيه. وكانت هيكليات التوسط المرتكزة إلى المجتمع، والمعروفة بتسمية لجان السلام (peace committees)، تتدخّل بنشاطٍ في المناطق التي تمّ تطهيرها من الدولة الإسلاميّة منذ عام 2016. لقد تمّ تشكيل لجان السلام في سياق مشروع مسارات نينوى (Nineveh Paths Project) الذي جرى بتمويلٍ من برنامج الأمم المتّحدة للتنمية (United Nations Development Program) وبإدارة "إدارة عمليات السلام" (Department of Peace Operations) ومنظّمةٍ غير حكوميّةٍ محليةٍ شريكة، هي أون بونتي

---

[62] على مستوى الشعب، كان مثلًا الكاهن في دير السيدة العذراء في القوش (Our Lady Monastery in Al-Quosh) يَعْقِدُ حوارات منتظمة مع القادة المسيحيين، واليزيديين، والمسلمين.

[63] تمّ تقديم هذه التغذية الراجعة في الحوار بين الأديان في يناير/كانون الثاني 2017 (January 2017 Interfaith Dialogue)، "السلام وحلّ الصراعات بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" ("Peace and Conflict Resolution After ISIS")، الحوار السنويّ الخامس (5th Annual Dialogue)، مركز السلام وحلّ الصراعات في جامعة دهوك (University of Dohuk's Center for Peace and Conflict Resolution)، دهوك، العراق، 2017.

[64] للاطلاع على تاريخ هذا المشروع ومشاريع أخرى نَظَّمَها مركز دراسات السلام وحلّ الصراعات (Center for Peace and Conflict Resolution Studies)، راجِع جامعة دهوك (University of Dohuk)، "مركز دراسات السلام وحلّ الصراعات" ("Peace and Conflict Resolution Studies Center")، الصفحة الإلكترونيّة، غير مؤرّخ.

بير (جسرٌ من أجل بغداد) (Un Ponte Per). كان هدف لجان السلام منْع تجنيد الشباب وتحسين العلاقات بين المجتمعات "باستخدام الحوار، والتوسط وممارسات العدالة التصالحيّة المُصمَّمَة خصيصاً للسياق، والثقافة والأخذ بزمام المبادرة المحليّة."[65] جرت دورة تمويل المشروع الأصليّة من أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى مارس/آذار 2016، ولكن بتاريخ تأليف هذا العمل، كان المشروع قد تَوَسَّع لدَعْم التدخلات الجديدة المرتكزة إلى المجتمع ورَصْد تأثيرها وتقييمه بشكلٍ أكثر عمقاً.

تأييد القيادة للتعايُش

بإمكان القادة الموثوقين الذين يروّجون لسرْدٍ حول التعايُش السلميّ الحدّ من التوتّرات. لقد كان للتأييد من جانِب القادة الدينيين المحليين في أحياء بغداد تأثيرٌ هائلٌ على اعتماد المواقِف والسلوكيات الطائفيّة أو رَفْضِها. ففي الأحياء المرنة الأربعة، وبما يتّسق مع دراسات أخرى، عَبَّرَ القادة الدينيون عن قِيَمٍ جوهريةٍ وتقاليد لتأييد اللاعنف. في الكرادة (Al-Karadah)، مَنَع إمامٌ محليٌّ بارزٌ صراحةً الشباب من مهاجمة المساجِد السنّيّة، وفي الكريعات (Al-Kuraiaat)، والكرادة، وشارع فلسطين (Palestine Street)، عارَضَ القادة الدينيون بانتظام الطائفيّة. ونَقَل القادة الدينيون في دهوك رسالةً مماثلةً وعلى أساسٍ منتظم؛ فقد أفاد مُجيبون متعدّدون بأنّ "المُلاة استخدموا عظة كل يوم جمعة لتشجيعنا على الخروج ومساعدة اللاجئين."

وشَمَل التأييد من قِبَل القيادة على مستوى مدينة دهوك أيضاً الرسائل من النُخَب السياسيّة. فقد رَوَّجَ بنجاح القادة الأكراد على امتداد الطيْف السياسيّ لسَرْدٍ ثقافيٍّ قويٍّ حول إقليم كوردستان-العراق (KRI) بوصفه مكاناً للتسامُح والتعايُش لحشْد الدعْم من المجتمع الدولي الأوسع. "لقد تَكَلَّمَتْ القيادة الكردية لغة التعدّدية، وحقوق الإنسان، والمعايير الدوليّة في محاولةٍ لكَسْب الاعتراف والمشروعية الدوليَيْن."[66] على الرغم من ذلك، يعكس هذا السرْد أيضاً كيفية رؤية أغلبية الأكراد لأنفسهم، واستَخْدَمَ القادة السياسيّون ذلك لتشكيل الرأي العام مع نمو الأزمة الإنسانيّة. ففي عام 2015 مثلاً، ردّ حاكم إربيل على المخاوف الناشئة بشأن تَسَلُّل الدولة الإسلاميّة إلى مخيّمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) في دهوك. فقد أَصْدَرَ بياناً رسمياً عزَّزَ سرْد الحكومة السائد بأنّ اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً كانوا ضحايا بحاجةٍ إلى المساعدة والتعاطُف، وليس إلى تهديداتٍ أمنيّة.[67] وقدَّم الرئيس برزاني (President Barzani) أيضاً بياناتٍ متلفزةً رسميّةً متعدّدةً بشأن استقبال الأشخاص النازحين داخلياً. ورأى الذين تمّت مقابلتهم أنّ رسائل برزاني

---

[65] معهد السلام، والعمل، والتدريب والبحث في رومانيا (Peace, Action, Training, and Research Institute of Romania)، "مسارات نينوى نحو التماسُك الاجتماعي، والتعايُش، والسلام" ("Ninevah Paths to Social Cohesion, Coexistence, and Peace")، الصفحة الإلكترونية، غير مؤرّخ. وتشمل المبادرات "الحملات والبرامج العامّة لنشْر التوعية لمعالجة تجنيد الشباب ومنْعه ولتحسين العلاقات بين المجتمعات؛ والتدخُلات المباشرة من قِبَل هيكليات التوسط المرتكزة إلى المجتمع (لجان السلام المحلية)، ومجالِس السلام المؤسساتية، والإجراءات المجتمعيّة للعدالة الانتقاليّة وفِرق السلام للنساء والشباب." كاي براند-جايكوبسن (Kai Brand-Jacobsen)، "مسارات نينوى نحو السلام العادل والدائم" *(Ninevah Paths Towards Just and Lasting Peace)*، دهوك، العراق: أون بونتي بير (جسرٌ من أجل بغداد) (Un Ponte Per) ومعهد السلام، والعمل، والتدريب والبحث في رومانيا (Peace, Action, Training, and Research Institute of Romania)، أبريل/نيسان 2016.

[66] رانج علاء الدين (Ranj Alaaldin)، "المشهد السياسي في كوردستان والمسار باتجاه الاستقلال" ("Kurdistan's Political Landscape and the Path Towards Independence")، في ساشا توبريتش (Sasha Toperich)، تِيا إيفانوفيك (Tea Ivanovic)، وناهرو زاجروس (Nahro Zagros)، محررون، "إقليم كوردستان-العراق: مسارٌ للمضي قدماً" *(Iraqi Kurdistan Region: A Path Forward)*، بالتيمور، ماريلاند: مركز العلاقات عبْر الأطلسية التابع لجامعة جونز هوبكينز (Johns Hopkins University Center for Transatlantic Relations)، 2017، ص. 51.

[67] حكومة إقليم كوردستان في العراق (Kurdistan Regional Government of Iraq)، "حاكِم إربيل: الأشخاص النازحون داخلياً لا يشكّلون تهديداً أمنياً" ("Erbil Governor: 'IDPs Pose No Security Threat'")، الصفحة الإلكترونيّة، 18 سبتمبر/أيلول 2015.

بوجهٍ خاصٍّ قد حدّت من التوتّرات مع بدء تَدَفُّق القادمين الجدد إلى المنطقة، لأنّها أثّرت على هيكليات القيادة على المستويَيْن البلديّ والمحلي:

دهوك (Dohuk)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): لقد صدر بيانٌ عن برزاني باستقبال الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) ومعاملتهم معاملةً جيّدة. تلقى القادة القَبَلِيّون والدينيون هذا البيان وعملوا عليه ... وقد أبلت وسائل الإعلام بالتحديد في دهوك حسناً لاستقبال هؤلاء الأشخاص. وكان له بعدئذٍ تأثيرٌ على المجتمعات المُسْتَضيفة وعلى الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين أيضاً. ولأنّ الأشخاص النازحين داخلياً كانوا خائفين أيضاً من المجتمع المُسْتَضيف، فكيف كان سيعاملهم؟ كان هناك توتّرٌ كبيرٌ بين الاثنين.

دهوك (Dohuk)، إقليم كوردستان–العراق (KRI) (2017): لقد تمّ اختيار بيان برزاني من قِبَل القادة الدينيين المحليين وتكراره كل يوم جمعة.

وبحسب ما رواه فردٌ رائدٌ من المجموعة الدينيّة اليزيديّة، كان دور رجال الدين المسلمين مهماً في الأيّام التي فرّ فيها الناس من سنجار. "لقد قالوا للناس إنّ عليكم توفير المساعدة، وفَتْح أبواب المساجِد، وتأمين السلامة. فإنّ عبادة الله الحقيقيّة هي توفير المساعدة للناس." لم يكن من المُحَتَّم أن يختار القادة الدينيون رسالة برزاني ويتبادلوها. إنّ رجال الدين المحليين غير متجانسين أيديولوجياً، وينتمون إلى أحزاب سياسيّةٍ إسلاميّةٍ مختلفة، وغالباً ما عقّدوا العلاقات مع قيادة الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ (KDP). على الرغم من ذلك، كان للكارثة تاريخياً تأثيرٌ توحيديٌّ على القادة الإسلاميين والعلمانيين في كوردستان، وحتّى الإسلاميين قد توحّدوا إلى حدٍّ كبيرٍ في إدانة الفظائع التي ارتكبتها الدولة الإسلامية (والابتعاد عنها).[68] ومهما كانت أسبابهم، كانت رسائل رجال الدين المستمرّة أساسيّةً في تشكيل كيفيّة استجابة الناس لمُساعَدَة "الآخر" في سياق الأزمة.[69]

رصْد الحدود

إن تقييد وصول ميليشيا ما إلى منطقةٍ معيّنةٍ هو حلٌّ قصير المدى، وإنّما له تأثيرٌ طويلٌ المدى هو: حماية الأشخاص من التَعَرُّض للعنف. لا يُشكّل التهديد الجاد بالعنف وممارسته امتثالاً بدافِع الخوف يحدّ من استجابات السكّان للتعاون النشط أو الضمنيّ فحسب، وإنّما يجعل أيضاً الناس أكثر ترجيحاً للتعبير عن دَعْم التطرُّف الدينيّ العنيف.[70] بالتالي، تَمَثَّلَت ميزةٌ مُحَدِّدَة لمرونة المجتمعات في أحياء بغداد وفي دهوك بالقدرة على منْع الدخول الماديّ للميليشيات الطائفيّة ومُجَنِّديها.

لقد قامت أحياء بغداد بذلك من خلال تشكيل مجموعاتٍ دفاعيّةٍ محليّةٍ للدفاع عن الحدود والسكّان الموجودين بغضّ النظر عن الدين، بدلاً من أن تقوم بذلك من خلال الدفْع ببعض السكّان إلى الخارج أو

[68] ريباز علي (Rebaz Ali)، "كوردستان وتحدّي الإسلام: حديثٌ مع الدكتور هادي علي، الرئيس السابق للمكتب السياسي لاتّحاد كوردستان الإسلاميّ" ("Kurdistan and the Challenge of Islamism: A Conversation with Dr. Hadi Ali, Former Chairman of Kurdistan Islamic Union's Political Bureau")، واشنطن العاصمة، معهد هدسون (Hudson Institute)، 14 أغسطس/آب 2015.

[69] ناثان س. فانك (Nathan C. Funk) وعبدالعزيز سعيد (Abdul Aziz Said)، "الإسلام والغرب: سرديات حول الصراع وتحوّل الصراع" ("Islam and the West: Narratives of Conflict and Conflict Transformation")، إنترناشيونال جورنال أوف بيس ستاديز *(International Journal of Peace Studies)*، المجلد 9، العدد 1، 2004.

[70] فينكِل وآخرون (Finkel et al.)، 2016.

شنّ هجمات في أماكن أخرى:[71]

> شارع فلسطين (Palestine Street) بغداد (2010): لقد شَكَّلَت بعض الأزِقَّة مجموعات حماية ذاتيّة، وذلك لفترةٍ زمنيّةٍ محدودةٍ فحسب ... [في] البداية، عندما واجَهَتْ المتطرّفين. لقد كانت جميعها من أصدقائنا. رَبَطَت الناس علاقاتٌ جيّدةٌ بها. لم تتسبّب بمشاكل مع الناس. لقد مَنَعَت دخول المتطرّفين إلى الحيّ ولم تُسِئ استخدام سلطتها.

> الكريعات (Al-Kuraiaat)، بغداد (2010): لقد تَبَرَّع بعض الأشخاص الطيّبين في الحيّ ببنادقهم ووثقوا بشباب الحيّ لتوفير الحماية [لهم] ... لم يَدْفَع أحدٌ لهم. وهم لم يسيئوا استخدام صلاحياتهم وربَطَتهم علاقةٌ جيّدةٌ بالناس. لم ينتموا إلى أيّ حزب.

لقد عَمِلَت قوّات البشمركة التابعة للحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ (KDP pashmerga) على حراسة المناطق الحدوديّة المجاورة لمدينة دهوك[72] وقد نَجَحَت إلى حدٍّ كبيرٍ في منْع الدولة الإسلاميّة من دخول المدينة. على الرغم من ذلك، كانت قوات البشمركة مُنتَشِرَةً بأعدادٍ غير كافيةٍ خلال هجوم الدولة الإسلاميّة على سِنجار المجاورة، وتَمَكَّن مقاتلو الدولة الإسلاميّة في بعض الأحيان من دخول دهوك. في هذه الحالات، تَجَمَّع السكّان معاً في مجموعاتٍ دفاعيّةٍ لهذا الغرض:

> سميل (Semel)، إقليم كوردستان-العراق (KRI) (2017): عندما وَصَلَت أحياناً داعش (daesh) بالقرب من هذه المنطقة، شَكَّل الناس مجموعاتٍ مُتَطَوِّعَة لحماية أنفسهم لأنّ الشرطة والبشمركة كانت تقاتل في أماكن أخرى، لذلك اضطُرّ الناس إلى حماية أنفسهم.

مناقشة

يُعَدُّ رأس المال الاجتماعيّ مُكوِّناً أساسياً لقدرة المجتمعات على تَحَمُّل الصدمات الداخليّة والخارجيّة التي تزيد من خطر الصراع الطائفيّ. في سياق العراق، إنّ التخطيط الماديّ للمراكز الحضريّة، لا سيّما الإسكان المُدْمَج والمساحات العامّة لتتفاعل فيها المجموعات الدينيّة المختلفة وتبني العلاقات الاجتماعيّة، قد زاد رأس المال الاجتماعيّ. بالإضافة إلى ذلك، حَفَّزَت قدرة هيكليّات الحوكمة المحليّة (القَبَلِيّة، والدينيّة والعائليّة) على توفير

---

[71] لقد حدَّدَ أندرسون ووالاس (Anderson and Wallace) (2012) وكاربنتِر (Carpenter) (2016) على حدّ سواء هذا الأمر على أنّه عامِلٌ مهمٌّ في استراتيجيات المرونة الناجحة.

[72] كانت قوات البشمركة (Peshmerga forces) مُنتَشِرَةً بأعدادٍ غير كافيةٍ خلال هجوم الدولة الإسلامية (IS) على سِنجار (Sinjar) المجاورة. على الرغم من ذلك، ربّما كانت الدولة الإسلامية (IS) قادرةً أيضاً على استخدام مشاكل التنسيق بين الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ (KDP) والاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ (PUK)، واللذين سيطَر كل واحد منهما على جزءٍ من حدود المحافظة الأوسع. وتمّت حراسة دهوك من قِبَل ثلاث وحدات من قوات البشمركة التابعة للحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ (الأسايش [Asayish]، أي جهاز الشرطة السريّ؛ والوحدة 80 [Unit 80]؛ وقوّات زيرفاني [Zerevani forces]). لقد اختلفت السياسات والممارسات العملياتيّة بين وحدات الحزب الديموقراطيّ الكوردستانيّ والاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ. راجِع ماريو فوميرتون (Mario Fumerton) وفلاديمير فان ويلنغبرغ (Wladimir van Wilgenburg)، "جيوش كوردستان السياسيّة: تحدّي توحيد قوات البشمركة" "Kurdistan's Political Armies: The Challenge of Unifying the Peshmerga Forces"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center)، 16 ديسمبر/كانون الأول 2015.

الخدمات العامّة المزيد من التعاون العابِر للطوائف.[73] وقد أسّست التفاعلات المتكرّرة مع الوقت نوعاً دائماً من رأب الثقة بالارتكاز إلى الملاحظة الشخصيّة لاعتماديّة الآخرين والمعرفة حولها.[74] وحيث كان رأب الثقة الاجتماعيّة بين المجموعات غائباً، كما في الزعفرانيّة (Al–Za'faraniya) والبيّاع (Al–Bayaa')، تَنَظَّم السكّان بدلاً من ذلك بحسب الطائفة. وانتهى الأمر بتلك الأحياء إمّا بِضَمِّها ميليشيات محليّة منفصلة أو "باحتلالها" في نهاية المطاف من قِبَل تنظيم القاعدة في العراق (AQI) أو جيش المهدي (Mahdi Army).

وكان للعمل معاً على مشاريع الخدمات العامّة أثران إضافيان. أوّلاً، في حين عَمِل الناس معاً، تبادلوا المعرفة وتَعَلَّمَ البعض منهم من البعض الآخر، ما أدّى إلى بناء توقّعات مُشْتَرَكَة للمهمّة المطلوب تنفيذها (مثلاً، تنظيف النفايات)، وعلاقات العمل (مثلاً، من سيؤدي أي مهمّة)، واستراتيجيات المهمّة، وكيفيّة حلّ المشاكل المحتملة.[75] لقد مَكَّن هذا الأمر الناس من تنسيق حاجات الآخرين واستجاباتهم واستباقها، مع بناء قدرةٍ يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمة. ثانياً، ساعَدَ العمل معاً المجتمعات على تطوير حسٍّ بقوّتها الخاصّة. وقد حَفَّزَ إيمان الناس المُشْتَرَك بقدرتهم على تحقيق النتائج الجهات الفاعلة المحليّة على تنظيم أعمالٍ أساسيّةٍ لسلامتهم وأمنهم والاضطلاع بها. وساعَدَت استجابات المجتمع الفعليّة جميعها، أي حلّ الصراعات، وسلوكيات القيادة، واستراتيجيات الأمن، على منْع انتشار المواقِف والسلوك الطائفيّ، عازلةً المجتمعات عن الأثر العرضي المُحْتَمَل الناتِج عن الصراع الطائفيّ في مناطق مجاوِرَة.

لقد اخْتَلَفَت القدرة المحليّة للمجتمعات على البقاء مرنةً في وجه الصراع الطائفيّ على امتداد الحالات التي تمّ النظر فيها. فقد اعْتَمَدَت المرونة في أحياء بغداد بشكلٍ أقلّ على وجود منظّمات الأمن والتنميّة الدوليّة وبشكلٍ أكبر على الجهات الفاعلة المحليّة، والشبكات الاجتماعيّة، والمنظّمات المتخصّصة وقادة المجتمع المحليين. واعتمدت المرونة في دهوك إلى حدٍّ كبيرٍ على منظّمات الأمن والتنمية الدولية تلك التي ساعَدَت على الحدّ من الأزمة الإنسانيّة، وتوفير سوق عمل جديدة، والتشارُك مع قوّات الأمن، وتأدية دور التوسط على صعيد التوتّرات بين إربيل وبغداد.

في أحياء بغداد، كان حلّ الصراعات منظّماً ذاتياً وغير رسميّ. وقد حَدَّتْ تدخُّلات الأطراف الثالثة العفويّة أو "وساطة الشارع" بنجاحٍ من تصعيد الجدالات العامّة، مؤثّرةً بإيجابيّةٍ على العلاقات الطائفيّة. أمّا على مستوى المدينة، فقد كانت عمليات حلّ الصراعات مدموجةً في شبكات، ومنظّماتٍ وهيكلياتٍ رسميّة؛ وعلاوةً على ذلك، تمّ تصميم عمليّات متعدّدة ليكون لها تأثيرٌ على نطاقٍ أوسع. فمثلاً، تَحَوَّلَت شبكة المُيَسِرين العراقيين (NIF) من "النزاعات الداخليّة أو الجنائيّة الصغيرة (مثلاً، حوادث السير بين الأفراد أو النزاعات العائليّة على الإسكان) إلى نزاعات أكبر، وأكثر تعقيداً، ومتعدّدة أصحاب الشأن، تنطوي على

---

[73] تُطلَق على هذا أيضاً تسمية تماسك المهام *(task cohesion)*، أو الالتزام المُشْتَرَك بين الأعضاء لتحقيق هدفٍ يتطلّب بذْل جهودٍ جَماعيّةٍ من قِبَل مجموعةٍ ما.

[74] راجِع مارغاريت ليفي (Margaret Levi)، "عندما تؤدي الدفاعات الجيّدة إلى بناء علاقات طيّبة مع الجيران" ("When Good Defenses Make Good Neighbors")، في كلود مينار (Claude Menard)، محرر: "المؤسسات، والعقود، والمنظّمات: مناظير من الاقتصاد المؤسساتيّ الجديد" *(Institutions, Contracts, and Organizations: Perspectives from New Institutional Economics)*، تشيشِستِر، المملكة المتحدة (UK)، إدوارد إلغار (Edward Elgar)، 2000.

[75] جانيس أ. كانون–بويرز (Janis A. Cannon–Bowers)، إدواردو سالاس (Eduardo Salas)، وشارولين كونفرس (Sharolyn Converse)، "نماذج ذهنيّة مُشْتَرَكَة في صنْع القرارات من قِبَل فريقٍ خبير" ("Shared Mental Models in Expert Team Decision Making")، في ن. جون كاستيلان (N. John Castellan)، محرّر، "صنْع القرارات الفردي والجَماعيّ" *(Individual and Group Decision Making)*، هيلزدايل، نيو جيرسي: لورانس إيرلبوم أسوشيتس (Lawreance Erlbaum Associates)، 1993.

قضايا مثل التنافس القَبَليّ على الأراضي أو النزاعات السياسيّة."[76]

وكان للتأييد من جانِب القادة الدينيين المحليين تأثيرٌ إيجابيٌّ على رفْض المواقِف والسلوكيات الطائفيّة على كلا النطاقيْن (أي الحي والمدينة). فعلى الرغم من ذلك، شَمِلَ التأييد على مستوى المدينة بالضرورة الرسائل من النُخبة السياسيّة. وكان رصْد الحدود على كلا النطاقيْن دفاعياً إلى حدٍّ كبير، ومُوَجَّهاً نحو الدفاع عن الحدود والسكّان الموجودين. ومع ذلك، لا يَتَوَسَّع عامِل المرونة هذا بهذه الطريقة الجيدة من المناطق الصغيرة إلى المناطق الكبيرة. فإنّ رصْد الحدود أسهل في المناطق الصغيرة، حيث يمكن أن يتعرَّف الناس إلى الغرباء الذين لا ينتمون إلى المجتمع. وفي منطقةٍ كبيرةٍ مثل دهوك، أصبحت عمليّة التعرُّف إلى وجوه الغرباء سياساتٍ مُعْتَمَدَةٍ على امتداد المنطقة لمنْع الوصول إلى المنطقة ليس من قِبَل أعضاء الدولة الإسلامية (IS) المحتملين فحسب وإنّما أيضاً من قِبَل العراقيين العرب عموماً. وعلى الرغم من أنّ دهوك قد وَفَّرَت الملجأ، ومهام الأمن الخاص، والإسكان للقادة العرب السنّة النازحين من الموصل (الأشخاص الذين يعتقدون أن بإمكانهم الوثوق بهم مثل السياسيين، والمشايِخ، والأكاديميين، ورجال الدين)، تمنع الشرطة الرسميّة دخول العرب إلى المحافظة بدون إذنٍ صريحٍ من الأسايِش (asayish) (قوّات الشرطة الكرديّة).

خلاصة

لا تؤدّي أزماتٌ مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أو غزو الدولة الإسلامية (IS) للموصل عام 2014، بحدّ ذاتها، إلى حَمْل الناس العاديين للأسلحة وتصويبها البعض منهم في وجه البعض الآخر. يتطوَّر تصعيد الصراع الطائفيّ على مراحل لتؤدي في نهاية المطاف فحسب إلى تشويه صورة "الآخر" وإلى انتشار العنف على نطاقٍ واسع. تُشجّع الجهات الفاعلة الطائفيّة هذا التحوُّل؛ وتعمل أغلبية المجتمعات ضدّه. لقد جادَلَ هذا الفصل بأنّ المجتمعات التي تتميّز بعلاقاتٍ أفقيّةٍ قويّةٍ بين المجموعات الدينيّة والعرقيّة (روابط الرأب) وبعلاقاتٍ عموديّة بمراكِز السلطة (روابط الربط) هي أكثر ترجيحاً لتكون مرنةً في وجْه الصراع الطائفيّ.

[76] ميرسي كوربس–العراق (Mercy Corps–Iraq)، يناير/كانون الثاني 2009 – ديسمبر/كانون الأول 2010.

عِبَرٌ وتوصياتٌ في السياسات لمكافحة الطائفيّة

جيفري مارتيني *(Jeffrey Martini)*، داليا داسّا كاي *(Dalia Dassa Kaye)*
مؤسسة *RAND*

لا يمكن إنكار أنّ الطائفيّة أضحت ميزةً مُحَدِّدَة للشرق الأوسط الحديث. فسواء كانت مدفوعةً من النُخَب السياسيّة بمثابة استراتيجيّة لبقاء الأنظمة، أو من القوى الإقليمية بمثابة جزءٍ من لعبة السلطة في سبيل النفوذ الإقليمي، جَعَلَت صراعات المنطقة وسياستها هذه الهويّات حقيقيّةً مع الوقت بطُرُقٍ سيصعُب عَكْسُها. على الرغم من ذلك، لا يعني هذا أنّه يتوجّب علينا قبول أنّه لا يمكن تَجَنُّب الطائفيّة والعنف الطائفيّ، أو أقلّه الحدّ منهما. بالفعل، وأقلّه على المستوى المحليّ، بَرْهَنَت هذه الدراسة أنّ باستطاعة المجتمعات مقاومة الانزلاق نحو الطائفيّة، مُعارضَةً الاتجاهات الإقليميّة الأوسع نحو وَضْع إطار للصراعات وتحويرها.

على عكس النقاشات الشائعة في مجال السياسات التي تُصَوِّر الشرق الأوسط على شكل حصْنٍ ميؤوسٍ منه للصراع الطائفيّ، فحتّى البلدان التي اخْتَبَرَت حروباً أهليّةً طائفيّةً مُميتةً قد بَرْهَنَت عن مستوياتٍ من المرونة في مكافحة القوّات الطائفيّة. لا يُشير تحديد المرونة في سياقاتٍ طائفيّة إلى أنّنا نتجاهَل الهويات الطائفيّة الحقيقيّة التي لا تزال موجودةً على امتداد المنطقة. ففي الحالات الأربع جميعها التي تمّ النظر فيها في هذا التقرير، تمتثل شريحةٌ ما من الشعب للهوية الدينيّة بطرقٍ تستبعد الغرباء عن المجموعة. ولكن من الممكن الحدّ من أهميّة الطائفيّة، حتّى في الوضعيّات الطائفية للغاية.

لهذا السبب، اخترنا التركيز على الحالات التي تنطوي على مجموعاتٍ طائفيّةٍ مُخْتَلَطَة وتواريخ من التوتر أو الصراع الطائفيين؛ بعبارةٍ أخرى، الحالات التي تقترن بالتحدّيات. فمن خلال تحديد المرونة في المجتمعات حتّى في هذه الحالات الصعبة، أي لبنان، والبحرين، وسوريا والعراق، يمكننا استخلاص عِبَرٍ وتوصياتٍ في السياسات أوسع نطاقاً لتعزيز المرونة في الشرق الأوسط بهدف منْع حدّة الصراع الطائفيّ، أو أقلّه الحدّ منها.

يُلَخِّص هذا الفصل الأخير الحجج الرئيسية التي تمّ تقديمها في دراسات الحالة الأربع، ويحدّد المواضيع والعِبَر المشتركة، ويُخْتَتَم بمناقشةٍ للتداعيات في السياسات بالنسبة إلى الولايات المتّحدة والشركاء الدوليين. ويجب أن يساعد هذا الفصل القرّاء على فهْم العوامِل التي تُفسِّر المرونة في وجه الطائفيّة والأمور التي باستطاعة صانعي السياسات القيام بها لدعْم مرونة مجتمعٍ ما، أو كحدٍ أدنى، لتَجَنُّب الأفعال التي تقوّضها.

ملخّص النتائج المُسْتَخْلَصَة من دراسات الحالة

في الفصل الثاني من هذا التقرير، تُحلّل أماندا رزق الله (Amanda Rizkallah) السياسة البلديّة لاستخلاص

أدلّةٍ حول الأمور التي قد تُفسِّر مرونة الجمهور اللبنانيّ العامّ في وجه حشْد الهويات الطائفيّة. فانطلاقاً من ملاحظة أنّ الناخبين اللبنانيين قد أبدوا مستوياتٍ مختلفةً من الدعم للتصويت المرتكِز إلى الهوية مع الوقت، تُحقّق المؤلّفة في تفسيرات هذا الاختلاف. وتُقابِل رزق الله العرض المثير للإعجاب لتحالفٍ عابرٍ للطوائف هو بيروت مدينتي (Beirut Madinati) (وباللغة الإنكليزية Beirut, My City)، في انتخابات عام 2016 البلديّة مع التصويت الطائفيّ المباشر في دورة انتخابات عام 2010. توفّر هذه المقارنة الزمنيّة أساساً للتحقيق في العوامِل التي تبرّر التصويت العابِر للطوائف عام 2016 بالمقارنة مع الصبغة الطائفيّة لمنافسة عام 2010.

وتجادل رزق الله أنّ عامليْن رئيسييْن يُفسّران هذا الفرْق. الأوّل هو أن تراجُع مشروعيّة النُخَب التقليديّة، المُرْتَبِطة ارتباطاً وثيقاً بالدوائر الانتخابية الطائفيّة، قد أتاح فرصةً مواتيةً لتحالفٍ عابِرٍ للطوائف عام 2016. وتجادل المؤلّفة أيضاً بأنّ نمو قدرة المنافسين، التي تَطَوَّرَت من خلال المجتمع المدني والشبكات المهنيّة، قد مَكَّنَت قادة بيروت مدينتي من الاستفادة من هذه الفرصة المُتاحة في السياسة المحليّة. وبالتالي، تَنسُب رزق الله مرونة الجمهور العامّ النسبية عام 2016 إلى جمْعٍ بين هيكلية الفرص السياسيّة وعقودٍ من الخبرة المتراكمة المُكْتَسَبَة من الناشطين والمهنيين الذين لديهم طموحات بقيادة لبنان نحو حوكمةٍ أكثر تكنوقراطيّة.

أمّا بالنسبة إلى ما إذا ستتمكّن بيروت مدينتي من النمو على شكل حركةٍ ومن الحفاظ على تنمية ثقافةٍ سياسيّةٍ عابرةٍ للطوائف، فترى رزق الله بعض المؤشرات على التفاؤل. تُشكّل الانقسامات الداخليّة أحد التهديدات الرئيسيّة للمجموعات السياسيّة الجديدة، وقد نَجَحَت إلى حدٍّ كبيرٍ الحركة التي تُوَصّفها بتجنُّب هذه التصدّعات. علاوةً على ذلك، وانطلاقاً من الزخْم الناتِج عن إحرازها المرتبة الثانية في منافسة عام 2016 البلديّة، تَمَكَّنَت المجموعة بعد ذلك من الفوز بمناصب قياديّة مهمّة في انتخابات نقاباتٍ مهنيّة. وإنّ الأمر الأكثر أهميّةً ربّما هو أنّ التغييرات في العملية الانتخابية، بما فيها إدخال التمثيل النسبي على المستوى الوطني، يجب أن تُمهّد الطريق للتمثيل الذي أعاقه نموذج "للمنتصر كل الغنيمة" المُعْتَمَد في التصويت البلديّ. وأخيراً، يبدو أنّ التغيُّرات الجيليّة تدعم نمو هذه الحركة وحركات أخرى تشبهها مع تصويت المجموعات اللبنانية الأصغر سنّاً باعتبارها أقلّ تشبّثاً بالنُخَب التقليديّة وأقلّ عرضةً لحشْد الهويات الطائفيّة.

ومع أنّ بيروت مدينتي تُمَثِّل وعداً في تَطَوّر لبنان السياسيّ وتبرهن عن المرونة المجتمعيّة في وجه الطائفيّة على الرغم من ندوب الماضي، تحدّد المؤلّفة تحديّات متعدّدة تعترض الحفاظ على الزخْم الناتِج عام 2016. ويَتَمَثّل أحد التحديّات بأنّ بيروت مدينتي، وعلى الرغم من توفُّر بيئةٍ سياسيّةٍ ملائمةٍ عام 2016 لتحدّي النُخَب التقليديّة (لا سيّما في مدينة بيروت التي عانَتَ خلال أزمة نفايات)، قد انتهى الأمر بها في نهاية المطاف في المرتبة الثانية في الانتخابات، ما يَكْشِف عن استمرار قوّة النُخَب التقليدية حتّى في موسمٍ معارضٍ للذين يشغلون المناصب. ويَتَمَثّل عامِلٌ آخر يعمل ضدّ الحركات مثل بيروت مدينتي باستراتيجية الجهات الفاعِلة الخارجيّة التي لها مصلحة في تقوية الهويات الطائفيّة، وليس تليينها. فعلى السياسيين المحليين التنافس ضدّ شبكات المحسوبيّة المُمَوَّلَة من الجهات الفاعلة الخارجيّة، وفي المقام الأول المملكة العربية السعودية وإيران، والتي سَعَت إلى استخدام الهويّة الطائفيّة للتلويح بالنفوذ الإقليميّ. وعلى الرغم من أنّ الجهود الموجَّهَة نحو الطائفيّة والمبذولة من الجهات الفاعلة الخارجية قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مثْل الجهد الذي بذلته المملكة العربية السعودية عام 2018 لإرغام رئيس الوزراء سعد الحريري (Prime Minister Saad al-Hariri) على الاستقالة، لا تزال الجهات الداعِمَة الخارجيّة تمارس نفوذاً كبيراً وتُعتبر

أساسيّة للحفاظ على شبكات المحسوبية التي حدّدت سياسة لبنان الحديثة. وأخيراً، قد تكافِح الحركات غير الطائفيّة لشقّ طريقٍ إلى الطبقات الاجتماعية الاقتصاديّة الأدنى في لبنان. فإنّ رسالة بيروت مدينتي العابِرة للطوائف عالميّة الطابع بالتأكيد وتُفَضِّل الكفاءة التقنيّة على الأشكال الأخرى من المشروعيّة، وهي سمات اتّضح حتّى الآن أنّ لها صدى أقلّ خارج الوضعيات الحضرية مثل بيروت.

في الفصل الثالث، ينظر جاستِن جنغلِر (Justin Gengler) في المرونة في وجه الطائفيّة في البحرين. وكما فَعَلَت رزق الله، يركّز جنغلِر على وضعيّةٍ حضريّة، والمُتَمَثِّلَة في هذه الحالة بأحياء مختلفة في بلداتٍ مترامية الأطراف خارج العاصمة. ويَتَمَثَّل تشابهٌ ثانٍ بين الحالتين بأنّه، وعلى الرغم من أنّ البلدين يعانيان على حدّ سواء من توتّرات طائفيّة حادّة وقد كان للبنان تجربةٌ تاريخيةٌ حديثةٌ من حيث الصراع الطائفيّ، لا يَشْهَد أيٌّ من البلدين حرباً أهليّةً نشطة. ومن جهةٍ أخرى، ثمّة أوجُه فرْق متعددّة في الحالتين. يركّز جنغلِر على خيارات الإسكان، مقابِل تفضيلات التصويت، باعتبارها مؤشراً على الانفتاح على الاختلاط العابِر للطوائف. وعلى عكس رزق الله، التي تعتمد على مقارنة زمنيّة، يَسْتَخْدِمُ جنغلِر مقارنةً عبر مقطعيّة، مُحلِّلاً مجموعتين لتمييز الأمور التي تفسّر مرونة المجتمع في وجه الطائفيّة. وهو بالتحديد يقدّم لمحةً حول حالات البحرينيين الذين يعيشون في مدينة عيسى (Isa Town')، وهي مستوطنة سنّيّة–شيعية مُخْتَلَطَة، مقابل أولئك الذين يسكنون في مدينة حَمَد (Hamad Town)، وهي جيْب طائفيٌّ افتراضيّ.

يبدأ جنغلِر من فرضيّة أنّ الدمج السكنيّ (أي الأحياء السنّيّة–الشيعيّة المُختَلَطَة) هو مكوّنٌ مهمٌّ للمرونة في وجه الطائفيّة. ولاختبار هذه الفرضيّة، يعتمد جنغلِر على جمْعٍ بين بيانات دراسةٍ استقصائيّةٍ أُجريَت على مستوى الأحياء والملاحظة الكيفية (الوصفية) للردود المحليّة على ثورة عام 2011. وتُبيّن البيانات الديموغرافيّة أن مدينة عيسى هي منطقة مُخْتَلَطَة حقاً. فمن أصل المناطق الخمس داخل مدينة عيسى والتي لدى المؤلّف معلومات ديموغرافيّة مفصّلَة بشأنها، تقترن أربع مناطق بمزيجٍ طائفي بنسبة 60 في المئة من الشيعة مقابل 40 في المئة من السنّة، ما يعكس ديموغرافيات البلد الأوسع.[1] بالإضافة إلى ذلك، تُبيّن كل منطقة داخِل مدينة عيسى مزجاً طائفياً كبيراً، فلا تضمّ أي منطقة هامشاً أكبر من أغلبيّة الثلثيْن لطائفةٍ واحدة، ما يشير إلى أن مدينة عيسى مُدمجةً على مستوى الأحياء. وتُمثِّل مدينة حَمَد الحالة المعاكِسَة. فمن أصل المناطق العشرة في مدينة حَمَد التي لدى المؤلّف بيانات ديموغرافية بشأنها، تُعتبر خمس مناطق على أنّها تشهد تمييزاً جَماعياً، حيث ينتمي ثلاثة أرباع من سكّان هذه المناطق على الأقلّ إلى طائفةٍ واحدة.

تُشكّل هذه التركيبة الديموغرافيّة الخلفيّة لنَظَر المؤلّف في المظالِم المحليّة. ويَجد جنغلِر دليلاً قوياً على أنّ التوظيف الحكوميّ، والوصول إلى الخدمات العامّة، والتصوّرات بشأن الرفاهية الاقتصاديّة مشروطةٌ جميعها بالطائفة إلى حدٍ كبير. يُبلي السنّة البحرينيون، الذين يمثّلون طائفة الأقليّة وإنّما الهوية الدينيّة للعائلة الحاكِمَة، أفضل من حيث جميع المقاييس، في حين يُعتبر من الأقلّ ترجيحاً أن يستفيد الشيعة البحرينيون من منافِع الدولة (مثل التوظيف الحكوميّ، والخدمات الاجتماعيّة) ولديهم تصوّرات أسوأ فيما يتعلّق برفاهيتهم الاقتصاديّة. وتُعتبر الاتجاهات أكثر وضوحاً بالنسبة إلى الذين يعيشون في بيئات تشهد تمييزاً طائفياً بقدر ما يُبلي أفضل السنّة الذين يعشون في مجتمعاتٍ سنيّةٍ أكثر توحيداً، في حين يُبلي أسوا الشيعة الذين يعيشون في أحياء شيعية أكثر توحيداً.

[1] على الرغم من أنّ مؤلّفين متعددين ذكروا تركيبة البحرين الطائفيّة على أنّها ذات أغلبية شيعية بنسبة 65–70 في المئة، يُبيّن بحث جنغلِر (Gengler) الاستقصائي حول الأُسر بأنّ الأغلبية الشيعيّة قد تُمَثِّل نسبةً مئويةً أصغر تساوي 55–60 في المئة.

تُوفّر مقارنة تجربتَيْ مدينة عيسى ومدينة حَمَد خلال ثورة عام 2011 لجنغلِر لمحةً حول ما إذا جَهّزَت هذه الوقائع منطقةً ما أو أخرى بشكلٍ أفضل لمقاومة الانزلاق إلى الطائفيّة الذي رافق أعقاب ثورة عام 2011. وقد وَجَد أنّ مدينة عيسى، حيث السكّان عرضةٌ بشكلٍ متكرّرٍ للمزج الطائفيّ وحيث يتمّ الحدّ من الانقسامات الحادّة بين السنّة والشيعة من خلال طبيعة المجتمع المختلطة، كانت أقلّ عرضةً للعنف الطائفيّ وأعمال السنّة الانتقاميّة ضدّ الشيعة خلال الثورة. أمّا مدينة حَمَد، التي تفتقر إلى قاعدة مرونة المجتمع نفسها، فشَهِدَت اشتباكات عنيفة وعمليّات انتقاميّة. وكانت للعنف في مدينة حَمَد أيضاً صبغةٌ طائفيّةٌ قويّة، حيث برزت الميليشيات السنّيّة للدفاع عن مصالِح المجموعة ضدّ قريةٍ شيعيّةٍ مجاوِرَة.

تؤكّد تجربتا مدينة عيسى ومدينة حَمَد المختلفتان خلال الثورة فرضية جنغلِر، مُشيرةً إلى أنّ الدمْج السكنيّ يكبَح الصراع العنيف خلال فترات التوتّر. ويَنْسُب المؤلّف هذا الأمر إلى ثلاث آليات. أولاً، ينطوي الدمج السكنيّ على مساحةٍ ماديّةٍ مُشْتَرَكة تُشجِّع التفاعلات بين المجموعات الطائفيّة، مؤدّيةً إلى اعتياد كل مجموعة على "الأخرى"، ما يمكن أن يحدّ من التصعيد لدى نشوء التوتّرات بين المجموعات الدينيّة. ثانياً، تُحْبط الأحياء المُخْتَلَطَة جهود النظام لتوجيه الموارِد إلى أبناء الطائفة الواحدة فحسب، وهي ممارسةٌ تعزّز الولاءات الطائفيّة وتعمل ضدّ هويّةٍ بحرينيّةٍ تتجاوز الطائفة. ثالثاً، يوفّر وجود مجتمعاتٍ مُدْمَجَةٍ منفذاً للبحرينيين ذوي الفكر الشامل لممارسة قِيَمِهِم غير الطائفيّة، محافظين على رؤيتهم بشأن مستقبلٍ أقلّ طائفيّة.

في الفصل الرابع، تحلّل كاثلين ريدي (Kathleen Reedy) سوريا، مُضيفةً دراسة حالةٍ ثانيةً حول المرونة في خِضَمّ حرب أهليّة. وعلى غرار المساهميْن الآخريْن، تَسْتَخْدِمُ ريدي مقارنة عبْر مقطعيّة، مُقارِنةً بين قوّة الميليشيات الطائفيّة في محافظتيْ إدلب ودرعا. وتتمثّل استراتيجية ريدي بمقارنة إدلب باعتبارها مثلاً حول منطقةٍ أصبحت فريسةً للجهات الفاعِلة الطائفيّة مع حالة درعا التي أثبَتَت إلى حدٍّ كبيرٍ أنّها مرنةٌ في وجه غزوات الجهات الفاعِلة الطائفيّة السنّيّة. إنّ المرونة النسبيّة في درعا مهمّةٌ بما يكفي للنظر فيها لأنّها استمرّت على الرغم من صراعٍ مَكَّنَ بالإجمال عدداً أكبر من الجهات الفاعِلة الطائفيّة في صفوف مجموعات المعارَضَة المُسلَّحَة العربية السنّيّة.

تبدأ المؤلّفة تحليلها بالنظر في سلسلةٍ من التفسيرات المُحتَمَلَة لسبب سقوط إدلب في يدّ الميليشيات الطائفيّة السنّيّة في حين لم تفعل درعا ذلك. وتَجِدُ ريدي أنّ عدداً من المُتَغَيِّرات الرئيسيّة التي قد تشرح النتيجة مشتركٌ بين المنطقتيْن وبالتالي، فهو لا يمكن أن يبرّر الاختلاف. مثلاً، إنّ المحافظتيْن ذات غالبية سنيّة، والاثنتان متخلّفتان بالمقارنة مع مراكز سوريا الحضرية الكبيرة (دمشق [Damascus] وحلب [Aleppo]) أو المناطق التي استفادت من الروابط الطائفيّة مع النظام بقيادة العلويين ('Alawi–led regime') (مثل اللاذقيّة [Latakia])، وللاثنتين تمثيلٌ مماثلٌ في حزب البعث (Ba'th Party)، ولا تملك أي واحدة منهما ثقافةً قَبَلِيَّةً قويةً في الفترة الحاليّة.

وبعْد النظر في هذه المُتَغَيِّرات، تجادل ريدي أنّ الفرْق الرئيسي بين المحافظتين يكمن في مقاربة الجهات الفاعلة الأجنبيّة على حدود المحافظتين مع الدول المجاورة لهما. يحدّ شمال إدلب تركيا وهو يضمّ أحد نقاط العبور الرئيسيّة وطرقات إعادة الإمداد (باب الهوى [Bab al–Hawa]) لقوّات المعارضة في المحافظة. أمّا بالنسبة إلى درعا، فهي تحدّ الأردن، الذي يوفّر ملاذاً لبعض عناصر المعارضة وهو منطقة تمارس الولايات المتّحدة انطلاقاً منها بعضاً من السيطرة من خلال المساعدة بحسب الشروط. وتجادل ريدي أنّ الفرْق الرئيسيّ يكمن في المقاربة المُعْتَمَدَة من قِبَل هذه الدول الأجنبيّة.

وترى ريدي أنّ تركيا تحرّض الجهات الفاعِلة الطائفيّة في خدمة أغراض الأمن الوطني الأوسع. ففي مرحلةٍ مبكرةٍ من الحرب، كان هدف تركيا الشامل الإطاحة بنظام الأسد (Assad Regime)، الذي اعْتَبَرَتْه تركيا عائقاً في وجه الاستقرار على حدودها الجنوبيّة. ومع الوقت، تَطَوَّرَ ذلك الغرض إلى الحدّ من الحكم الذاتي الكرديّ، والذي كانت قوّات المعارضة العربية السنّيّة شريكاً مفيداً له. وعلى الرغم من أنّ تركيا ربّما اختارت الحدّ من مساعدتها "للمعارضة المعتدلة"، يبدو أنّها اعتمدت استراتيجيّة "كل ما تقدّم" التي ساعَدَت هذه المجموعات ذات الطابع الطائفيّ مثل جبهة النصرة (Jabhat al-Nusra) وأحرار الشام (Ahrar al-Sham). لقد اقتربت تلك المجموعات من الحدود التركيّة لاستغلال الملاذ وإعادة الإمداد بالشكل الأفضل.

على عكس تركيا، اعتمدت المملكة الهاشميّة (Hashemite Kingdom) والولايات المتّحدة مقاربةً أكثر صرامةً للمعارضة التي تعمل على الحدود الأردنيّة. تسعى هذه الجهود الخارجيّة إلى استخدام الملاذ وأشكال المساعدة الأخرى لإبقاء وحدات المعارضة داخل إطارٍ مرجعيٍّ أكثر اعتدالاً. وبالتحديد، لقد فَرَضَت الجهات الداعِمَة الخارجيّة حدوداً على نوع العمليات التي تضطلع بها هذه الوحدات، ونَظَّمَت علاقاتها مع المجموعات الجهاديّة في المنطقة، وحاوَلَت تحويل تركيزها إلى مكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) وتوفير الأمن المحلي مقابل شنّ الهجمات التي تستهدف النظام. وتجادل ريدي أنّ هذه المقاربة تفسّر الموقف الضعيف للجهات الفاعِلَة الطائفيّة في محافظة درعا، على نقيضٍ من أراضي إدلب الأكثر جاذبيّة.

وأخيراً، تستكشف آيمي كاربنتِر (Ami Carpenter) في الفصل الخامس أحد دراستيْ الحالة في المجلّد الذي يعالج البلدان الجارية فيها حربٌ أهليّة. تقوم كاربنتِر بمقارنتين عبْر مقطعيتين في العراق لتحليل مرونة المجتمع خلال الصراعات التي نَشَبَت بعْد غزو العراق عام 2003. إنّ المُكَوِّن الأوّل من تحليل كاربنتِر يُقارب تجارب أحياء مختلفة من بغداد عام 2010، في حين ينظر ثانيه في أربع مناطق داخل محافظة دهوك (Dohuk) (إقليم كوردستان-العراق [KRI]) خلال نشوء الدولة الإسلاميّة (Islamic State). وفي كلتا الحالتيْن، تعتمد كاربنتِر على العمل الميداني في البلد، ويجب أن تزيد معالجتها للمقارنتين ضمن حالتها الثقة في قوّة نتائجها المُسْتَخْلَصَة.

يركّز تحليل المؤلّفة لبغداد عام 2010 على الاختلاف في وجود الميليشيات الطائفيّة ومستويات العنف المُرتَكَب على امتداد الأحياء. فاستناداً إلى مستوى الصراع المرتفع بالإجمال، تسعى كرابنتِر إلى شرْح كيفية تَجَنُّب بعض أحياء بغداد (الكرادة [Al-Karadah]، والكريعات [Al-Kuraiaat]، وشارع فلسطين [Palestine Street]، والضباط [Al-Dhubat] أسوأ أشكال العنف. وبالاعتماد على الخلاصات المُسْتَنْتَجَة من مُكَوِّن بغداد في الدراسة، تُحقّق كاربنتِر بعدئذٍ في ما إذا كانت هذه العوامِل تؤدّي دوراً في شرْح مرونة دهوك في وجه صراع الهويّات. تُمَثِّلُ دهوك حالةً مثيرةً للاهتمام بسبب استقرارها في وجه تَدَفُّقٍ وارِدٍ للعراقيين النازحين داخلياً بعد أن استولَت الدولة الإسلاميّة على الموصل المجاوِرَة، وهي ثاني أكبر مدن العراق من حيث عدد السكّان وتَقَع جنوباً على بُعْد 50 ميلاً فقط.

تجِد كارنتِر أنّ العوامِل التي تشرح المرونة على امتداد هاتين المقارنتين عَبْر المقطعيّتيْن هي الوجود المُسبَق لرأس المال الاجتماعيّ وتشكيل الاستراتيجيّات التكيفيّة خلال الأزمات. إنّ أشكال رأس المال الاجتماعي المحدّدة التي تَجِدُ كارنتِر أنّها الأكثر أهميّةً هي مستويات الثقة، والمعايير حول مُشارَكَة المجتمع وتعاونه، والشبكات الاجتماعية التي ترأب مجموعات الهويّات. وإنّ التكيّفات الأكثر تأثيراً هي تفعيل عمليات

حلّ الصراعات، والجهود المبذولة من القادة لتأييد التعايُش السلمي، وتأسيس آلياتٍ لرصْد الحدود تحمي المجتمعات من التهديد الذي يشكّله طائفيون عنيفون يعملون في المجتمعات المجاوِرة. وتجادل كاربنتِر أيضاً أنّ وجود كلا العامليْن، أي رأس المال الاجتماعي القائم مسبقاً والاستراتيجيات التكيفيّة، ضروريّ لتأسيس منطقةٍ عازلةٍ قويّةٍ ضدّ الصراع الطائفيّ.

المواضيع والعِبَر المُشْتَرَكَة

يوفّر الاستكشاف التجريبيّ الغنيّ في الحالات الأربع جميعها لأسباب تمكُّن بعض المجتمعات من مكافحة الطائفيّة مجموعةً من العوامِل التفسيريّة، والتي لا يمكن اختزال أيّ واحد منها إلى حجّةٍ شاملةٍ واحدةٍ لتفسير المرونة. تُثبِتُ جميع الحالات تفاعلاً معقّداً للعوامِل الخارجيّة والداخليّة، مُقدِّمةً رؤى يمكن أن تُشكّل الركائز لبحثٍ مستقبليٍّ حول كيفيّة الحدّ من الطائفيّة في المجتمعات التي تَشْهَد انقساماً.

وتسلّط أيضاً الحالات الضوء على مجموعةٍ من التحدّيات التي تعترض الحدّ من التوتّر الطائفيّ والصراع في المنطقة، بما في ذلك القوة المستمرّة للنُخَب التقليديّة المُعادية للتعاون العابِر للطوائف؛ والجهات الفاعِلَة الخارجيّة والقوى الإقليمية التي تسعى إلى زيادة حدّة الطائفيّة من خلال شبكات المحسوبية؛ والفجوات الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي تؤدّي إلى مظالِم، ما يجعل المجتمعات أكثر عرضةً للتلاعُب الطائفيّ. ومع ذلك، تُوَفِّر تحاليل دراسات الحالة عِبَراً مهمّةً حول كيفيّة ظهور المرونة حتّى في السياقات الطائفيّة إلى حدٍّ كبير. وعلى الرغم من أنّ القائمة التالية ليست شاملة، إنّها تقدّم نقطة انطلاق مهمّةً للبحث المستقبليّ.

الجغرافيا تهمّ

كانت الحدود عامِلاً مهمّاً في حالاتٍ متعدّدةٍ في تحديد ما إذا أصبحت مجتمعات معيّنة أكثر ضعفاً في وجه الجهات الفاعلة الطائفيّة، وهي غالباً من خارج البلد. ففي الحالة السوريّة، شكّلت قدرة الجهات الفاعلة الطائفية على العبور من تركيا إلى إدلب دافعاً رئيسياً مؤدّياً إلى المستويات الأعلى من العنف الطائفي بالمقارنة مع مجتمعاتٍ على الحدود الأردنيّة مثل درعا، والتي كانت محميّةً بشكلٍ أفضل ولم تواجِه الأنواع ذاتها من الجهات الفاعِلة المدفوعة طائفياً والمدعومة من الدول. بالمثل، ساعدت في العراق القدرة على منْع الدخول الماديّ للميليشيات الطائفية إلى بعض الأحياء على تفسير الاختلاف في مستويات العنف الطائفي في المجتمعات المحليّة المختلفة. ففي سياق ورشة عمل أُجرِيَت للدراسة، أشارَ أحد الخبراء إلى الطائفيّة المُعزَّزَة من مصادر خارجيّة على أنّها الأشدّ حدّةً في المنطقة، مُطلقاً عليها تسمية "طائفيّة صنْع الأسلحة." وعلى الرغم من أنّ الحدود لا تستطيع دائماً منْع الحشْد الطائفيّ (مثل عندما يتمّ تعزيز السرديّات الطائفيّة من قِبَل القنوات الإعلاميّة التي تتجاوز الحدود الوطنية)، تُعتبر الحدود الماديّة مع ذلك مهمّةً في الوضعيات المحليّة. وتُعتبر هذه هي الحالة بشكلٍ خاصٍّ في مناطق الحرب المحتدمة، حيث يمكن لقدرة مجموعات الميليشيات الطائفيّة على عبور الحدود بسهولة أن تؤجّج الصراعات التي قد لا تُصبح طائفيّة بخلاف ذلك.

يمكن للنُخَب السياسيّة أن تعزّز الطائفيّة وأن تعيقها على حدّ سواء

لقد اتّضح أنّ دور القادة السياسيين أساسياً في جميع الحالات، بالطريقتين الإيجابيّة والسلبيّة على حدّ سواء. فيمكن للنُخَب السياسيّة التي تعتمد على أنظمة المحسوبيّة، ولا سيّما من مصادر خارجيّة، أن تعزّز الطائفيّة وتحبط التعاون العابر للطوائف. على الرغم من ذلك، عندما تفقد هذه النُخَب المشروعيّة وتعجز عن تلبية متطلّبات دوائرها الجماهيريّة، كما رأينا في حالة لبنان، قد تُتاح فرصةٌ مواتيةٌ لقادة بديلين ولحركات بديلةٍ

تعمل على أجندات غير طائفيّة. وقد أَثْبَتَتْ أيضاً دراسة حالة العراق أنّ القادة المحليين الموثوقين الذين يعزّزون التعايُش قد يكافحون الضغوط الطائفيّة. وقد يعزّز أيضاً التغيُّر الجيلي تنمية نُخَب سياسيّة تعمل على أجندات غير طائفيّة مع الوقت.

إنّ تطوير المجتمع المدني أمر أساسيّ

من الصعب الاستفادة من فرصةٍ مواتيةٍ في حال عدم وجود قادةٍ سياسيين بديلين أو حركات بديلةٍ لاغتنام الفرصة للعمل على أجندات غير طائفيّة. يستدعي ذلك بعض الانفتاح من الفضاء السياسيّ، أقلّه على المستوى المحليّ، لتتمكّن الحركات من التَشَكُّل حول قضايا تتجاوز الهويات الطائفيّة، مثل التنمية الاقتصاديّة، أو الإصلاح التعليمي، أو تمكين المرأة، أو التحديّات البيئيّة. في حال حركة بيروت مدينتي (Beirut Madinati) في لبنان، شكّلت أزمة جَمْع النفايات نقطة التركيز الرئيسية للتَنَظُّم على مستوى الشعب والحشْد السياسيّ عبر خطوط طائفيّة. أمّا في سوريا، فقد حاولت المجالس الإداريّة عزْل المجتمعات عن الميليشيات، على الرغم من أنّ مجالس متعددة قد تَفْتَقِر إلى القدرة على منْع المجموعات المسلّحة من السيطرة على صنْع القرارات في مناطقها.

يمكن أن يشكّل التفاعل العابر للطوائف منطقةً عازلةً في وجه الطائفيّة

تملك المجتمعات التي تتمتّع بتفاعلٍ عابرٍ للطوائفٍ وقائم، لا سيّما في المناطق الحضريّة، ما تسمّيه كاربنتِر "رأس المال الاجتماعي" الذي يمكن أن يعزّز المرونة في وجه التحدّيات الطائفيّة، كما جرى في بعض المجتمعات في العراق حتّى في ذروة الصراع المسلّح. مع ارتفاع مستويات الثقة والتواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمعات على امتداد خطوط طائفيّة، يصبح رأس المال الاجتماعي الذي يمكن أن يجهّز المجتمعات بشكلٍ أفضل لمقاومة الانزلاق إلى الطائفية عندما ينشب صراعٍ ما، أكثر قوّة. على عكس ذلك، عندما يتمّ تشكيل المجتمعات للتمييز بين المواطنين على طول خطوطٍ طائفيّةٍ ولإحداث تفاوتات اقتصاديّة، كما جرى في مدينة حَمَد في حالة البحرين، تزداد توقّعات الانقسام والصراع الطائفيين. يمكن زيادة التفاعل العابِر للطوائف من خلال تطوير البنية التحتية الماديّة التي تشجّع قابليّة التنقّل سيراً على الأقدام وتعزز المساحات العامّة.

تُحَسِّن الفجوات الاجتماعية الاقتصاديّة الأقلّ حدّةً قدرة مجتمعٍ ما على مقاومة الطائفية

يُبَيِّن مَثَل مدينة عيسى من البحرين أنّه، ومع تضييق الفجوات الاجتماعيّة الاقتصاديّة بين السكّان السنّة والشيعة (وذلك إلى حدٍّ كبيرٍ لأنّه من الأصعب في المدن المختلطة التمييز مقابل طائفة معيّنة)، يَقُلُّ احتمال أن نَشْهَدَ نشوء مظالم وعنف طائفيّ. ولكن في الأحياء حيث المظالم والتمييز الاقتصاديّ أكبر، من الأكثر ترجيحاً أن نرى مجتمعات ضعيفةً في وجه العنف الطائفيّ. ويتمثّل أحد المجالات ذات الصلة والذي قد يستحقّ المزيد من البحث بما إذا قد تكون المجتمعات التي تعاني من تأثيرات اقتصاديّة سلبيّة كبرى ناتجةٍ عن تغيُّر المناخ أكثر عرضةً للصراع الطائفيّ، مع اعتبار بلدان مثل إيران دراسات حالة ممكنة لهذا التحليل.

توصياتٌ في السياسات

قد يَتَمَثَّل بوضوح بعض العوامِل الأكثر أساسيّةً التي يمكن أن تقلّص أهميّة الطائفيّة في الشرق الأوسط بالحدّ

من الصراع وتضييق الفجوات الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي تؤجّج المظالِم وتجعل السكّان عرضةً للنُخَب المرتكزة إلى الطائفة والقوى الإقليميّة التي تخدم مصالحها الضيقة الخاصّة. ولكنّ إنهاء الصراع والتفاوت الاجتماعي الاقتصاديّ في المنطقة هو هدفٌ طويل المدى وطموح، وليس لسوء الحظ هدفاً يستطيع صانعو السياسات تنفيذه بسهولةٍ أو بسرعة. على الرغم من ذلك، يمكننا أن نستخلص من دراسات الحالات عِبَراً في السياسات أكثر قابليّةً للتحقيق، لا سيّما على مستوى المجتمع. وإنّ بعض التوصيات الأوّلية في السياسات والتي قد توجِّه صانعي السياسات داخل المنطقة وخارجها والذين يسعون إلى الحدّ من الصراع الطائفيّ في الشرق الأوسط مع الوقت هي كالتالي:

- تحسين إجراءات مراقبة الحدود. إنّ قطْع الموارد، والإمدادات، والمقاتلين القادمين من مصادر أجنبيّة أمر أساسيّ، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى الضغط على البلدان المُتاخِمَة لوقْف هذه التدفّقات، لا سيّما في مناطق الصراعات مثل سوريا والعراق. تُظهر المجتمعات المعزولة بشكلٍ أفضل عن النفوذ الطائفيّ الخارجيّ مستويات أعلى من المرونة ومستويات أدنى من العنف. يمكن أن يدعم المجتمع الدوليّ تحسين مراقبة الحدود من خلال برامج تركّز على البنية التحتيّة الماديّة، وبناء قدرة قوّات أمن الحدود التابعة للشركاء، والاستفادة من التكنولوجيا (مثلاً البيانات البيومتريّة [البصمات]) ذات الصلة بهذه التحديات. وبحسب ما تبيّنه دراسة حالة العراق، لا يتمّ توفير جميع مهام أمن الحدود من قِبَل مؤسسات الدولة الرسميّة. ففي هذه الحالات، قد يحتاج المجتمع الدوليّ إلى أنواعٍ جديدةٍ من البرمجة التي تمكّن النواحي من حيث المقاربات النموذجيّة المرتكزة إلى الدولة.
- الحدّ من التمويل الأجنبيّ للقادة والأحزاب الطائفيّة. إنّ تأجيج الصراع الطائفيّ من مصادر خارجيّة، وأنظمة المحسوبية التي تديم ذلك هو أحد دوافِع التوتّر والعنف الطائفيين الأكثر أهميةً في المنطقة. وتُعْتَبَر ممارسة الضغط على الحكومات الإقليميّة (ولا سيّما إيران والمملكة العربية السعودية) للحدّ من هذه النشاطات أمراً أساسيّاً. ويجب أن يؤدّي منْع الصراعات الطائفيّة التي لها آثار سلبيّة عَرَضية عبْر المنطقة إلى تأسيس حافزٍ مشتركٍ بين القوى الخارجيّة للحدّ من نفوذ الجهات الفاعلة الطائفيّة، حتّى وإن اختَلَفَت القوى الخارجيّة على الأهداف في السياسات الأوسع نطاقاً. يمكن أن يستخدم المجتمع الدولي النفوذ الماليّ لتقييد تمويل الدولة للمجموعات المحدَّدَة على أنها منظّمات إرهابيّة أجنبيّة. ويتمثّل التحدي بأنّه لا يتمّ تعريف بعض الأفراد والمجموعات الموفِّرَة للطائفيّة على أنّها إرهابيّة، ولا يُعتبر عددٌ منها مؤهّلاً لهذا التعريف لأنّها لا تؤيّد العنف بالضرورة. في هذه الحالات، سيحتاج المجتمع الدولي إلى إقناع الجهات المموِّلَة بأنّ الأثر الواضح لدعمها يتعارض مع مصالحها. وتُعتبر الإشارة إلى حالات "السحْب العكسيّ" (أي، عندما تلجأ الجهات الفاعلة الطائفيّة إلى رعاتها بعد الحصول على التمويل الأجنبي) إحدى الحجج المحتملة.
- تشجيع تطوير المجتمع المدني. يُعتبر الضغط في سبيل حريّة التعبير والانضمام للجمعيّات في سياق حوارات ثنائية الأطراف مع شركاء إقليميين أمراً أساسياً. لا يعني ذلك الإصرار على إجراء انتخابات أو دعْم قادة أو أطراف معارضة محدّدة. بدلاً من ذلك، يجب التركيز على إتاحة المجال على المستوى المحليّ للانخراط المدنيّ باعتباره قناةً سلميّةً للتعبير عن المظالم ومناقشة التحديات في السياسات التي تتغاضى عنها الأجندات الطائفيّة. قد تساعد حركات المجتمع المدنيّ على تنشئة كوادر جديدة من القادة وتشكيل بديلٍ مهمٍّ للنُخَب بدفعٍ طائفيّ. ويتطلّب ذلك تأسيس مجالات إضافيّة للحوار. حتى الحكومات غير الديموقراطية تقرّ بالحاجة إلى صمّامات الإفراج، ويقول معظم القادة الوطنيين في

المنطقة إنّهم يسعون إلى بناء هويات وطنيّة تتجاوز الطائفة. وقد تكون إتاحة المزيد من المجال أمام تعاون أكبر عابرٍ للطوائف على مستوى المجتمع طريقةً جيّدةً لاختبار هذا العزم.

- التركيز على الحوكمة. من المهم مساعدة القادة الإقليميين على التركيز على أجندات الحوكمة الداخليّة، لا سيّما من حيث القدرة على توفير خدمات عامّة بشكلٍ أفضل من خلال بناء القدرة المؤسساتيّة وتطوير المهارات ضمن مجموعاتهم الشابّة. إنّ تسليط الضوء على القادة الذين يعتمدون على المحسوبيّة والممارسات الفاسدة والذين لا يقدّمون الخدمات الأساسيّة لشعبهم قد يتيح الفرص أمام قادة بديلين. وستكون تنشئة قادة يدعمون برامج الإصلاحات الداخليّة التي تهدف إلى إفادة الجمهور العام الأوسع، وليس مجموعة أو قبيلة معيّنة فحسب، خطوةً أساسيةً للحدّ من الطائفيّة وحلّ التحديّات العامّة اليومية في السياسات. تُشكّل سمعة القادة الإقليميين في أوساط المجتمع الدوليّ قيمةً مهمّة. وإنّ المَثَل الواضح على ذلك هو رئيس الوزراء السابق نوري المالكي (Iraqi Prime Minister Nouri al–Maliki)، الذي أُقيل من منصبه نتيجةً للضغط المُشْتَرَك من جانب الولايات المتحدة وإيران بعد أن استنتجتا أنّ توجّهه الطائفيّ قد ساهم في نشوء الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). وقد يقوم المجتمع الدوليّ بالمزيد في هذا المجال، قبل نشوب أزمةٍ ما. فمن خلال الإشادة بالقادة الذين يمنحون الأولويّة للخدمات العامّة ويمتنعون عن الانخراط في سياسة الهويّة المسببة للانقسام، يمكن أن يعزّز المجتمع الدولي الحوافز في سبيل السياسة الشاملة.
- أَخْذُ التخطيط المدنيّ بجديّة. إنّ كيفيّة تصميم المدن في الشرق الأوسط أمرٌ مهمّ، ليس للتنمية المستدامة فحسب، وإنّما أيضاً للاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ. فمن الأكثر ترجيحاً أن تبقى المناطق الحضريّة المصمّمة لدمج مختلف شرائح المجتمع دمجاً أفضل وزيادة الفرص الاقتصاديّة والتفاعل الاجتماعيّ من خلال المساحات العامّة مستقرّةً وسلميةً متى ازدادت التوترات المجتمعيّة. وعلى الرغم من أنّه سيكون من الصعب إعادة تصميم القرى والمناطق الحضريّة التي ترتكز أصلاً إلى نماذج خاضعة للتمييز حيث التفاعل على امتداد الانتماءات القَبَليَّة أو الطائفيّة محدود، توفّر المناطق ما بعد الصراعات فرصةً لإعادة البناء بطرقٍ قد تعزّز الدمْج الأكبر وتحدّ من التوتّر بين الطوائف في المستقبل. تملك بلدانٌ متعدّدةٌ تجربةً غنيّةً في مجال التجديد الحضري، وتؤدّي التحديات التي يشكّلها التغيُّر المناخي إلى لَفْت المزيد من الانتباه إلى المدن وتعزيز مرونتها في وجه الكوارث الطبيعية. يمكن أن تتيح هذه الاتجاهات العالميّة فرصاً جديدةً لتحسين البنية التحتية في مدن الشرق الأوسط وتؤسس المزيد من المساحات العامّة لتعزيز التنمية الاقتصاديّة وجذْب الاختلاط بين الجَماعات.
- تعزيز وسائل الإعلام المحليّة. تروّج وسائل الإعلام الإقليمية من طرفيْ الانقسام الطائفيّ على حدّ سواء للأجندات الطائفيّة بشكلٍ متزايد. يحشد ذلك القادة والحركات الطائفيّة ويزيد من توقّعات نشوب صراعٍ في المجتمعات التي تَشهَد مستويات عالية من المظالم الاجتماعية الاقتصاديّة ومستويات منخفضة من التفاعل العابِر للطوائف والثقة. قد يساعد مزيدٌ من الدعْم لوسائل الإعلام المحليّة على مواجهة هذه الاتجاهات، مع زيادة تغطية القضايا البلدية التكنوقراطيّة التي تتجاوز الاختلافات الطائفيّة، مثل التحديّات المرتبطة بالمياه، أو جمْع النفايات، أو بطالة الشباب، أو الفجوات التعليميّة. وقد استثمر المجتمع الدوليّ موارد كبيرة في تصميم رسالةٍ ضدّ التطرّف العنيف. ولأنّ سياسة الهوية الضيقة هي مصدر رئيسي لانعدام الاستقرار الإقليمي، لدى الجهات المانحة ذاتها مصلحة موازية في تعزيز تجمّعات أكثر شمولية تتجاوز الطائفة. وتتمثّل مقاربة مستساغة لتحقيق هذه الغاية بدعْم

التغطية الإعلامية التي تعمل على أجندات غير طائفيّة.

ليس الهدف من هذا الجهد البحثي هو حلّ مشكلة الطائفيّة في الشرق الأوسط أو الادّعاء بأنها غير موجودة. بدلاً من ذلك، يسعى هذا الجهد إلى سدّ الفجوات المهمّة على مستوى فهْمنا لكيفيّة وجود المرونة أصلاً وللعوامِل التي قد تعزّزها أو تقوّضها. وعلى الرغم من أنّ البحث أنار أصلاً الأمور التي قد تدفع بالطائفيّة في المنطقة، لدينا فَهْمٌ أقلّ لكيفيّة مكافحتها. ويُشكّل تحديد المرونة على مستويات المجتمع المحليّ في المجتمعات التي تشهد انقساماً كبيراً في الشرق الأوسط خطوةً في ذلك الاتجاه، ولكنّه ليس سوى البداية في معالجة تحدٍّ معقّدٍ من المرجّح أن يبقى قائماً في المنطقة للأعوام القادمة.

المراجع

‘Abd al-Jabar, Falah, “al-Mushkila al-Tā’ifīya fī al-Watan al-‘Arabī [The Sectarianism Problem in the Arab Nation],” *Al-Mustaqbal al-‘Arabī Journal*, Vol. 408, January/February 2013.

a-Noufal, Waleed Khaled, and Dan Wilkofsky, “On the Defensive in Dara’a, Reported Islamic State Affiliates Deploy ‘Unheard of’ Suicide Bombings,” Syria Direct, April 5, 2016. As of April 20, 2018: https://syriadirect.org/news/on-the-defensive-in-daraa-reported-islamic-state-affiliates-deploy-‘unheard-of’-suicide-bombings

Abdo, Geneive, “The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi‘a–Sunni Divide,” Washington, D.C.: Brookings Institution, Saban Center for Middle East Policy, Analysis Paper No. 29, April 2013.

Abu-Rish, Ziad, “Municipal Politics in Lebanon,” *Middle East Report*, Vol. 46, 2016.

Ajroudi, Asma, “Unpicking the Results of Lebanon’s Elections,” *Al-Jazeera*, May 10, 2018. As of November 12, 2018: https://www.aljazeera.com/news/2018/05/unpicking-results-lebanon-elections-180510171253490.html

al-A‘ali, Mohammed, “Clashes Spark Plea for Calm,” *Gulf Daily News*, December 4, 2011.

Al-Arabiya, “In an Interview Today, Mohammed bin Salman to Tackle Saudi, Regional Issues,” May 1, 2017. As of November 9, 2018: http://english.alarabiya.net/en/media/television-and-radio/2017/05/02/Saudi-Deputy-Crown-Prince-to-appear-on-MBC-.html

al-Assil, Ibrahim, “Al-Qaeda Affiliate and Ahrar al-Sham Compete for Control in Idlib,” Middle East Institute, March 7, 2017. As of April 20, 2018: http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjNxsqstN7eAhXE11MKHTEnByIQFjACegQIBhAC&url=http%3A%2F%2Fen.omrandirasat.org%2Fpublications%2Freports%2Fdownload%2F53_5d83efe1fcfd9f8eb921291eb94d83d2.html&usg=AOvVaw2FpWtrfGEXAkZd4oXNt48T

al-Khalidi, Suleiman, “Rebels Capture Last Syrian Town in Idlib Province,” Reuters, May 28, 2015. As of April 20, 2018: http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-ariha-idUSKBN0OD2LK20150529

———, “Syrian Army and Allies Step Up Bombing of Rebels in Deraa City,” Reuters, June 11, 2017a. As of April 20, 2018: http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-deraa-idUSKBN19305V

———, “Syrian Rebels Re-Open Main Border Crossing with Turkey,” Reuters, July 27, 2017b. As of April 20, 2018: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-crossing/syrian-rebels-reopen-main-border-crossing-with-turkey-idUSKBN1AC2PD

Al-Nakib, Farah, "Revisiting Ḥaḍar and Badū in Kuwait: Citizenship, Housing, and the Construction of a Dichotomy," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 46, No. 1, 2014, pp. 5–30.

Al-Tamimi, Aymenn Jawad, "The Massacre of Druze Villagers in Qalb Lawza, Idlib Province," Syria Comment, June 15, 2015. As of April 20, 2018:
https://www.joshualandis.com/blog/the-massacre-of-druze-villagers-in-qalb-lawza-idlib-province

———, "'Reconciliation' in Syria: The Case of Al-Sanamayn," Middle East Forum, April 27, 2017. As of April 20, 2018:
http://www.meforum.org/6671/reconciliation-in-syria-the-case-of-al-sanamayn

Alaaldin, Ranj, "Kurdistan's Political Landscape and the Path Towards Independence," in Sasha Toperich, Tea Ivanovic, and Nahro Zagros, eds., *Iraqi Kurdistan Region: A Path Forward*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Center for Transatlantic Relations, 2017, pp. 33–44.

Alami, Mona, "What's Keeping Syria's Rebel Forces from Consolidating Their Power?" *Al-Monitor*, September 26, 2016. As of April 23, 2018:
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/09/syria-north-south-opposition-groups.html

Aldrich, Daniel P., and Michelle A. Meyer, "Social Capital and Community Resilience," *American Behavioral Scientist*, Vol. 59, No. 2, 2015, pp. 254–269.

Alfarooqmli, " ميليشيا الفاروق تقتحم كرزكان و تمسح الإساءات [The Faruq Militia Storms Karzakan and Wipes Out Graffiti]," YouTube, August 10, 2011. As of April 20, 2018:
https://www.youtube.com/watch?v=cCANLKvjuCA

Alhasan, Hasan T., "The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: The IFLB in Bahrain," *Middle East Journal*, Vol. 65, No. 4. 2011, pp. 603–617.

Ali, Rebaz, "Kurdistan and the Challenge of Islamism: A Conversation with Dr. Hadi Ali, Former Chairman of Kurdistan Islamic Union's Political Bureau," Washington, D.C.: Hudson Institute, August 14, 2015. As of November 15, 2018:
https://www.hudson.org/research/11528-kurdistan-and-the-challenge-of-islamism

American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations, "Public Submission to the Office of Trade and Labor Affairs Under Chapter 15 of the U.S.-Bahrain Free Trade Agreement: Concerning the Failure of the Government of Bahrain to Comply with Its Commitments Under Article 15.1 of the U.S.-Bahrain Free Trade Agreement," April 21, 2011.

Amnesty International, *"Torture Was My Punishment": Abductions, Torture, and Summary Killings Under Armed Group Rule in Aleppo and Idlib, Syria*, London, July 2016. As of November 16, 2018:
https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2442272016ENGLISH.PDF

Anderson, Mary B., and Marshall Wallace, *Opting Out of War: Strategies to Prevent Violent Conflict*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2012.

Associated Press, "Aid Groups: Jordan Deports Thousands of Syrian Refugees," Voice of America, May 12, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.voanews.com/a/aid-groups-jordan-deports-thousands-of-syrian-refugees/3849003.html

Atallah, Sami, and Diana Kallas, "The Role of Regional Administrations in the Context of Decentralization," Lebanese Center for Policy Studies, Roundtable Report Series, August 2012.

Bahrain Independent Commission of Inquiry, *Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry*, final revision, December 10, 2011.

Barnard, Anne, and Maria Abi-Habib, "Why Saad Hariri Had That Strange Sojourn in Saudi Arabia," *New York Times*, December 24, 2017.

Batatu, Hanna, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Less Rural Notables, and Their Politics*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999.

BBC News, "Iran FM: Sectarian Strife Is Worst Threat in World," November 11, 2013. As of April 19, 2018:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-24893808

Beirut Madinati, *Municipal Program 2016–2022*, Beirut, Lebanon, archival copy, 2016.

BICI—*See* Bahrain Independent Commission of Inquiry.

Bonnano, George, "Loss, Trauma, and Human Resilience: Have We Underestimated the Human Capacity to Thrive After Extremely Aversive Events?" *American Psychologist*, Vol. 59, No. 1, January 2004, pp. 20–28.

Bonnano, George, and Anthony Mancini, "Beyond Resilience and PTSD: Mapping the Heterogeneity of Responses to Potential Trauma," *Psychological Trauma: Theory, Research, Practice, and Policy*, Vol. 4, No. 1, 2012, pp. 74–83.

Boudreau, Thomas E., "When the Killing Begins: An Epistemic Inquiry into Violent Human Conflict, Contested Truths, and Multiplex Methodology," in T. Maytók, J. Senehi, and S. Bryne, eds., *Critical Issues in Peace and Conflict Studies: Theory, Practice, and Pedagogy*, Lanham, Md.: Lexington Books, 2012, pp. 19–42.

Bowen, Glenn A., "Social Capital, Social Funds and Poor Communities: An Exploratory Analysis," *Social Policy and Administration*, Vol. 43, No. 3, 2009, pp. 245–269.

Brand-Jacobsen, Kai, *Ninevah Paths Towards Just and Lasting Peace*, Duhok, Iraq: Un Ponte Per and Peace, Action, Training, and Research Institute of Romania, April 2016. As of November 19, 2018:
https://www.unponteper.it//wp-content/uploads/2015/10/Nineveh_Paths_Brief_EN.pdf

Brumberg, Daniel, "Transforming the Arab World's Protection-Racket Politics," *Journal of Democracy*, Vol. 24, No. 3, 2013, pp. 88–103.

Cambanis, Thanassis, "People Power and Its Limits: Lessons from Lebanon's Anti-Sectarian Reform Movement," in Thanassis Cambanis and Michael Wahid Hanna, eds., *Arab Politics Beyond the Uprisings: Experiments in an Era of Resurgent Authoritarianism*, Washington, D.C.: Century Foundation Press, March 2017.

Cammett, Melani, *Compassionate Communalism: Welfare and Sectarianism in Lebanon*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2014.

Cannon-Bowers, Janis A., Eduardo Salas, and Sharolyn Converse, "Shared Mental Models in Expert Team Decision Making," in N. John Castellan, ed., *Individual and Group Decision Making*, Hillsdale, N.J.: Lawrence Erlbaum Associates, 1993, pp. 221–245.

Carpenter, Ami C., "Havens in a Firestorm: Perspectives from Baghdad on Resilience to Sectarian Violence," *Civil Wars Journal*, Vol. 14, No. 2, 2012.

———, *Community Resilience to Sectarian Violence in Baghdad*, New York: Springer-Verlag, 2016.

The Carter Center, "Syria: Pro-Government Paramilitary Forces," November 5, 2013. As of November 12, 2018:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/pro-governmentparamilitaryforces.pdf

Centre for Human Dialogue, *Local Administration Structures in Opposition-Held Areas in Syria*, Geneva, April 2014.

Chaaban, Jad, Diala Haidar, Rayan Ismail, Rana Khoury, and Mirna Shidrawi, "Beirut's Municipal Elections: Did Beirut Madinati Permanently Change Lebanon's Electoral Scene?" Arab Center for Research and Policy Studies, September 2016.

Chen, A. C., V. M. Keith, K. J. Leong, C. Airriess, W. Li, K. Y. Chung, and C. C. Lee, "Hurricane Katrina: Prior Trauma, Poverty and Health Among Vietnamese-American Survivors," *International Nursing Review*, Vol. 54, No. 4, 2007, pp. 324–331.

Chulov, Martin, "Iran Repopulates Syria with Shia Muslims to Help Tighten Regime's Control," *The Guardian*, January 13, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.theguardian.com/world/2017/jan/13/irans-syria-project-pushing-population-shifts-to-increase-influence

Clarke, Hilary, "Blast Kills Fighters After Jihadists Take Control of Syria's Idlib," CNN, July 24, 2017. As of April 20, 2018:
http://www.cnn.com/2017/07/24/middleeast/syria-idlib-control-hts/

Cockburn, Patrick, "Syrian Civil War: Jabhat al-Nusra's Massacre of Druze Villagers Shows They're Just as Nasty as Isis," *The Independent*, June 14, 2015. As of April 20, 2018:
http://www.independent.co.uk/voices/commentators/syrian-civil-war-jabhat-al-nusras-massacre-of-druze-villagers-shows-the-group-is-just-as-nasty-as-10318348.html

Collard, Rebecca, "Kurdish ISIS Recruits Threaten Identity and Security of Kurdish State," *TIME*, January 23, 2015. As of April 23, 2018:
http://time.com/3679970/kurds-isis-recruits/

Colletta, Nat J., and Michelle L. Cullen, *Violent Conflict and the Transformation of Social Capital: Lessons from Cambodia, Rwanda, Guatemala, and Somalia (English)*, Washington, D.C.: The World Bank, 2000.

Corstange, Daniel, "Vote Trafficking in Lebanon," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 44, No. 3, 2012, pp. 483–505.

Daily Star, "Jad Tabet Wins Beirut Order of Engineers Polls," April 8, 2017. As of November 7, 2018:
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Apr-08/401164-polls-open-for-beirut-order-of-engineers-council.ashx

"Dara'a Council," Facebook page, undated.

Davison, John, "Death Toll from Aleppo Bus Convoy Bomb Attack at Least 126: Observatory," Reuters, April 15, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-idUSKBN17H04Y

The Day After, *Sectarianism in Syria: Survey Study*, Istanbul, 2016. As of April 20, 2018:
https://scm.bz/en/fifth-estate/sectarianism-in-syria-survey-study

Dearden, Lizzie, "Syria: Bombing Hits Bus Convoy," *The Independent*, April 15, 2017. As of April 20, 2018:
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/syria-bombing-explosion-attack-buses-convoy-aleppo-rebels-assad-regime-madaya-kefraya-foua-a7685186.html

Dukhan, Haian, "Tribes and Tribalism in the Syrian Uprising," conference paper, St. Andrews University, Scotland, 2014.

e14feb, "زعيم البلطجية السعيدي يجيش المليشيات المسلحة [*Baltajiya* Headman al-Sa'idi Enlists Armed Militias]," YouTube, March 13, 2011. As of April 20, 2018:
https://www.youtube.com/watch?v=6i_zIUr7f1E

The Economist, “Drawing in the Neighbours,” July 2, 2015. As of April 20, 2018:
https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/
21656692-turkey-and-jordan-are-considering-setting-up-buffer-zones-war-scorched

Ekman, Mikael, ed., *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2017*, Enskede, Sweden: International Legal Assistance Consortium, 2017. As of November 15, 2018:
http://www.ilacnet.org/wp-content/uploads/2017/04/Syria2017.pdf

Ersan, Mohammad, “Extremist Expansion in Southern Syria Puts Jordan on Guard,” *Al-Monitor*, March 13, 2017. As of April 23, 2018:
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/
syria-southern-front-islamist-factions-threat-jordan.html

Eskaf, Mahmoud, “Syria: Tahrir al-Sham Adopts Damascus Twin Bombings,” *Middle East Observer*, March 13, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.middleeastobserver.org/2017/03/13/syria-2/

Evans, Tom, “Bosnian Leader: ‘Ethnic Cleansing’ Continues 15 Years After the War,” CNN, March 1, 2010. As of April 23, 2018:
http://www.cnn.com/2010/WORLD/europe/03/01/bosnia.herzegovina/index.html

Favier, Agnes, “Local Governance Dynamics in Opposition-Controlled Areas in Syria,” in Luigi Narbone, Agnes Favier, and Virginie Collombier, eds., *Inside Wars: Local Dynamics of Conflict in Syria and Libya*, San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute, 2016, pp. 6–15.

Fearon, James, and David Laitin, “Bahrain,” unpublished manuscript, June 15, 2005. As of April 18, 2018:
https://web.stanford.edu/group/ethnic/Random%20Narratives/BahrainRN1.1.pdf

Fearon, James D., and David D. Laitin, “Violence and the Social Construction of Ethnic Identity,” *International Organization*, Vol. 54, No. 4, 2000, pp. 845–877.

Femia, Francesco, and Caitlin Werrell, “Syria: Climate Changes, Drought and Social Unrest,” Center for Climate and Security, February 29, 2012. As of April 20, 2018:
https://climateandsecurity.org/2012/02/29/syria-climate-change-drought-and-social-unrest/

Fildis, Ayse Tekdal, “Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria,” *Middle East Policy*, Vol. 19, No. 2, 2012, pp. 148–156.

Finkel, Steven E., Daniel Wallace, and John F. McCauley, “Contextual Violence and Support for Violent Extremism: Evidence from the Sahel,” unpublished manuscript, U.S. Agency for International Development, 2016.

Fishman, Shira, *Community-Level Indicators of Radicalization: A Data and Methods Task Force*, College Park, Md.: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, 2009.

Fisk, Robert, “Syria Civil War: The Untold Story of the Siege of Two Small Shia Villages—And How the World Turned a Blind Eye,” *The Independent*, February 22, 2016. As of April 20, 2018:
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/nubl-zahra-a6889921.html

Friedman, Brandon, and Uzi Rabi, “Sectarianism and War in Iraq and Syria,” Foreign Policy Research Institute, January 5, 2017. As of April 20, 2018:
http://www.fpri.org/article/2017/01/sectarianism-war-iraq-syria/

Fuccaro, Nelida, *Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama Since 1800*, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2009.

Fumerton, Mario, and Wladimir van Wilgenburg, "Kurdistan's Political Armies: The Challenge of Unifying the Peshmerga Forces," Carnegie Middle East Center, December 16, 2015. As of November 16, 2018:
https://carnegieendowment.org/2015/12/16/kurdistan-s-political-armies-challenge-of-unifying-peshmerga-forces-pub-61917

Funk, Nathan C., and Abdul Aziz Said, "Islam and the West: Narratives of Conflict and Conflict Transformation," *International Journal of Peace Studies*, Vol. 9, No. 1, 2004, pp. 1–28.

Gause, F. Gregory III, *Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War*, Washington, D.C.: Brookings Institution, Doha Center, Analysis Paper No. 11, July 2014.

Gengler, Justin, "How About That Police Reform," Religion and Politics in Bahrain, blog post, January 8, 2012. As of April 20, 2018:
http://bahrainipolitics.blogspot.com/2012/01/how-about-that-police-reform.html

———, "Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of 'the Shīʿa Problem' in Bahrain," *Journal of Arabian Studies*, Vol. 3, No. 1, 2013, pp. 53–79.

———, "Understanding Sectarianism in the Persian Gulf," in Lawrence Potter, ed., *Sectarianism in the Persian Gulf*, New York: Oxford University Press, 2014, pp. 31–66.

———, *Group Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf: Rethinking the Rentier State*, Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2015.

Ghattas, Kim, "Syria War: Southern Rebels See US as Key to Success," BBC News, December 9, 2014. As of April 20, 2018:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-30374581

———, "Beirut's Lovable Losers," *Foreign Policy*, May 2016. As of November 7, 2018:
https://foreignpolicy.com/2016/05/26/beiruts-loveable-losers/

Goldberg, Jeffrey, "The Obama Doctrine," *The Atlantic*, April 2016. As of November 7, 2018:
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

Gubler, Joshua R., and Joel Sawat Selway, "Horizontal Inequality, Crosscutting Cleavages, and Civil War," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 56, No. 2, 2012, pp. 206–232.

Haddad, Bassam, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2011.

Haddad, Fanar, "Sectarian Relations in Arab Iraq: Contextualising the Civil War of 2006–2007," *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 40, No. 2, 2013, pp. 115–138.

Hajjar, Bahjat, Corinne von Burg, Leila Hilal, Martina Santschi, Mazen Gharibah, and Mazhar Sharbaji, *Perceptions of Governance: The Experience of Local Administrative Councils in Opposition-Held Syria*, Bern, Switzerland: Swiss Peace, 2017.

Harb, Mona, *Cities and Political Change: How Young Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement*, Rome, Power 2 Youth, Istituto Affari Internazionali, Working Paper No. 20, September 2016.

Harris, Katie, David Keen, and Tom Mitchell, *When Disasters and Conflict Collide: Improving Links Between Disaster Resilience and Conflict Prevention*, London: Overseas Development Institute, 2013.

Heller, Sam, "Keeping the Lights on in Rebel Idlib," The Century Foundation, November 29, 2016. As of April 20, 2018:
https://tcf.org/content/report/keeping-lights-rebel-idlib/

Heras, Nicholas A., "A Profile of Syria's Strategic Dar'a Province," *CTC Sentinel*, Vol. 7, No. 6, June 2014, pp. 20–23. As of April 20, 2018:
https://ctc.usma.edu/posts/a-profile-of-syrias-strategic-dara-province

Heydemann, Steven, "Syria's Uprising: Sectarianism, Regionalization, and State Order in the Levant," FRIDE Working Paper, No. 119, 2013.

Holes, Clive, "Dialect and National Identity: The Cultural Politics of Self-Representation in Bahraini Musalsalāt," in Paul Dresch and James Piscatori, eds., *Monarchies and Nations: Globalization and Identity in the Arab States of the Gulf*, London: I. B. Tauris, 2005, pp. 52–72.

Hubbard, Ben, and Hwaida Saad, "Lebanon's Vanishing Prime Minister Is Back at Work. Now What?" *New York Times*, November 25, 2017.

Huesmann, L. Rowell, and Lucnya Kirwil, "Why Observing Violence Increases the Risk of Violent Behavior in the Observer," in D. J. Flannery, A. T. Vazsonyi, and I. D. Waldman, eds., *The Cambridge Handbook of Violent Behavior and Aggression*, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2007, pp. 545–570.

Human Rights Watch, "Syria: Attacks on Religious Sites Raise Tensions," webpage, January 23, 2013. As of April 20, 2018:
https://www.hrw.org/news/2013/01/23/syria-attacks-religious-sites-raise-tensions

Institute for War & Peace Reporting, *Local Governance Inside Syria: Challenges, Opportunities, and Recommendations*, Washington, D.C., 2014.

Interfaith Dialogue, "Peace and Conflict Resolution After ISIS," 5th Annual Dialogue, University of Duhok's Center for Peace and Conflict Resolution, Duhok, Iraq, 2017.

International Organization for Migration, "Iraq Mission: Displacement Tracking Matrix—DTM Round 64," webpage, February 2017. As of April 23, 2018:
http://iraqdtm.iom.int/

Isenberg, D. J., "Group Polarization: A Critical Review and Meta-Analysis," *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 50, No. 6, 1986, pp. 1141–1151.

Johnson, Todd M., and Brian J. Grim, eds. *World Religion Database*, Boston, Mass.: Brill, 2015. As of November 9, 2018:
https://www.worldreligiondatabase.org/

Kalin, Stephen, and Dmitry Zhdannikov, "U.S. Helped Clinch Iraq Oil Deal to Keep Mosul Battle on Track," Reuters, October 3, 2016. As of November 16, 2018:
https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-usa-mosul-exclusive-idUSKCN12314Z

Karasapan, Omer, "The Internally Displaced in the Middle East and North Africa: Harbingers of Future Conflict?" Brookings Institution, July 5, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.brookings.edu/blog/future-development/2017/07/05/the-internally-displaced-in-the-middle-east-and-north-africa-harbingers-of-future-conflict

Kawachi, Ichiro, Daniel Kim, Adam Coutts, and S. V. Subramanian, "Commentary: Reconciling the Three Accounts of Social Capital," *International Journal of Epidemiology*, Vol. 33, No. 4, 2004, pp. 682–690.

Keatinge, Tom, "The Importance of Financing in Enabling and Sustaining the Conflict in Syria (and Beyond)," *Perspectives on Terrorism*, Vol. 8, No. 4, August 2014, pp. 53–61.

Kelley, Michael B., "Damascus Is 'Totally Exposed from the South' After Rebels Take Key Towns," Business Insider, March 29, 2013.

Kelly, Sarah, “The Psychological Consequences to Adolescents of Exposure to Gang Violence in the Community: An Integrated Review of the Literature,” *Journal of Child and Adolescent Psychiatric Nursing*, Vol. 23, No. 2, May 2010, pp. 61–73.

Khalaf, Abdulhadi, “The New Amir of Bahrain: Marching Sideways,” *Civil Society*, Vol. 9, No. 100, 2000, pp. 6–13.

Khalaf, Samir, *Civil and Uncivil Violence in Lebanon: A History of the Internationalization of Communal Conflict*, New York: Columbia University Press, 2002.

Khuri, Fuad I., *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State*, Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Kingston, Paul W. T., *Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Post-War Lebanon*, Albany, N.Y.: State University of New York Press, 2014.

Kinninmont, Jane, *Bahrain: Beyond the Impasse*, London: Chatham House/Royal Institute of International Affairs, 2012.

Kirmayer, L. J., M. Sehdev, R. Whitley, S. F. Dandeneau, and C. Isaac, “Community Resilience: Models, Metaphors and Measure,” *Journal of Aboriginal Health*, Vol. 5, No. 1, 2009, pp. 62–117.

Kurdistan Regional Government of Iraq, “Erbil Governor: ‘IDPs Pose No Security Threat,’” webpage, September 18, 2015. As of April 23, 2018:
http://krg-iran.com/english/index.php/kr/item/762-erbil-governor-idps-pose-no-security-threat

Kurdistan Regional Government of Iraq, Ministry of Interior, “Joint Crisis Coordination Centre,” webpage, undated. As of November 16, 2018:
http://jcc.gov.krd/en/article/read/216

Landau, Simha F., and Danny Pfeffermann, “A Time-Series Analysis of Violent Crime and Its Relation to Prolonged States of Warfare—The Israeli Case,” *Criminology*, Vol. 26, No. 3, August 1988, pp. 489–504.

Landis, Joshua, “Islamic Education in Syria: Undoing Secularism,” Minority Rights Group International World Directory of Minorities, 2011a. As of April 20, 2018:
http://www.ou.edu/content/dam/International/IPHome/Bios/landisdoc/IslamicEduinSyria.pdf

———, “Syria: Background,” Minority Rights Group International World Directory of Minorities, 2011b. As of April 20, 2018:
https://minorityrights.org/country/syria/

Levi, Margaret, “When Good Defenses Make Good Neighbors,” in Claude Menard, ed., *Institutions, Contracts, and Organizations: Perspectives from New Institutional Economics*, Chichester, U.K.: Edward Elgar, 2000, pp. 137–157.

Lewis, Norman N., “The Frontier of Settlement in Syria, 1800–1950,” *International Affairs*, Vol. 31, No. 1, 1955, pp. 48–60.

Lim, Beng-Chong, and Katherine J. Klein, “Team Mental Models and Team Performance: A Field Study of the Effects of Team Mental Model Similarity and Accuracy,” *Journal of Organizational Behaviour*, Vol. 27, 2006, pp. 403–418.

Lister, Charles, *Profiling Jabhat al-Nusra*, Washington, D.C.: Brookings Institution, Project on U.S. Relations with the Islamic World, Analysis Paper No. 24, 2016.

Long, Austin, “The Anbar Awakening,” *Survival*, Vol. 50, No. 2, 2008, pp. 67–94.

Louër, Laurence, *Transnational Shia Politics*, New York: Columbia University Press, 2008.

———, *Shiism and Politics in the Middle East*, New York: Columbia University Press, 2012.

———, “Sectarianism and Coup-Proofing Strategies in Bahrain,” *Journal of Strategic Studies*, Vol. 36, No. 2, 2013, pp. 245–260.

Lund, Aron, “Showdown at Bab al-Hawa,” Carnegie Middle East Center, December 12, 2013. As of April 20, 2018:
http://carnegie-mec.org/diwan/53896?lang=en

———, “Does the ‘Southern Front’ Exist?” Carnegie Middle East Center, March 21, 2014. As of April 20, 2018:
http://carnegie-mec.org/diwan/55054

———, “Syria’s Bedouin Tribes: An Interview with Dawn Chatty,” Carnegie Middle East Center, July 2, 2015. As of April 20, 2018:
http://carnegie-mec.org/diwan/60264

———, “Assad’s Broken Base: The Case of Idlib,” The Century Foundation, July 14, 2016. As of April 20, 2018:
https://tcf.org/content/report/assads-broken-base-case-idlib/

Macke, Janaina, and Eliete Kunrath Dilly, “Social Capital Dimensions in Collaborative Networks: The Role of Linking Social Capital,” *International Journal of Social Inquiry*, Vol. 3, No. 2, 2010, pp. 121–136.

Makdisi, Ussama, “After 1860: Debating Religion, Reform, and Nationalism in the Ottoman Empire,” *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 34, No. 4, 2002, pp. 601–617.

———, “The Problem of Sectarianism in the Middle East in an Age of Western Hegemony,” in Nader Hashemi and Danny Postel, eds., *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East*, New York: Oxford University Press, 2017, pp. 23–34.

Mansour, Renad, “Mosul After the Islamic State: The Kurdistan Region’s Strategy,” Carnegie Middle East Center, May 20, 2016. As of April 23, 2018:
http://carnegie-mec.org/2016/05/20/mosul-after-islamic-state-kurdistan-region-s-strategy-pub-63615

Mapping Militant Organizations, “Ahrar al-Sham,” Stanford University, August 5, 2017a. As of April 23, 2018:
http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/523

———, “Hay’at Tahrir al-Sham (Formerly Jabhat al-Nusra),” Stanford University, August 14, 2017b. As of April 23, 2018:
http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/493

Matthiesen, Toby, *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn’t*, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2013.

———, “Sectarianization as Securitization: Identity Politics and Counter Revolution in Bahrain,” in Nader Hashemi and Danny Postel, eds., *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East*, New York: Oxford University Press, 2017, pp. 199–214.

McDonnell, Patrick J., and Nabih Bulos, “Syrian Military and Druze Allies Join Forces to Fend Off ‘Terrorists,’” *Los Angeles Times*, June 21, 2015. As of November 15, 2018:
http://www.latimes.com/world/middleeast/la-fg-syria-south-20150621-story.html

Menkhaus, Ken, “Making Sense of Resilience in Peacebuilding Contexts: Approaches, Applications, Implications,” Geneva Peacebuilding Platform, Paper No. 6, 2013.

Mercy Corps–Iraq, *Governance Promotion Through Conflict Management in Iraq (GPCMI): Final Evaluation—Results, Lessons Learned, and Recommendations for Future Programming*, January 2009–December 2010. As of April 23, 2018:
https://www.mercycorps.org/sites/default/files/mercy_corps_iraq_gpcmi_final_evaluation_2011-06-02_2.pdf

Miller, Greg, and Karen DeYoung, "Secret CIA Effort in Syria Faces Large Funding Cut," *Washington Post*, June 12, 2015. As of April 20, 2018:
https://www.washingtonpost.com/world/national-security/lawmakers-move-to-curb-1-billion-cia-program-to-train-syrian-rebels/2015/06/12/b0f45a9e-1114-11e5-adec-e82f8395c032_story.html?utm_term=.bb5e59cd0cbb

Milliken, Jennifer, "Resilience: From Metaphor to an Action Plan for Use in the Peacebuilding Field," Geneva Peacebuilding Platform, Paper No. 7, 2013.

Mitchell, Jocelyn Sage, "Beyond Allocation: The Politics of Legitimacy in Qatar," Ph.D. thesis, Georgetown University, Washington, D.C., 2013.

Moaddel, Mansoor, Jean Kors, and Johan Gärde, *Sectarianism and Counter-Sectarianism in Lebanon*, Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Population Studies Center, Report 12-757, 2012.

Moritz-Rabson, Daniel, "In Wartime Syria, Local Councils and Civil Institutions Fill a Gap," PBS Newshour, July 31, 2016. As of April 20, 2018:
http://www.pbs.org/newshour/updates/civil-society-emerges-syria-war/

Morris, Loveday, "Battling on Two Fronts, Moderate Syrian Rebels Struggle for Funding, Lost Fighters," *Washington Post*, October 18, 2013. As of April 23, 2018:
https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/battling-on-two-fronts-moderate-syrian-rebels-struggle-for-funding-lose-fighters/2013/10/17/fa9232e6-359e-11e3-89db-8002ba99b894_story.html?utm_term=.0a0f8cf1431e

Muftah, "Ambassadors of Peace in Northern Iraq," webpage, undated. As of April 23, 2018:
https://muftah.org/ambassadors-peace-northern-iraq/

Muir, Jenny, "Bridging and Linking in a Divided Society: A Social Capital Case Study from Northern Ireland," *Urban Studies*, Vol. 48, No. 5, 2011, pp. 959–976.

Myers, David G., and G. D. Bishop, "Discussion Effects on Racial Attitude," *Science*, Vol. 169, No. 3947, 1970, pp. 778–779.

Mylroie, Laurie, "U.S.-Led Coalition Supports Continuing Talks Between Erbil and Baghdad," Kurdistan 24, November 15, 2017. As of November 16, 2018:
http://www.kurdistan24.net/en/news/0e02d665-f0ef-489d-b4b6-bbb370cef8f2

Nashed, Mat, "Militants Stifle Civil Society in Syria's Idlib," *Al-Monitor*, July 26, 2017. As of April 20, 2018:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/07/syria-idlib-militants-civil-society.html

Nasr, Vali, *The Shia Revival*, New York: Norton, 2006.

———, "The War for Islam," *Foreign Policy*, January 22, 2016. As of April 18, 2018:
http://foreignpolicy.com/2016/01/22/the-war-for-islam-sunni-shiite-iraq-syria

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, "Global Terrorism Database," data file, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.start.umd.edu/gtd

Naylor, Hugh, "Moderate Rebels Take Key Southern Base in Syria, Dealing Blow to Assad," *Washington Post*, June 9, 2015. As of April 20, 2018:
https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/moderate-rebels-take-key-southern-base-in-syria-dealing-blow-to-assad/2015/06/09/9d6ff9c2-0ea5-11e5-a0fe-dccfea4653ee_story.html?utm_term=.b71fd2d824c3

New York Times Archives, "The Syrian Outbreak: Details of the Damascus Massacre, Foreign Intervention in Syria," digitized version of an article from August 13, 1860. As of April 20, 2018:
http://www.nytimes.com/1860/08/13/news/syrian-outbreak-details-damascus-massacre-foreign-intervention-syria.html

NGO Coordination Committee for Iraq, *Dohuk Governorate Profile*, Geneva, December 2015. As of June 17, 2017:
http://www.ncciraq.org/images/infobygov/NCCI_Dohuk_Governorate_Profile.pdf

Nordland, Rod, "Al Qaeda Taking Deadly New Role in Syria's Conflict," *New York Times*, July 24, 2012. As of April 20, 2018:
http://www.nytimes.com/2012/07/25/world/middleeast/al-qaeda-insinuating-its-way-into-syrias-conflict.html

Obeid, Ghinwa, "Doing the Numbers: Ministers Break Down Expat Vote," *Daily Star*, April 19, 2018. As of November 12, 2018:
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2018/Apr-19/445853-doing-the-numbers-ministers-break-down-expat-vote.ashx

Opall-Rome, Barbara, "Jordan Proves Heavyweight in Fight Against ISIS," Defense News, May 9, 2016.

Parasiliti, Andrew, Kathleen Reedy, and Becca Wasser, *Preventing State Collapse in Syria*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-219-OSD, 2017. As of November 16, 2018:
https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE219.html

Parrish, Karen, "Official: Stopping Foreign Fighter Flow to ISIS Requires Collaboration," U.S. Department of Defense, April 5, 2017. As of April 20, 2018:
https://www.defense.gov/News/Article/Article/1141615/stopping-flow-of-foreign-fighters-to-isis-will-take-years-official-says/

Patai, Raphael, *The Arab Mind*, rev. ed., New York: Scribner, 2002.

Peace, Action, Training, and Research Institute of Romania, "Ninevah Paths to Social Cohesion, Coexistence, and Peace," webpage, undated. As of November 19, 2018:
http://patrir.ro/en/activitatea-noastra/dpo/past-projects/nineveh-paths-social-cohesion-coexistence-peace/

Perry-Castañeda Library Map Collection, "Syria Maps: Syria (Political) 1976," University of Texas, 2017.

Pettigrew, Thomas F., "Intergroup Contact Theory," *Annual Review of Psychology*, Vol. 49, No. 1, 1998, pp. 65–85.

Pfefferbaum, Betty, Rose L. Pfefferbaum, and Richard L. Van Horn, "Community Resilience Interventions: Participatory, Assessment-Based, Action-Oriented Processes," *American Behavioral Scientist*, Vol. 59, No. 2, 2015, pp. 238–253.

Phillips, Christopher, "Sectarianism and Conflict in Syria," *Third World Quarterly*, Vol. 36, No. 2, March 2015, pp. 357–376.

Potter, Laurence, ed., *Sectarianism in the Persian Gulf*, New York: Oxford University Press, 2014.

Rahnema, Ali, ed., *Pioneers of Islamic Revival*, London: Zed Books, 1994.

Rashid, Madawi, "Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring," *Studies in Ethnicity and Nationalism*, Vol. 11, No. 3, 2011, pp. 513–526.

Rizkallah, Amanda, "Beirut's Election Was Surprisingly Competitive. Could It Shake Up Lebanese Politics?" *Washington Post*, May 11, 2016. As of November 7, 2018:
https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/05/11/beiruts-election-was-surprisingly-competitive-could-it-shake-up-lebanese-politics/?utm_term=.f74434fcfc23

Robinson, Heather M., Ben Connable, David E. Thaler, and Ali G. Scotten, *Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1681-A, 2018. As of November 9, 2018:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1681.html

Sampson, Robert J., Stephen W. Raudenbush, and Felton Earls, "Neighborhoods and Violent Crime: A Multilevel Study of Collective Efficacy," *Science*, Vol. 277, No. 5328, 1997, pp. 918–924.

Serwer, Daniel, "Yes, Mr. Obama, There Is a Syrian Opposition," Middle East Institute, October 23, 2015. As of April 20, 2018:
http://www.mei.edu/content/at/yes-mr-obama-there-syrian-opposition

Shaheen, Kareem, "UN Calls for Access to Syrians Stranded in Desert After Deraa's Fall," *The Guardian*, July 13, 2018. As of December 11, 2018:
https://www.theguardian.com/world/2018/jul/12/assads-forces-retake-daraa-birthplace-of-syrias-uprising

Shawki, Ammar, and Roy Gutman, "A Letter from Rebel-Controlled Idlib, Syria," *The Nation*, December 1, 2016. As of November 15, 2018;
https://www.thenation.com/article/letter-from-rebel-controlled-idlib-syria/

Slutkin, Gary, "Violence Is a Contagious Disease," in *Contagion of Violence: Workshop Summary*, Washington, D.C.: Forum on Global Violence Prevention, National Academies Press, 2013, pp. 94–111.

Smith, Hannah Lucinda, "Jihadists' Tour Guide Shuttles Foreign Fighters into Syria," Vice News, February 3, 2014. As of April 20, 2018:
https://news.vice.com/article/tour-guide-shuttles-foreign-fighters-into-syria

Stark, Rodney, and William Sims Bainbridge, *A Theory of Religion*, New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1996.

START—*See* National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism.

Sterling, Joe, "Daraa: The Spark That Lit the Syrian Flame," CNN, March 1, 2012. As of April 20, 2018:
http://www.cnn.com/2012/03/01/world/meast/syria-crisis-beginnings/index.html

"Syria: Amid Rebel Buildup, Fear of New War," UPI, March 28, 2013. As of April 20, 2018:
http://www.upi.com/Top_News/Special/2013/03/28/Syria-Amid-rebel-buildup-fear-of-new-war/UPI-99421364503255/

Syria Direct, "Airstrike Destroys Church in Idlib, Where Christians Once 'Happily Coexisted,'" August 11, 2016. As of April 20, 2018:
http://syriadirect.org/news/airstrike-destroys-only-church-in-idlib-city-where-christians-once-%E2%80%98happily-coexisted%E2%80%99

Syrian Central Bureau of Statistics, "Basic Education Schools (1st & 2nd Cycle) by Ownership of School and Sex of Pupils 2005–2009, and Distribution of Schools by Governorate for 2009," webpage, 2011a. As of April 20, 2018:
http://www.cbssyr.sy/yearbook/2010/Data-Chapter11/TAB-2-11-2010.htm

———, "Pupils of Basic Education (1st Cycle) by School Governorate and Sex 2005–2009, and Distribution of Schools by Governorate for 2009," webpage, 2011b. As of April 20, 2018:
http://www.cbssyr.sy/yearbook/2010/Data-Chapter11/TAB-5-11-2010.htm

———, "Rate Unemployment by Governorate and Labor Force," webpage, 2011c. As of April 20, 2018:
http://www.cbssyr.sy/work/2011/TAB20.htm

———, "The Medical Professional, 2005–2010, and Distribution by Governorate, 2010," webpage, 2011d. As of April 20, 2018:
http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter12/TAB-2-12-2011.htm

Taleb, Julia, "Syrians Roll Back Extremism in Idlib Without Military Intervention," Waging Nonviolence, May 23, 2017. As of April 20, 2018:
https://wagingnonviolence.org/feature/syrians-roll-back-extremism-idlib

Tastekin, Fehim, "Syria's Idlib Emerges as Achilles Heel in Russia-Turkey Partnership," *Al-Monitor*, July 30, 2018. As of November 15, 2018:
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/07/turkey-russia-syria-astana-on-verge-of-collapse-due-to-idlib.html

UNHCR—*See* United Nations High Commissioner for Refugees.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, World Heritage Centre, "Manama, City of Trade, Multiculturalism and Religious Coexistence," webpage, July 20, 2018. As of December 19, 2018:
http://whc.unesco.org/en/tentativelists/6354/

United Nations High Commissioner for Refugees, *Displacement as Opportunity and Challenge: Urban Profile—Refugees, Internally Displaced Persons and Host Community, Duhok Governorate, Kurdistan Region of Iraq*, August 2016. As of November 16, 2018:
https://data2.unhcr.org/en/documents/details/52297

United Nations Human Rights Council, "'I lost My Dignity': Sexual and Gender-Based Violence in the Syrian Arab Republic," Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, A/HRC/37/CRP.3, March 2018. As of November 15, 2018:
https://giwps.georgetown.edu/resource/i-lost-my-dignity-sexual-and-gender-based-violence-in-the-syrian-arab-republic/

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *2016 Humanitarian Needs Overview*, Brussels, October 2015. As of April 20, 2018:
https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2016-humanitarian-needs-overview-syrian-arab-republic

United States Institute of Peace, "Resilience as a Peacebuilding Practice: To Realism from Idealism," webpage, undated. As of April 20, 2018:
https://www.usip.org/insights-newsletter/resilience-peacebuilding-practice-realism-idealism

University of Duhok, "Peace and Conflict Resolution Studies Center," webpage, undated. As of November 15, 2018:
http://web.uod.ac/about/president-university/peace-and-conflict-resolution-studies-center

Uphoff, Norman, "Understanding Social Capital: Learning from the Analysis and Experience of Participation," in Partha Dasgupta and Ismail Serageldin, eds., *Social Capital: A Multifaceted Perspective*, Washington, D.C.: The World Bank, 2000, pp. 215–252.

Uppsala Conflict Data Program, "Armed Conflict Dataset," Uppsala, Sweden: Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, 2016. As of November 9, 2018:
http://ucdp.uu.se/

Ury, William, *The Third Side: Why We Fight and How We Can Stop*, London: Penguin Books, 2003.

U.S. Agency for International Development, *Conflict Assessment Framework, Version 2.0*, Washington, D.C., June 2012.

U.S. Department of Defense, *Assessment of U.S. and Coalition Forces to Train, Advise, Assist, and Equip the Kurdish Security Forces in Iraq*, Washington, D.C.: Office of the Inspector General, DODIG-2017-033, December 16, 2016.

U.S. Department of State, "Bahrain," from Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, *July–December 2010 International Religious Freedom Report*, September 13, 2011. As of April 20, 2018: https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2010_5/168261.htm

Valeri, Marc, "Oman's Mediatory Efforts in Regional Crises," Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 2014.

van den Toorn, Christine, and Ahmed Ali, "Challenges and Opportunities in Post-ISIS Territories: The Case of Rabia," Institute of Regional and International Studies, IRIS Iraq Report, August 3, 2015. As of April 23, 2018:
http://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/IIR%20Report.pdf

Van Metre, Lauren, "Fragility and Resilience," Fragility Study Group, Policy Brief No. 2, September 2016.

Verdeil, Éric, "Les Services Urbains à Beyrouth: Entre Crise Infrastructurelle et Réformes Contestées," *Géosphères*, 2013, pp. 33–58.

Warner, John, "Questioning Sectarianism in Bahrain and Beyond: An Interview with Justin Gengler," Jadaliyya, April 17, 2013. As of November 7, 2018:
http://www.jadaliyya.com/Details/28458/
Questioning-Sectarianism-in-Bahrain-and-Beyond-An-Interview-with-Justin-Gengler

Wehrey, Frederic, *Sectarian Politics in the Gulf*, New York: Columbia University Press, 2014.

Weine, Stevan, and Osman Ahmed, "Building Resilience to Violent Extremism Among Somali-Americans in Minneapolis-St. Paul," College Park, Md.: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, 2012.

The White House, *National Security Strategy*, Washington, D.C., February 2015.

———, *National Security Strategy of the United States of America*, Washington, D.C., December 2017.

The World Bank, *Kurdistan Region of Iraq: Reforming the Economy for Shared Prosperity and Protecting the Vulnerable—Executive Summary*, Washington, D.C., May 30, 2016. As of April 23, 2018: http://documents.worldbank.org/curated/en/708441468196727918/pdf/106132-WP-P159972-PUBLIC-EXECUTIVE-SUMMARY-of-KRG-Economic-Reform-Roadmap-post-Decision-Review-5-30-2016.pdf

Yosif, Yaman, and James Bowker, "After 'Marginalizing' the East, Dara'a's New Electoral System Aims for Equity," Syria Direct, November 10, 2015.

Zenn, Jacob, "Al-Qaeda-Aligned Central Asian Militants in Syria Separate from Islamic State–Aligned IMU in Afghanistan," The Jamestown Foundation, May 29, 2015. As of April 20, 2018: https://jamestown.org/program/al-qaeda-aligned-central-asian-militants-in-syria-separate-from-islamic-state-aligned-imu-in-afghanistan

لقد أضحت الطائفيّة ميزةً مُدَمِّرةً للشرق الأوسط الحديث. فسواء كانت الطائفيّة مدفوعةً من النُخَب السياسيّة بمثابة استراتيجيّة لبقاء الأنظمة، أو من القوى الإقليمية لبناء النفوذ الإقليميّ، أو من القادة الدينيين والمتدينين الذين ليسوا على استعداد للقبول بوضْع المساواة مع مجموعاتٍ دينيّةٍ أخرى، من المرجّح أنّها ستبقى جزءاً من المشهد الإقليميّ للأعوام القادمة. على الرغم من ذلك، لا يعني هذا أنّ الطائفيّة تحدّد جوانب الشرق الأوسط جميعها أو أنّ العنف الذي ينجم عن الطائفيّة هو أمر لا رجعة فيه. تُعتبر المجتمعات الشرق أوسطيّة مرنةً بالإجمال في وجه الدوافِع الطائفيّة الأسوأ، وحتّى المجتمعات التي اختبرت فتنةً طائفيةً يمكنها أن تتعافى منها. تعتمد هذه الدراسة مقاربةً متعدّدة الاختصاصات لاستكشاف المرونة في وجه الطائفيّة من خلال أربع دراسات – حالة شرق أوسطية – هي: لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق. ليس من المرجّح أن يكون أيّ عامِل كافياً بمفرده، وإنّما تشير دراسات الحالة إلى أنّ الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تُسهّل حلّ الصراع في مراحله الأولى، ومستويات الثقة القائمة مسبقاً بين قادة المجموعات، والناشطين الذين يملكون خبرةً في بناء الحركات، والرصد الأقوى للحدود، والبنية التحتية الماديّة التي تشجّع الاختلاط بين الطوائف، تساعد جميعها. ويُبيِّن بالفعل هذا البحث أنّ المجتمعات، أقلّه على المستوى المحلّي، تستطيع مقاومة الانزلاق نحو الطائفيّة.



www.rand.org

Arabic Translation of:
"Countering Sectarianism in the Middle East"
RR-2799/1